جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة)
كلية العلوم السياسية و الإعلام
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

نزاع الصحراء الغربية و الشرعية الدولية :

حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
فرع : العلاقات الدولية

إعداد : مسعود شعنان
إشراف : أ.د / إسماعيل دبش

لجنة المناقشة :

- أ.د/ سعود صالح ....رئيسا
- أ.د / إسماعيل دبش ....مقررا
- أ.د / أمحند برقوق .... عضوا
- أ.د / عمر صدوق .... عضوا
- أ.د / ديب عبد الحفيظ ..... عضوا

رمضان 1428/ سبتمبر 2007

شكر وتقدير

بعد شكر الله

أتقدم بشكري الجزيل إلى جميع الزملاء الذين دعموني وحفزوني على إنهاء هذا البحث .
إلى الأستاذ الدكتور دبش إسماعيل الذي تكرم وأشرف على إنجاز هذه الأطروحة وساعدني كثيرا بنصائحه وتوجيهاته.
أشكر كذلك رئيس المجلس العلمي الأستاذ الدكتور بلرنب منصور الدكتور سعود صالح و الدكتور أمحند برقوق . الدكتور ديب عبد الحفيظ والأستاذ مولود مسلم وإلى زوجتي على مساعدتهم في الترجمة.
إلى الأستاذ الدكتور بومهدي بلقاسم على إمدادي ببعض الإحصاءات وتزويدي بأطروحته للإستفادة منها .
شكري إلى لمين باعلي على المقابلتين التي وفرهما لي
إلى السيد/ توني هوجس مؤلف : " قاموس الصحراء الغربية " على المقابلة.
إلى السيد محرزي على تمكيني من زيارة الصحراء الغربية ومخيمات اللأجئين لمقابلة بعض المسؤولين واللاجئين والتحاور معهم .
كما أوجه شكري البالغ إلى أختي الياقوت وأولادها خاصة محمد وسهام ، إلى عائلة مشتي. إلى محمد وسهام بركي على المساعدة في الطباعة إلى عبد المجيد شينون الذي ساعدني في طباعة و إخراج هذه الأطروحة .

مسعود شعنان

إهـ داء

{ بسم الله الرحمن الرحيم }

" وقضى ربك ألاّ تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

إلى الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما . إلى زوجتي الغالية وسيلة وولداي محمد إقبال وأيمن عصام على إلحاحهم وتشجيعهم المتواصل لإتمام هذا البحث

مقدمـــــــــــــــــة:

بعد فترة الاستعمار التي عرفتها القارة الأفريقية ،فإن جل دول وشعوب هذه هذه القارة حصلت على استقلالها كدول ذات سيادة (*).

الصحراء الغربية التي كانت تحت إدارة الاستعمار الإسباني من سنة 1884 إلى سنة 1975 ، بدلا أن تنال استقلالها فقد تم تقسيمها بين كل من المملكة المغربية و الجمهورية الموريتانية ،بعد الانسحاب الإسباني المفاجئ سنة 1975. نتيجة لذلك ما زال شعب الصحراء الغربية لحد الآن تحت قيادة جبهة البوليزاريو يكافح بكل الطرق و الوسائل المشروعة من أجل تجسيد مبدأ حق تقرير المصير الذي مارسته مختلف الشعوب التي كانت تحت الاستعمار .

هناك بعض المشاكل الشبيهة بحالة إقليم الصحراء الغربية ،لكن ربما حالة إريتريا تبدو هي الحالة الأكثر تشابها من النزاع الدائر حول إقليم الصحراء الغربية الشعب الإريتري لم تتم استشارته حول مستقبله بعد أن خرج الاستعمار (كما حدث في جل المناطق الأخرى من إفريقيا تحت وصاية الأمم المتحدة ونظمت استفتاءات). بدلا من تنظيم استفتاء في إريتريا ،فإن الإقليم ضم بقوة لكي يؤسس إتحاد فيدراليا مع إثيوبيا هذه الأخيرة التي ضمت الإقليم للدولة المركزية (**) .

(*) : بعض هذه المستعمرات اختارت بكل حرية الإنضمام لأحدى الدول المجاورة :

مثل أرض الصومال البريطانية السابقة التي شكلت دولة واحدة مع الصومال الإيطالي ، إقليم أريتيريا الذي كان موجودا تحت الوصاية البريطانية ، أراض شمال الكاميرون التي كانت تحت الوصاية البريطانية ، جنوب كاميرون (تمت إدارته كجزء من نيجيريا)، كونغو (تمت إدارته كجزء من غانا) ، إقليم كل من السنغال و السودان الفرنسيين (كونا فيدرالية مالي حتى سنة 1961) ، زنجبار (انضمت إلى تانزانيا بعد أربعة أشهر من استقلالها) وضمت طوقو البريطانية إلى غانا عن طريق الإستفتاء .

(**) : الإتحاد مع إثيوبيا تمت المصادقة عليه من طرف البرلمان الأرتيري بأغلبية بسيطة ، لكن بشرط المحافظة على الوضع الفدرالي لأرتيريا ، هذا الشرط الذي تم إلغاؤه من طرف الإمبراطور هيلاسيلاسى عشر سنوات فيما بعد ، و بعد كفاح متواصل نالت إريتريا استقلالها سنة 1993.

لكن وخلافا للمشكل الإريتري وبعض النزاعات الأخرى في إفريقيا فإن مشكل الصحراء الغربية لم يلق الاهتمام الكافي من طرف المجتمع الدولي ،رغم الحرب الطويلة التي دارت بين الأطراف المتنازعة على الإقليم ورغم الفترة الطويلة التي أدت إلى العديد من الضحايا و الخسائر التي تسببت في تأثيرها المباشر على شعوب دول المغرب العربي ككل(بدأ تنفيذ وقت إطلاق النار منذ سنة 1991).

هذه الدراسة تهدف إلى مناقشة و تحليل مشكل الصحراء الغربية من جميع الجوانب الداخلية الإقليمية والدولية ،لهذا سوف يتم طرح كل المحاولات والأدوار التي قامت بها مختلف الأطراف والمنظمات الإقليمية والدولية وكذلك القوى الخارجية. هذه الأخيرة التي يبدو أنها أثرت على تطور النزاع وكذلك تسويته سلميا بين الأطراف المتصارعة حوله مباشرة ألا وهي المغرب من جهة وجبهة البوليزاريو من جهة أخرى ، لكن الحل يبدو مستحيلا بدون مساهمة وإشراك أطراف أخرى مهتمة مباشرة بالمشكل أذكر على وجه الخصوص الجزائر وموريتانيا وإسبانيا كدولة كانت تستعمر الإقليم .

رغم أن المشكل إفريقي إلا أن المنظمة المهتمة به مباشرة هي منظمة الأمم المتحدة وهذا بعد أن عجزت منظمة الوحدة الأفريقية على إيجاد حل سلمي له خاصة بعد انضمام الجمهورية الصحراوية كعضو وانسحاب المغرب من المنظمة نتيجة لذلك سنة 1984 (*) .

الجزائر ولأسباب إيديولوجية و سياسية ،وخاصة لمصالحها الأمنية والإستراتيجية ،بدأت تهتم بالنزاع حول الصحراء الغربية منذ بدايته و كانت السند

(*) : التجاذب السياسي بدأ بشدة في فبراير1982 حينما سمح لممثل الجمهورية العربية الصحراوية بحضور اجتماع مجلس الوزراء الأفارقة بأديس أبابا

والمدعم لجبهة البوليزاريو سواء عسكريا أو دبلوماسيا . الجزائر عملت لإنشاء الجمهورية العربية الصحراوية و دعمها و حصول الاعترافات بها في مختلف المنظمات الدولية و الإقليمية . نتجية لهذا السبب كادت منظمة الوحدة الإفريقية أن تنهار عشية إنعقاد القمة التاسعة عشر بنيروبي وذلك إثر قبول الجمهورية العربية الصحراوية كعضو في المنظمة .نتيجة لذلك إنقسمت منظمة الوحدة الإفريقية إلى معسكرين الأول يؤيد قبول الجمهورية الصحراوية كعضو دائم (بأغلية بسيطة) والثاني يهدد بالانسحاب من المنظمة في حالة ما إذا حضرت الجمهورية العربية الصحراوية في اجتماع القمة الموالي .

كبقية النزاعات ، مثل النزاع في ناميبيا و النزاع في أثيوبيا ... إلخ ،أعتقد أن النزاع حول الصحراء الغربية من الضروري أن يجد طريقه للحل بالمبادرات المحلية و الدولية معا وهذا نظرا لتعقيده . فالطرافان المتنازعان (جبهة البوليزاريو والمغرب) هما المتأثران أكثر ، ولذلك فإرادتهما السياسية لإيجاد حل لهذا المشكل تعتبر أكثر من ضرورية وأساسية ، في الوقت نفس دينامية وفعالية النزاع كان يمكن أن يوجد له حل بين دول المغرب العربي ، لكن تأثير القوى الخارجية من أجل أيجاد حل سلمي و نهائي سيفيد جدا في تحفيز الأطراف المختلفة لتجسيد الإرادة السياسية قبل و أثناء البحث عن كيفية إيجاد الحل الدائم و المقبول من الجميع .

شعب الصحراء الغربية بقيادة جبهة البوليزايو خاصة بعد إنشاء المينورسو (*) أصبح لا يؤثر كثيرا على النظام في المغرب في الميدان العسكري و بالتالي فالمغرب ليس مستعجلا لإيجاد حل في القريب العاجل .وهذا عكس شعب الصحراء الغربية الذي يعاني كثيرافي مخيمات اللاجئين التي أغلبيتها تقع في تندوف بالجزائر.

(*): المنورسو : هي بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية .

لهذا فالضغط الدولي على المغرب من أجل إيجاد حل للمشكل يعتبر ضروريا ،أو على الأقل منظمة الأمم المتحدة و الدول الصديقة و الحليفة للملكة المغربية كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا و السعودية .

نظرا لعدم وجود دعم عسكري دولي كبير لجبهة البوليزاريو (عكس الحركات التحررية الأخرى مثل أنقولا ، ناميبيا ،أريتيريا ،فيتنام) فإنه من الصعب على البوليزاريو أن تدافع على قضيتها بالدخول في حرب تحررية .

ما يميز مسألة الصحراء الغربية هو الآتي : كل النزاعات التي كانت تشابهها تمت تسويتها بطريقة وحيدة ومتشابهة وهي إعطاء الحق للشعوب في تقرير مصيرها لكي تختار إما الاستقلال أو الانضمام لدول أخرى مجاورة .....لكن ميلاد الصحراء الغربية كدولة تم إجهاضه في اللحظة الأخيرة التي كان شعب الصحراء الغربية ينتظر فيها الاستقلال . الأسوأ من هذا نجد إقليم الصحراء الغربية تم تقسيمه بين كل من المغرب و موريتانيا (*) . مطالب كل من المغرب و موريتانيا جد مثيرة ففي الوقت الذي أعتمد فيه المغرب على تفسيرات تاريخية نجد الموريتانيين يركزون في مطالبهم على الارتباطات اللغوية و الثقافية .

عامل الفوسفات كذلك مهم في تقييم مطالب المغرب ، فبإضافة عامل ثروة الفوسفات (**)الموجود في الصحراء الغربية يصبح المغرب منتجا رئيسيا لهذه المادة (و هذا اهو الحاصل الآن) . لو لم تكن الثروة الفوسفاتية و البترولية موجودة في إقلي الصحراء الغربية لربما نال هذا الشعب استقلاله ، ولم يتعرض للضغط والقهر، ولو أن دولة الاستقلال ستكون فقيرة من ناحية الثروة .

(*): موريتانيا إنسحبت سنة 1979 من النزاع و اعترفت بالجمهورية الصحراوية و لم تعد طرفا في النزاع
(**): إنتاج المغرب من الفوسفات بلغ 162 مليون طن في سنة 2000 بعد أن كان سنة 1974 ،110 مليون طن ، أما الإحتياطي فبلغ 45.1 %من إحتاطي العالم .

إبتداء من سنة 1979 آثر النزاع حول الصحراء الغربية على الوفاق الجماعي داخل منظمة الوحدة الأفريقية (الإتحاد الأفريقي منذ سنة 2002).لكن منظمة الوحدة الأفريقية التي كانت مهددة بالإندثار تم إنقاذها بعد أن حول ملف النزاع نهائيا إلى منظمة الأمم المتحدة ، هذه الأخيرة التي مازالت لم تجد الصيغة المثلى لتطبيق الشرعية الدولية المتمثلة في حق تقرير المصير المنصوص عليه في ميثاقها.

لقد حاولت عدة أطراف و منظمات التوسط بين الأطراف المتنازعة و المهتمة بالنزاع من أجل إنهائه ، منظمة الوحدة الأفريقية أنشأت لجنة خاصة ، كانت نتيجتها صيغة من أجل تطبيق استفتاء في الصحراء الغربية ، لكن الملك الحسن الثاني عرقل ذلك بإصراره على أن يتم الإشراف من طرف المملكة المغربية و ليس من طرف منظمة الوحدة الأفريقية و منظمة الأمم المتحدة كما تم اقتراحه من طرف لجنة المتابعة الأفريقية . بعض الدول الأخرى الغربية و الحليفة للمغرب حاولت الوساطة والمساعدة لإيجاد حل توافقي يرضي الجميع لكنها فشلت حتى في تقريب وجهات النظر بين المغرب و الجزائر . والواقع يؤكد أن هناك عدة أسباب لعدم نجاح كل المحاولات التي سعى أطرافها لإيجاد تسوية سلمية للنزاع. من هنا نتساءل هل يمكن إيجاد صيغة أو إجراءات أخرى يمكن أخذها بالإعتبار في محاولات جديدة من أجل حل سلمي و نهائي للنزاع المعقد في الصحراء الغربية ؟ .

بالنسبة لدول المغرب العربي ، نجد النزاع أثر عليهم كثيرا بإدخال أنظمة هذه الدول في اللاستقرار،ودفع (الجزائروالمغرب) إلى الدخول في سباق نحو التسلح (*). على أساس تحالف الأولى مع المعسكر الشرقي ([1]) و الثانية مع المعسكر الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص) . كان يحدث هذا رغم أن العـــلاقات السياسية و الاقتصادية بين كل من الجزائر و المغرب من جهة و الإتحاد

(*): أنظر الجدول :في قائمة الملاحق الخاص بتسلح الجزائر والمغرب .

(1): معظم أسلحة الجزائر كانت تأتي من الإتحاد السوفياتي كما أن الجزائر كانت تتبع المنهج الاشتراكي.

السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى كانت مثيرة للاهتمام وتتم بالتضارب ، ففي الوقت الذي كانت الجزائر تتبع النهج الاشتراكي فإن تجارتها الخارجية كانت بنسبة كبيرة مع الدول الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص ، بينما المملكة المغربية كانت لها علاقات اقتصادية مهمة وكبيرة مع الإتحاد السوفياتي و ليس مع الولايات المتحدة الأمريكية .وهكذا يبدوا أن مشكل الصحراء الغربية لم يتم فهمه جيدا عند جميع الأطراف التي حاولت أن تجد حلا له .

إن القراءة العامة للدراسات السابقة حول الموضوع في مختلف مراكز البحوث والجامعات عبر مختلف دول العالم تؤكد أن موضوع الصحراء الغربية نال إهتماما واسعا خاصة من طرف الباحثين في الجزائر والدول الأنجلوسكسونية (بريطانيا والولايات المتحدةالأمريكية على وجه الخصوص) إضافة إلى دراسات كثيرة توجد بإسبانيا .

هناك بعض الدراسات التي حاولت معالجة المشكلة و طرح صيغة بديلة لإيجاد حل سلمي للنزاع ، و معظمها كانت تتعرض للجوانب التاريخية و القانونية للنزاع في الصحراء الغربية . من هذه الدراسات ما يلي :

هناك دراسة للأستاذ عمر صدوق بعنوان : « قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية 1986 »

تناولت الدراسة ، الأهمية الإستراتيجية للصحراء الغربية ثم قدم الكاتب ملخصا عن دور الاستعمار الاسباني في المنطقة وأهم مراحل المقاومة التي قام بها الصحراويون مع أهم التنظيمات السياسية . تناول الكاتب أيضا القضية الصحراوية في إطار القانون الدولي وعلى أساسه عالج حق تقرير المصير وتطوره ومكانته في القانون الدولي ثم تطبيقه في الصحراء الغربية. كما تطرق للمراحل التي مرت بها القضية داخل الأمم المتحدة والرأي الاستشاري داخل محكمة العدل الدولية ورأي المنظمات الإقليمية و مدى مساهمتها في إيجاد حل سلمي للمش□لة و تعرض الكاتب لإنشاء الجمهورية الصحراوية ودور جبهة البوليزاريو ومدى مشروعية الحرب التي قامت

بين المغرب وموريتانيا من جهة وشعب الصحراء الغربية بقيادة جبهة البوليزاريو من جهة ثانية . في الختام طرح الكاتب تصورات مستقبلية أكد فيها نتيجة مهمة وعملية في مجال القانون الدولي و العلاقات الدولية. وهي أن إنتهاك الالتزامات الدولية و مختلف القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية يعرّض قواعد القانون الدولي لفقدان فعاليتها، ويجعل العلاقات الدولية مشلولة ومعرضة للخطر .

الدراسة الثانية قام بها الأستاذ بلقاسم بومهدي في بريطانيا لنيل دكتوراه في العلوم السياسية :

Boumahdi, Belkacem, ***A Political History of The Western Sahara*** , Degree of Doctor of Philisophy , 1988 , University of Southampton ; England .

تعالج الدراسة التاريخ السياسي لقضية الصحراء الغربية في إطار العلاقات الدولية المعاصرة . و تتابع التاريخ السياسي للإقليم و شعبه منذ القرن الخامس عشر إلى الوقت الحاضر . وعالجت هذه الدراسة القضية ضمن سياقاتها المحلية والإقليمية و الدولية ، و تجدر الإشارة إلى أنه و على المستوى المحلي ، فإن التركيز إنصب على دور كل من الجزائر و المغرب . بينما يكون التركيز على المستوى الإقليمي على تأثير مشكل الصحراء الغربية على العلاقات بين دول شمال أفريقيا مع منظمة الوحدة الإفريقية و العكس ، أما على المستوى الدولي فإن التركيز منصب على القوى الاستعمارية السابقة ؛ فرنسا و إسبانيا . إلى جانب مواقف الدول العربية الفردية و الجماعية عبر الجامعة العربية . كما عالجت الدراسة بشكل مستفيظ دور كل من القوى العظمى ؛ الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي سابقا إلى جانب دور منظمة الأمم المتحدة .

وأشارت الدراسة إلى أن مصالح الدول كانت بإستمرار تأخذ الأسبقية على مقتضيات القانون الدولي في تطور نزاع الصحراء الغربية . ويظهر أن هذا الوضع لا يحتمل التغيير في المستقبل القريب و أن التوتر بين الرغبة في الحفاظ على الوضع القائم و حق تقرير مصير الشعوب ليس من السهل إلغائه لصالح هذا الأخير.

الدراسة الثالثة : لتوماس دو سان موريس : Thomas de Saint Maurice

***Sahara Occidental, Sahara Occidental , 1991-1999 , L'Enjeu du Référendum d'Autodétermination* , L'Harmattan , 2000.**

إن الهدف من هذه الدراسة هو وضع النزاع بين المغرب و جبهة البوليزاريو في إطاره الدولي وتظهر هذه الدراسة تأثيراته الكبيرة على العلاقات المغاربية والعلاقات الأفريقية و الأوربية و مؤخرا الأمريكية أيضا . لم تركز الدراسة على الجانبين القانوني و التاريخي للنزاع بل خصت المرحلة 1991-1999 و هي مرحلة جديدة على المستوى الدولي التي امتازت بنهاية الحرب الباردة و ظهور مايسمى بالحرب على الإرهاب و هي المرحلة التي دخل فيها طرفا النزاع في مرحلة وقف إطلاق النار مع بداية الجهود الدبلوماسية و تأثير ذلك على العلاقات فيما بين الدول المجاورة و الدول التي تبحث عن مصالحها من وراء هذا النزاع ، وتعمقت هذه الدراسة في كل الأسباب التي تدفع كل أطراف النزاع إلى التدخل أو " عدم التدخل " لحل النزاع من خلال إستفتاء تقرير المصير .فإن كانت نوايا ومصالح طرفي النزاع واضحة ، فإن مصالح الأطراف الأخرى المؤثرة في النزاع لا تبدو كذلك ، يمكن أن نحلل نزاع الصحراء الغربية من خلال " رسم دوائر مركزة " الدائرة الأولى تحتوي على طرفي النزاع ، الدائرة الثانية تمثل المغرب العربي و الدائرة الثالثة تشمل كل العلاقات الدولية التي تحوم حول النزاع. وبالتالي فإن الدراسة إهتمت بالعلاقات الثنائية بين المغرب و الصحراء الغربية و ماهي الوسائل المستعملة من اجل التأثير على كيفية حل النزاع ، و تعمقت أيضا لتحديد دور منظمة الأمم المتحدة التي خول لها مهمة حل النزاع .

خلال الدراسة فضل الباحث المقاربة التالية : البدء بتحليل مبدأ تقرير المصير في حد ذاته لأن الدراسة محددة في المرحلة 1991-1999 ، ولأن كل العلاقات الدولية المنبثقة عن النزاع لها نقطة تقاطع و هي تقرير المصير ثم إنتقل الباحث إلى تداعيات تسوية النزاع على المستوى الدولي أولا على مستوى المغرب العربي ثم على المستوى الأفريقي وتسبب هذا النزاع في إنقسامات كبيرة داخل منظمة الوحدة

الأفريقية و أخيرا على مستوى الدول الغربية التي إتخذت مواقف مختلفة كل دولة حسب مصلحتها فحسب .

في شهر سبتمبر 1990 و بالنظر لموقف الجزائر من " قضية " الصحراء الغربية ، نشرت الجزائر مذكرة تحت عنوان " Memorandum on the Western Sahara Affair , Democratic and popular republic of Algeria , Algiers , Sept .1977"

بالنظر إلى هذه الوثيقة ، أكدت الجزائر أن قضية الصحراء الغربية تشتمل على عدة مستويات :

1- قضية الصحراء الغربية هي مسألة تصفية إستعمار تتماشى و توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة لشهر ديسمبر 1960 ، القرار (XV) 1514 و المتعلقة بمنح الإستقلال للأقاليم و الشعوب المستعمرة ، و أنه مشكل أفريقي و مشكل يتعلق بمبدأ حق تقرير المصير و المؤكد عليه في توصيات عديدة لمنظمة الأمم المتحدة .

2- إضافة لذلك أكدت الوثيقة على أحد المبادئ القانونية التي تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للدول الأفريقية و المعبر عنه في المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية و الذي يشير إلى ضرورة إحترام الحدود الموروثة عن الإسعمار و إحترام الوحدة الترابية للدول .

3- الوثيقة تشير كذلك إلى الجهود التي بذلت من طرف الدول المغاربية الثلاث (الجزائر و المغرب و موريتانيا) في إطار ماعرف بالجبهة المشتركة قصد دفع المستعمر الإسباني لتمكين الصحراوين من التعبير عن حقهم في تقرير مصيرهم و من ثم وضع حد لإستعمار إقليم الصحراء الغربية .

4- أشارت الوثيقة كذلك إلى جملة من الإعتبارات القانونية التي تشكل في مجملها سندا قانونيا مهما يمكن توظيفه لإدراك بطلان الأطروحة المغربية في الصحراء الغربية . في هذا الصدد أكدت الوثيقة أن عملية تسليم إقليم الصحراء الغربية من طرف القوة المستعمرة (إسبانيا) إلى كل من المغرب

وموريتانيا سنة 1975 ، طبقا لاتفاقية مدريد ، عملية تتعارض مع القانون الدولي ، لأن سكان الإقليم وحدهم من يحق لهم تقرير مصيرهم .

مشكلة الصحراء الغربية من وجهة نظر الجزائر إذا هي مشكلة سياسية وتحتاج إلى حل سياسي ، أساس هذا الحل يكمن في تمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير مصيره عن طريق الإستفتاء .

دراسة أخرى قام بها المرحوم الدكتور مالك بوعلام و هي :

Malek Boualem : Le Sahara Occidental et le droit International , Alger 1983

لقد تعرض مالك بوعلام إلى جوانب قانونية عديدة تحيط بقضية الصحراء الغربية ، لقد حاول عموما طرح جملة من الأفكار القانونية التي تؤكد على عدم شرعية الطرح المغربي في الصحراء الغربية ، في هذا الصدد أشار الباحث إلى المواثيق الدولية (منظمة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الأفريقية تحديدا) ، والأهمية التي يكتسيها حق الشعوب في تقرير مصيرها إنطلاقا من هذه المواثيق .

كما أبرز مالك بوعلام (بناء على المقاربة القانونية) الدور السلبي الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة في معالجتها لقضية الصحراء الغربية ، في هذا الصدد تساءل الكاتب : لماذا قررت المنظمة الأممية تأجيل إجراء الاستفتاء سنة 1974 عندما قررت إسبانيا ذلك و طالبت المنظمة الأممية من محكمة العدل الدولية رأيا إستشاريا قبل أن يتم إجراء الإستفتاء في الصحراء الغربية .

بالإضافة إلى ذلك أشر المرحوم مالك بوعلام إلى التناقضات التي شهدتها بعض سياسات الدول الكبرى (كفرنسا و الإتحاد السوفياتي سابقا) من قضية الصحراء الغربية . في هذا المجال تعرض إلى محددات السياسة الفرنسية في القارة الأفريقية والأهمية الاستراتيجية لهذه الأخيرة في سياسة فرنسا الخارجية . وأشار كذلك في هذا السياق إلى تدخل فرنسا المباشر والمتكرر في عدة دول إفريقية كالزائير و موريتانيا سنة 1977 و التشاد سنة 1979 . كما يبرز الكاتب التناقض الصارخ بين النظرية و الواقع في سياسة الإتحاد السوفياتي تجاه قضية الصحراء

الغربية و يبين ذلك من خلال أهمية البعد الإقتصادي في تحديد الموقف السوفياتي من القضية الصحراوية .

جون داميس John Damis ، في كتابه " النزاع في شمال غرب أفريقيا " يبدو الوحيد الذي عالج المشكلة إتباع حل النزاعات .

رغم أنه فهم جذور المشكلة ، لكن الآليات التي وظفها لحل النزاع تبدو بعيدة عن العوامل الحقيقية التي يجب الاعتماد عليها . جون داميس ، أقترح بأن يمرالحل النهائي عبر حل الخلافات الجزائرية مع المغرب بالدرجة الأولى ، و تبعا لذلك اعتبر الجزائر هي المنازع الرئيسي للمملكة المغربية و ليس جبهة البوليزاريو . فما صحة ما ذهب إليه جون داميس ؟ .

قد تكون الجزائر مهتمة أكثر بقضية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، من الناحية الاستراتيجية والجيوسياسية هذا له مايبرره : من الناحية الموضوعية أية دولة توجد على حدودها مشكلة يمكن أن تتطور إلى حد استعمال العنف و العمل المسلح ، إضافة إلى العدد الكبير من اللاجئين الموجود على حدودها فلا يمكن إلا أن تكون مهتمة بقدر إهتمام الجزائر. رغم ذلك فهذا لا يلغي نهائيا دور شعب الصحراء الغربية بقيادة جبهة البوليزاريو و إصراره على حقه في تقرير مصيره عبر إستفساء حر ونزيه و كما نصت على ذلك المواثيق الدولية .وتجسيدا لمبادئ الشرعية الدولية.

ما تتميز به هذه الدراسة مقارنة بالأبحاث السابقة هي إقتراحها لمقاربة ميدانية للموضوع إنطلاقا من مبدأ حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها مع تقديم بدائل إختيارات إعتبارية للأطراف الإقليمية

غالبا ما نجد أن الشعب الذي يشكل وحدة أساسية في الجوانب الثقافية ، لايخضع لسلطة قوية ، لكنه يستطيع تكوين دولة . لهذا ، فالدولة هنا تختلف عن "الدولة الأمة " التي تحدث عنها المفكر جون بودان في القرن 16 ، مع ملاحظة أنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه للأمة (*) .

---

* انظر : E.GELLNER , NATION AND NATIONALISM ,Black Well , Oxford , 1983 , P 7

رغم تشابهه مع شعوب دول المغرب العربي، فشعب الصحراء الغربية ، كباقي الشعوب الأفريقية ، أمة جديدة . وجود هذه الأمة الجديدة في العالم السياسي ولأجل فهم المشكل بحد ذاته ، يتطلب منا تحليل تاريخي لحقيقة و أصل هذا النزاع .

السؤال الجوهري الذي يجب طرحه على هذا المستوى هو الجدل القائم حول الاعتراف بالدول التي كانت موجودة منفصلة تحت استعمار واحد ، و كذلك التفرقة وعدم الخلط بين التمرد من طرف أقلية في دولة ما و حركة التحرر الوطنية التي تكافح من أجل الاستقلال ، فإنطلاقا من التطورات التي عرفها النزاع في الصحراء الغربية هل يمكن إيجاد حل سلمي يرضي طرفي النزاع طبقا للشرعية الدولية ودون إنتهاك حق تقرير المصير؟ الذي يعتبر من أساسيات حقوق الإنسان ككل. تبعا لذلك، يمكن طرح عدة أسئلة فرعية :ماذا نقصد بحق تقرير المصير؟ وكيف تطور وماعلاقته بحقوق الإنسان الأساسية ؟ من هو شعب الصحراء الغربية ؟ ماهي أصوله ؟ هل يشكل أمة واحدة ؟ ماهي قضيته ؟ كيف بدأ النزاع ؟ ما هو أصل وطبيعة المشكلة ؟ ماهي مواقف وأراء الأطراف المهتمة بالنزاع ؟ ما مدى تأثير هاته الفواعل بالنزاع ؟ ما هو موقف المجوعة الدولية من هذا النزاع ؟ وماهو دور منظمة الأمم المتحدة والقوى العظمى من أجل إيجاد حل لهذا النزاع المعقد؟ ماهو رأي محكمة العدل الدولية ؟ ماهو الدور الذي قامت به إسبانيا من أجل تصفية الاستعمار في منطقة الصحراء الغربية ؟ لماذا عَقَدت وأمضت على معاهدة مدريد و قامت بالموافقة على تقسيم الإقليم بين المغرب و موريتانيا ؟ لماذا ترك شعب الصحراء الغربية دياره وزحف للعيش كلاجئين بمنطقة تندوف الجزائرية؟ ما هو الدور الذي تلعبه جبهة البوليزاريو كحركة تكافح من أجل التحرر ومساعدة اللاجئين في المخيمات ؟ مامدى نجاحها في ميدان المعركة ؟ ما مدى الدعم الذي تلقته على المستوى الدولي ؟ لماذا وجدت مساعدة قوية من طرف النظام الجزائري و من طرف النظام الليبي في بداية الصراع ؟ ماهو الدور الذي لعبته القوى الأجنبية في النزاع ؟ هل أثرت فعليا فيه ؟ وهل كانت لها مصالح مباشرة في ذلك ؟ هل قامت

بأي دور فعال لمحاولة إيجاد حل سلمي للنزاع ؟ كل هذه الأسئلة وغيرها تحاول هذه الدراسة تحليلها و إيجاد إجابة لها ، كذلك من أجل تجسيد هدف هذه الدراسة سوف نقوم بدراسة وتحليل بعض محاولات الوساطة التي سعت لإيجاد حل سلمي لهذا الصراع إضافة للمحاولات المستمرة التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة من أجل تحقيق تسوية سليمة للنزاع يصب في إطار الشرعية الدولية ويحترم حق ومبدأ تقرير المصير، وماهي الإجراءات التي يجب اتخاذها من أجل إيجاد حل سلمي و دائم لهذا النزاع ؟ .

وفي الأخير سوف نقوم باقتراح مقاربة جديدة التي ربما ستحقق – لو طبقت – سلما دائما في منطقة المغرب العربي ، رغم أنه من الصعب الوصول إلى حل يقبله جميع الأطراف المعنية بالنزاع ، إلا انه بالنظر إلى مستقبل دول المنطقة و شعوبها ، فإننا نرى من الضروري على أصحاب القرار من دول المغرب العربي و خاصة ألأطراف المتنازعة (المغرب ، و جبهة البوليزاريو) القبول بالصيغة التي يمكن أن تحمي وجوههم ويخرج منها كل الأطراف بتحقيق مبدأ اللاغالب و اللامغلوب وهذا خدمة لمستقبل كل شعوب المنطقة التي كانت أيام الموحدين موحدة و من أجل تحقيق الإستقرار في المنطقة الشيء الذي يساعد على نموها وتطورها.

من فرضيات هذه الدراسة :

1)- الوصول لحل عبر تنازل كل طرف عن بعض الأشياء للآخر ، على أن يرضى كل طرف بالنتيجة النهائية.

2)- أمكانية الوصول لمخرج وتسوية توفيقية إنطلاقا من دخول طرفي النزاع في مفاوضات مباشرة تحدد فيها صيغة تعاونية وتكاملية لدولتين ذات سيادة مستقبلا في إطار ثنائي أو في إطار وحدة المغرب العربي.

3)- إيجاد صيغ وإجراءات أخرى يتم الإتفاف عليها تؤدي في أخر المطاف إلى تجسيد و تطبيق مبدأ الشرعية الدولية المتمثل في حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره عبر الاستفتاء .

هذا ما سنحاول معرفته من خلال الإجابة عن الأسئلة المطروحة سابقا ، مستخدمين المنهج التاريخي الذي يعتبرأكثر المناهج إستخداما في الدراسات الإجتماعية و خاصة منها الدراسات السياسية وذلك نظرا للإرتباط الموضوعي والمنهجي بين السياسة والتاريخ. فالتاريخ ليس إلا السياسة الماضية والسياسة ليست إلا التاريخ الراهن . إن التلازم بين السياسة و التاريخ حقيقة موضوعية و منهجية . فالسياسة و الظواهر السياسية هي التي تضع الأحداث التاريخية ، و التاريخ هو مرآة السياسة . لذلك يعتبر المنهج التاريخي أنسب المناهج على الإطلاق في الدراسات السياسية ، ويقوم هذا المنهج على محاولة قراءة الحاضر أو إستقرائه على ضوء الماضي قصد إستشراف المستقبل أو لتوقع به . فإذا كان الماضي والحاضر والمستقبل حلقات مختلفة زمنيا فهي وثيقة الإتصال تاريخيا ومرتبطة ببعضها البعض في السلسلة التاريخية ، فالمستقبل يقوم على الحاضر، و الحاضر يقوم على الماضي؛ إذْ تشكل كل حلقة إمتدادا لما قبلها .

وتتمثل العلاقة الموضوعية بين السياسة و التاريخ في كون الظاهرة السياسية الحاضرة التي هي موضوع علم السياسة في الحاضر ليست إلا الحدث التاريخي الذي سيشكل موضوع علم التاريخ في المستقبل . بينما تتمثل العلاقة المنهجية في كون الظواهر السياسية لا يمكن دراستها لفهمها وتفسيرها والكشف عن حقائقها بدون إعادتها إلى جذورها التاريخية و بدايتها الأولية ، والأحداث التاريخية من جهتها تبقى بدون معنى و ليس لها مدلول تاريخي إلا إذا وضعت في بيئتها السياسية.

ليس الإعتماد على المنهج التاريخي في الدراسات السياسية إختيارا يقوم على مزاج الباحث أو الدارس ، بل هو ضرورة منهجية وعليمة ، فإذا كانت المناهج الأخرى مفيدة كذلك و تساعد على تحليل الظاهرة السياسية فهذا لا يعني أنها يمكن أن تحل محل المنهج التاريخي ، أن يستعين بها الباحث فهذا جيد أما أن يعتمدها بدلا عن المنهج التاريخي فهذا خطأ منهجي يكون على حساب تحصيل المعرفة العلمية في مجال السياسة خاصة و الإجتماع بصفة خاصة . إن أهمية المنهج التاريخي في

الدراسات السياسية تكمن في التلازم العضوي بين السياسة و التاريخ إذ لا سياسة بدون تاريخ و لا تاريخ بدون سياسة فهما وجهان لعملة واحدة ، و هنا تكمن الضرورة المنهجية و العلمية و لذلك يبقى هذا المنهج و سيضل أنسب المناهج قدرة على الإحاطة العلمية للظواهر السياسية على الإطلاق .

إضافة للمنهج التاريخي فإنني استخدمت عدة مناهج أخرى متكاملة حسب طبيعة و واقع الموضوع الذي أقوم بتحليل أحداثه عبر التسلسل التاريخي الذي عرفه النزاع في الصحراء الغربية ، فوضفت المنهج الوصفي عند ضرورة وصف بعض الوقائع و الحوادث و استعملت المنهج المقارن عند القيام بمقارنة بعض السلوكات والظواهر أو مقارنة الحالة قيد الدراسة بحالة أخرى مشابهة ، كما تم إستخدام المنهج الإحصائي لمعرفة بعض الأرقام و البيانات التي تفيدنا للوصول لبعض الإستنتاجات، المنهج الوصفي كذلك يختص بوصف النزاع محل الدراسة من اجل تحديد المشكلة وعليه يمكن بلورة رؤية واضحة لكيفية البحث عن حل سلمي لهذا النزاع . المنهج القانوني : أركز من خلاله على العوامل و الإعتبارات القانونية التي تحيط بعلاقات الدول (المعنية و المهتمة بالنزاع) فيما بينها و مدى إلتزامها بتطبيق القرارات والمواثيق و القرارات الدولية التي لها علاقة بالنزاع قيد الدراسة .

وتتكون الخطة المتبعة في هذه الدراسة من المقدمة التي أبرزت فيها مقاربة خاصة ببعض المفاهيم وتمهيد وأربعة فصول إضافة للخاتمة .

الفصل التمهيدي تعرضت فيه بصفة مختصرة لعلاقة حق تقرير المصير بحقوق الانسان بصفة عامة (للعلم فإن الدراسة لا تهتم بدراسة حقوق الإنسان وإنما تركز على مبدأ تقرير المصير كمبدأ أساسي من مبادئ حقوق الإنسان) ، أما الفصل الأول فقمت فيه بتعريف شامل للمشكل المطروح وركزت فيه على طبيعة و أصل شعب الصحراء الغربية مع أهم المراحل التاريخية التي مرت بها المنطقة خاصة المرحلة الاستعمارية 1884-1975 ، الفصل الثاني تعرضت فيه لكيفية بدء النزاع ومواقف أهم الأطراف الاقليمية مع التعرض لحركات التحررية في الصحراء الغربية وإنشاء الجمهورية الصحراوية وقرار محكمة العدل الدولية وكيف تخلت إسبانيا عن

الصحراء الغربية وسلمتها لكل من المغرب وموريتانيا . والفصّل الثالث يتناول مواقف القوى الخارجية و المنظمات الدولية تجاه "القضية " الصحراوية ، في محاولاتها المختلفة للبحث عن تسوية سلمية للنزاع أو لمساندة أحد طرفي النزاع ، الفصل الرابع يتعرض بالتحليل لأهم المحـــاولات و الاقتراحات التي قامت بها بعض الأطراف من أجل التوسط و السعي لإيجاد حل أو تسوية سلمية للنزاع ، ويركز هذا الفصل على مساعي الأمم المتحدة المتواصلة منذ سنة 1988 إلى غاية كتابة هذا البحث . في الأخير تقدم الدراسة تصورا مستقبليا لكيفية حل هذا النزاع المعقد بدون المساس بمبدأ حق تقرير المصير .

هناك بعض المفاهيم والمصطلحات التي إرتأيت من الأهمية التعرض لتعريفها و تحديد القصد منها في هذه الدراسة .

حق تقرير المصير : هو حق قانوني يضمنه القانون الدولي لكل شعب أو دولة أو أمة ترزخ تحت الإستعمار ، للوصول بها إلى الإستقلال التام . فهو حق أساسي للشعو من أجل إستخدام إرادتها الحرة في تشكيل دولة مستقلة ذات سيادة أو نشوء أي شكل سياسي أو وضعية سياسية يتم تعيينها من قبل الشعوب المعنية . و من الناحية القانونية يمثل تقرير المصير قاعدة أمرة من قواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام العام الدولي و التي لايجوز الاتفاق على مخالفتها ، بالاضافة إلى كونه من حقوق الانسان الأساسية التي أقرها ميثاق الأمم المتحدة و أقرتها الوثائق الدولية لحقوق الإنسان[1] .

الشرعية الدولية : يقصد بالشرعية الدولية نتاج توافق إرادات أعضاء المجتمع الدولي التي أنشأت الأمم المتحدة كإطار دولي معاصر ينظم العلاقات بين كافة أشخاص القانون الدولي ، وعلى هذا الأساس فالشرعية الدولية لاتتجاوز مقاصد الأمم المتحدة و لا آلية عمل هيئاتها و أجهزتها المختصة ، و لا مبادئ و قواعد القانون الدولي المعاصر ، كما أنها بعيدة عن أي عمل منافي للضمير الإنساني و مبادئ

---

[1] : عمر سعد الله ، ***معجم في القانون الدولي المعاصر*** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص ص 189-191-371 .

العدالة . ومما تهدف إليه الشرعية الدولية هو حفظ السلم و الأمن الدوليين، و حماية حقوق الإنسان و تقرير المصير. كما تدل على كيفية تطبيق أجهزة الأمم المتحدة للقانون الدولي ،أو هي نتاج توافق إرادات الدول حول مسألة معينة .

وللشرعية الدولية مفهوم حقيقي و أخر فعلي : الأول يعني ما تحمله المعاهدات و القرارات و العرف الدولي من قواعد و مبادئ قانونية ، أما الثاني فيعبر عن سلوك الكثير من الدول و على وجه الخصوص الدول العظمى ذات النفوذ و التي تضع مصالحها الضيقة فوق القانون الدولي الضامن لحقوق و مصالح الدول من دون تمييز . و يشكل القانون الدولي مصدرا أساسيا للشرعية الدولية .

بصفة عامة يقصد بالشرعية الدولية إلتزام الدول بتنفيذ و تطبيق القرارات و التوصيات التي تصدر عن المنظمات الدولية و مدى إنسجام و تطابق هذه القرارات مع المواثيق والصكوك الدولية [1] .

الشرعية الدولية إذا هي « تناسق قرارات و تصرفات المنظمات الدولية مع الشروط الإجرائية الموضوعية المتطلبة في التصرف »[2] .

الحكم الذاتي : يقصد به تمتع قومية معينة بحقوق ثقافية وسياسية في إطار الدولة الواحدة ويكون للمناطق والأقاليم أين تسكن أغلبية من تلك القومية هيئات أو مؤسسات محلية تدير تلك المناطق مع مراعاة خصوصيات السكان القومية (اللغوية الثقافية والسياسية) .

النزاع الدولي : يقصد به ذلك النزاع الذي يقع بين الدول أو بين الدول و حركات التحرر الوطني . وهناك منازعات سياسية و أخرى قانونية ، لكنه من الصعب الفصل بين الاعتبارات السياسية و القانونية من الناحية العملية فالنزاع القانوني هو الذي يتخذ شكلا قانونيا بحتا أما النزاع السياسي فهو الذي ينطلق من مصلحة ما حتى ولو تضمنت هذه المصلحة شكلا قانونيا [3] .

---

[1] : عمر سعد الله ، المرجع السابق ، ص ص 262-264 .

[2] : محمود صالح العادلي ، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد ، دار الفكر الجامعي ، الأسكندرية ، ص 29 .

[3] : عمر سعد الله ، المرجع السابق ، ص 430 .

الفصل التمهيدي

تمهيد : حقوق الإنسان و مبدأ تقرير المصير :

لقد حظيت فكرة حقوق الإنسان و تقرير مصير الشعوب بنوع من الحماية في ظل النظام الدولي الجديد الذي إنبثق عن الحرب العالمية الثانية وتم إدراج ذلك في ميثاق الأمم المتحدة . وعلى هذا الأساس جاءت المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة لتعزز ثلاثة أهداف أساسية :

1- رفض العدوان و حل النزاعات بالطرق السلمية .

2- إحترام مبدأ حق تقرير المصير .

3- تعزيز و تنمية حقوق الإنسان .

إن حقوق الإنسان مهمة من أجل توضيح حق تقرير مصير الشعوب وتطبيقها في الواقع ، فتطور حق تقرير المصير عبر السنوات ساعد في القضاء على الظلم والأنظمة المتسلطة على الشعوب و الجماعات الضعيفة . وفي المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان تمت الإشارة إلى حق تقرير المصير كأحد حقوق الإنسان[(1)].

بعد الحرب العالمية الثانية إزداد الإهتمام بتقرير المصير عمقا وإتساعا خاصة خلال فترة تصفية الإستعمار في الخمسينيات و الستينيات ، وأصبح اليوم يشمل جميع الشعوب التي تعاني من الظلم و التعسف نتيجة سيطرة و إستبداد أنظمة بعض الدول في العالم . بعد أن كانت قيادات أنظمة هذه الدول عرضة لتعسف و إستبداد الدول الإستعمارية و لقد تأخرت هذه الدول الإستعمارية في منح مستعمراتها حق تقرير مصيرها و نيل الإستقلال ، لأن القانون الدولي و النظام الدولي الذي أقيم بعد الحرب العالمية الثانية لم يول إهتماما كبيرا لمبدأ تقرير المصير ، فكيف تطور مبدأ تقرير المصير و ما علاقته بالمبادئ العامة لحقوق الإنسان ؟

---

(1) : مورتمر سيلرز ، ***النظام العالمي الجديد*** ، دار الفارس للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2001 ، ص 19 .

تطور حق الشعوب في تقرير مصيرها :

يتعلق هذا المبدأ من الناحية التاريخية بالحكام أكثر مما كان يتعلق بالشعوب . لأنه أخذ شرعيته في ظل إعتبارات السلطة الدينية أو العائلة أو الإعتبارات الإيديولوجية الأخرى ، و ليس لإعتبارات ديمقراطية أو قومية . و لم يظهر هذا المبدأ فعليا في القانون الدولي إلا بعد الحرب العالمية الثانية وضع كمبدأ قانوني في القانون الدولي العام .

أول من إهتم بحق الشعوب في تقرير مصيرها هو الرئيس الأمريكي ويلسون، الذي بدأ يصر على ذلك منذ سنة 1917 حين صرح " كل شعب له الحق في إختيار السيادة التي يعيش في ظلها . وأن السلام لا يستمر و لا يمكن أن يستمر إلا بإعتراف و قبول مبدأ ، أن الحكومات تستمد كل سلطتها الشرعية من رضى المحكومين " [1] . وفي 04 جويلية 1918 أعلن بما يلي : " إن كافة المشاكل الإقليمية يجب حلها و فقا لإرادة سكان كل إقليم [2] .

و في 1919 أضاف و يلسون بأن « حق الشعوب في تقرير مصيرها ليس مجرد جملة واحدة ، إنه مبدأ إلزامي ، فإذا تجاهله رجال السياسة فهم في خطر »[3] .

أكد قادة كل من بريطانيا و فرنسا إضافة للولايات المتحدة الأمريكية في إتفاقية فرساي في 08 جوان 1918 ، على حق الشعوب في تقرير مصيرها واعتبروا ذلك عاملا أساسيا في الحفاظ على السلم و الأمن بعد الحرب العالمية الأولى. بعض المحللين يرون أن التحمس لهذا المبدأ كان أكثر مظهريا و لم يكن واقعيا ، فويلسون مثلا كان يقصد بمبدأ تقرير المصير ، حل مشاكل الحدود الأوربية

---

(1) . Boumahdi, BELKACEM, ***A Political History of The Western Sahara*** , Degree of Doctor of Philisophy , 1988 , University of Southampton ; England .P.33

(2) : عمر صدوق ، ***قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي و العلاقات الدولية*** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982 ، ص 76 .

(3) : Boumahdi Belkacem , Op cit .

بعد إنهيار الإمبراطوريتين النمساوية – المجرية و الألمانية ؛ بالإضافة إلى إعتباره مثلا مبدئيا لمقاربة أمريكية عامة (قانونية و أخلاقية) تتعلق بسياستها الخارجية وهي المقاربة التي حركتها سياسة براغماتية كانت تهدف إلى تحقيق المصلحة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية . أما التعاطف مع إعادة إحياء دولة بولندا فكان الهدف منه هو تشكيل حاجز قوي أمام المد و التقدم البلشفي [1] .

وأهتم لينين كذلك بحق تقرير مصير الشعوب و لو أن نظرته كانت تختلف إنطلاقا من الإعتبارات الإيديولوجية فهو يقول : « على الإشتراكية أن تحقق الديمقراطية الكاملة ... ، و تطبيق حق الأمم المضطهدة في تقرير مصيرها ، أي حقها في الإنفصال السياسي » . و على هذا الأساس، فالتفسير الشيوعي لمبدأ تقرير المصير جاء لإعتبارات مصلحية . ستالين مثلا قال « بالإضافة إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها هناك حق الطبقة العاملة في تعزيز سلطتها ....على حق تقرير المصير أن يترك المجال لحق الطبقة العاملة في فرض ديكتاتوريتها »[2] .

لكن رغم ذلك فقد كان لنجاح ثورة أكتوبر 1917 الآثر البالغ على الساحة الدولية في تقوية حق الشعوب في تقرير مصيرها. عصبة الأمم لم تول إهتماما لهذا المبدأ و لم يذكر مبدأ تقرير المصير في النص النهائي لإتفاقية العصبة ، وتم الإعتراف بهذا الحق و بطريقة غير مباشرة بأنه قابل للتنفيذ على الأقاليم الواقعة تحت الوصاية فقط.

في فترة بين الحربين العالميتين طبق هذا المبدأ في أوربا فقط لأنه لم يكن من مصلحة الدول الأوروبية الإستعمارية تطبيقه على الشعوب التي كانت تستعمرها خارج أوربا، بل كان ذلك يتعارض مع مصالحهما و اعتبره الكثير بغير الواقعي تطبيقه على الشعوب المتخلفة في أفريقيا و آسيا ، فهناك من أعتبر هذه الشعوب برابرة و يستحيل تطبيق مبدأ تقرير المصير عليهما .

بعد حل عصبة الأمم و قبل ظهور الأمم المتحدة ، أعطت كل من الولايات المتحدة و بريطانيا مفهوما مغايرا لما سبق الإعلان عنه . ففي الميثاق الأطلنطي

---

[1] : Boumahdi Belkacem , Ibid P.34 .

[2] : عمر صدوق ، المرجع السابق ، ص 77 .

الموقع بين الدولتين في 14 أوت 1941 تم الإعلان بأن الدولتين « تحترمان حق كل الشعوب في إختيار شكل الحكومة التي يعيشون تحت ضلها و تتمنيان أن تريا حق السيادة و الحكم الذاتي يعاد إلى الذين حرموا منهما بالقوة » [1]. فالذي كانوا يفكرون فيه هو إستعادة السيادة و تقرير مصير الشعوب الأوربية و ليس بقية الشعوب الأخرى التي كانت تحت سيطرة و إستعمار الدول الأوربية في إفريقياوآسيا.

فالشعوب التي كانت ترزخ تحت الإستعمار في القارتين المذكورتين لم تبدأ في تطبيق مبدأ تقرير المصير بل لم يسمح لها بذلك إلا في الخمسينيات و أغلبية هذه الشعوب و صلت لذلك عبر الكفاح المسلح كما هو حال الجزائر التي إسترجعت سيادتها سنة 1962 . حدث هذا التأخر رغم أن الأمم المتحدة عند تأسيسها سنة 1945 نصت في ميثاقها على أن تصفية الإستعمار من أحدى أهدافها الأساسية. والسبب هو أن الذين صاغوا الميثاق في نظري لم يعيروا أهمية كبيرة لمبدأ تقرير المصير و الدليل أن مبدأ تقرير المصير لم يظهر إلا مرتين في الوثيقة [*] المذكورة بكاملها . و لولا النفور الأمريكي من النزعة الإستعمارية الأوربية لرفضت الدول الإستعمارية و على رأسها بريطانيا و فرنسا رفضا تاما مبدأ تقرير المصير .

فالرؤية البريطانية ، مثلا ، لتقرير المصير كانت رؤية ذات طابع أبوي صريح . وحتى عندما تعهدت بريطانيا بمنح الإستقلال لمستعمراتها إشترطت أن يكون ذلك « موجها نحو الحكم الذاتي و في إطار الإمبراطورية البريطانية » [2] أما الفرنسيون فكانت سيادتهم أكثر إثارة للنقد و الجدل ، فكانوا يرفضون إعطاء حتى الحكم الذاتي و كأنهم أوصياء على الشعوب التي استعمروها و كانوا يهدفون لوحدة هذه الأقاليم مع فرنسا ، بل اعتبروا بعضها جزءا منها كما كان حال الجزائر .

---

[1] : BOUMAHDI Belkacem , Op cit , P.37.

[*] : حتى 1945 كانت كل الوثائق تتجنب التشكيك في عدم شرعية الإستعمار اللهما إلا ذكر مصطلح " الشعوب الخاضعة للإستعمار".

[2] : مورتمر سيلرز ، النظام العالمي الجديد : حدود السيادة ، حقوق الإنسان ، تقرير مصير الشعوب ، دار الفارس للنشر و التوزيع ، 2001 ، ص ص 44-45 .

ففي مؤتمر برازافيل لعام 1944 صرح المندوب الفرنسي بمايلي :

« إن أهداف ما أنجزته فرنسا من عمل تمديني في مستعمراتها تستبعد فكرة الحكم الذاتي تماما كما تستبعد كل إمكانية للتطور و الإرتقاء خارج الكتلة الفرنسية للإمبراطورية ، بل إن إقامة حكم ذاتي يجب إستبعادها حتى في المستقبل البعيد».[1]

أما بقية الدول الإستعمارية الأوربية فلم تكن بعيدة في فلسفتها عن هذين البلدين (فرنسا و بريطانيا) و الدليل الواضح مثلا إسبانيا التي مازالت لحد الآن تستعمر مدينتي (سبتة و مليلية) بالمغرب ، و تسببت في نزاع جد معقد عندما سلمت إقليم الصحراء الغربية لكل من المغرب وموريتانيا بدلا من منحه الإستقلال في إطار مبدأ تقرير المصير .

الولايات المتحدة نفسها التي كانت من أشد المنتقدين للإستعمار الأوربي تحفظت عن تقرير المصير لما تعلق الأمر بالمناطق الواقعة تحت نفوذها .

الإتحاد السوفيتي كان تأييده لتقرير المصير شكليا ، رغم رعايته للفكرة في مؤتمر سان فرانسيسكو ، وكان يرفضها عندما يتعلق الأمر بالدول التي أصبحت جزءا منه[*] أو الدول التي أصبحت تابعة للكتلة الشرقية ، (مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا و هنغاريا) .

وحتى الأمم المتحدة قد رفضت – في بعض الحالات – مبدأ تقرير المصير القومي معطية أولوية لمصالح السلام و الأمن ومعتمدة على خطوط الحرب الباردة ، كما فعلت في ترسيم حدود كل من ألمانيا و الفيتنام و كوريا[2] .

---

[1] : المرجع السابق ، ص 45 .

[*] : الإتحاد السوفياتي كان متخوفا من مطالبة الجمهوريات الإسلامية المتعددة التي كانت موحدة معه بالقوة بتقرير مصيرها و بالإستقلال، و كان الأمر معقدا في التعامل مع حق تقرير المصير في ظهور أحداث العنف التي شهدتها : ناغورنو كراباخ و أذربيجان و أبخازيا و جورجيا و الشيشان و غيرها من الجمهوريات الروسية .

[2] : نفس المرجع .

الأمم المتحدة و تقرير المصير :

رغم عدم الإتفاق على تحديد مفهوم تقرير المصير نظرا لإعتبارات سياسية و إقتصادية و ثقافية و أخلاقية ، فإن ميثاق الأمم المتحدة الذي دون سنة 1945 أتاح و مكن لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، و وضعته كمبدأ قانوني يتمتع بإجماع دولي .

ففي المادة الأولى الفقرة الثانية ينص الميثاق على « تطوير العلاقات الودية بين الأمم على أساس إحترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، و إتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام » (1) .

كذلك في الفقرة التمهيدية من المادة الخامسة و الخمسين ينص على مايلي : « الرغبة في تهيئة دواعي الإستقرار و الرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على إحترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ، و بأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، و أن الأمم المتحدة ســتعمل لترقية ...... »(2) .

أما المادة الثالثة و السبعون، فتشير لمبدأ تقرير المصير بطريقة غير مباشرة « إن أعضاء الأمم المتحدة الذين يتحملون مسؤولية إدارة الأقاليم التي لم تنل شعوبها الحكم الذاتي بعد ، ...... الإلتزام بتطوير الحكم الذاتي و الأخذ بعين الإعتبار التطلعات السياسية لهذه الشعوب و مساعدتهم في تطوير و تنمية مؤسساتهم السياسية الحرة » (3) .

وبالطريقة غير المباشرة تشير المادة السادسة و السبعون من الميثاق للآتي: « ..... من أهداف نظام الوصاية العمل لترقية أهالي الأقاليم المشمولة بالوصاية في

(1) : ميثاق الأمم المتحدة المادة (1) الفقرة (2) .

(2) : ميثاق الأمم المتحدة المادة (55) .

(3) : ميثاق الأمم المتحدة المادة (73) .

أمور السياسة و الإجتماع و الإقتصاد و التعليم ، و إطراد تقدمها نحو الحكم الذاتي أو الإستقلال .... أخذا في الإعتبار خاصة التعبير الحر عن أمال الشعوب المعنية » [1] .

الشيء المهم الذي تجب الإشارة إليه في هذا المقام هو عدم إدراج مبدأ تقرير المصير أو حقوق الأقليات في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948 ، بل تم إغفال ذلك تماما .

لكن سنتين بعد ذلك تناولت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 313 في الرابع من سبتمبر 1950 مجموعة من الاقتراحات تتعلق بحقوق الإنسان بصفة عامة و تضمنتها مبدأ تقرير المصير . كما قررت الجمعية العامة في قرار آخر ، أن الميثاق الدولي حول حقوق الإنسان يجب أن يشمل حقا لجميع الشعوب و الأمم في تقرير المصير .

ورغم أن الإتفاقية الدولية حول الحقوق المدنية و السياسية و الإتغاقية الدولية حول الحقوق الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية كلاهما أشارا إلى : « حق تقرير مصير(الشعوب) » فإنه لم يتم توضيح أي شعوب يقصد من ذلك . وحسب بعض الملاحظين فإنه كان جدلا و خلافا واسعا أثناء المناقشات التي دارت في الجمعية العامة و لجنة حقوق الإنسان حول عبارتي « الشعوب » و «تقرير المصير» أثناء صياغة المسودة النهائية . الأوربيون عارضوا إدخال تقرير المصير كحق من حقوق الإنسان لكن المجموعة الأفريقية و الآسيوية كانت الأقوى في تقديم الحجج لأن صوتها كان مرتفعا و أصرت على إعتبار تقرير المصير الحق الأهم من بين جميع حقوق الإنسان ، و أنه بناء على ذلك كان متطلبا سابقا للتمــتع بجميع الحقوق الأخرى [2] .

و هكذا أكد الجميع أن حق تقرير المصير يبقى فوق كل الحقوق و يشكل حجر الزاوية في صرح حقوق الإنسان . إن تطبيق تقرير المصير كما تم التأكيد

---

[1] : ميثاق الأمم المتحدة المادة (76) .

[2] : مورتمر سيلرز، مرجع سابق ص 47 .

عليه فيما بعد ، شرط من شروط الأمن و السلام الدولي و شرط أساسي للتعاون الدولي الناجح .

في الدورة السادسة ، كرست الجمعية العامة أربعين اجتماعا خاصا باللجنة الثالثة يتعلق بمسألة الإتفاقية الدولية الأولية حول حقوق الإنسان وإجراءات التطبيق. في هذه الدورة كان النقاش ساخنا أيضا حول مسألة حق الشعوب في تقرير المصير، وعبر بعض الممثلين (*) عن أسفهم بأن لجنة حقوق الإنسان في دورتها لسنة 1951 لم تتمكن من شد الانتباه إلى حق تقرير المصير وفقا لقرارات الجمعية العامة واقترحوا إدراج مادة حول حق تقرير المصير في الاتفاقية الأولى لحقوق الإنسان ، بإعتبار هذا الحق يعد من مبادئ الأمم المتحدة ، و أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان صرح به ، و لذلك فإن الرأي العام العالمي سوف لن يفهم الغاية من الإتفاقية وأن إدراجه فيها سيعطي التأييد المعنوي و القانوني للشعوب المتطلعة إلى الإستقلال السياسي و الإجتماعي و سيشكل كذلك مساهمة ثمينة في السلم و الأمن الدوليين (1) .

عرفت كل دورات الجمعية العامة التي تلت الدورة السادسة تطورا تدريجيا في التعامل مع مبدأ حق تقرير مصير الشعوب و التي تضمنتها القرارات التي صدرت عن هذه الدورات (**) .

سنة 1960 حدث تغير جذري داخل منظمة الأمم المتحدة ولم يعد بوسعها أن تبقى غير مبالية بكون العديد من الشعوب لا تزال تعيش في ظروف القمع الاستعماري و الاستغلال. فالجمعية العامة التي انعقدت في 14 ديسمبر 1960 ساهمت بأهم وثيقة في ترقية مفهوم حق تقرير المصير وتبنت الإعلان رقم :

(*) : ممثل كل من (أفغانستان و الهند و سوريا و مصر) .

(1) : Boumahdi Belkacem , OP cit , P.40 .

(**) : قرار رقم (637 A VII) المؤرخ في 16 ديسمبر 1952 .
قرار رقم (738 VIII) المؤرخ في 28 نوفمبر 1953 .
قرار رقم (837 IX) المؤرخ في 14 ديسمبر 1954 .
قرار رقم (586 DXX) المؤرخ في 29 جويلية 1955 .
قرار رقم (1188 XII) المؤرخ في 11 ديسمبر 1957 .
قرار رقم (1314 XIII) المؤرخ في 12 ديسمبر 1958 .

(1514 XV) حول « ضمان الإستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة » الفقرة الثانية من القرار تنص على « كل الشعوب لها الحق في تقرير المصير و بمقتضى ذلك الحق يحددون بكل حرية و ضعهم السياسي و يتابعون تطورهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي » . وتعلن الجمعية العامة ضرورة الإنهاء السريع واللامشروط لكل أشكال الاستعمار ومظاهره ، وإن إخضاع الشعوب للاستغلال و السيطرة الأجنبية يعد في نظر الجمعية العامة خرقا لحقوق الإنسان الأساسية و متعارضا مع ميثاق الأمم المتحدة و يشكل عائقا لترقية التعاون و السلام العالمي.[1]

ما يمكن استنتاجه من هذا الإعلان هو ان المناطق التي لم تحصل على إستقلالها بعد هي التي لها صلة بتقرير المصير المقصود. و أن المحافظة على السلامة الإقليمية (المادة/6) و الوحدة السياسية التي فرضها الاستعمار تبقى غير قابلة للإنتهاك [2] . وتم التغيير الحرفي لمحتوى شكل تقرير المصير ، فقبل الحرب العالمية الثانية كان يوصف بأنه « جماعات ثقافية ولغوية دون تنظـيم سياسي » أما الصيغة الجديدة فأصبحت « المستعمرات و المستعمرات السابقة محددة المعالم سياسيا و المتباينة ثقافيا في العالم النامي» [3] .

الإعلام رقم (2627) الصادر سنة 1970 تمت تسميته (بحق تقرير المصير) والذي طوره إلى درجة بعيدة حين أعاد من خلاله « تأكيد الحق الطبيعي لكل الشعوب المستعمرة في تقرير المصير والحرية والاستقلال و أدان كل الأعمال التي تــحرم أي شعب من هذه الحقوق »[4] ، فهو بذلك يكون أخر الإعلانات الكبرى ذات الصلة بتقرير المصير ويمثل لحد الآن أعلى تطور قانوني وصلت إليه الأمم المتحدة .

---

[1] : القرار رقم 1514 بتاريخ 14 ديسمبر 1960 .

[2] : مرتمر سيلرز ، المرجع السابق ، ص 49 .

[3] : نفس المرجع السابق ، ص 48 .

[4] : القرار (2627 XXV) بتاريخ 24 أكتوبر 1970 .

بين الستينيات و السبعينات و من السبعينيات إلى الآن عرفت الأمم المتحدة عدة توصيات وقرارات (سواء التي تبنتها خلال إنعقاد الجمعية العامة لكل دورة أو من خلال إجتماعات مجلس الأمن) خاصة بترقية وتطوير و تطبيق مبدأ حق تقرير المصير في مناطق مختلفة من العالم و على الشعوب التي كانت لا تزال ترزخ تحت الإستعمار، الخلاصة من كل هذا أن كل الأقاليم نالت إستقلالها ما عدا إقليم الصحراء الغربية – و الذي هو موضوع دراستنا هاته – رغم عدد القرارات الهائلة التي أصدرتها الأمم المتحدة بشأنه (*) .

فالأمم المتحدة إذا جعلت مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير مبدأ أساسيا وعنصرا مهما في الحفاظ على السلم و الأمن وحقا معترفا به عالميا في ظل القانون الدولي المعاصر . إضافة لذلك فإن هذا المبدأ أصبح اليوم احد أهم القواعد العامة في القانون الدولي المعبرة عن بعض المتطلبات الأساسية في حياة المجموعة الدولية .
و المجتمع الدولي الآن أصبح يفكر في كيفية تطوير معايير و قواعد مترابطة من أجل ممارسة تقرير المصير بإحترام كل من حقوق الإنسان الأساسية و حقوق الإنسان المتعلقة بالأقليات و غيرها من الفئات الأخرى . يحدث هذا بعد المنحى الذي عرفه العالم بعد إنتهاء الحرب الباردة وتقرير المصير لم يعد يخص تصفية الإستعمار ، فكثير من الدول ذات السيادة تمزقت و طالبت من داخلها شعوب مميزة على أساس عرقي أو ديني حصلت إما على الحكم الذاتي أو الإستقلال .

وهكذا نجد التطورات التي شهدها العالم ، على وجود قدر من الصحة بان هناك حقا جديدا من حقبة مابعد الإستعمار في قدر محدد من الإنفصال قد يكون على وشك التبلور(التدخل الذي قامت به الأمم المتحدة في العراق كان إنتهاكا واضحا لسلامة العراق الإقليمية و سيادته السياسية و هو يخترق بذلك القانون الدولي المنبثق من المنظمات الدولية و على رأسها الأمم المتحدة) و بموجب قرار مجلس الأمن 688 الذي ركز على الأهداف الإنسانية في تعامله مع الأكراد شمال العراق ، ويشير

(*) : القرارات المتعلقة بالصحراء الغربية سنتناولها بالتفصيل لا حقا و أهمها مذكور في قائمة الملاحق .

إلى أن التهديد للأكراد و للسلام و الأمن سيظل قائما ما داموا محرومين من حق تقرير المصير . وعلى هذا الأساس هناك من يعتبر الأكراد حاليا في طريق إنشاء دولة مستقلة و ربما يتمزق العراق إلى ثلاث دول ذات سيادة حسب التطورات السياسية الأخيرة .

والملاحظ هو محاولة دعم و ضمان دولي لإتفاقات الحكم الذاتي التي تشهدها بعض الشعوب المعنية بإنتهاكات حقوق الإنسان خاصة عندما لايمكن حماية هذه الحقوق في غياب الإنفصال [*] . فالانفصال أصبح مقبولا من المجتمع الدولي في الوقت الذي كان ينفر منه الجميع (دولا و منظمات) . فالحروب التحريرية التي حدثت بعد الحقبة الاستعمارية و قادها كل من أهالي بيافرا (نيجيريا) و بنغلادش (باكستان) و إيرتيريا (إثيوبيا) لم تنل تاييدا رغم تدخل بعض الدول مع الإنفصاليين و لكن لاعتبارات سياسية و إيديولوجية ، لكن تم قمع كل هذه المحاولات الانفصالية و تم التنديد بها لأنها تهدد السلامة الإقليمية لتلك الدول .

لكن ما نشاهده حديثا ، هو تدويل الحق في تقرير المصير و لم يعد ينظر إلى الاضطرابات التي تقوم بها الفئات العرقية على أنها شأن داخلي [1] و أصبحت التدخلات الخارجية تتم في حالات كثيرة حتى بدون الرجوع لمجلس الأمن خاصة في الدول التي توجد فيها صراعات عرقية أو إنتهاكات لحقوق الإنسان ؛ هذه التدخلات التي تهدف إلى حماية الأقليات ، هي نفسها أصبحت تهدد السلم و الأمن الدولي و تحدث دمارا لإتسامها بالعنف ، فالانفصال إذا ليس شكلا مثاليا من أشكال تقرير المصير ، لكنه أصبح يدعم من طرف المجتمع الدولي بدعوى حماية الأقليات منطلقا في ذلك من حماية المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان .

---

[*] : عمليات الإنفصال في كل من يوغسلافيا (سابقا) و الإتحاد السوفياتي (سابقا) و إثيوبيا تم الاعتراف بها من طرف المجتمع الدولي و شجعها في بعض الحالات .

[1] : مورتمر سيلرز ، المرجع السابق ، ص ص 64-65 .

فبعد أن كان تقرير المصير يعتبر مبدأ تختلف عليه الآراء في كيفية تطبيقه ، تطور ليصبح حقا من أساسيات حقوق الإنسان و مبدأ من مبادئ القانون الدولي[1] .

فالمادة الأولى لكل من إتفاقتي حقوق الإنسان الدوليين الصادرين عام 1966 (الإتفاقية الدولية حول الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الإتفاقية الدولية حول الحقوق السياسية و المدنية) تضمنتا وجود هذا الحق .

وبعد ذلك تم ذكر حق تقرير المصير بوصفه أحد حقوق الإنسان في معاهدات و وثائق إقليمية أخرى مثل إعلان مبادئ القانون الدولي ذات الصلة بالعلاقات الودية و التعاون بين الدول (1970) و القانون النهائي أو الختامي لمؤتمر الأمن و التعاون في أوربا (1976) و الميثاق الأفريقي حول حقوق الإنسان (1981).

ورغم نظرة المجتمع الدولي إلى المناطق التي خضعت للإستعمار على أنها بحاجة إلى حل إستثنائي ، ويطبق عليها مبدأ حق تقرير المصير المؤدي للاستقلال ، إلا انه حتى في تلك الحالات فالاستقلال ما هو إلا أحد الخيارات ، ويمكن لشعوب تلك المناطق إختيار الإنضمام لدولة أخرى مجاورة ذات سيادة .

– وهذا ما سنتناوله في دراستنا هذه لاحقا – لكن رغم التطور الذي حدث في مجال تطبيقات حق تقرير المصير إعتمادا على المبادئ العامة لحقوق الإنسان ، وأصبح الناس يقررون مصيرهم وفق أساليب مثل الإتحاد ، أو ضمانات للسلطة السياسية من أجل الدفاع عن مصالح جماعة معينة أو تعزيز هذه المصالح ؛ أو تقديم توكيدات خاصة (كما في حقوق الأقليات) ، فإن ممارسة حق تقرير المصير المؤدي للاستقلال في بعض الظروف ما زال هو الحل الأمثل و المناسب لممارسة هذا الحق، خاصة عندما ترفض الأكثرية دولة ما ، سواء كانت هذه الدولة إستعمارية أو تدعى بسيادتها و سلطتها على هذا الشعب . ويصبح تقرير المصير المؤدي للاستقلال هو أخر امل لهذا الشعب أو هاته المجموعة .

---

[1] : هارولد جونسون في كتابه Self- determination Within The Community of Nations يسمى هذا المبدأ « تقرير المصير بين مجموعة الأمم» مذكور في : عمر صدوق ، المرجع السابق ص 83 .

و حالة الصحراء الغربية إحدى هاته الحالات الواضحة . فالفرادة في وضعية الصحراء الغربية هو أن كل الأقاليم التي كانت تحت الإستعمار منحت لها الفرصة لتطبيق مبدأ حق تقرير المصير إلا شعب الصحراء الغربية الذي حرم منها رغم هذه المدة الطويلة التي فاقت ثلاثة عقود . وذلك رغم التأكيد المتواصل و المستمر على أن حق تقرير المصير الناجم عن تصفية الاستعمار أصبح حقا قانونيا بتشجيع من المجتمع الدولي . ومن التعريفات المعتمدة لتقرير المصير أنه يعتبر أحد حقوق الإنسان في القانون [1] ، وجاء كما أشرنا ، ضمن سياق تطور حقوق الإنسان الدولي. و في الوقت الحاضر يتم تناول الأساليب الممكنة التي يمكن ممارسة حق تقرير المصير بموجبها بصورة مشروعة من ناحية حقوق الإنسان بما في ذلك أثرها على حقوق الإنسان الخاصة بالآخرين .

فلماذا حرم لحد الآن شعب الصحراء الغربية من ممارسة هذا الحق ؟ هذا ما تحاول هذه الدراسة الإجابة عنه .

[1] : مورتمر سيلرز ، مرجع سابق ، ص 38 .

الفصل الأول

الفصــل الأول : التعريف بنزاع الصحراء الغربية .

نقوم في الفصل الأول من هذه الدراسة بتقديم تعريف أولي للصحراء الغربية في الطبيعة و أصل الشعب القاطن في الإقليم و أهم الثروات الإستراتيجية التي يحتويها ، كما نتعرض لعلاقات المغرب بالإقليم و تطور التواجد الإستعماري الأوربي و الهدف الذي جعل الدول الأوربية تحاول السيطرة عليه ، و كيف تم مقاومتهم من طرف شعب الصحراء الغربية الرافض بطبيعته للسيطرة و الهيمنة الأجنبية ، ويكون ذلك من خلال ثلاثة مباحث .

المبحــث الأول : تعريف منطقة الصحراء الغربية .

بدأ نزاع الصحراء الغربية سنة 1975، حول إقليم شاسع لكن معظمه صحراء، يسكنه شعب فقير و متنوع لكنه يشكل بعض التجانس .حتى سنة 1975 كان الإقليم غالبا يسمى (الصحراء الاسبانية)،وهذا الإقليم أصبح معروفا منذ 1975 بالصحراء الغربية .

تقع الصحراء الغربية على امتداد شواطئ المحيط الأطلسي ،في شمال غرب إفريقيا. على خط السرطان الذي يقطع جنوب مدينة الداخلة (1) مباشرة في مقابل جزر الكناري .الإقليم هو أكثر من نصف مساحة فرنسا وأوسع بقليل من بريطانيا . مساحته حوالي 266.000 كلم^2 لكن الحدود الدقيقة ليست مرسومة بدقة(2).

---

(1)-S.C. Sexena « The liberation War in Western Sahara » p.2.

(2) : بعض الكتاب قدموا أرقاما مختلفة (Attilio Gaudio) قدم رقم 272000 كلم^2 إسبانيا و الأمم المتحدة حتى سنة 1974 قدما رقم 280.000 كلم^2 و جبهة البوليزاريو قدمت الرقم 284000 كلم^2 أما John Mercer و M.Berbier و منظمة الأمم المتحدة سنة 1975 قدموا نفس الرقم و هو : 266000 كلم^2.

حدود الإقليم المطلة على شواطئ المحيط الأطلسي يصل طولها إلى حوالي 1062 كلم وهي الحدود الطبيعية الوحيدة للإقليم ، يحدها من الشمال 455 كلم مع المغرب و في الشمال الشرقي يحدها 30 كلم مع الجزائر و للإقليم حدودا من الناحية الشرقية و الجنوبية مع موريتانيا بطول قدره 1570 كلم .

مثل الكثير من الدول الأفريقية ، فإن إقليم الصحراء الغربية كان نتيجة لتواجد الاستعمار الأوروبي الذي كان السبب في رسم حدود اصطناعية للأمم و الشعوب الأفريقية التي استعمرها ، و هذا الشيء يمكن قوله على حدود الصحراء الغربية التي نجد حدودها مقسمة حسب خطوط العرض و الطول ، بدلا عن الاعتبارات العرقية والأثنية الخاصة بشعوب المنطقة .

تضم الصحراء الغربية والتي في غالبها صحراء قاحلة ، منطقتين مهمتين : الساقية الحمراء في الشمال (82000 كلم2)ووادي الذهب في الجنوب (184000 كلم2) .الإقليم في غالبه مسطح مع تواجد بعض الهضاب التي تصل في أقصاها إلى علو يقدر ب 400 متر .منطقة الساقية الحمراء يقطعها وادي يصل طوله إلى 400 كلم ([1]) .هذا الوادي الذي يسمى الساقية الحمراء يعتبر الأطول في المنطقة ، ويندفع على مساحة طولها 650 كلم من الشرق إلى الغرب ،ويغذي عدة قبائل ويمر على مدينة العيون ،عندما يمتلئ يشكل مجموعة معتبرة من الأودية على ضفافه ، وعندما تمتلئ هاته الوديان تكون قوة دفع ضد الرمال المتواجدة على شواطئ الأطلسي وتخلق العديد من القنوات وتصب في البحر ،هذا النهر غير دائم ولا يجري بصفة مستمرة بل معظم الشهور التي يجري فيها هي أشهر فصل الخريف .تعتبر ضفاف النهر من الأراضي الخصبة والتي يستفيد منها شعب المنطقة في الرعي والزراعة خاصة الشعير الذي يعطي إنتاجا كبيرا خاصة في منطقة السمارة.

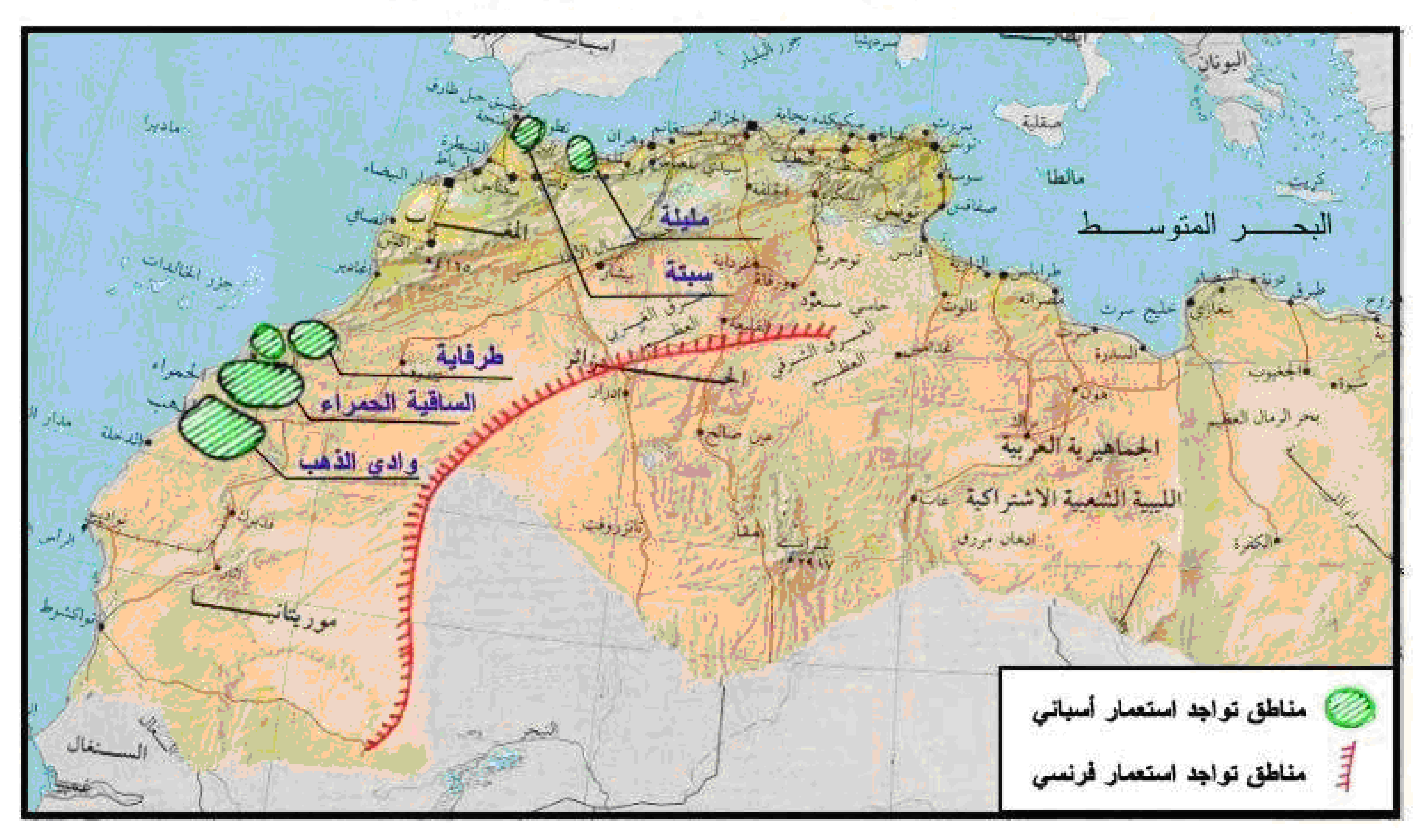
---

(1) : سميت بالساقية الحمراء نظرا للون الأحمر الذي يظهر على جوانب الوادي عندما يكون غير مملوء بالماء في فصل الصيف .

يحتوي القسم الشمال الشرقي ،من وادي الدراع الى قلتة زمور على هضاب صخرية مع انخفاض في الملوحة .في هذه الحمادة الأرض فقيرة خاصة في قلتة زمور . أرض الأقليم جافة وشحيحة المياه ،رغم ذلك فغالبا ما تعتبر الهضاب عقيمة أما الوديان فتعتبر نسبيا خصبة ،مع امكانية العثور على بعض النباتات في الهضاب (غالبيتها نباتات عشبية فــقيرة ، أهمها : أشجار الأتيل و الطرفاء و الطلح والغردق ونباتات العلف التي تعتمد عليها الإبل في الغذاء) . المنطقة الواقعة على خط الطول والمنطقة الوسطى التابعة لوادي الذهب ، هي مسطحة ومستوية ، لكن في الجنوب هناك جبال ضخمة تسمى " أدرار سطوف " . المنطقة ككل أغلبها صحراء أين تهب الرياح القوية في كل الفصول . أما الأمطار، فلا تشكل عواصف خطرة ، لأن الأرض مسطحة و مليئة الشيء الذي يجعل الأمطار تتوغل مباشرة في الأرض . المنطقة الساحلية مسطحة و مغطاة بالكثبان الرملية و غالبا ما نجدها مهجورة لصعوبة العيش فيها ، رغم ذلك توجد بعض الحياة الزراعية محيطة بالداخلة . رغم بعض المناطق ذات الوفرة المائية التي تسمح بإنتاج الحبوب و الخضر فإن العيش يصعب فيها لأن هذه السواحل عامة خطرة لتواجد منحدرات صخرية عالية التي يقطعها شاطئ منطقة العيون ، و شبه جزيرة الرأس الأبيض (Cap Blanc) المجوفة ، لذلك لا توجد إلا ثلاثة موانئ عبر كل الساحل و هي (الداخلة والكويرة " La Guerra " و أخيرا العيون) . الشيء الذي منع شعب المنطقة من إستغلال الثروات البحرية الهائلة . إضافة لذلك ، فالإبحار في المنطقة خطير جدا نظرا للمد و الجزر الذي تسبب في تحطم عدة سفن بحرية في الماضي .

يمتد المنحدر القاري من سواحل الصحراء الغربية على طول 100 كلم حتى يصل إلى جزر الكناري ، هذه الظروف الطبيعية الملائمة أدت إلى وجود ثروات بحرية هائلة تجذب إليها سفن الصيد من جزر الكناري وأسبانيا ومختلف دول العالم. تساقط الأمطار قليل في الصحراء الغربية سواء على السواحل أو في المناطق الداخلية (بين 3.0 إلى 5.0 سم السنة) و تتساقط لفترة قصيرة و على شكل

أماكن تواجد الاستعمار الفرنسي والإسباني



عواصف قوية خاصة في فصل الخريف و بسبب شح المياه الخاصة بالزراعة فإن مناطق الرعي و النبتات الكثيف قد انخفضت بشكل ملحوظ ، لذلك فالمنابع الدائمة خاصة في وادي الذهب تسمح بوجود العديد من الأودية الصغيرة ، من أجل سقي المزروعات . ويمتاز المناخ على السواحل بالرطوبة و الانتعاش و الاعتدال ، نظرا لتأثره بالمحيط الأطلسي ؛ و لكن في الأراضي الداخلية فالمناخ قاري : حار في الصيف تصل درجة حرارته إلى 45 درجة وفي الشتاء بارد جدا . سهول الصحراء الغربية قريبة من المحيط الأطلسي ، الشيء الذي يجعلها تتأثر بقطرات الندى التي تحملها الرياح القادمة من المحيط الأطلسي ، هذه الرياح هي المتسببة في الأمطار القليلة التي تتساقط على المنطقة و التي يصل معدل تساقطها من (2 إلى 8 inch) في السنة(توقفا على بعد و قرب كل منطقة من المحيط الأطلسي) [1] .

كان هذا الإقليم الصحراوي الواسع الأطراف في سنة 1975 (*) ، يحتوي على وسائل إتصال قليلة ، هناك بعض الطرقات المعبدة تربط العاصمة العيون مع بعض المدن مثل (بوكراع و السمارة و تاه و الهقونية و بوجادور) (**) . ماعدا ذلك فكل مانجده في المناطق الأخرى هي سبل للسير (طرق غير معبدة) أحد هذه السبل يمتد على طول الساحل من بوجادور إلى الداخلة و الكويرة (La guerra) والثاني يربط السمارة مع تندوف في الأراضي الجزائرية و يمر على مدينة الحوزة، والجديرية و المحبس ، و يوجد كذلك طريق غير معبد يسمح بالإتصال بين بوكراع وبيرمغرين إلى غاية موريتانيا و يمر بقلتة زمور .
خارج هذا الإقليم هناك طريق طويل غير معبد يمتد على طول الحدود الشرقية للصحراء الغربية (***) يسمى " بالطريق الضخم" الذي يربط تندوف (الجزائر) مع

(1)–Robert Rezette « The Western Sahara and the Frontiers of Morroco »Paris Nouvlles Editions latine, 5, p.23.

(*) : بعد سيطرة المغرب على الإقليم إستثمرت كثيرا في المرافق العامة وطورت الطرقات و كل وسائل الاتصال .

(**) : أنظر الخريطة . (***) : أنظر الخريطة .

عطار في موريتانيا ، مرورا بعين بن تيلي ، و بئر مغرين و فدريك ، و مهما يكن فمعظم هذه المناطق الصحراوية يمكن أن تعبرها و سائل النقل ذات العجلات ويمكن طبعا الترحال فيها عن طريق الإبل . إلى تاريخ مغادرة الإسبان الإقليم ، فإن الشرطة الإسبانية كانت تستعمل الإبل للتنقل داخل الإقليم . الجيش الجزائري مايزال يستعمل الإبل في تنقله في الصحراء الجزائرية .

المطلب الأول : طبيعة شعب الصحراء الغربية

في الصحراء الغربية لم تكن هناك سلطة سياسية موحدة قبل الفترة الإستعمارية ، لكن رغم ذلك توجد بعض الخصائص المميزة التي تنظم و تحدد طريقة عيش و حياة هذا الشعب من الناحية السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية .(*)

في السابق كان هناك إختلاف وعدم معرفة الحجم الحقيقي وطبيعة شعب الصحراء الغربية . عدم التيقن هذا كان يرجع سببه جزئيا إلى طبيعة عيش البدو الرحل الذين يمثلون غالبية هذا الشعب و كذلك نظرا لعدم وجود إحصاء حقيقي ، نظرا لصعوبة العيش و نظرا للتداخل بين هذه القبائل التي لا تعترف بالحدود الشيء الذي يصعب الإتفاق حول وحدة سياسية . و مهما يكن فإن هذا الإرتياب يعود سببه كذلك إلى عوامل سياسية أخرى . فبينما يقلص الإسبان العدد الحقيقي لسكان الصحراء الغربية فإن جبهة البوليزاريو قد أعطت أرقاما كبيرة جدا لعدد سكان الصحراء الغربية الأصليين ([1]) . الدول المجاورة من جهتها كانت دائما تبالغ في إعطاء عدد اللاجئين المتواجدين فوق أراضيها ([2]) . الحكومة الإسبانية في الإحصاء الذي قامت به في خريف 1974 ([3]) قدمت الرقم : 019 95 نسمة و الذي يعتبر عددا ضعيفا نظرا لشـــساعة الإقليم والكثافة السكانية .

(*) : أنظر المطلب الخاص برأي محكمة العدل الدولية الاستشاري .في الفصل الثاني من الأطروحة.

(1) : جبهة البوليزاريو قدرت الرقم ب 000 500 أنظر :

-Ahmed Baba Meski {l'am d'un peuple} pp.12-13

2) : بعثة الأمم المتحدة لسنة 1975 قدرت 000 40 في المغرب و7000 في الجزائر و لاشيء في موريتانيا .

(3) - UN visiting mission's « Report »,1975 p.127

حسب هذا الإحصاء هي 0.35 في الكلم[2] . عدد الأوربيين كان يمثل 260 21 نسمة ويمثلون نسبة 21 % من إجمالي السكان ، وعليه فالسكان الأصليين يصبح عددهم 497 73 نسمة و يمثلون 77 % و 1399 نسمة أصولهم ترجع إلى دول إفريقية أخرى([1]). الأوربيون كانت إقامتهم مؤقتة ، يعملون في التجارة و كتقنيين و في الأشغال اليدوية والجيش .

الجنود الإسبان لم يضمهم إحصاء سنة 1974 (في سنة 1970 كان عددهم حوالي 15000) ([2]) .نظرا لطبيعة و حياة شعب الصحراء الغربية فإن الإحصاء الإسباني لم يكن دقيقا ، لأن مجموعات القبائل الرحل يمكن أن يتغيروا و يتنقلوا من منطقة حدودية إلى أخرى و يمكن أن يشملهم أو لا يشملهم الإحصاء . زيادة على هذا فأن السلطات التي قامت بالإحصاء عندما قدمت تقريرها أشارت إلى التفاوت في إستقبال و تعاون شعب الإقليم معهم نظرا لعدم إهتمام الشعب بذلك ([3]) .

إذا، الأطراف الأخرى المعنية بالصراع قدمت أرقاما اخرى .حركة المقاومة من أجل الاستقلال المورهوب Morehob ادعت بأنه في 1970 كان العدد لا يقل عن 600.000 لاجئ يعيشون في الدول المجاورة .لكن جبهة البوليزاريو بعد ذلك تكلمت عن عدد يتراوح بين 850000 الى مليون لاجئ ([4])، العدد 15000 أعطي من طرف السلطات المغربية في سنة 1966 .وعندما شرعت اسبانيا في الاستفتاء سنة 1974 ، تقريبا فهذا العدد قدمته المغرب كلاجئين فوق أراضيها .

---

(1) : لأسباب مهنية كانوا يعيشون هناك مؤقتا .

(2)- John Mercer, « Spanish Sahara » ,London ,Geroge Allemand Unwin Ltd ,1976 , p..124

(3)-T hodges , Historical Dictionary of Western Sahara , London , the Scarecrown press inc, 1982, p.124.

(4)-Western Sahara News Magazine April 1984 , Polisarion Front Representation to UK , 138 Tachbrook Street , London .

بالنسبة لعدداللاجئين المتواجدين في الجزائر وموريتانيا (قبل 1975) ورغم عدم معرفته بدقة فانه يقدر بحوالي 40.000 لاجئ في الجزائر و50.000 في موريتانيا.عدد لابأس به من اللاجئين المتواجدين حينها فوق أراضي الدول الثلاث (الجزائر والمغرب وموريتانيا) أنخرطوا في صفوف جبهة البوليزاريو منذ أواسط السبعينات. هذا يفسر التضارب في العدد الذي قدمته جبهة البوليزاريو للاجئين الذين كانوا متواجدين في المخيمات الصحراوية التي كانت تديرها قرب تندوف والذي لا يقل عددهم عن 100000 نسمة سنة (1981) وهذا العدد يفوق الرقم الذي قدمته السلطات الاسبانية من خلال إحصاء 1974 . هذا التناقض المثير يتأكد عند الإشارة لعدد اللاجئين الآخرين الذين كانوا متواجدين فوق الأراضي المغربية عند مغادرة الأسبان للأقليم والبالغ عددهم أكثر من 20.000 صحراوي.

حتى فترة ليس ببعيدة كان لا يزال الكثير من شعب الصحراء الغربية يمتازون بحياة البدو ويتنقلون عبر الإقليم الشاسع ،ويعيشون على تواجد الماشية وأماكن الرعي ،ويتنقلون في المنطقة غير مبالين بالحدود ويبحثون عن منابع المياه أين وجدت . وعن المراعي لتغذية مواشيهم (الإبل والمعز والأغنام).لكن من 1968 إلى 1973 وبسبب الجفاف الذي أصاب المنطقة فقد تحطم اقتصادهم التقليدي وأغلبية البدو الرحل تخلوا عن تلك الحياة الصعبة وأستقروا في المدن المتنامية والقرى أين كانت لهم فرص كبيرة للعمل والعيش في ظروف أحسن.

توزيع المجموعات القبلية الرئيسية
في الصحراء الغربية وتحركاتهم



المطلب الثاني : أصل وبنية شعب الصحراء الغربية

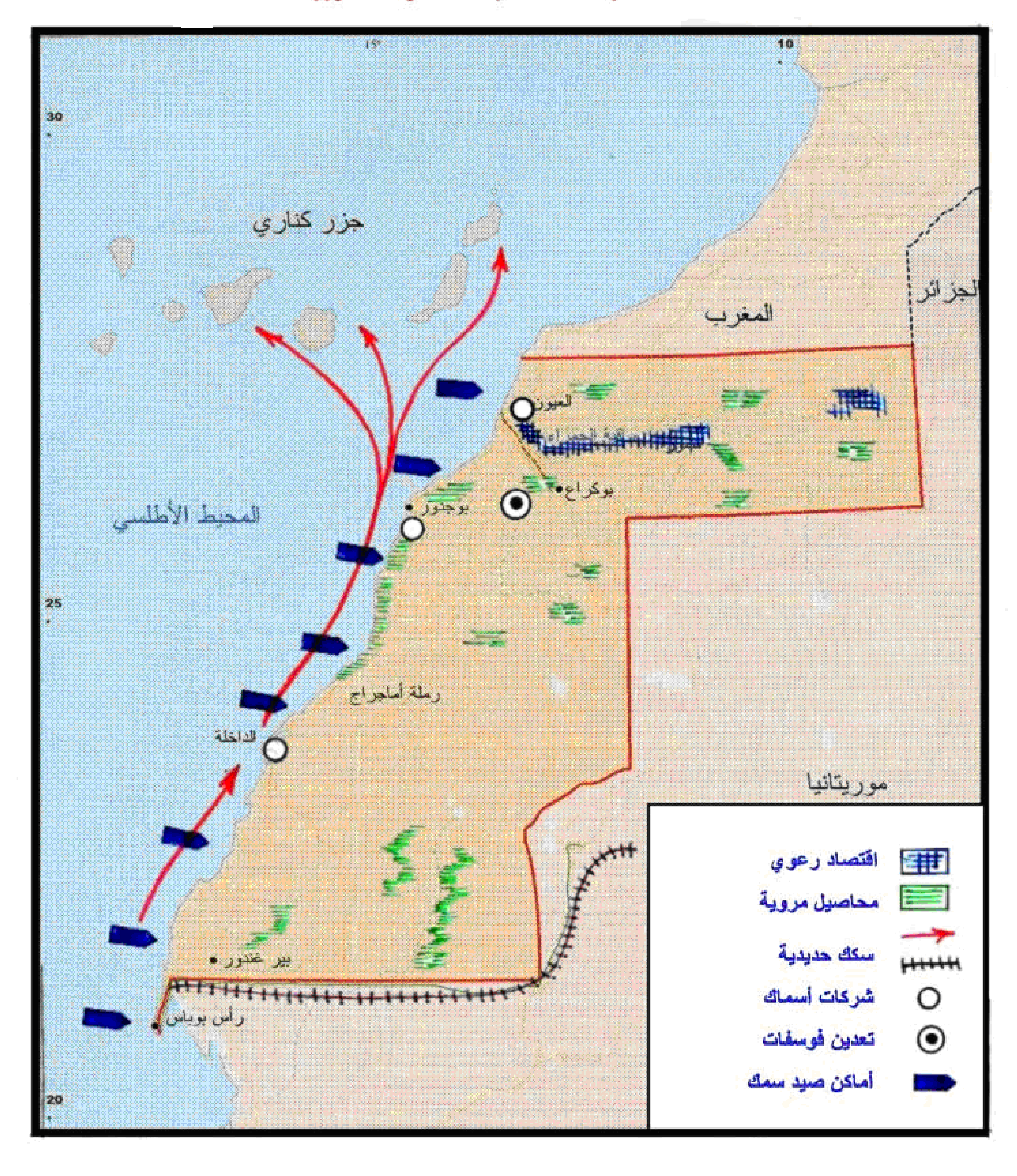
وقبل مجيء العرب كانت الصحراء الغربية على الأرجح مأهولة بالزنوج والبربر واليهود في الشمال ([1]).أول الحملات العربية بدأت في نهاية القرن السابع الميلادي ، عندما احتلوا سواحل شمال إفريقيا ولكنهم لم يتوغلوا داخل الصحراء . في القرن الحادي عشر مجموعة جديدة من العرب قاموا بالدخول إلى المنطقة ،كانوا من أصل يمني ويدعون "ماكيل "وجاءوا عبر مصر وتونس ودخلوا الصحراء الغربية في بداية القرن الثالث عشر ([2]). أغلبية شعب الصحراء الغربية اعتنقوا الإسلام منذ ذلك التاريخ. في القرن السادس عشر قبائل "صنهاجة" من الأصل البربري حاولوا مقاومة قبائل "الماكيل "لكن هذه الأخيرة ومع مساعدة السلطان المغربي استطاعوا أن يسيطروا على قبائل صنهاجة .وبما أن قبائل صنهاجة القوية تمتاز بطبيعتها الحربية فقد حاولوا عدة مرات القيام بهجمات عسكرية ضد قبائل ماكيل من اجل السيطرة لكنها فشلت عبر المحاولات التي دامت حوالي ثلاثة قرون (من القرن 16 إلى القرن 19). قبائل الرقيبات كونت أكبر مجموعة في وادي الذهب ،توجد حوالي 20 قبيلة تابعة للرقيبات ،لكن القبائل الأساسية هي ثمان يتفرع منها 45 فخذا.الرقيبات وأهل ماء العينين هم بربر من أصل صنهاجي . حتى القرن 13 كان قبائل الصحراء الغربية في الأساس تتكون من بربر صنهاجة المختلطين مع الزنوج على المستوى البسيط .

نظرا لتوسع القبائل هناك سلم لترتيب ثلاث قبائل أساسية .لكن هذه القبائل غير صافية كما يعتقد أغلبيتهم .بعض المهاجرين تبنتهم إحدى هذه القبائل بسبب التحالف ونتيجة للـــعقد المعروف "بالعصبة "،القبائل الثلاث هي العرب أوالمحاربون والشرفاء

(1)-John mercer , op cit , pp.71-75 , and Maurice Barbier , Le conflit du sahara Occidental , Paris , L’Harmattan , 1982 , p.16

(2)-Western Sahara « The Struggle of Sahrawi people for Self Determination »

الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية



(على أساس الانتماء لأهل البيت) والزناقة (التابعين) .فالطبقتان الأولى والثانية تنتميان للطبقة الحرة والطبقة الأخيرة هي المستغلة والخادمة . العرب الذين يفتخرون بالانتساب إلى ماكيل يعرفون بأهل المدافع، بما في ذلك أولاد دليم والذين يعتبرون أنقى قبيلة عربية في المنطقة. وقبائل التكنة هم مزيج من قبائل ماكيل وصنهاجة .أما الشرفاء فهم في الأصل من قبائل صنهاجة .رغم أنهم يفتخرون بانتسابهم للنبي محمد (ص) ،وأهم قبائل الشرفاء هي: رقيبات الساحل والعروسين والثوابت وأهل الشيخ ماء العينين وأولاد بو الصبع والفيلالة.أخيرا في المستوى الأدنى من السلم الاجتماعي نجد طبقة العبيد الذين تم تحريرهم في القرن العشرين وأدمجوا في طبقة الحرفيين،([1]) وأصبحوا يسمون بالحراثين ويعرفون حسب طبقتهم بالزناقة.

المطلب الثالث : الثروات الإستراتيجية في الصحراء الغربية

لم تكن الصحراء الغربية ذات أهمية كبرى ،بالنسبة لأسبانيا والدول المجاورة ،إلا بعد اكتشاف الثروات المعدنية الضخمة في باطن الصحراء .إضافة لذلك ،أصبحت المنطقة مغرية وجذابة للصيد البحري في شواطئها خاصة بعد 1960.([2])

قبل اكتشاف الفوسفات وبداية استغلاله ،كان يسود في الصحراء الغربية اقتصاد تقليدي ،يعتمد على الرعي والزراعة في الدرجة الثانية ([3]).وبسبب طبيعة وظروف التربة (رديئة وقليلة المياه) فالزراعة كانت دائما هامشية ولا يعتمد عليها اقتصاد الصحراء الغربية .لا توجد واحات حقيقية كما هو الحال في الصحراء الجزائرية ، في كامـــل الصحراء الغربية لم يكن يوجد إلا حوالي 4.000 نخلة فقط.

---

(1): في تقريرها لسنة 1975 أشارت بعثة الأمم المتحدة بأن العبيد ما زالوا متواجدين .

(2) : مياه الصحراء الغربية جذبت الصيادين من عدة دول ، كاليابان و الاتحاد السوفياتي و بولندا و أيطاليا و كوريا و اليونان إضافة إلى إسبانيا و دول اخرى كثيرة ن انظر :

-Revolution Africain Special, 1981 p.207

(3) -Tony Hodges , op cit , p.207

المحصول الرئيسي الذي يزرع في أماكن محدودة هو الشعير ،في سنة 1974 (عندما بدأ النزاع) بلغ الإنتاج السنوي 7.000 طن من الشعير و210 طن من القمح.

تربية الماشية متطورة أكثر ؛في المجتمعات التقليدية تعتبر الإبل محور الاقتصاد الرعوي ،رغم أن الماعز ثروة مهمة لإنتاج الحليب واللحم.معدته التي لها قدرة على تخزين 245 لتر ،يستطيع الجمل أن يتحمل لعدة أيام بدون أن يشرب –في الأيام الحارة يستطيع تحمل 5 أيام –ويمكنه أن يقطع مسافة 120 كلم في اليوم.
في 1975 كان عدد الإبل بالإقليم حوالي 63.000 وحوالي 125.000 رأس من الماعز و10.000 خروف و 1.600 حمار و350 حصان([1]).

بالنسبة للصيد البحري ،فان ساحل الصحراء الغربية(1.200 كلم) يعرف بأنه من أغنى المناطق في العالم ،لهذا بدأ الصيادون الأسبان المتواجدين في جزر الكناري في استغلال شواطئ الصحراء الغربية ابتداء من القرن السادس عشر ([2]) ، ومن حين لآخر كانوا ينزلون على أراضي الصحراء الغربية لتجفيف الأسماك التي اصطادوها ولتصليح شبكاتهم .نتيجة لذلك ،جاءت فكرة إنشاء قواعد صغيرة لمساعدة الصيادين في عملياتهم مع نهاية القرن التاسع عشر ، الشيء الذي أدى إلى إقامة مستعمرات صغيرة في مدينة الداخلة والكويرة (La Guerra) .

كان السمك المجفف من أساس الصادرات في بداية القرن العشرين.مع سنة 1975 انشئت مؤسستين للصيد الغذائي في الكويرة التي كانت تعالج أغلبية ما يصطاد من الـــسمك من شواطئ الأقليم.(كانت تعالج حوالي 90000 طن من السمك

---

(1) : حسب الإحصاء الأسباني انظر : Tony Hodges , op cit , p.17

(2)-Robert Rezette, « Western Sahara and the the Frontiers of Morroco » p.25 .
John Mercer op cit p.165 , Tony Hodges op cit p.220 and Maurice Barbier op cit p.23

الغذائي في السنة) . في سنة 1974 كان يوجد حوالي 120 مركب (غالبا ما توظف كلها) في الميناءين الرئيسيين للصيد البحري : الداخلة والكويرة.بالإضافة لذلك تتواجد عدة مراكب أخرى كثيرة على شواطئ الأقليم من اجل اصطياد السمك . خاصة من جزر الكناري ([1]). هذه المؤسسات الصناعية الصغيرة للسمك ،ماهي إلا جزء بسيط وامتداد للصناعة السمكية الضخمة المتواجدة في جزر الكناري.الشركات المسؤولة على ذلك وطاقم الصيد البحري كانوا كلهم من اسبانيا .

رغم أن الثروة السمكية ،تتجدد في المنطقة نظرا للظروف المساعدة على عملية التوالد والتكاثر فان استغلالا ضخما تعرضت له شواطئ الإقليم والذي قد يؤدي إلى تقلص كبير لثروات شعب الصحراء الغربية السمكية ،نتيجة لهذا النهب الفاحش.

في 1969 حوالي 7.3 مليون طن من الأسماك تم اصطيادها على سواحل الصحراء الغربية من طرف الدول الآتية: اسبانيا 250000 طن ،اليابان 300.000 طن والاتحاد السوفياتي200.000 طن ، جنوب افريقيا100.000 طن ، كوريا50.000 طن ، ايطاليا45.000 طن ،البرتغال 22.000 طن([2]).

إذا، سواحل الصحراء الغربية تزخر بثروة سمكية هائلة لكنها لا تذهب لصالح شعبها بل يستفيد منها شعوب الدول التي تستغل هذه الثروة والمذكورة أعلاه ، بالإضافة إلى المغرب طبعا الذي أبرم منذ 1975 عدة اتفاقات مع دول مختلفة للسماح لها بالصيد على سواحل الأقليم الذي ما زال يسيطر عليه بالقوة .

---

(1)-Maurice Barbier op cit p.23 , Tony Hodges op cit p.125

(2)- "Revolution Africain Special " , op cit , p.11

هل يمكن أن نقول نفس الشيء نفسه على ثروات الفوسفات والثروات الطبيعية الأخرى الموجودة في إقليم الصحراء الغربية ؟

بدأ الاكتشاف الحقيقي للفوسفات في الصحراء الغربية على يدي الجيولوجي الاسباني مانويل عاليا مدينة (Manuel Alia Medina) الذي بدأ البحث في سنة 1940 .بعد حوالي عقدا من التجارب على عينات من إقليم الصحراء الغربية ،أنشئت مؤسسةجديدة (ENMINSA (Empresa Nacional Mineral del Sahara وذلك في جويلية1962 لكي تقوم بمسح للأراضي وتعاين حجم وإمكانية استغلال احتياطي الفوسفات المتواجد في الأقليم: حوالي 1.7 بليون طن في منجم بوكراع ([1]). حاولت شركة (ENMINSA) في البداية اشراك مؤسسات أجنبية غير اسبانية من اجل المساعدة في استغلال احتياطي الفوسفات ([2])،لكن المفاوضات تعرقلت في 1967 . محاولات أخرى شاركت فيها الشركة الدولية للمناجم والمجموعة الكيميائية بشيكاغو(International Mining and Chemical Grops of Chicago) لكنها انتهت بالفشل كذلك في جانفي 1968 . يبدو أن هذه الشركات لم تشجع لكي تساعد في استغلال ثروات الفوسفات في المنطقة ،نظرا للسعر المنخفض للمادة على مستوى السوق العالمية في ذلك الوقت ،وثانيا لعدم وضوح الوضعية السياسية للصحراء الغربية ،وأخيرا وهو المهم إصرار الحكومة الاسبانية على إرسال الإنتاج الخام إلى اسبانيا لكي تتم معالجته وإشترط عدم تدخل هذه الشركات في أي شيء يتعلق بالتسيير والمراقبة ([3]).

---

(1) : هذه الشركة كانت الأولى التي تبحث عن الفوسفات بعد سنة 1934 .

(2) : ENMINSA إدعت بأنه توجد كمية تقدر ب 10 بليون طن من الفوسفات و حوالي 7.7 بليون من الخام ذو الجودة العالية .

(3)-See Maurice Barbier op cit pp.25-26 , Tony Hodges op cit p.284 .

في سنة 1969 انشئت مؤسسة فوسفات بوكراع (Fosfatos de Bu-craa) كملكية كاملة للشركة الأم (INI). وتم تخصيص ميزانية هائلة للاستثمار في ذلك ، وكلفها دين يقدر ب 4.5 مليون دولار من بنكين أمريكيين كي تشتري بعض التجهيزات والآلات من الولايات المتحدة الأمريكية ([1]). هذا المنجم الذي كان حينها متطورا بدأ الإنتاج سنة 1972 بكمية تقدر بين 2الى 3 مليون طن في السنة. بحلول سنة 1974 ، 24.5 مليار بيزيتاس(*) استثمرت في المرحلة الأولى للمشروع. الطريق الذي يسلكها الفوسفات من نقطة استخراجه إلى غاية تصديره على البواخر هي الأطول في العالم.

كانت أول كمية تم تصديرها كانت لليابان سنة 1972 في 1975 تم تصدير 2.8 مليون طن واحتلت الصحراء الغربية حينها المرتبة السادسة من بين اكبر الدول المصدرة للفوسفات في العالم بإمكانية إنتاج تقدر ب3.7 مليون طن سنويا ،في الثمانينات بلغ الإنتاج حوالي 10 مليون طن .

تدل الزيادة الملحوظة في إستخدام خامات الفوسفات على أهميتها وهو مايؤكد الحاجة الماسة في الحصول عليها كمايظهر من خلال حركية الإنتاج العالمي .
والجدول التالي يبين تطور الإنتاج المغربي منذ سنة 1960.

السنة	الانتاج
. 1960	42 مليون طن
1969	77 " " " " " "
1974	110 " " " " " "
.1975	132 " " " " " "
1990	162 " " " " " "
1996	133 " " " " " "
2001	128 " " " " " "

(1) -Tony Hodges , Ibid P.284 .

(*) : البيزيتاس = العملة الإسبانية : 80 بيزيتاس = 1 دولار .

في 2001 كان المغرب أول مصدر للفوسفات وبعد تجديد آليات الإنتاج بتكلفة قدرت بمليار دولار مع تطور البنية التحتية وفتح عدة مناجم أخرى بتاريخ 2004/02/10 قامت الشركة المغربية للفوسفات بإعداد برنامج تنموي لخمس سنوات (2004–2008) (1) من بين ما تضمنته هذه الخطة ، إستثمار رؤوس أموال جديدة من مناجم بوكراع مما أدى إلى إرتفاع إنتاج مناجم بوكراع بنسبة 11% ، وما أراده المغرب بفتح الإستثمارات الأجنبية في الصحراء هو تأكيد وإعطاء الشرعية لإحتلاله.

في سنة 1975 تم توظيف حوالي2620 من سكان الصحراء الغربية في مناجم الفوسفات ، وكان العمال الأسبان يشكلون 3/5 من مجموع العمال وحوالي 195 فقط يعملون كتقنيين ومراقبين هم من أصل سكان الصحراء الغربية(2) .

خلال زيارة بعثة الأمم المتحدة سنة 1975 أشارت في تقريرها إلى أن العمال من أصل الصحراء الغربية كانوا مقتنعين وراضين بعملهم ووضعيتهم ،لكنهم كانوا مستائين لعدم تزويدهم بالتجهيزات والآلات التي يملكها العمال الأوربيون،والإسبان. بالإضافة إلى ذلك فان باطن الصحراء الغربية يملك ثروات أخرى كالبترول واليورانيوم والحديد .

في مجال البترول عدة شركات دولية بدأت عمليات البحث عن وجود البترول من بداية الستينات وتم العثور على عدة مؤشرات تدل على وجود هذه الثروة خاصة في المنطقة المقابلة للحدود مع الجزائر وبطول السواحل .أكثر من 20 شركة اشترت التقرير الخاص بالاكتشافات التي قامت بها الشركات الاسبانية والأمريكية .بحلول 1964 تم تحديد حوالي 27 مكانا لتواجد البترول ، في هذه الفترة التي بدأت معظم الشـــركات التي كانت مهتمة ، بالانـــسحاب من الصحراء الغربية قبل أن تنـــتهي فترة السماح لها بالاكتشافات والمحددة سنة 1966 .مهما يكن ففي 1969 تم اكتشاف

---

(1) http://www.orge.gov.

(2)-Maurice Berbier op cit p.26 , Revolution Africain op cit p.13 and Tony Hodges op cit p.285 .

البترول من النوع الثقيل، قرب سواحل طرفاية.بعد انسحاب شركة (INC) أعطت المغرب حق القيام بالاكتشافات على السواحل لشركة ESSO .هذه الشركة التي اعتبرت سنة 1969 الذي أكتشف فيها البترول في طرفاية من أهم السنوات في إفريقيا([1]). استنادا إلى سرفاتي ،الذي كان يعمل في مديرية المناجم والجيولوجيا المغربية ،قررت شركة ESSO التواجد قرب مكان استكشافها للبترول بطرفاية بسبب بعد الحقل عن الحدود وكذلك عدم وضوح الرؤية بالنسبة للمستقبل السياسي للإقليم .

بعد انسحاب اسبانيا من الصحراء الغربية قام المغرب بإمضاء اتفاقية مع الشركة البريطانية (B.P) والشركة الأمريكية (Philip oil Company) لاستكشاف 7 مناطق على السواحل بمساحة تقدر ب: 35000 كلم مقابل العيون وبوجادور ،لكن هذه الاستكشافات توقفت بسبب الحرب التي كانت جارية بين المغرب وجبهة البوليزاريو .

في أكتوبر 2001 عهد المغرب إلى توقيع اتفاقيات مع شركة توتال (TOTAL) الفرنسية وأخرى أمريكية من اجل التنقيب على النفط في الصحراء الغربية الأمر الذي قوبل بردود فعل سريعة –تعارض ذلك الفعل– من طرف جبهة البوليزاريو وبعـــض الدول المؤيدة لها .وبعد فترة طلب المغرب رأيا أستشاريا من الأمم المتحدة طبقا للقوانين الدولية فجاءت الفتوى من قبل المستشار القانوني للأمم المتحدة ،وهو أمريكي الأصل ، وسمح للمغرب قانونيا القيام بعمليات التنقيب عن النفط في إقليم الصحراء الغربية شريطة ألا يستغل المغرب ذلك النفط تجاريا إلا بموافقة شعب الصحراء الغربية .لكن بعد ذلك أعلن الناطق الرسمي لمجلس الأمن الدولي بأن تلك الفتوى غير ملزمة لأي طرف من الأطراف .هذا يعني أن المغرب من ناحية القانون الدولي ، ليس مخولا بأن يتصرف في ثروات الصحراء الغربية إلا عندما يتضح الوضع السياسي لهذا الإقليم هل ينال استقلاله أم يندمج مع المغرب؟

---

(1)– أنظر علي الشامي " عقدة التجزئة في المغرب العربي " ، دار الكتاب، بيروت،1980 ، ص 188و le monde Diplomatique Aout 1975 and Revolution Africain op cit p.11

ويوجد في منطقة أغراشا شمال شرق الصحراء الغربية ، مخزون لا بأس به من الحديد والذي تم استكشافه سنة 1947 .(للعلم فانه يوجد احتياطي ضخم من الحديد في الجهة المقابلة بغار جبيلات في الجزائر) في جنوب شرق الإقليم كانت توقعات مخزون الحديد في سنة 1964 تفوق 72 مليون طن ،وذلك المخزون ربما امتداد لمناجم الزويرات في موريتانيا .لكن الإحصاءات الحديثة تدل على احتياطي الحديد في الإقليم يفوق 700 مليون طن. تقدر نسبة الحديد في التربة بحوالي 65% ويحتوي حديد الصحراء الغربية على نسبة 13.6% من أكسيد التيتانيوم والذي يعتبر أساسيا في تركيب الطلاء وجبال الحديد تحتوي كذلك على نسبة تتراوح بين 0.6 إلى 0.8 من الغناديوم ،مما يجعل الصحراء الغربية من اكبر واهم ممتلكي الثروة الحديدية ذات الأهمية الإستراتيجية في العالم والتي تستعمل في صناعة الطيران التي تبحث عادة عن الحديد الخفيف والصلب من أجل المقاومة وهو من الأنواع النفيسة([1]) أكسيد اليورانيوم عادة ما يتواجد أين يتواجد الفوسفات الذي تملك منه الصحراء الغربية مخزونا ضخما .مهما يكن ففي سنة 1965 تم الإعلان عن وجود اليورانيوم المشع لكنه لم يستغل .

أخيرا ، توجد في الصحراء الغربية ثروات معدنية وطبيعية أخرى خاصة في مناطق الداخلة وطه([2])، الانتيمون (Antimony) في الساقية الحمراء والنحاس في ادرار سطوف والنيكل في تيريس. مخزونات أخرى مثل الفضة والنحاس والكروم والرصاص والقصدير والتنغستين ([3]) والذهب والمنغنيز والبريل(beryl) والبلاتينيوم وثروات أخرى مشعة لكن خيم السكوت عليها منذ أن تم الإعلان عن وجود هذه الثروات (ربما إستراتيجية متبعة من طرف المغرب) .تأثير الثروات الإستراتيجية على المغرب سنتناوله لاحقا.

---

(1)- أنظر على الشامي مرجع ص 187-189 و

-Jhon Mercer op cit p.188,

(2): John Mercer ibid , p.192

(3) : مصطفى كتاب و محمد بادي ، النزاع في الصحراء الغربية بين حق القوة و قوة الحق ، دار المختار ، سوريا ، ط1 ، 1998، ص 9 .

الحدود المغربية المطالب بها "المغرب الكبير"



المبحث الثاني : الاتصالات الأجنبية بالصحراء الغربية :

نظرا لموقعه الإستراتيجي فلقد عرف الإقليم قدوم عدة شعوب من الشمال ومن الجنوب عبر المحيط الأطلسي ؛ من عرب وأفارقة وأوربيين ، منهم الفاتح ومنهم من حاول إقامة علاقات من نوع خاص ، ومنهم من حاول السيطرة على المنطقة وإستغلالها.

أول الإتصالات بالإقليم من طرف الدول الأوربية كانت في القرن الخامس عشر ، حيث لم تكن حينها الصحراء الغربية معروفة بحدودها الحالية و كان هناك بعض التداخل و التواصل مع المملكة المغربية ، هذه الأخيرة التي لم تفقد سيادتها في المنطقة . فكيف كانت علاقة المغرب بإقليم الصحراء الغربية ؟ و ما هو الموقف المغربي من محاولات الدول الأوربية للسيطرة على الإقليم ؟ و لماذا إستمر الإستعمار الإسباني في الإقليم لغاية 1975 ؟ وهو ما سنبينه في ثلاث مطالب.

المطلب الأول : علاقة المملكة المغربية بالصحراء الغربية

عندما حاول الأوروبيون (في القرن 15) التمركز في منطقة سواحل شمال غرب إفريقيا ، كانت المملكة المغربية الدولة الوحيدة القائمة بمؤسساتها في المنطقة رغم ذلك لم يثبت تاريخيا بأن المغرب مارس سلطته على إقليم الصحراء الغربية ،ولو لعقود قبل القرن 15 ([1]). رغم ذلك ،المملكة المغربية فرضت سيطرتها ولفترة قصـــيرة على منطقة تومبوكتو في أواخر القرن16 ولم يستطع السعدانيون ([2])

---

(1) : لم يتم ذلك حتى أثناء فترة حكم المرابطين ن وبني مرين بين القرن 9 و 15
أنظر : Nevill .B, Morroco's PP69-88 .

(2) : السعدانيين هم قبائل من الشرفة من منطقة الذراع حكموا المغرب في الفترة من 1548 إلى منتصف القرن 17

والعلويين فرض سيطرتهم على بعض المناطق الجنوبية إلا في القرن 16 ،بإقامة حلف مع قبائل ماكيل العربية من أجل السيطرة على بربر صنهاجة في إقليم الصحراء الغربية (هذا هو السبب الذي استغله النظام المغربي لتبرير سيطرته على إقليم الصحراء الغربية واعتباره جزءا من مملكته)

اتبع القائد السعداني الأول سياسة نشطة جنوب الصحراء من اجل البحث عن الثروة الموجودة في إمبراطورية صونغاي Songhay(1) التي حكمها الملك أسكيا (ASKIA) ، والموجودة جنوب الصحراء الكبرى وشمال نيجيريا . كان الملك أسكيا يملك ثروة كبيرة من الذهب ، ويسيطر على مناجم مهمة من الملح في تيغازا (Tghazza) والمدينة التجارية الكبيرة تومبوكتو (TIMBUCTO) (كلا المدينتين توجدان في جمهورية مالي الحالية).

كانت أغلب التجارة عبر الصحراء لا تصل إلى المملكة المغربية عند بداية حكم السعدانيين ، بل كانت تنطلق من تيمبوكتو لتمر عبر واحات التوت في الجزائر لتصل إلى المدن الساحلية بالجزائر التي كانت تحت السيطرة التركية حينها، وكانت بعض القوافل التجارية تمر عبر طريق آخر غربا لتصل إلى القواعد التجارية الأوروبية المتواجدة بسواحل البحر الأطلسي ، لهذا السبب إضافة لاعتبارات دينية ، قرر السعدانيون طرد الإسبان من مركز تواجدهم في سانتا كروز سنة 1524 (Santa-cruz demar Pequena) والبرتغاليين من (Santa-cruz de caba Aghadir) سنة1541. وتحالف القبائل الصنهاجية و قبائل ماكيل مع مولاي محمد ضد الأسبان و البرتغاليين.

أجبر السلطان مولاي احمد المنصور (1578-1603) مرتين من طرف قبائل الدرعة (سنة 1584 و سنة 1591) على التراجع و عدم الدخول في المنطقة الصحراوية ، وهذا العمل تعرض له قبله السلطان مولاي محمد عندما بعث ببعض

(1): أنظر S.G Hogben " The Emirates of Northern Nigeria" PP. 67-88

جنوده إلى الساقية الحمراء سنة 1566 ، في المقابل وضع السلطان مولاي أحمد المنصور (واحات توت الجزائرية) تحت سيطرته سنة 1581 ، و في سنة 1585 بعث بقوة عسكرية متمكنة للسيطرة على " تيغازا " ، ثم في أكتوبر 1590 جيشا متكونا من 40 ألف عسكري ([1]) ومروا بتمبوكتو و سيطروا على دولة سنغاي (Senghai) ، لكن السلطان فشل في تأسيس إدارة مستقرة هناك . وتوفى ثلث المجموعة العسكرية عبر مسيرة دامت 20 أسبوعا عبروا فيها حوالي 2500 كلم في الصحراء ، و لربما مروا بحدود الصحراء الغربية الحالية .

أدت النهاية السريعة لتدخل السعدانيين في الصحراء و تيمبوكتو بعد وفاة أحمد المنصور سنة 1603 ([2]) إلى التراجع الكبير لقوة العائلة المالكة و ضعفها على المستوى الداخلي (*) .بعد ذلك فقد السعدانيون منطقة توت في الجزائر و هم يروا الأتراك يسيطرون عليها و يتحكمون في التجارة عبر الصحراء التي أصبحت تذهب لموانئ البحر المتوسط و الموجودة في التراب الجزائري . وانهارالعرش السعداني في منتصف القرن 17 ، و جاء بعدهم العلوييون .

جاء العلويين في الأصل من تاجلالت ، و حكموا المغرب منذ منتصف القرن 17 . في فترة ماقبل الإستعمار حاول ثلاث سلاطين إتباع سياسة فعالة في الصحراء جنوب المغرب و هم :

1- مولاي رشيد (1664-1672) .

2- مولاي إسماعيل (1672-1727) .

3- مولاي الحسن الأول (1873-1894).

---

(1)- .E.B.BOUILL « The Golden Trade of Moors » PP.134-139

(*): أثناء حكم المنصور 1500 مغربي و 2500 أوربي دخلوا الإسلام .

(2): المرجع السابق ص 148

1- مولاي رشيد بعث سنة 1665 حملة إستكشافية إلى ودان و تيشيت([1]) (في موريتانيا الحالية) ، في سنة 1670 قضي على استقلالية تاكنة في تزروالت ، وبعدها خصعت بعض قبائل التاكنة لسيادة السلطان العلوي .

2- مولاي إسماعيل كان أقوى سلاطين الحكم العلوي ، على عكس كل من سبقوه ومن جاءوا بعده ، أستطاع أن يؤسس لفترة طويلة من الاستقرار الداخلي و نوعا من الرفاه الاقتصادي ، الشيء الذي مكنه أن يبعث بحمالات إستكشافية للصحراء ، إستراتيجية كانت تهدف إلى تحرير المخزن ، من التبعية العسكرية للقبائل غير الموثوق فيها والتي تحمل العداء للمخزن ، تدخله في الصحراء تم بدعم من طرف مختلف القبائل المتصارعة ، مع بعض الأمراء ، هذا مكن من استغلال الفرصة وخلق حلافاء جدد. في 1672 بعث بحملة إلى تيمبوكتو لتجنيد بعض الأفارقة السود ([2]) ، وذلك لمساعدة بني حسان في منطقة ترارزا (موريتانيا) مع نهاية حرب شاربوبا (*)([3]) .

في سنة 1679 قاد السلطان نفسه حملة إلى موريتانيا ليس مؤكدا بأنها توغلت في الصحراء الغربية و عاد بـــ 2000 شخص من العبيد السود . في سنة 1680 بعث بحملة أخرى من أجل نصرة قبائل بني حسان في تاقانت Tagazntضد قبائل صنهاجة الأقوياء حينها ، بين سنة 1703 و1727 أمير الترارزا (علي شندورا) ((**
لطلـــب المســـاعدة مـــن الســـلطان ، و تلقـــى مســـاعدة القـــوات المغربيـــة (بـــالمغرب) ســـافر إلـــى مكنـــاس . (4) اء المحلييـــــنو كانـــت النتيجـــة أن هـــزم الأعـــد

(2)- Tony Hodges , historical Dictionary of Western Sahara PP.23-24 / 303-304

(2)- Tony Hodges *Ibid* P.293.

(3) أنظر : Robert Rezette , The Western Sahara and The Frontiers of morocco, P48

(*) : شار ، باللغة الحسانية تعني نزاع مسلح لايحمل مفهوم ديني .

(**) : الأمير علي شندورا ، كان قائد قبائل بني حسان حيث تعرض لهجوم من طرف البراكنة و أولاد رزق وبمساعدة الأوربيين قادمين من السواحل و من السنغال ، أنظر : Tony Hodges Ibid, P.49

(4) : كانت حربا طويلة دامت 30 سنة ، بين قبائل صنهاجة و قبائل بني حسان في موريتانيا.

خلال 55 سنة من سياسة السلطان إسماعيل الفعالة في الصحراء إستطاع أن يربط علاقات قوية بين المغرب و كل من تيمبوكتو و أدرار و تاجانت و ترارزا و

البراكنا لكن مولاي إسماعيل لم تكن له السيطرة المباشرة على الأقاليم الصحراوية جنوب المغرب .

3- مولاي الحسن الأول : حاول ان يضع حدا للتجارة بين التاكنة و الأوربيين ، لتحقيق الضغط على مملكته من طرف الأوربيين ؛ فتم إنذاره من طرف الإسبان الذين قرروا إقامة Santa Cruz de mar pequena (70 كلم شمال شرق طرفاية). خطر آخر أحاط به من طرف القاعدة التجارية لمكينزي (Mackenzir) في طرفاية ، المشكلة التي واجهت السلطان هو أن كل المنطقة جنوب وادي سوس استقلت رسميا عن إدارة المخزن إبتداء من منتصف القرن 18.مولاي الحسن الأول قاد حملتين الأولى في ماي 1882 والثانية في مارس 1886 ، ف ي ا ل ح م ل ة ا لأ و ل ى وصل إلى حد تيزنيت أين تم التحكم في قبائل وادي نون و البيروك من طرف إدارة المخزن ، وفي الحملة الثانية وصل إلى غاية قولمين (*) أين اقام قاعدة عسكرية رغم أن بعض أفراد من التاكنة قبلوا بتعيينهم برتبة قائد ([1]) من طرف المخزن فإن قبائل التكنة الأساسية بقت مستقلة عن المخزن . ثلاث قبائل أساسية من التكنة (ياقوتو و إزرقوين و آيت لحسن) رفضت توقيف المتاجرة مع مكينزي بل و هزموا القوات المغربية التي أرسلت إلى قولمين سنة 1888. بعض القبائل الصحراوية الأخرى مثل الرقيبات لم تخضع أبدا لسيطرة السلطان و بقيت دائما مستقلة عن المخزن ، دفاعا عن مطالبتها بالصحراء الغربية الحكومة المغربية ادعت أن إقليم الصحراء الغربية كان قبل الفترة الاستعمارية خاضعا لوضعية بلاد الســبا ، و لم تخضع هذه المناطق للإدارة المباشرة من طرف الإدارة المغربية كما كانت تخضع لذلك بلاد المخزن ([2]).

(*) : قولمين توجد داخل الحدود المغربية المعترف بها .

(1) : أنظر : Maurice Barbier , le Conflit du Sahara Occidental, P.40

(2) : في 1887 السلطان حسن الأول عين الشيخ ماء العينين خليفة له في منطقة الصحراء .

لم تخضع بلاد السـبا المغربية ، لإدارة المخزن بدليل عدم دفعها للضرائب ، والعسكريين في الصحراء لا يؤدون التحية لقيادات الجيش المغربي وإدارة الأقاليم الصحراوية كانت تسير من طرف قيادات يتم اختيارها من طرف القبائل حتى و لو أن السلطان حاول فرض سلطته عبر إرساله مقرر (ظهير) . رغم ذلك لم تكن هناك عداوة لحد قطع العلاقات بين بلاد المخزن و بلاد السـبا ، وكانت مجموعة كبيرة من القبائل الصحراوية تعترف بالولاء الديني للسلطان باعتباره أميرا للمؤمنين. مثال على منطقة بلاده السـبا وادي نون جنوب غرب المغرب .والتي بقيت في وضع بلاد السـبا لمدة ثلاثة قرون ولم تخضع نهائيا للمـغرب . فرغم إنشاء دولة مستقلة في وادي نون في بداية القرن 17 ودولة أخرى صغيرة في قولمين وأستمرت إلى غـاية القرن 19 ،كانت المنطـقة تخضع من حـين لآخر للإدارة المباشرة لحكومة المخزن .مثال آخر هو بعد 150 سنة من الخضوع لوضعية بلاد السـبا بعض قبائل التكنة عندما قبلت سلطة السلطان مولاي الحسن الأول ،الذي قام بتغيير بعض القادة من قبائل التكنة عندما أنشأ قاعدة عسكرية في قولمين أثناء حملته سنة 1882 و1886 .

لكن الطبيعة الجغرافية لإقليم الصحراء الغربية الحالية وغياب المدن والواحات والبداوة المطلقة لشعب المنطقة وقساوة المناخ والعادات ذات الطبيعة المميزة للقبائل الرئيسية جعل مجموع هاته القبائل تكون خارج وضعية بلاد السبا ([1]).

---

(1) : أنظر Frank E.Trout "Morocco's saharan frontiers " , P.153
و Vol II of I.C.J pleading Western Sahara , P.57

المطلب الثاني : الإتصالات الأوربية بالصحراء الغربية

بدأ الأوربيون بغزو سواحل شمال جنوب إفريقيا في سنة 1405 ، الإحتلال الأول تحقق عندما نزل الفرنسي جون بيثنكورت (Jean Bethencourt) في ساحل بوجادور و هجم على قافلة تجارية لقبائل التكنة [1] ، إبتداء من سنة 1421 بدأ البحار هينري [2] (Henry The Navigator) يولي إهتماما للمنطقة ، فنزل أولا في جزر الكناري . هدفه كان الأستيلاء على الجزر المطلة على الأطلس و استعمالها كقواعد عسكرية كمنطلق للإستلاء على مناجم الذهب و العبيد السود في إفريقيا مع السيطرة على مناطق الصيد البحري . كما كان يطمح إلى السيطرة على الطريق المؤدي للجزر الهندية و التي كان يستعملها العثمنيون ، مجموعة كبيرة من رجاله وصلوا سواحل الصحراء الغربية ، من بينهم جيل إينس (Gil Eannes) الذي كان أول من وصل إلى رأس بوجادور ثم عاد إلى مواقعه . بعد ذلك قامت مجموعة أخرى بالاكتشاف من بينهم نونو تريستاو (Nuno tristao) الذي نزل في جزيرة عرق وين ، الذي أصبح لاحقا مركزا برتغاليا للمتاجرة بالعبيد [3] .

في سنة 1454 سيطر دياقو قارسيا دي هيرارا (diego Garcea de Herrar) (و هو من بلاد إسبانيا) على جزر الكناري ، ثم بعد ذلك و في سنة 1476 إنطلقت من جزر الكناري حملة من طرف الأسبان و قاموا ببناء قلعة مراقبة على سواحل الصحراء الغربية أطلق عليها اسم ، سانتا كروز دو مار بيكوينا (Santa Cruz de Mar Pequena) .

---

(1) : قبل تلك الفترة بين 1312-1335 لانزاروت مالوسيلو (Lanzarot Malocello) قام باكتشاف جزر الكناري.

(2) : برتغالي الأصل بدأ في إظهار اهتمامه بسواحل إفريقيا سنة 1418 .

(3) : أنظر Maurice Barbier "Le Conflit du Sahara Occidental " P.32

و Tony Hedges " Historical Dictionary of Western Sahara " ,op. cit P.176 .

الحافز الأساسي للأسباني هيرارا هو استعمال القلعة كقاعة لكي ينطلق بحثا على العبيد حيث كانوا مطلوبين بقوة في أسبانيا.قبل ذلك أعتاد الإسبان على استعمال المركز التجاري الموجود في ميناء كوسادو (Puerto Causado) قرب طرفايا .

في سنة 1524 قامت مجموعة من القبائل بالهجوم على سانتا كروز دو بيكوينا وتدميرها ، و ساعدهم في ذلك رئيس السعديين محمد الشيخ ([1]) ، وكانت النتيجة هروب الأسبان من تلك المنطقة و بعدها مباشرة بدأوا يولون اهتماما تجاه أمريكا اللاتينية ، ولم يحاولوا مرة أخرى الاستيلاء على سواحل الصحراء الغربية حتى نهاية القرن 19 .

في القرنيين 15 و 16 قامت مجموعة من المستوطنين في جزر الكناري بعدة حملات بحثا عن الذهب و العبيد ، وفي 1572 استقروا في منطقة الساقية الحمراء وفي1601 وصل الفرنسي جون موكات (Jean Mocquet) إلى سواحل الصحراء، لكن الأسبان قاموا بالقبض عليه و حجز باخرته ، رغم ذلك فلم تكن هناك أي سيطرة فعليه على المنطقة ، بين القرنيين 16 و 19 ، بل كانت هناك بعض الحملات الاستكشافية القصيرة ، ولم تستغل المنطقة بصفة كبيرة . المثير للانتباه هو أنه في الوقت الذي سيطر فيه الأسبان والبرتغاليون في القرن 16 ،على جل قارة أمريكيا الجنوبية لم يستطيعوا حينها السيطرة على إقليم الصحراء الغربية ، ذلك كان راجعا لطبيعة الأرض القاسية ، واعتزاز شعب المنطقة بحريته التي جعلته يشعر بالقوة و يرفض أي خضوع أو سيطرة من طرف الأجنبيين .

---

(1): أستطاع محمد الشيخ ، لاحقا ، أن يطرد أغلبية البرتغاليين من القواعد التجارية التي نصبوها على سواحل الأطلس.

في 1638 قام الهولنديون باحتلال جزيرة عرق وين المقابلة لساحل الصحراء الغربية ، وألذي سيطر عليها الإنجليز مؤقتا سنة 1665 ، كذلك قام الفرنسيون بمهاجمة الجزيرة عدة مرات في السنوات 1678 و1721 و1724 أين سيطروا عليها . في بداية القرن 18 رجع الإنجليز إلى سواحل الصحراء الغربية ففي 1764 قام الاسكتلندي جورج قلاس George Glass ، بإقامة قاعدة تجارية في ميناء كونسادو (Puerto Consado) 60 كلم شمال طرفاية ([1]) .

عندما أبحر جوج قلاس عائدا إلى تينيريف (Tenerif) من أجل توظيف مزيد من الرجال في قاعدته الجديدة ، تم سجنه لسنة كاملة ، و قامت مجموعة من البدو بمهاجمة قاعدته أين تم قتل أحدهم ، وإجبار الآخرين على المغادرة إلى جزر الكناري ، حينها تم إطلاق سراح جورج قلاس وعاد إلى وطنه . مجموعة أخرى من الأوربيين الذين كانوا يبحرون بين رأس نون وطرفاية تم القبض عليهم من طرف سكان منطقة الصحراء ، من بين هؤلاء الضابط الفرنسي دوبريسو (De Brisso) ، البحارة الانجليزي ألكسندر سكوت (Alexander Scott) ألذي تم سجنه سنة 1781 والقائد الأمريكي جيمس ريلي (James Riley) الذي تم سجنه سنة 1815 ([2]) .

وأخيرا فإن أول حملة استكشافية حقيقية لأراضي الصحراء الغربية بدأت سنة 1850 ، أين سافر ليوبولد بانت (Leopold Panet) من السنغال إلى غاية المغرب حاليا ، حينها بدأت العلاقات الفعلية مع المنطقة .

---

(1) Tony Hodges , OP.cit P.153. - OP.cit P.33 ، Maurice Barbier and John Mercer " Spanish sahara" P.97-102

(2) : أنظر -John Mercer Ibid PP 97−102

المطلب الثالث :السيطرة الإسبانيــــة على المنطقة :

في سنة 1860 ، و بعد تجديد الاستطلاع على السواحل المقابلة لجزر الكناري ، أستطاع الأسبان أن يهزموا المغرب و يرغموهم على إمضاء اتفاقية تيطوان [1] في 26 أفريل من سنة 1860 . هذه الإتفاقية التي أعطت السيادة للأسبان على منطقة سبتة و في البند الثامن (8) من الاتفاقية تنازل سلطان المغرب لصاحب جلالة أسبانيا على إقليم مهم جنوب السواحل المغربية و إلى الآبد لكي تقام هناك مراكز للصيد .

في سنة 1863 طالبت إسبانيا بأغادير ، لكن السلطان المغربي رفض و أقترح بدلها تنازله عن منطقة في جنوب وادي نون . سنة بعد ذلك حاول بعض التجار الأسبان التفاوض مع رؤساء القبائل في منطقة وادي نون لإقامة قواعد في سواحل المغرب لكن سلطان المغرب بعث بحملة لرؤساء القبائل لإقناعهم بالعدول عن منح الأسبان أي مطالب رفضتها الحكومة المغربية [2] .

ثلاثة [*] من التجار حاولوا الإتصال مرة أخرى بالسواحل المقابلة لجزر الكناري لكنهم و قعوا في قبضة الشيخ حبيب بيروك و سجنوا في قولمين لمدة سبع سنوات و تم إطلاقهم بفدية من طرف الحكومة الإسبانية سنة 1874 [3] .

في 1875-1876 طالبت الحكومة الإسبانية بتنفيذ البند الثامن (8) من إتفاقية تيطوان ، لأن الإسبان كانوا متخوفين من إقامة مركز تجاري في رأس جوبي (طرفاية حاليا) . بدخول فرنسا إلى الجزائر تحول الطريق الصحراوي التجاري مرة

(1): في 1859 دخلت إسبانيا في حرب قصيرة من أجل إعادة الاعتبار ، بعد أن هاجم أهالي الريف القواعد الإسبانية في سبتة و تسببوا لهم في خسائر . اخذ الجيش الإسباني تيطوان و واصل المشي حتى وصل إلى طانجة .

(2) : أنظر : Tony Hoodges OP cit P.283 و Maurice Barbier OPcit P.25

(*) : التجار هم : Jacobo Bulter , Pujana and Silva

(3) : الفدية قدرت ب 27.000 بيزيتاس

أخرى تجاه الجنوب ، لأن الفرنسيين كانوا يتجنبون إستعمال الطريق العابر للصحراء إبتداء من سنة 1847 . لكن المحطة الرئيسية للقوافل كانت ميناء موقادور، لذلك كان كل من يمر عبر موقادور يدفع ضريبة للحكومة المركزية (المخزن) . لتجنب دفع الضرائب فكر الأوربيون في إنشاء مجموعة مراكز عبر الساحل الأطلسي لإفريقيا ، فوجدوا تأييد القبائل المحلية لهذه الخطة خاصة عائلة الشيخ بيروك الذي كان يتمتع بسلطة قوية و نفوذ من قولمين و عائلة سي حسين التي كانت لها سلطة كبيرة كذلك . من موقادور إنطلق الإسبان للذهاب إلى قاعدة سانتا كروز (Santa Cruz) التي أسست في القرن 18 ، لكنهم أخطأوا في المقصد و أستقروا في إيفني ، 30 كلم شمال وادي نون ، بعد تمركزهم في إيفني لقوا قبولا و تعاونا من طرف القبائل المحلية، بعد ذلك رفض المخزن طلب إسبانيا بالتوسع لمسافة 70 كلم[2]، رغم ذلك كرس الأسبان تواجدهم في منطقة إيفني التي كان يقطنها حوالي 6000 مواطن .

في سنة 1881 إقترح المخزن على الأسبان تعويض مالي مع قطعة أرض أخرى (رأس الماء في سواحل البحر المتوسط) مقابل مغادرة إيفني ، لكن الأسبان رفضوا الطلب .

بعد فترة من الاختلاف حول تواجد الأسبان في إيفني و مع بداية القرن 20 ، أكدوا حقهم في السيطرة على إيفني و سانتا كروز بواسطة معاهدتين أمضتهم إسبانيا مع فرنسا ، خاصة عندما لاحظوا اهتمام بريطانيا بالمنطقة [(1)] . كانت المعاهدة الأولى اتفاقية سرية بتاريخ 3 أكتوبر 1904 (البند الرابع4) والثانية كانت اتفاقية 27 نوفمبر 1912 (الجزء الثالث 3)، الذي قيد ووضح حدود إيفني [(2)]. لكن لايكفي أن يكون للأسبان الحق نظريا على منطقة إيفني، فتم الاعتراف لهم بحق الاستيلاء الفعلي على المنطقة .

---

(1) : أنظر John Mercer , OP cit P.108
(2) : أنظر الجزء الثاني من مداولات محكمة العدل الدولية ن حول الصحراء الغربية (بالفرنسية) ص.181 و ص.226.

الفرنسي دو شيلا (Du Chyla) عند مروره بسواحل المنطقة سنة 1910 آثار غضب و هيجان السكان المحليين ، و عن ذلك كتب قائد الباخرة ، " السكان المحليون تجمعوا في الشاطئ " " كانوا يواجهون كل محاولات النزول من الباخرة حتى مع التهديد باستعمال الرشاشات " ، " في هذه المنطقة التي تبدو غنية و مليئة بالسكان ، لا توجد للمخزن أية سلطة عليها " [(1)] .

رغم تشكيل لجنة تقنية (إسبانية – فرنسية) من أجل ترسيم حدود إيفني ، إسبانيا رسمت حدود أيفني في 7 أفريل 1934 [(2)] ولم يتم تبادل الوثائق التي تثبت ذلك ولم يتم رسم حدود الساقية الحمراء و وادي الذهب و موريتانيا إلا في سنة 1952 .

كما سبق وأن أشرنا ، كان البريطانيون مهتمين بالمنطقة ، وأرادوا أن ينشؤا مركزا تجاريا ، الأسكنلدي دونالد مكانزي (Donald mackenzie) أنشأ في رأس بوجادور شركة **شمال غرب إفريقيا** (North-West African Company) و ذلك سنة 1875 ، قبل ذلك أسس مصنعا في طرفاية ، رغم رفض السلطان المغربي التعاون معه [(3)] . في 1880 بعث السلطان بحملة من اجل القضاء على القاعدة التجارية الجديدة لكنه لم يسبب لها خسائر كبيرة ، لما تحولت طريق الصحراء التجارية إلى رأس جوبي ، عرض السلطان على ماكينزي تعويضا ماليا مقابل مغادرة المنطقة ، لكن ماكينزي رفض العرض ، و في 1882 فشل السلطان المغربي في الدخول إلى سوس و طرد ماكينزي في سنة 1884 و بعد وصوله إلى الساقية الحمراء أراد أن يقيم قاعدة تجارية في وادي الذهب (Rio de Oro) لكنه لم يــتمكن من ذلك بــسبب التواجد الإســباني الفعال في سواحل الصحراء الغربية،

---

(1) : أنظر Robert Rezette « The Western sahara and The Frontiers of Morocco » P.68
(2) : قبل 1934 كان الجيش الفرنسي هو الذي يقوم بمراقبة المنطقة .
(3) : العذر الذي قدمه السلطان هو عدم سيطرته على المنطقة جنوب الدرا□ .

وبعد عدة هجمات عليه (في سنة 1879 و 1883 و 1888 و 1889) قتل ماكينزي بتحريض من طرف السلطان المغربي ، و على إثر ذلك أجبر المغرب على دفع تعويض للبريطانيين بقيمة 5.000 جنيه إسترليني .

في العشرية الأخيرة من القرن 19 حاول البريطانيون الحصول على رأس جوبي (Cap juby) مستقلا عن السيطرة المغربية لكي لا يخضعوا للضرائب ، لكنهم فشلوا في ذلك و المؤسسة التي أسسها ماكينزي بيعت للسلطان المغربي في عام 1895 بقيمة 50.000 جنيه إسترليني (1) .

المبحث الثالث : المرحلة الاستعمارية 1884-1975

بدأ الاستعمار الفعلي لإقليم الصحراء الغربية في ديسمبر 1884 متزامنا وتأكيدا لمؤتمر برلين ، وأعلنت إسبانيا منطقة وادي الذهب (Riode Oro) والمنطقة المتاخمة لها تحت حمايتها (2) . رغم ذلك لم تتمكن إسبانيا من السيطرة على المناطق الداخلية إلا بعد مرور 50 سنة ، خلال كل هاته الفترة كانت أسبانيا متواجدة على الشريط الساحلي و بالتحديد في كل من الداخلة والكويرة La Guera في أقصى الجنوب . لقد واجه الإسبان بعض المقاومة خاصة من طرف الشيخ ماء العينين ؛ ومع ذلك استطاعوا أن يستقروا على السواحل و أعلنوا منطقة وادي الذهب محمية لـــهم ، وكما أشرنا سابقا، بعد ذلـــك رسموا حـــدود الـــمحمية بإبـــرام ثلاث

---

(1) : أنظر John Mercer , OP cit P.105

(2) -V.Thompson and R.Adloff , «The Western Saharans » , Groom-Helm ,London ,1980 P.105.

معاهدات مع فرنسا (في سنة 1900 و 1904 و 1912) و التي من خلالها وسعت إسبانيا سلطتها على الإقليم المجاور الساقية الحمراء و أصبحت الصحراء الغربية الحالية كلها تحت إدارتها ، رغم كل ذلك لم يستطع الأسبان احتلال المنطقة فعليا إلا بذهاب الجيش الفرنسي سنة 1934 (1) . وسنيحث كل ذلك في ثلاثة مطالب.

المطلب الأول : السيطرة الإسبانية على وادي الذهب وترسيم الحدود

في سبتمبر 1881 أخذت شركة الصيد لجزر الكناري (Canrio-Africain) الامتياز لكي تصطاد في مياه سواحل الأطلسي الأفريقية وأسست مقرها في خليج وادي الذهب ثم انطلقت إلى الداخلة . في 1883 أبدت الشركة التجارية الأسبانية الأفريقية في برشلونة رغبتها في تطوير العلاقات التجارية بين أسبانيا و إفريقيا ، في نوفمبر من هذه السنة تأسست " شركة إسبانية للأفارقة و المستعمرات " بهدف تنمية و تطوير الاستعمار في إفريقيا .

في جانفي 1884 أمضت الشركة ثلاث معاهدات مع بعض رؤساء القبائل في الصحراء الغربية ، وبموجبها تم بيع الأراضي المحيطة بخليج وادي الذهب إلى الشركة ، لكن الحكومة الإسبانية رفضت الاستيلاء على الخليج ، وفي 28 سبتمبر أمضت الشركة اتفاقا مع قبائل أولاد بوصبع ، المتواجدين غرب وادي الذهب ، طبقا للاتفاق : تتحكم إسبانيا في الساحل الممتد من مكان تواجد الشركة إلى غاية الرأس الأبيض (Cap Blanc) رأس نواديبو حاليا والمتواجد في أقصى الجنوب قرب نواديبو (*) .

---

(1)- Maurice Barbier , « Le Conflit du Sahara Occidental » , Edition : L'harmatten , Paris , 1982 , P.53

(*) : أنظر الخريطة رقم :2

وفي ديسمبر من السنة نفسها قررت إسبانيا أن تحتل إقليم وادي الذهب كلية ، فقامت بإعلام بريطانيا و فرنسا و بقية الدول الكبرى المشاركة في مؤتمر برلين لسنة 1885 . بعدها قام الأسبـــان ببناء ميناء تجاري في الداخلة والذي تعرض في ســـنة 1885 مع قواعـــد إسبـــانية أخرى في الرأس الأبيض ، لهجوم من طرف قـــبائل أولاد الدليم . في سنة 1886 بدأت الشـــركة التجـــارية الجـــغرافية (Société de Géographique Commercial)– التي أخلفت الشركة الأسبانية للأفارقة – بالنشاط ، فأرسلت رحلتين استكشافيتين لاستغلال الإقليم ، الأولى أرسلت إلى الساقية الحمراء لاستغلال الساحل الرابط بين واد الدراع و بوجادور ، أما الثانية فقد ذهبت إلى تيريس و أدرار (Tiris and Adrar) .

رغم الصعوبات التي واجهها الأسبان نتيجة لعداء القبائل المتواجدة في المنطقة ، استطاعوا إقناع بعض رؤساء القبائل من أجل إمضاء معاهدتين معهم في جويلية 1886 . المعاهدة الأولى مع القبائل القاطنة في المنطقة الممتدة بين الساحل الأطلسي و أدرار و الثانية مع أمير أدرار الذي اعترف للأسبان بالسيادة على كل منطقة أدرار [1] .

رفضت الحكومة الإسبانية التزام الشركة بالمعاهدة ، و الأسباب كانت : معارضة قبائل أولاد دليم وسكان أدرار للمعاهدة و للتواجد الأسباني ككل ، وكذلك بسبب النتائج الاقتصادية لشركة وادي الذهب التي كانت حينها ضعيفة و وهمية ، في الوقت نفسه ، بعث السلطان مولاي الحسن الأول بحملة عسكرية للمنطقة ووصلت إلى قولمين ولم تتجاوز سوس و وادي نون ، وكان الإسبان قد أقاموا قلعة عسكرية في قولمين لكنهم لم ينجحوا في التوغل مع الشركات الإسبانية داخل الأراضي الصحراوية .

---

(1) : Maurice Barbier ibid , p.55.

خوفا من تمركز بعض الأروبيين في الجنوب ، حاولت إسبانيا مساعدة السلطان المغربي لفرض سيادته على الأقاليم الجنوبية للمغرب. وكانت الحكومة الإسبانية تتوقع أن يتم الاعتراف لها بالسيادة على إقليم وادي الذهب،لكن مولاي الحسن الأول أجابهم بالآتي " .... إن حدودنا الجنوبية تتوقف عند مصر والسودان (مالي في الوقت الحالي) و ثالثا بمغنية (في الجزائر) [1] .

في مارس من سنة 1886 دخلت فرنسا في مفاوضات متواصلة مع إسبانيا ، ساعية من وراء ذلك إلى تقريب المصالح ، لأن فرنسا حينها كانت مهتمة بكل من موريتانيا و المغرب و كانت تسعى إلى ترسيم الحدود التي تتواجد فيها أسبانيا من أجل تقييدها على التوسع نحو موريتانيا أو المغرب ، و حتى تجاه الصحراء الجزائرية . لحل هذه المشكلة عقدت فرنسا ثلاث اتفاقات مع إسبانيا : الأولى سنة 1900 و الثانية في 1904 و الثالثة سنة 1912 هذه الأخيرة التي جاءت بعد بضعة أشهر من إعلان المغرب محمية فرنسية .

ونتيجة للهجوم الذي تعرض له الأسبان في بعض قلاعهم – و آخر هذه الهــجومات التي قامت بها بعض القبائل الصحراوية ضد التواجد الأسباني في الداخلة قررت الحكومة الأسبانية في مارس 1887 وضع إقليم وادي الذهب تحت إدارة القائد العام لجزر الكناري.لكن كيف قامت إسبانيا بترسيم حدود المنطقة التي تسيطرعليها ؟

---

(1) - R.Rezette , « The Western Sahara and the Frontiers of Morroco » Novelle Edition Latines , Pris , 1975 PP.60-61.

لم يمنع التواجد الأسباني في وادي الذهب فرنسا من التوسع جنوب الجزائر التي أحتلها سنة 1830 فاحتلت مالي[*]والسينغال .لأن فرنسا كانت على و عي بصعوبة المرور عبر الصـــحراء للتغلغل في أفريقيا ، (أي لابد أن تمر عبر جنوب المغرب) ، لهذا عجلت الأمر و سيطرت على المناطق الرئيسية من الصحراء الجزائرية (الساورة ، القرارة ، توت ، وتيدخلت بين 1900 و 1901) ثم على تاجانت و أدرار في موريتانيا في سنتين 1906 و 1909 .

وكانت فرنسا تسيطر على المغرب إبتداءا من سنة 1894 تاريخ وفاة مولاي حسن الأول ، لذلك يعتبر احتلال الأسبان لوادي الذهب رغبة فرنسية لإبعادهم جنوبا. وكانت فرنسا حينها تتطلع للسيطرة على المغرب ، أما إسبانيا فكانت تحاول الدفاع على وضعيتها للإبقاء على علاقتها و نشاطاتها التجارية في المنطقة ، لهذا حاولت الضغط على فرنسا ، بإغراء كل من ألمانيا و بلجيكا بأهمية المنطقة وخيراتها و من ثم إشراكهم في المنافسة على المنطقة .

كما أشرنا سابقا بعد تشكيل لجنة فرنسية –إسبانية للتفاوض استطاع الطرفان أن يبرما اتفاقية تفاهم سنة 1900 ، أما ترسيم الحدود فقد تم إثر ثلاث اتفاقيات وقعت بين الدولتين [1] . الاتفاقية الأولى كانت تتعلق بالدفاع عن الحدود التي وضعتها فرنسا في الجنوب و الجنوب الشرقي لموريتانيا . أما الاتفاقيتان الباقيتان : فركزتا على المناطق التي تسيطر عليها كل دولة (ترسيم الحدود بين المغرب والجزائر و موريتانيا في الشمال و الشمال الشرقي للمنطقة) .

(*) : مالي كانت تعرف باسم السودان الأفريقي .

(1) - كانت الاتفاقات في سنة 1900 و 1904 و 1912 أنظر : P.66 و Ibid و R.Rezette

في 27 جوان 1900 وقعت إسبانيا على معاهدة باريس مع فرنسا ، لكن هذه المعاهدة كانت تتعلق بترسيم حدود غرب إفريقيا الفرنسية ، بحدود إسبانيا في الشمال لم تتعد بوجادور بينما في الصحراء حددت بخط الطول 20°14 غرب باريس والذي لم يحدد في الصحراء المليئة بالرمال ، إلا بترسيم الحدود الشرقية الجنوبية ، بكلمة أخرى فإن الساقية الحمراء لم تتم الإشارة إليها في المعاهدة . وحددت المادة 2 من المعاهدة حقوق الصياديين الفرنسيين و الأسبان في الرأس الأبيض (Cap Blanc) وخليج لوفير (Bay of Levier) .

كان الهدف من المعاهدة الثانية الممضاة في باريس في أكتوبر 1904 أن تصادق أسبانيا على الاتفاق الانجليزي الفرنسي الذي أبرم في أبريل1904 ، و الذي نص على عدم تعرض أي طرف للآخر في كل من مصر و المغرب ، مقابل حسن النية الذي أبدته إسبانيا وكانت تتوقع من فرنسا الاعتراف لها بالسيادة على المناطق التي تحتلها شمال المغرب (سبتة ومليلة) وتواجدها في (Ifni) إفني [(1)] . في هذه المعاهدة أكدت كل من أسبانيا و فرنسا أن سلطان المغرب مازالت له السيادة على المغرب " ، لكن ذلك كان تصريحا نفاقيا ، لأنه في الوقت نفسه كانت الدولتان تبحثان عن نفوذ و سيطرة على المغرب . في هذا اليوم أمضت الدولتان معاهدة سريـــة في باريس وتم طبـــقا لذلك تمديد حدود تواجدهما في الشمال ، و حددوا حقوقهم و مصالحهم في المنطقة ، وتحتفظ إسبانيا بالساقية الحمراء و طرفاية إلى غاية وادي دراع (التاكنة) و فرنسا تحتفظ بمنطقة زمور .

بضعف المخزن و إلحاح فرنسا أصبح المغرب محمية فرنسية طبقا لاتفاقية فاس الممضاة بين المغرب و فرنسا في مارس 1912 ، في نوفمبر أمضت كل من أسبانيا و فرنسا على اتفاقية مدريد التي أكملت ترسيم الحدود في المنطقة .

---

(1) :Maurice Barbier , « Le Conflit de Sahara Occidental » OP cit , P.67

قاموا بتعديل تواجدهم في المغرب و رسموا بدقة مناطق نفوذهم : وأخذت إسبانيا المنطقة بين وادي دراع و طرفاية مع إعطائها الحرية التامة في التصرف داخل الساقية الحمراء ، إضافة إلى إيفي . فرنسا ، بالمقابل أبقت السيطرة على المنطقة الواقعة جنوب شمال وادي دراع .

المطلب الثاني : وحدة الصحراء الغربية في عهد الشيخ ماء العينين

كما سبق و أشرنا لقد واجهت إسبانيا صعوبة كبيرة في السيطرة على الساقية الحمراء و وادي الذهب . في 1884 و بمساعدة فرنسا استطاعت إسبانيا أن تحتل شريطا ساحليا قصيرا، لم تسيطر على بعض الأراضي الداخلية إلا في سنة 1912 . تواجد إسبانيا في المنطقة كان رمزيا ، و ذلك من أجل التظاهر بأن المنطقة تحت سيطرتها . رغم أن شمال غرب إفريقيا كان تحت سيطرة القوى العظمى إلا أن أسبانيا لم تستطع أن تسيطر إلا على سواحل الصحراء الغربية ، لأن القبائل الصحراوية في الداخل كانت معارضة للتواجد الأسباني و قاومت دخوله بشدة .

لم يسبق للصحراويين أن خضعوا لأي حكم أجنبي من قبل ، بل كانوا دائما يشعرون باستقلالية تامة.

طول فترة احتلالهم للصحراء الغربية ، واجه الأسبان مقاومة و انتفاضات عديدة من طرف القبائل الصحراوية. لكن الانتفاضة المسلحة الكبرى كانت سنة 1908 بقيادة الشيخ ماء العينين (*) الذي كان ملهم بالشجاعة والمقاومة للاحتلال الأجنبي انطلاقا من تكوينه وحماسته الدينية ، و أستمر على نهج المقاومة للتواجد الأوروبي في المنطقة خلال نهاية القرن 19. في سنة 1886 دعا لمقاومة الحملات

(*) : ولد الشيخ ماء العينين بين سنتي (1830-1831) بالحوض جنوب شرق موريتانيا ، حفظ القرآن الكريم في سن السابعة و ذهب للحج سنة 1858 .

الأوربية في الصحراء خاصة الأسبانية منها ، رغم انه لم يستطع منع شيوخ بعض القبائل و أمير أدرار من إمضاء اتفاقات مع الأسبان .

قام الشيخ ماء العينين بتدبير أو تأييد بعض الهجمات من طرف القبائل الصحراوية على التواجد الإسباني في الداخلة ، في بداية 1890 ، بعد ذلك بدأ ينشغل كثيرا بالتوسع الفرنسي المسلح تجاه ترارزة و البراكنة جنوب موريتانيا ، في 1887 زوده السلطان الجديد الحسن الأول ببنادق و أسلحة ، و أعطاه لقب الخليفة (أي خليفة السلطان أمير المؤمنين) [1] .

في هذا الوقت بدأ ينتاب ماء العينيين هاجس وطموح بناء مدينة صحراوية، فتوجه شمالا للسلطان العلوي– الذي كانت تربطه به علاقة جيدة[*] – من أجل طلب المساعدة ، مولاي حسن الأول كان تواقا لمساعدته خاصة و أنه كان يقاوم القوى الاستعمارية و هكذا – و بمساعدة المغرب– أستطاع ماء العينيين أن يبدأ في بناء المدينة الصحراوية في السمارة التابعة للساقية الحمراء حاليا و ذلك إبتداءا من سنة 1898. الجزء الأساسي من المدينة تم إنجازه نهائيا سنة 1902 .

من وجهة النظر السياسية ، كانت الصحراء الغربية موحدة لأول مرة في فترة حكم المرابطين [2] بقيادة عبد الله بن ياسين ثم بعد ذلك تحت قيادة الشيخ ماء العينيين . و لو أن السلطان المغربي كان يدعي السيادة على المنطقة ؛ لكن القبائل الصحراوية كانت دائما خاضعة لعادات و قانون التسيير القبلي . فبما أنهم موزعون على قبائل فالسلطة الفعلية كانت دائما لرئيس القبيلة مباشرة و ليس لأي شخص آخر غيره ، وكل رئيس قبيلة يخضع لإدارة مجلس القبائل المعروف بإسم "الجماعة" وكل القبائل الصحراوية ممثلة فيه .

---

(1) :John Mercer , « Spanish Sahara » , OP cit , P.111

(*) : العلاقات الجيدة مع العلويين جاءت نتيجة لتعلمه في مراكش إبتداءا من سنة 1874 ، حينها أقام علاقات مع بعض أعضاء العائلة المالكة .

(2):Tony Hodges « Historical Dictionary of Western Sahara » ,op cit, P.35.

حذر مجموعة من اللاجئين من موريتانيا ماء العينيين – باعتباره قائدا – من الخطر الذي يهدد المنطقة من طرف كسافي كوبولاني (Xavier Coppolani) الرئيس العام الجديد للحملة الفرنسية المتوجهة لموريتانيا .

في سنة 1901 وبعد السيطرة على ترارزا و البراكنة ؛ بدأ يهدد تاجانت التي بعث أميرها إلى ماء العينيين يطلب منه المساعدة . بعد الإنتصار على عيدو عيش في تاجانت و قتل أميرها في فبراير 1905 ، تم إغتيال كوبولاني ، في تيجيقجا في 12 ماي من 1905 (ربما بتدبير من ماء العينيين)[1] الشيء الذي شجع الأهالي على الوقوف ضد التواجد الأجنبي ومقامته مما ادى إلى توقف الفرنسيين وإعادة النظر في إستراتجيتهم ؛ في هذه السنة نادى الشيخ ماء العينين للجهاد ضد الفرنسيين .في ديسمبر 1906 حملة مضادة لفرنسا إنطلقت من أدرار إلى تاجانت بقيادة مولاي إدريس ، و في ماي 1907 إستدعى مولاي عبد العزيز خاله إلى المغرب تحت ضغط الفرنسيين (كان قد بعثه إلى السمارة لمساعدة قوات الشيخ ماء العينيين ضد الفرنسيين) .

في 1907 ذهب ماء العينيين شخصيا إلى المغرب لطلب المساعدة ، في هذه الفترة كان الخلاف حادا بين عبد العزيز المتعاون مع الفرنسيين و أخيه عبد الحفيظ الذي كان يطالب الجنوب المستعصي على الجميع و الرافض سكانه للتواجد الأجنبي. لما زار ماء العينيين السلطان ، اتهمه الفرنسيون بتحريض و تعبئة السكان للقيام بعصيان ضد الفرنسيين الشيء الذي أدى إلى نزول قوات فرنسية و إسبانية في الدار البيضاء في أوت من السنة نفسها أصيب ماء العينيين بصدمة من التسوية التي قام بها السلطان عبد العزيز مع الفرنسيين الذين ســـاعدوا أخاه عبد الحفيظ للقيام بثورة

---

(1) –John Mercer , OPcit , P.112

للاستيلاء على العرش . وهكذا تنازل عبد العزيز لعبد الحفيظ الفاقد للشعبية والمتعاون مع القوى الاستعمارية .

رغم الذي حصل، فالقبائل الصحراوية توحدت وراء قائدها الملهم ماء العينين، عازلين الجنوب المغربي الرافضين للخضوع لأي أجنبي، دخلوا في مقاومة ضد التواجد الأوروبي لمدة دامت ربع قرن (1) . بالإضافة لذلك أعلن ماء العينيين حربا ضد السلطان المغربي الموالي لفرنسا .

في ديسمبر 1908 بدأ ماء العينيين يواجه تحديا آخر ، عندما قام الكولونيل قوراد (Gourad) بهجوم كاسح على أدرار ، وفي الأخير سحق في جويلية 1909 قوات أولاد عايدة و قوات نجل ماء العينيين و الوالي . حينها غادر ماء العينيين مدينة السمارة و أسس قاعدة في تيزنيت (جنوب المغرب) ، المغرب كان يعيش فوضى ووعد السلطان عبد الحفيظ الفرنسيين بالقضاء على الجهاد في الجنوب . في ماي 1910 أراد ماء العينيين أن يملأ الفراغ فأعلن نفسه سلطانا على المنطقة فجمع حوله قوات الجيش المتواجدة في سوس و القبائل الصحراوية و أتجه في مسيرة كبيرة نحو الشمال ، لكنه هزم من طرف القوات الفرنسية في سهول تادلة في 30 جوان 1910 ، فعاد إلى تيزنيت أين توفي في 28 أكتوبر 1910 (2).

خلف الشيخ ماء العينيين أبنه أحمد الهيبة ، الذي لم تكن له المعرفة الواسعة مثل أبيه ولا السلطة الأبوية و النفوذ الذي امتاز به ماء العينيين ؛ و حتى المجاعة التي أصابت القبائل لم تساعد في توحيد القبائل الصحراوية كما فعل أبوه . لذلك افترقت قبائل الصحراء الغربية بحثا عن حاجياتها الضرورية ، رغم ذلك قاوم الهيبة الاستعمار الأجنبي بكل شراسة في كل من الصحراء الغربية و جنوب المغرب . في صيف 1912 قام أتباعه بمبايعته سلطانا للمغرب بعد فرض الحماية الفرنسية-الإسبانية على المغرب .

---

(1) :Minority Right Group « The Saharawis of western Sahara » ,Report N° 40 , LONDON ; february 1978, P.5.

(2):Tony Hodges , Op cit , PP.211-212 and John Mercer , OP cit , PP.113-114

بجيش بلغ عدده 15000 اتجه الهيبة مع أخيه مربى ربو نحو مراكش التي دخلوها في أوت 1912 ، و سجنوا المسئولين الفرنسيين الذين وجدوهم هناك ، وهكذا (فالسلطان الأزرق) كما سمي بعد ذلك ، أرغم على أن يتراجع بعد أنهزم جيشه من طرف الجيش الفرنسي في سيدي بوعثمان يوم 6 سبتمبر 1912 و دخل قائد الجيش الفرنسي مراكش في اليوم التالي .
رغم أن الهيبة لم يواصل القتال ضد التواجد الأجنبي ، بنفس الحزم و القوة التي حارب بها أبوه ، إلا أنه عمل كل ما باستطاعته فعله . من تارودانت واصل الهيبة المقاومة في منطقة سوس التي وجدها ملاذا له.

في ماي 1913 احتل الفرنسيون ، تارودانت و أغادير أما سوس فتمت السيطرة عليها في السنة التالية 1914 ، في سبتمبر 1915 ، هرب الهيبة إلى جبال الأطلس . خلال الحرب العالمية الأولى حاول الألمان الاتصال به لتزويده بالسلاح لمحاربة الفرنسيين ، لكن الإسبان حجزوا السلاح الذي كان موجها للهيبة وحولوه إلى جزر الكناري ، ووصلت مساعدات ألمانية قليلة الهيبة قبل نهاية الحرب العالمية الأولى،ولم يكمل مسيرته و توفي في جبال الأطلس يوم 23 ماي 1919[(1)].

أخيرا ماكان ملفتا للانتباه حول مسيرة ماء العينيين هو تفسيران متناقضان :
1)- المؤيدون لضم الصحراء الغربية للمغرب يقولون بأنه كان مغربيا و وصفوه كممثل للسلطان المغربي في الصحراء الغربية ، لهذا فالمساعدة التي قدمتها الحكومة المركزية " المخزن" كانت واجبة على السلطان .

---

(1) :Tony Hodges , Ibid , P.23

2)– لكن المعارضين للمطالب المغربية و المدعمين لحق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره ، فسروا ذلك بطريقة معاكسة ، فوصفوا ماء العينيين بأنه يمتاز بشخصية صحراوية فذة و كان في تصرفاته مستقلا تماما عن المخزن ، بل كان حليفا قويا للحكومة المغربية بل أصبح مسيرا للصحراء بنفس الطريقة التي تسير بها الحكومات ، أما المساعدات التي تلقاها من الحكومة المغربية ، كانت على أساس الأخوة الإسلامية التي تربط بين الشعبين و مصالحهم المشتركة في محاربة التواجد الأوروبي في المنطقة .

إذا ماء العينيين كان يمثل حليفا مهما للسلطان كي يكبح النشاطات الأوروبية التي كانت تستهدف العرش المغربي في مشارف الصحراء ، جنوب المغرب .

المطلب الثالث : تطور الإدارة الإسبانية في الإقليم حتى 1975

بدأت إسبانيا فعليا احتلال الإقليم و إدارته سنة 1903 عندما عينت الضابط فرانسيسكو بانس (Francisco Bense) كحاكم سياسي للإقليم واستمر في إدارة الإقليم حتى سنة 1925 . السلم و التعاون وعلاقات الصداقة ، كانت من أبرز معالم سياسته التي أعلنها للقبائل الصحراوية (1) . لذلك كانت لعلاقات الصداقة التي أقامها مع القبائل الصحراوية ضمانا للاستقرار و الأمن النسبي الذي شهدته السواحل التي سيطر عليها الأسبان .

كان أول توسع داخل الأرض الصحراوية لفرانسيسكو بانس سنتي 1907-1908 ، لكن التوسع المهم و الطموح كان سنة 1911 أين قضى 42 يوما مستكشفا لمنطقة طرفاية . ووصلت حملته إلى عطار، لكن الإدارة الأسبانية تركزت في الداخلة وأنشأت قاعدة عسكرية صغيرة في طرفاية سنة 1914-1916 ، ثم احتلوا رأس جوبي في جويلية 1918 و بعدها الكويرة سنة 1920 .

بعد المعاهدة الأسبانية –الفرنسية لسنة 1912 أصبحت "الصحراء الإسبانية" مستعمرة و طرفاية محمية لكن تحت إدارة واحدة ، لما غادر بانس الحكومة سنة 1925 ، اقتصر التواجد الإسباني على ثلاث مقاطعات صغيرة على الساحل و هي : الداخلة و طرفاية و الكويرة في السنة نفسها تم توزيع مئات القوات الأسبانية على القواعد الثلاث المذكورة .

---

(1) :Verginia Thompson and Richard Adolff , The Western Sahara : Background to Conflit New Jersey : Barnes and Moble Books , 1980 P.106 .

أنشئت أول قاعدة في الداخل كانت سنة 1934 ، قبل هذا التاريخ فالجيش الأسباني لم يبذل أية محاولة للسيطرة على الأراضي الداخلية ، وكما أشرنا سابقا إنتصر الفرنسيين على ماء العينيين سنة 1910 ، و هزموا ابنه الهيبة سنة 1912 في جنوب المغرب ، ولذلك فأن الأسبان عكس الفرنسيين اختاروا عدم مجابهة المقاومة التي أنشئت في الأقاليم الصحراوية لمقاومة الأوروبيين . و هكذا ففي سنة 1934 أستغل الأسبان الهدوء الذي ميز جنوب المغرب الذي سيطر عليه الفرنسيون و سيطروا على قبائل الرقيبات و لقواسم ، و احتلوا الأراضي الداخلية للإقليم (وادي الذهب و السمارة على وجه الخصوص) ، في الوقت نفسه أكدوا سيطرتهم على إيفني في 7 أفريل 1934 [2] .

فالحدود الشمالية للإقليم لم يتم تحديدها بدقة قبل ذلك ، و لهذا و لأسباب سياسية ، قررت أسبانيا أن توحد وضعية الأراضي التي أحتلتها في المنطقة ، لكن وضعية هاته المناطق القانونية كانت مختلفة :

- طرفاية و المنطقة الشمالية تحت الحماية
- إيفني في وضعية امتياز Concession
- وادي الذهب و الساقية الحمراء أراضي محتلة .

مع انتفاضة الجنرال فرانكو سنة 1936 تجمعت قوات الجيش الإسبانية في الأقاليم الصحراوية مع بعض الصحراويين والمغاربة و ساندوه في الحرب الأهلية ولعبوا دورا مهما في نجاح فرانكو ، فخلال الحرب الأهلية في أسبانيا غادرت مجموعة كبيرة من الجمهوريين جزر الكناري إلى وادي الذهب . ورغم ذلك ، فإن الاستعمار الأسباني ساعد على تنمية الصحراء الغربية في ذلك الوقت وشعب الصحراء الغربية وجد حريته في التنقل و التصرف داخل الإقليم بدون صعوبات تذكر .

---

(1): Mohamed Mazouzi , « Tindouf et les Frontières du Maroc » Dar el Kitab , Lebanon , 1977 , PP.162-163

مع نمو الحس الوطني في المغرب بعد الحرب العالمية الثانية، وجدت إسبانيا نفسها مجبرة على فصل الأراضي التي تسيطر عليها إداريا . فمرسوم 20 جويلية 1946 فصل إفني و الصحراء الغربية عن الشمال .وهكذا أصبحت إيفني والصحراء الغربية تابعة مباشرة لإدارة رئيس الجمهورية و ت هيكلتها كمستعمرات (1). نتيجة لذلك لم تتغير وضعية الأقاليم التي كانت تحت الحكم العسكري إلا في سنة 1956 عندما هاجم جيش تحرير الصحراء بعض المناطق التي كانت تابعة للأسبان . نتيجة لذلك تقسمت الأقاليم الخاضعة للسيطرة الإسبانية في غرب إفريقيا إلى مقاطعتين : إيفني و الصحراء الغربية . في هذه الفترة تم اكتشاف الفوسفات سنة 1947 ، و بعدها زار فرانكو المنطقة سنة 1950 . لكن مع استقلال المغرب سنة 1956 ونمو الحس الوطني تغير كل شيء في المنطقة التي أصبحت مليئة بالتوتر ، تغير الوضع في المنطقة بسبب العامل السياسي و الاقتصادي ، الذي أدى إلى أهمية تعديل نوعية الحكم الإداري في المنطقة .

وفي واقع الأمر ، فالمعارضة التي واجهتها إسبانيا في إيفني و الصحراء الغربية سنتي 1957 و 1958 أرغمتها على إعادة طرفاية للمغرب و التركيز على الصحراء الغربية التي عرفت حينها بعض التطور الاقتصادي و الاجتماعي .

بعد استقلال المغرب في 2 مارس 1956 قام الملك محمد الخامس بإمضاء بيان علني مع إسبانيا في مدريد و ذلك في 17 أفريل 1956 . جاء في هذا البيان " تؤكد الحكومة الإسبانية رغبتها في احترام الوحدة الترابية للمغرب " . كما تم الاتفاق عليه أبقت إسبانيا سيطرتها على سبتة و مليلية في الشمال (*) مع إرجاع إيفني للمغرب (إيفني لم تسترجعها المغرب إلا في سنة 1969) . طرفاية ضمت إداريا إلى الصحراء الغربية ، الشيء الذي أفرح سكان الصحراء الغربية المعارضين للسيطرة المغربية و كذلك جيش التحرير (2) .

: (1)V.Thompson and A.Richard , OP cit P.108

(*) : مقاطعتان داخل التراب المغربي لا تزالان لحد هذه الساعة تحت السيطرة الإسبانية .

(2) : أنظر John Mercer , OP cit PP.220-224

أبقت أسبانيا سيطرتها على جنوب المغرب حتى سنة 1958 أين تراجعت خوفا من ضغط جيش التحرير الذي تكون مبدئيا لمحاربة الفرنسيين . فكيف تكون جيش التحرير المغربي ؟

تكون جيش التحرير المغربي في أواسط 1955 من مجموعات صغيرة متدربة على حرب العصابات و التي كانت قد بدأت فعليا القتال ضد الفرنسيين سنة 1953 عندما قررت الحكومة الفرنسية نفي الملك محمد الخامس ، بعد أن تطوع فيه مجموعات من المقاومين في المدن ، فإن العدد الأكبر من المنخرطين كان من الفلاحين البربر القادمين من منطقة الريف و جبال الأطلس المتوسط . بعد استقلال المغرب انضم إلى جيش التحرير ألاف العسكريين المغاربة الاحتياطيين في الجيش الفرنسي ، حاملين معهم ليس أسلحتهم فقط ، بل كمية كبيرة من الأسلحة و الذخيرة تحصلوا عليها من مستودعات الأسلحة الفرنسية . كان ينظر لنمو هذه الحركة بكل اهتمام ، ليس من طرف الفرنسيين الذين أبقوا على آلاف من جنودهم ، ولكن من طرف الملك محمد الخامس كذلك و قيادة حزب الاستقلال المغربي . ففي الوقت الذي أراد فيه حزب الاستقلال أن يضم أفراد جيش التحرير تحت إدارته ،أراد الملك محمد الخامس أن يسرحهم و يحل الجيش ، في البداية تلقى صعوبات للقيام بذلك . لكن في آخر المطاف إنهزم جيش التحرير وأندثر بمساعدة القوات الفرنسية والإسبانية.

كانت أغلبية أفراد جيش التحرير من الريف وقيادته كانت تمتاز بالبداوة والمسئولين على القيادات كانت لهم مرجعيات مختلفة وتصور يختلف عن البورجوازية المثقفة في المدن التي كان يتسم بها حزب الاستقلال . كذلك فإن قيادات جيش التحرير كانوا لا يتفقون مع النهج السياسي للملك محمد الخامس ، خاصة بعد فقدانهم الثقة في الحكومة التي لم تقم بالتغيير الجذري الذي اعتقدوا أنه سيحدث بعد الاستقلال .

في أول اجتماع له [*] في أوت 1956 لاحظ المجلس الوطني للمقاومة مايلي :

إن النجاح الذي حققناه لحد الآن هو نجاح على المستوى السياسي والقانوني لإثبات السيادة المغربية ، لكن على المستوى الداخلي فإن التغييرات والإصلاح الذي توقعناه لم يتحقق و لايوجد أي تغيير ذي قيمة يمكن ذكره [1] .

كان هناك استياء كبير من عدم القدرة على تحرير كل الأراضي التي كان يحتلها المستعمر ومن القرار الذي سمح للآلاف من القوات العسكرية الفرنسية البقاء في البلاد . هذا القرار الذي فسر من طرف البعض [**] على أنه خيانة لجبهة التحرير الوطني الجزائرية التي كانت تخوض كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي [2] (ثورة التحرير الجزائرية بدأت في أول نوفمبر 1954) .

حوالي نصف أعضاء جيش تحرير الصحراء ، رفضوا دعوة الحكومة المغربية القاضي بتسليم سلاحهم و الانضمام إلى الجيش الملكي المغربي ، و هو الجيش النظامي المتكون في غالبه من المغاربة . وعليه فالذين رفضوا تسليم السلاح كان أغلبيتهم صحراويون . انتقلوا إلى الجنوب و استمروا في كفاحهم ضد التواجد الإسباني و بعض الفرنسيين الباقين في الصحراء الغربية و موريتانيا .

أصبح لجيش التحرير شعبية كبيرة في المنطقة جنوب أغادير و لا تنافسه أية قوة هناك ، خاصة في منطقة سوس و وادي دراع .

إستاء الملك محمد الخامس جدا من استمرار مقاومة جيش التحرير وسحب الثقة منه . في جوان 1956 بدا جيش التحرر نشاطاته رافضا لأوامر الملك ن فهجم على عدة مواقع للجيش الفرنسي في المناطق الحدودية مع الجزائر . قام بعدة هجمات أخرى على مواقع الجيش الفرنسي و نصب كمائن لقوافل هذا الجيش نفذت في السنوات 1957-1958 .

(*) : كانت أول و آخر جلسة لأنه حل بعد ذلك

(1) :Tony Hodges , OP.cit , P.45

(**) : بعض المؤرخين والمسؤولين في جبهة التحرير الوطني.

(2) : محمد بن سعيد "الموقف الثوري من مسألة الصحراء الغربية " ، دار الكتاب ، بيروت ، 1978 ، ص 119.

في هذه الفترة وجه جيش التحرير عملياته الهجومية ضد مواقع الجيش الإسباني خاصة في إيفني . عدة اغتيالات ضد ضباط الجيش و الشرطة الأسبان قام بها أعضاء جيش التحرير مع اشتباكات متعددة مع القوات الأسبانية أحدثت عدم استقرار و أجبرته على البقاء في حالة طوارئ طول الوقت . اِثر ذلك اجتمع أعضاء جيش التحرير مع قبائل بن عمران ليلة 23 نوفمبر 1957 و هاجموا مقاطعة إيفني بقوات بلغ عددها 1200 ضد 2000 جندي اِسباني كانوا هناك [1] .احتلوا بعض المواقع ، لكن بعد أسبوعين انسحبوا منها .

تَطلَّب من الجيش الاسباني أسبوعا كاملا ليتمكنوا من إنزال المظليين على المنطقة سالمين (المساعدات تلقوها من الجيش و الطيران الجوي المتواجد في جزر الكناري).

بعد دعم الجيش الإسباني بحوالي 7500 جندي بمختلف معداتهم بما في ذلك الطائرات ، استطاعوا قنبلة المواقع التي احتلها أفراد جيش التحرير ، بعد انتهاء المعركة إعترف الجيش الاسباني بمقتل 62 جنديا و جرح 128 و سبعة مفقودين[2].

في هذه الفترة كان أعضاء جيش التحرير نشطين في جبهة أخرى داخل الصحراء الغربية ، بالنسبة لسكان الصحراء الغربية ، كان استقلال المغرب دعما ودافعا لهم لمناهضة الاحتلال و الثورة عليه ، لذلك بدأوا الانخراط في صفوف جيش التحرير مباشرة بعد استقلال المغرب . من الأوائل الذين أنضموا لجيش التحرير عبد الشيخ الذي أصبح من أبرز قادة الحركة التحررية الصحراوية فيما بعد .

تبرأت الحكومة المغربية من الأعمال التي قام بها أعضاء جيش التحرير ، ووصفتهم بأنهم أفراد لايخضعون لأوامر أي أحد وتصعب السيطرة عليهم [*] هذا يعني بأن الضربات التي تلقاها الجيش الاسباني والفرنسي لا تتحمل مسؤوليتها الحكومة المغربية.

---

(1) - John Mercer , OP cite , PP.220-224.

(2)- Tony hodges , OP.cite , P.47.

(*) : تصريح سيد أحمد بلفرج وزير الخارجية المغربي يوم 7 مارس 1957

في نهاية 1957 ، أصبحت الاشتباكات العسكرية بين جيش التحرير والجيش الأسباني ،جد مألوفة . ترك الأسبان مدينة السمارة لأفراد جيش التحرير ، بعد ذلك عدة هجومات تعرض لها أفراد الجيش الإسباني في كل من الداخلة والعيون و رأس بوجادور . لكن الحدث المثير للإنتباه هو ألذي وقع يوم 13 جانفي 1958 أين قتل 51 عسكريا أسبانيا في منطقة الدشيرة التي تبعد 20 كلم جنوب شرق العيون، بعد معركة دامت يوما كاملا .

هذه الأحداث بالإضافة إلى الهجوم على إيفني من طرف محاربي جيش التحرير في نوفمبر 1957،أدى إلى إصرار الإسبان و تقوية عزيمتهم من أجل البقاء. كان الأسبان في هذه الأثناء منهمكين في مفاوضات غير معلنة مع الفرنسيين ، وكانت السياسة الأسبانية تتجه نحو إظهار التقارب مع العرب و إشعارهم بأن الأسبان أصدقاء للعرب ، لكن الحاجة إلى القوة العسكرية كانت واضحة الشيء الذي أدى إلى القيام بعمليات مشتركة مع الجيش الفرنسي في موريتانيا .

بالموازاة مع ذلك ، فإن ما كان يرمي إليه جيش التحرير من خلال مطالبهم و أهدافهم كان واضحا ، و هو رؤية كل المنطقة الصحراوية إلى غاية موريتانيا تعيش في أمن خالية من الاحتلال الأجنبي ، لهذا ففي 10 فبراير 1958 بدأت عملية أوراقون (Ouragan) المشتركة بين الجيش الفرنسي و الإسباني (*) ، والتي قضت على طموح جيش التحرير في السيطرة على شمال موريتانيا ، و أعاد الأسبان قبضتهم على المنطقة التي كانوا يديرونها .

تفكيك جيش التحرير في الصحراء الغربية و توسع المملكة المغربية نحو الجنوب و سيطرتها على الوضع هناك ، أوفى بالشروط التي وضعتها إسبانيا سنة 1957 من اجل التنازل للمغرب على منطقة التكنة و الشريط الصحراوي الممتد عبر الـــخط الموازي الشمـــالي لدرجة " 40 °24 " و الذي كان قد حدد (طبقا لإتــفاقية

(*) : بلغ عدد أفراد الجيش الأسباني 9000 مدعمين ب 60 طائرة أما الفرنسيين فكان عددهم 5000 و 70 طائرة حربية .

1912) بالقطاع الجنوبي للمحمية الإسبانية في المغرب . لهذا ففي 01 أفريل 1958 إتفقت أسبانيا مع المغرب على إعادة القطاع إبتداءا من يوم 10 أفريل 1958 هذا الاتفاق لم يطمئن له ثوار جيش التحرير في الصحراء الغربية و تخوفوا من السيطرة المغربية على الأراضي الجنوبية ، فقرروا إيقاف حوالي 1000 عسكري مغربي في الجيش النظامي كانوا متجهين لطرفاية من أجل تسلمها من الجيش الأسباني ، لكن المشكل إنتهى بعد مفاوضات تمت بين قيادات صحراوية و مسؤوليين رسميين في الحكومة المغربية وانتهوا إلى أتفاق في المؤتمر الذي عقدوه في بوخشبية قرب وادي الشبيكة [1] .

بالعودة إلى عملية أوراقون ، نجد من نتائجها بروز أول مجموعة كبيرة من اللاجئين في الصحراء الغربية و الذين تجمعوا قرب أغادير و كان عددهم حوالي عشرة ألاف فرد من قبائل الصحراء الغربية الذين فقدوا معظم مواشيهم [2] .

بفقدان الوحدة التي تميز بها جيش التحرير في منطقة الصحراء الغربية وتزامنه مع تفكك آخر معاقله في شمال المغرب فإن الحكومة المغربية اتبعت في سياستها للقضاء على أعضاء جيش التحرير المتبقين أسلوبين ، وانتهجت طريقة العصا والجزرة ، في أوت 1961 أنشئ الديوان الوطني للمقاومين (National office des Résistants) و من مهامه متابعة تفكيك المجموعات المتبقية من أعضاء جيش التحرير ، ونجد الحكومة المغربية اعتقلت البعض منهم و في حالات أخرى قامت بتصفية الأشخاص التي كانت تظن بأنهم يشكلون خطرا على السلطة و اعتبرتهم متمردين [3] ، بعد ذلك لم تظهر خلال العشر سنوات التي تلت أية حركة مقاومة في الصحراء الغربية بالحجم الذي كانت عليه حركة جيش التحرير .لكن ماهو الوضع القانوني الذي كان عليه الإقليم في الفترة 1960–1975؟

---

(1) :Tony Hodges Ibid , P.49

(2): في 18 مارس 1958 أعلنت الحكومة المغربية بأنها تلقت في أراضيها حوالي 13000 لاجئ
أنظر V.Thompson and R.adloff , OP.cit , P.108

(3) :Tony Hodges , OP.cit , P 50

طبقا لقانون أفريل 1961 ، حدد ت العيون عاصمة لإقليم الصحراء الغربية ، كذلك وضع التسيير الإداري للإقليم و الحكومة التي تسيره مباشرة تحت السلطة القضائية لرئيس الحكومة . و العمل بقدر المستطاع على أن يشبه نظام حكم إقليم الصحراء الغربية النظام الموجود في الأقاليم التابعة للسيطرة الإسبانية مع الأخذ في عين الاعتبار الخصوصيات التي يتمتع بها شعب الإقليم .

بعد ذلك جاء مرسوم 29 نوفمبر 1962 الذي أعطى للحكومة قاعدة هرمية متكونة من ثلاث هيئات :

1- المجالس البلدية المنتخبة (Ayunatamientos) في العيون و الداخلة يترأسها القائد.

2- مجالس لبعض الجماعات الصغيرة تتم بالانتخابات كذلك .

3- و مجموعات القبائل ممثلة بالجماعة حيث أعترف على أساس أنها تمثل قانونيا تمثيلا حقيقيا لشعب الصحراء الغربية .

بين القاعدة والقمة في هذا التسلسل الهرمي،يوجد مجلس المقاطعات(cabildo) الذي يجتمع في العيون و الذي حددت سلطته و مهامه و الإجراءات التي يتبعها في ذلك طبقا للقانون [1] وحدد هذا المرسوم شروط و طريقة إجراء الانتخابات ([2]) .

في ماي 1963 تم إجراء أول انتخابات محلية (Cabildo Provincial) وبلدية (Ayuntamientos) و مجالس سياسية (Juntas) . فكان خاطري ولد سعيد ولد الجماني من قبائل الرقيبات ، قد عين من طرف إسبانيا ليكون أول رئيس لإقليم الصحراء الغربية ([3]) .

---

(1)- Third World Quarterly , January 1983 , vol 5 , PP .36.37 .

(2) : أنظر R. Rezette OP cit , P 103

(3) : أنظر Tony Hodges OP cit , P .199 and Third Worl Quarterly , Op

وطبقا للقانون الأسباني المسير للمقاطعات التابعة لإسبانيا أصبح خاطري ولد سعيد عضوا في (Cortes) إبتداءا من 17 جويلية 1963 و استمر بدون انقطاع عضوا فيه إلى غاية 1975 ، رغم ذلك فقد منصبه من رئاسة الأقاليم (Cabildo) في سنة 1965 في ثاني إنتخابات نظمت في الصحراء الغربية .

في ماي 1967 لم تكن السلطات الأسبانية راضية بأداء المجالس المنتخبة محليا (Cabildo Provincial) الذي لم يكن فيه إلا ستة صحراويين مقابل 8 أسبان . فالتمثيل لم يكن ملائما في نظر شيوخ و رؤساء القبائل الصحراوية . لأن الأسبان على علم بأنهم لا يستطيعون الاستمرار في سياستهم التعميرية و الاستيطانية و التعليمية ، دون إرضاء شيوخ و رؤساء القبائل التقليديين في الصحراء الغربية . وهذا التخوف أبدته السلطات الأسبانية في المجالس الإقليمية ، باعتباره ليس بالقناة المناسبة للتواصل مع شعب الصحراء الغربية . لهذا و بمرسوم 11 ماي 1967 تم إنشاء " المجلس العام للصحراء " "الجماعة" و اتبع في تنظيمه المؤسسات التقليدية لشعب الصحراء الغربية ([1]) .

لم تكن للمجلس سلطة التشريع الحقيقية ، و أعضاؤه الاثنان و الثمانون (82) لم يتم انتخابهم ديمقراطيا، بل يتم اختيارهم من الوجهاء أو من طرف الجماعة حسب التنوع القبلي .

كانت الخلفية وراء هذا التغيير لوضع الصحراء الغربية التي كانت تمثل الإقليم الوحيد الباقي تحت الاستعمار الأوربي في المنطقة ، وبعد استقلال كل الدول المجاورة بقي شعب الصحراء الغربية يعيش تجربة استعمارية مختلفة و فريدة من نوعها .

---

(1): تعليمة من طرف السفارة الإسبانية بفرنسا بتاريخ 9 سبتمبر 1974
انظر R.Rezette , OP cit , PP .101-104

بالنسبة للتمثيل القبلي نجد دستور 1967 أكد على التمثيل الدائم لقبائل الرقيبات التي تسيطر على 45 مقعدا أما قبائل أولاد دليم فلها 12 مقعدا وأهل الشيخ ماء العنين لهم مقعدان فقط ([1]). في الانتخابات الثانية للجماعة ،سنة 1971 ، تضاعف عدد الأعضاء مع انضمام أعضاء من قبائل الصيادين و الموظفين وأصحاب المهن الحرة وأصبحت الانتخابات مفتوحة لجميع سكان الإقليم . فأصبح باستطاعة كل من هو فوق21 سنة التنافس على مقاعد المجلس ،عدد المتنافسين على مقاعد الجماعة بلغ 280 مترشحا([2]) عدد الناخبين ارتفع بعد أن تقلص سن الذين لهم الحق بالانتخاب من 23 سنة إلى 21 سنة ،بعد ذلك وفي 30 أبريل 1973 ،ارتفع عدد مقاعد الجماعة إلى 102 .في سنة 1967 كان عددهم 40 بل وصل 36 فقط و الأربعة مقاعد الباقية تم ملئها بالتعيين المباشر من طرف الحاكم الاسباني (طبقا للتعليمة المؤرخة في 30 افريل 1973) ([3]) .

خلافا لإنتخابات 1967 ،فان انتخابات 1973 حملت بعض التغيير ، فمثلا سايلة ولد عبيدة من قبيلة أولاد دليم عوض من طرف الشيخ خاطري ولد السعيد ولد جوماني من قبيلة الرقيبات كرئيسي للجماعة .أبناء الصحراء الغربية المفعمين بالوطنية قاموا بانتقاد مجلس الجماعة وشجبوه بسبب طريقة تعيين أعضائه غير الديمقراطي وبسبب اختيار بعظهم على أساس قبلي . مجلس الجماعة طبعا كان يعطي الأولوية لأكبر الأعضاء سنا .لاعتبارات وعادات تقليدية عند سكان الصحراء الغربية .

لكن في الوقت نفسه كانت مجموعات كبيرة من السكان على استعداد للتعاون مع السلطات الاسبانية .مجلس الجماعة لم تكن له أية سلطة تشريعية ،بل كان دوره استشاريا([4]) .

---

(1) -Tony Hodges , Op cit , P 102 .
(2) -Virginia thompson , Op cit ; P.111
(3) - R.Rezette , OP cit , P .104
(4) – Ibid , pp.104-105

لكن في 1973 –1974 عندما بدأت الحكومة الاسبانية العمل بجدية على تحضير الإقليم للاستقلال(*) ،عبر إعطاء صلاحيات أكثر على المستوى الداخلي،قامت بتحويل دور ومهام مجلس الجماعة إلى دور برلماني حقيقي وأعطته كل صلاحيات التشريع على المستوى الداخلي .هذا التطور بدا بعد أن بعث مجلس الجماعة برسالة للجنرال فرانكو بتاريخ 20 فبراير 1973 ،جاء فيها :"شعب الصحراء الغربية هو الوحيد الذي له الحق في تقرير مصيره ومستقبله ،بعيدا عن أي ضغط أوتدخل خارجي ".في 21 سبتمبر 1973 أجاب فرانكو الجماعة ووعدهم بإعطاء صلاحيات أكثر لكي يشـــارك شعب الصحراء الغربية في إدارة شؤونه الخـــاصة ، وتحويل مجلس الجماعة الى برلمان حقيقي ،فسنت السلطات الاسبانية قانونا في ذلك في بداية 1974 ووافق عليه مـــجلس الجماعة ،لكنه لم يظهر للوجود بسبب احتجاج المغرب وضغوطه وبسببب التطورات التي حدثت في الصحراء الغربية بعد ذلك .

في الفترة نفسها ،حدثت سلسلة من المظاهرات أدت إلى تخريب بعض المنشآت الاسبانية داخل الصحراء الغربية . ففي 17 جوان 1970 وقعت أحداث من الشغب من طرف شعب الصحراء الغـــربية في كل من العيون و الـــزاملا ، احتجاجا على التواجد الإستعماري في المنطقة و النتيجة كانت مقتل عشرات الصحراويين، استنادا إلى بعض الصحف المغربية . مظاهرات أخرى جرت في الداخلة و العيون و ذلك في 7 مارس 1972 ، وكان اغلبية المتظاهرين من الطلبة و تسببت المظاهرات في مقتل ثمانية صحراويين و عشرة إسبان مع إعتقال المئات(1) .

(*) : في أوائل من سنة 1973 بدأت السلطات الإسبانية في التحضير لاستقلال إقليم الصحراء الغربية عبر مروره بمرحلة انتقالية .

(1)- John Mercer , Op cit , P 228

في 8 مارس ، طبقا لما حدث ، أعلنت حالة الطوارئ في مدن الصحراء الغربية لكن ذلك لم يجمد حركة الإحتجاجات ، ففي 17 ماي 1972 وقعت إشتباكات مسلحة في العيون ، أثناء ذلك إعتقلت الشرطة المغربية 17 ناشطا من طلبة الصحراء الغربية و ذلك في طان طان ، و السبب هو مطالبتهم بالاستقلال التام للصحراء الغربية بدلا من اعتبارها صحراء مغربية ([1]) . الحدث المهم الذي و قع قبل انفجار النزاع في الصحراء الغربية هو ما جرى يوم 26 أكتوبر 1974 وقام مجموعة من شباب الصحراء الغربية بتخريب كل ماله علاقة بمصانع الفوسفات من كهرباء و وسائل نقل و غيرها في بوكراع وتعطل إنتاج الفوسفات تماما ([2]) .

قبل هذا الحدث المهم ، نجد انه إبتدء من 1973 بدات جبهة البوليزاريو تنشط بصفة واسعة في الأقليم ، حيث وقعت مجموعة من الاشتباكات المسلحة مع الجيش الإسباني . كل الأحداث التي وقعت كانت نتيجة لنمو الحس الوطني لشعب الصحراء الغربية الثائر ضد التواجد الاستعماري و الذي كان يطالب بالإستقلال التام للإقليم . و الشيء اللافت للانتباه أثناء هذه الفترة هو عدم وجود أي دور لكل من الحكومة المغربية و الحكومة الموريتانية (المطالبتين بالإقليم) للمساعدة في نمو الحس الوطني و تكوين الحركات المناهضة للإستعمار الإسباني ([3]) .

---

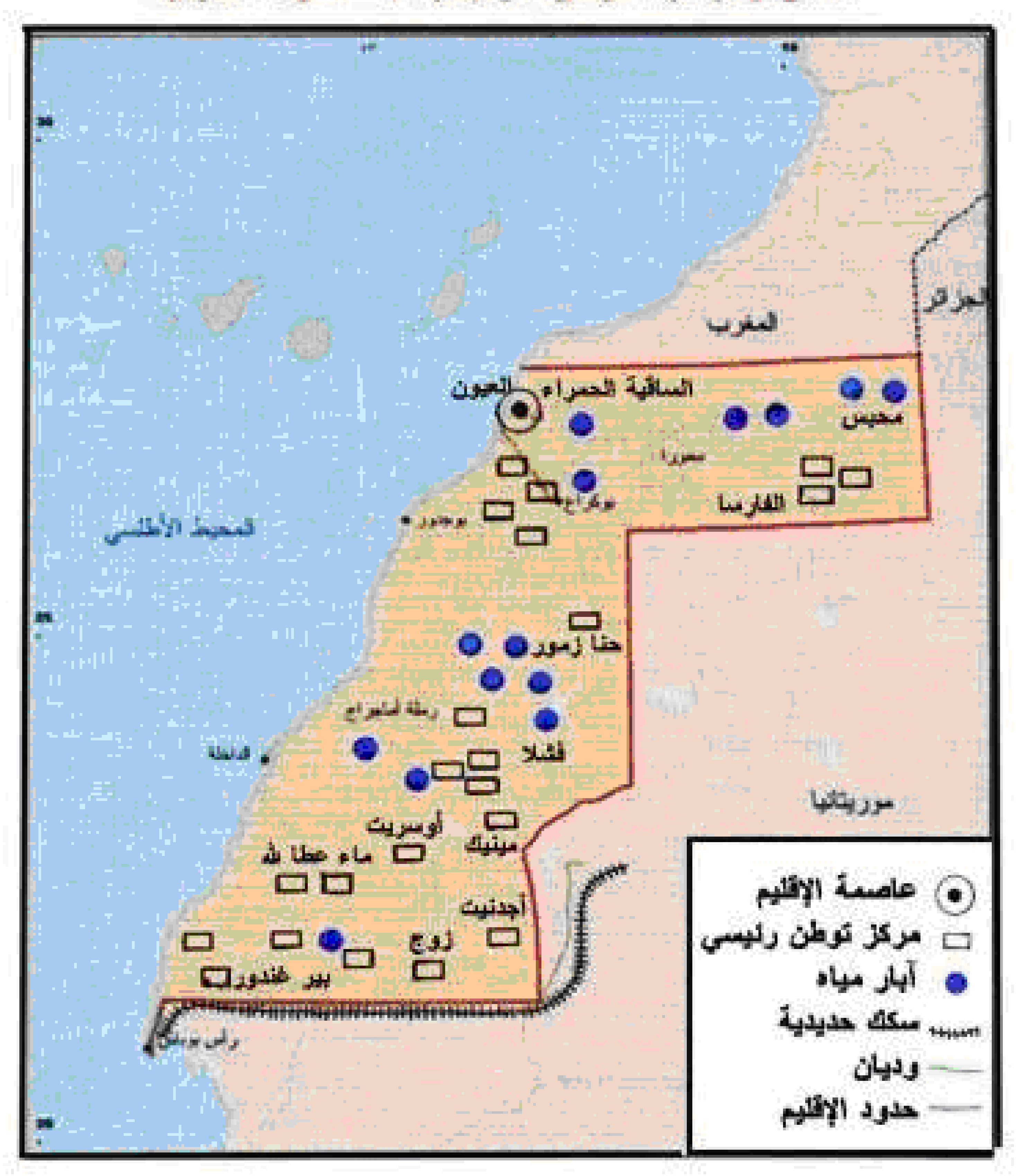
(1) −Tony Hodges , « Dictionary of Western Sahara » Op cit P.138

(2): انظر الصحافة الأسبانية في الأيام التي تلت الأحداث .

(3): March 23rd . Third World Quarterly , Op cit , PP .37-41

الموقف الوطني من مسألة الصحراء المغربية ن دار الكتاب ، 1978 ص.77

المدن ومراكز التوطن الرئيسية بالصحراء الغربية



الفصل الثاني

الفصل الثاني : بداية النزاع ومواقف الأطراف المعنية والمهتمة بذلك .

النزاع الدولي يمكن أن يقع بين الدول أو بين الـدول وحركـات التحريـر الوطني، ونزاع الصحراء الغربية يدخل في الصنف الثاني ، ولكل نزاع تاريخ حاسم يعتمد عليه في أيه محاولة تهدف إلى تسوية هذا النزاع أو الحكم فيـه ، فـالمواقف والتصرفات التي تحدث بعد هذا التاريخ لا تغير من الوضع القانوني للقضية المتنازع عنها أو المركز القانوني لأطراف النزاع .

كان عام 1975 حاسما في نزاع الصحراء الغربية ، وإنكشفت مواقف كل الأطراف المعنية و المهتمة بالنزاع ، و تم إخذال شعب الصحراء الغربية من طرف الإستعمار الإسباني بعد ان كان قد تعهد قبل ذلك بتطبيق حق تقرير المصير في الصحراء الغربية عبر إستفتاء حر و مباشر . في هذه الفترة ظهر للعلن الحس الوطني لشعب الصحراء الغربية الذي لم يكن معـروفا في كثير من دول العـالم ، و مع بداية النزاع تسارعت الأحداث فتم تنظيم و هيكلة حركة التحرر (جبهة البوليزاريو) لتكون أكثر صلابة ، بعد ذلك أعلنت محكمة العدل الدولية رأيها الإستشاري الذي خيب أمال المغرب الذي أعلن ملكها الحسن الثاني مباشرة عن المسيرة الخضراء و التي على إثرها سلمت الصحراء الغربية لكل من المغرب و موريتانيا ، وقسمت بينهما طبقا لإتفاقية مدريد الثلاثية ثم أعلن قيام الجمهورية الصحراوية. فكيف عاشت المنطقة في ظل كل هذه الأحداث ؟ .

في هذا الفصل نتعرض لكيفية بدء النزاع في الصحراء الغربية وكيفية تطوره وما هي الظروف التي كانت سائدة في المنطقة فبل ذلك . مع التعرض لمواقف كل الأطراف المهتمة والمعنية بالنزاع المسلح بين المغرب وجبهة البوليزايوا. ويكون ذلك في ثلاثة مباحث

المبحث الأول :مواقف الأطراف الإقليمية تجاه تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية

بدأت المغرب و موريتانيا المطالبة بالصحراء الغربية إبتداء من سنة 1956 ، كل منهما كان يدعي بأن الأقليم ، جزء لايتجزء من (موريتانيا أو المغرب) ، ثم صوتت حكومتا البلدين صوتتا لصالح اللآئحة رقم 2229 الذي تبنتها الجمعية العامة للأم المتحدة سنة 1968 (*) و التي تطالب بحق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره ، كذلك فعلت كل من أسبانيا و الجزائر .

أيدت كل الدول المذكورة أعلاه وبصفة واضحة حق الشعوب في تقرير مصيرها ، رغم رؤاهما المختلفة لطبيعة النزاع في الصحراء الغربية و الطريقة التي يخرج بها الإقليم من الأستعمار. لهذا فمن المهم و المفيد في دراستنا هذه معرفة و تحليل مواقف كل من الدول المعنية و المهتمة بالنزاع ، خاصة مواقف طرفي النزاع (المغرب و جبهة البوليزاريو) ، ويكون ذلك في أربعة مطالب.

المطلب الأول :موقف المغرب

بعد نيل إستقلاله سنة 1956، ما فتئ المغرب في المطالبة بالصحراء الغربية. في خطاب له سنة 1958 تبنى ملك المغرب محمد الخامس أطروحة علال الفاسي "المغرب الكبير"(*) . صرح قائلا : "سيستمر المغرب في إتباع كل الطرق الممكنة لإستعادة الصحراء " ([1]) .

وصرح الملك محمد الخامس بذلك من أجل منع حزب الإستقلال من كسب تأييد شعبي على حساب إضعاف دور العرش المغربي في الحس الوطني . و بتمجيد الدور الملكي لإستعادة ما يعتقد بانها أراضي تابعة له ، أراد الملك الموالي للإستعمار أن يحول أهداف سياسة حزب الإستقلال لصالحه ، هذه السياسة التي أراد بها علال

(*) : حول قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالصحراء الغربية أنظر الملحق :القرار رقم 2229 صدر في 20 فبراير 1968

(*) : أنظر خريطة المغرب الكبير الذي طرحها علال الفاس كرئيس لحزب الإستقلال .

(1) : تقرير لجنة الأمم المتحدة للصحراء الغربية لسنة 1975 ، (باللغة الإنجليزية) ، ص.32 .

الفاسي كما قلنا إضعاف سمعة العرش المغربي . حاول المغرب أن يدخل الصحراء الغربية بالقوة ، ففي 1957-1958 شجع الهجوم الذي قام به جيش التحرير ضد إيفني و الصحراء الغربية ، كذلك ساعد المعارضة المسلحة في موريتانيا . القلاع العسكرية الإسبانية المتفرقة في الأقليم لم تستطع رد الهجومات التي قام بها أفراد جيش التحرير ، لكن وكما اشرنا سابقا ، بعد عملية أوراقون التي إشترك فيها الجيشان الإسباني و الفرنسي ضد جيش التحرير سنة 1958 تم إسترجاع كل الأراضي التي سيطر عليها جيش التحرير (1) .

بعد عملية أوراقون قام الجيش المغربي بنشر حوالي 20000 جندي على طول الحدود الجنوبية . تعزيز القوات العسكرية يشير لعدم رضا العرش المغربي على ماقامت به كل من فرنسا و إسبانيا . لكن بعد ذلك لم تبد الحكومة المغربية أية نية للسماح لأية مقاومة ضد التواجد الإسباني في المنطقة . ورغم إستمرار المطالبة بالصحراء الغربية و الإبقاء على تلك المطالب كسياسة رسمية فإن السلطات المغربية لم تقم بأي جهد أو محاولة لاسترجاعها إلا سنة 1974 عند ما تفجر النزاع في ظروف مختلفة أحرجت الجميع بما في ذلك إسبانيا طبعا ، وسنتعرض لذلك لاحقا في هذه الأطروحة .

إذا، بعد فشل المغرب في السيطرة على الصحراء الغربية بالقوة غيرت السلطات المغربية من إستراتيجيتها وذلك بمحاولتها إقامة علاقات جيدة مع إسبانيا . الملك الحسن الثاني الذي جاء للحكم سنة 1961 إنتهج سياسة نفعية تجاه إسبانيا بتأكيده على التعاون الاقتصادي بدلا من المطالب التقليدية بالصحراء الغربية وإيفني. ومدينتي سبتة و مليلية في شمال المغرب . الحسن الثاني لم تكن له نية للجوء إلى تنظيم مقاومة ضدالأسبان بل كانت له نظرة محترمة للملك فرانكو المعادي للشيوعية

---

(1) :Thomas A.Marks « Spanish Sahara-background to conflict » , African Affairs Vol.75 (298) , Jan 1976 , P 6 .

وصاحب السلطة القوية ، ووجده بالتالي يتقارب معه في التصور و يالتالي يسهل عليه التقارب منه . التقارب الايديولوجي أدى لربط علاقات صداقة بين فرانكو والحسن الثاني .وهذا مهد إلى لقاء قمة في "براجاس" (*) "Barajas" و ذلك في 6 جويلية 1963 ([1]) .

عندما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة التوصية الغامضة في 16 ديسمبر 1965 (دعت فيها الحكومة الاسبانية إلى القيام باتخاذ كل التدابير اللازمة لتحرير إقليمي إيفني والصحراء الغربية ، من السيطرة الاستعمارية ، و الدخول في مفاوضات بشان مشاكل السيادة التي يثيرها هذان الإقليمان)([2]) إعــتبر المغرب أن تحت طائلة هذه التوصيات سوف تلزم إسبانيا على التفاوض مع المغرب فقط وليس مع أي طرف آخر . لكن الأمم المتحدة ، أصدرت توصية أخرى في سنة 1966 والتي تضمن حق شعبي إيفني و الصحراء الأسبانية في تقرير المصير ([3]) و هكذا ومنذ سنة 1966 و الأمم المتحدة في كل قرارتها لم تطلب أبدا من إسبانيا أن تتفاوض مباشرة مع المغرب فقط بشان مستقبل الصحراء الغربية ([4]).

في رأي الحكومة المغربية فتبعية الصحراء الغربية للسيادة المغربية شيء مؤكد منه ن وذلك للأسباب التالية :

أ– تاريخيا ، باستمرار السلطة و السيادة للعرش الملكي الذي حكم المغرب طوال القرون الماضية .

(*) براجاس : مطار صغير قرب مدريد .

(1) : Tony Hodges , « Dictionary of Western sahara » , op cit , P 170.

(2) : انظر اللائحة رقم 2072 الصادر بتاريخ 1965/12/16 .

(3) : اللائحة رقم 2229 (xxi) الصادر في 1966/12/20 .

(4) : أنظر كل القرارات الصادرة عن منظمة المم المتحدة منذ 1966.

ب – قانونيا ، بالاستقرار و الأمن الذي ساد منطقة الصحراء نتيجة السيادة المغربية عليها ، وهذا يستنتج ، حسب الحكومة المغربية ، من الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي أمضاها المغرب مع الدول الأوربية .

جـ – من جانب التسيير الإداري و النظرة الدينية ، لما حدث في فترة ما قبل الاستعمار إذ كان السلطان المغربي يعين القادة و رجال الدين في الأقاليم الصحراوية . و الصلاة في المساجد كانت تقام باسم أمير المؤمنين (*).

د – من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية ، بتمازج شعب المنطقة و حملهم للعادات و التقاليد و الحضارة . التبادل الاقتصادي و التجاري بين الصحراء الغربية و الشمال كان نشطا جدا .

هـ – من الناحية الثقافية ، ما يلاحظ هو أن سكان الصحراء الغربية كانوا يستعملون في كتاباتهم الخط الذي يستعمل في شمال إفريقيا ([1]) .

نظرا لعلاقاتها الجيدة مع إسبانيا ، لم تطالب الحكومة المغربية بإسترجاع سبتة ومليلة لدى منظمة الأمم المتحدة ، رغم أن أسبانيا منذ 1963 و هي تثير المشكلة المتشابهة المتمثلة في الاحتلال البريطاني لجبل طارق (**) والمغرب كان دائما يساند إسبانيا في هذه القضية (***) ([2]) .و ما يلاحظ هو لحد الآن مازال المغرب يزود سبتة و مليلة بالمياه ([3]).

في 29 جوان 1962 جاء في بيان للحكومة المغربية أنه لا بد من عودة سبتة ومليلة للسيادة المغربية . لكن في اللقاء الذي تم بين الملك فرانكو والملك الحسن الثاني في

(*) : هناك اختلاف كبير بين الأئمة و الفقهاء حول أهلية و احقية ، أمير المؤمنين انظر الملحق ، (عمر صدوق ، ***قضية الصحراء الغربية*** ، مرجع سابق ، ص 56)

(1)-Aperçue sur le Sahara Occidental , (Rabat , ministry of foreign affairs) , May 1975.

(**) : جبل طارق عبارة على صخرة تطل على البحر في الأراضي الإسبانية احتلتها بريطانيا

(***) : ربما سياسته مقصودة من المغرب لكي يفعل نفس الشيء عندما تسترجع إسبانيا جبل طارق

(2):Rachid Lazrek « Le Contentieux Territorial Le Maroc et l'Espagne », Casablanca , dar el Kitab , 1974 , P.285

(3) :R.Rezette , « The Spanish enclaves in Morocco », Op cit , P.154

براجاس ، و عدت أسبانيا المغرب بالتنازل عن إيفني مع التعهد من طرف المغرب بالإبقاء على الوضع الذي كانت عليه حالة سبتة ومليلية ، أي عدم المطالبة باسترجاعهما ([1]) .

مع تحسن علاقتها مع المغرب ، إتخذت إسبانيا سياسة إقتصادية مغرية . ففي 02 مارس 1964 صرح وزير الاقتصاد الإسباني لوبازبرافو Lopez Bravo في الرباط بمايلي " أنا متأكد بانه توجد مجالات كبيرة و متنوعة للعمل بين كل من المغرب و أسبانيا " ([2]) .

لم تكن المطالبة بإيفني و الصحراء الغربية بصفة ملحة و متواصلة في المحافل الدولية، بل لم تتم أية محاولة من طرف الحكومة المغربية من اجل تعبئة مواطنيها للمطالبة بالإقليم ؛ و لهذا لم تكن في الفترة المذكورة أية مقاومة أو كفاح □ن طرف المغاربة لاسترجاع إيفني و الصحراء الغربية .

في الوقت الذي كانت فيه موريتانيا تطالب و بقوة بالصحراء الغربية ، خلال إجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1966، كان المغرب مهتما باسترجاع إيفني فقط ([3]) لذلك فقد تلقى الحسن الثاني هجوما من طرف المعارضة الوطنية منتقدين سياسته المهادنة مع الحكومة الأسبانية و عدم إتباع المقاومة لاسترجاع الأقاليم المغربية التي كانت ما تزال تحت الاحتلال الاسباني ولو أنه إستطاع بسياسته الخاصة أن يسترجع إيفني سنة 1969 لكن ، على عكس الصحراء الغربية فإن إيفني لا تهم إسبانيا من الناحية الاقتصادية .

---

(1) :R.rezette , Op cit , P.153
(2) :Third World Quarterly , Op cit , P.38
(3): وكالة رويترز للأنباء الرباط 13 جانفي 1967 .

عدة حقول بترولية تم إكتشافها في الصحراء الغربية سنة 1964 وأسبانيا أعلنت في 1966 عن خطة إستعجالية للتنمية بقيمة 250 مليون بزيتاس (*) وفوسفات بوكراع بدأ العمل به في سنة 1969 (**) .في هذه السنة 1966 تم إلغاء وزارة موريتانيا و شؤون الصحراء التي أنشئت سنة 1965 و ذلك بسبب العلاقات المتجمدة مع موريتانيا ([2]) .

ساعد مولاي إدريس حسن أبن عم الحسن الثاني و الذي أنشا وزارة موريتانيا وشؤون الصحراء ، على تكوين جبهة تحرير الصحراء تحت السيطرة الإسبانية ، التي بعثت بوفد إلى نيويورك من أجل الضغط على منظمة الأمم المتحدة وذلك في نوفمبر 1966 ، جبهة تحرير الصحراء بدات كذلك في مارس 1967 بنشر صحيفة باللغة الاسبانية تسمى نيو سترو " Nuestro"، لكن عمل الجبهة لم يكن فعالا أو مؤثرا ، لأنها كانت عبارة عن بعض الصحراويين المتواجدين في المغرب والمغمورين بالسخاء و المساعدة المغربية لمغامراتهم السياسية المحدودة ،
جبهة تحرير الصحراء ، لم تقم بأي عمل سياسي فعال تجاه الصحراء الغربية ، وفي منتصف 1968 توقفت جريدة نيوسترو عن الصدور و المجموعة التي كانت وراء ذلك انتهت في 1969 .

في منظمة الأمم المتحدة كما في محمكة العدل الدولية الحكومة المغربية ألحت على أنها كانت لها السيادة على الصحراء الغربية واعتمدت على مجموعة

---

(1) :Le monde Diplomatique , Dec 1966 .

(*) : البنريتاس هي العملية الإسبانية والمتداولة في الصحراء الغربية.

(**) : حول الأهمية الإقتصادية ، أنظر الفصل الأول من هذه الأطروحة والخريطة رقم 04.

من الوثائق و المعاهدات و المراسلات و اعتبرتها دليلا على ذلك ([1]). لهذا و انطلاقا من منظور القانون الدولي ، فإن المغرب أبدى إهتماما كبيرا في مطالبه بالصحراء الغــربية بالإعتماد على العوامل الجغرافية و التاريخية و العرقية و الثقافية التي تربطها بالإقليم ([2]) .

كما أ شرنا سابقا أراد المغرب حل المشكل بالطرق السلمية و بالتعاون مع السلطات الإستعمارية ، وحاول أن يجد حلا للمشكلة خارج إطار المنظمات الدولية . لكن هذا الاقتراح لم يلق تجاوبا من طرف الحكومة الاسبانية ، لهذا و قبل انعقاد اللجنة الخاصة لمنظمة الوحدة الأفريقية بأديس بابا 1966 ، اقترحت الحكومة المغربية ضرورة إعطاء الاستقلال لإقليم الصحراء الغربية ([3]) . كما لم تعارض الاقتراح الاسباني المتعلق بمبدأ تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية و الذي يتم على أساسه : الانسحاب الكامل للقوات الاسبانية الموجودة في الإقليم ؛ الإبقاء على مجموعة من القوات العسكرية حسب ماتراه منظمة الأمم المتحدة ضروريا لحفظ الأمن العام ؛ انسحاب الإدارة الاسبانية من الإقليم ؛ السماح للاجئين بالعودة إلى الصحراء الغربية ([4]) .

في سنة 1969 اعترف الملك الحسن الثاني باستقلال موريتانيا و من ثم أسقط " حق المغرب " في المطالبة بها . و أصبحت هاته سابقة تعمل لصالح شعب الصحراء الغربية في المطالبة بالاستقلال ، إذا حقق الشعب الموريتاني حقه في إنشاء دولة مستقلة ، لماذا يمنع من ذلك شعب الصحراء الغربية ؟ .

---

(1): أنظر تقرير محكمة العدل الدولية بالأنجليزية 497- Vol III PP.372
(2): أنظر تقرير محكمة العدل الدولية بالأنجليزية ص ص 5-12 و Saxena , OP cit , P.16
(3): وثيقة من الجمعية العامة للأمم المتحدة A / 6300 / Add 7 , Chapter x , para 73 , p.140
(4): التقرير الخاص لبعثة الأمم المتحدة للصحراء الغربية 1975 ص 33 .

في جوان 1970 عقد المغرب مع موريتانيا معاهدة للتعاون وتعهدا الاثنان بإحترام كل من منهما سلامة الوحدة الترابية للدولتين (1) . بعد ذلك و في 14 سبتمبر 1970 إجتمع الملك الحسن الثاني مع كل من الرئيس الموريتاني مختارولد داده والرئيس الجزائري هواري بومدين في نواديبو و دعوا إلى ضرورة تصفية الاستعمار في إقليم الصحراء الغربية حسب مانصت عليه قرارات الأمم المتحدة (2).

في إجتماع ثلاثي آخر في 23-24 سبتمبر 1974 دعا الملك الحسن الثاني للشيء نفسه ، مما عرضه لهجوم و انتقادات لاذعة من طرف حزب الاستقلال صاحب فكرة تجسيد المغرب الكبير ، لكن الحسن الثاني كان يفكر في مجاراة الأمم المتحدة بدلا من الوقوف ضد قراراتها و كان يطمح في إختيار شعب الصحراء الغربية الإنضمام للمغرب على أساس أنه لم يكن لديه حس وطني كبير حينها لكي يطالب بالاستقلال . رغم ذلك و حتى صيف 1974 (أين تغيرت سياسة الحسن الثاني) فإن السياسة المغربية تجاه الصحراء الغربية كانت كلها شفوية .

فيما يتعلق بلوائح الأمم المتحدة فإن المغرب- ماعدا اللائحة رقم (XXVII) 2983 - صوت لصالح كل لوائح الأمم المتحدة الصادرة بين 1965-1974 (*).

---

(1) :Africa Research Bulletin , june 1970 , P 1776

(2) :Tony Hogdes , Op cit , P.171

(*) : القرار (XX) 2.072 الصادر في 1965/12/16

لائحة (XXI) 2.229 الصادرة في 1966/12/20

لائحة (XXII) 2.354 الصادرة في 1967/12/19

لائحة (XXIII) 2.428 الصادرة في 1968/12/18

لائحة (XXIV) 2.591 الصادرة في 1969/12/15

لائحة (XXV) 2.711 الصادرة في 1970/12/14

لائحة (XXVII) 2.983 الصادرة في 1972/12/14

لائحة (XXVIII) 3.162 الصادرة في 1973/12/14

اللائحتية الأخيرتين تتحدثان عن تقرير المصير و استقلال الصحراء الغربية .

أخيرا ، ماهي أهمية مناجم الفوسفات في مطالبة المغرب بالصحراء الغربية ؟

إن مناجم الفوسفات بوكراع لها دور كبير في مطالبة المغرب بالصحراء الغربية: المغرب ويريد السيطرة على الكمية الهائلة و الجيدة من المادة . بإضافة إنتاج الصحراء الغربية لإنتاجه فإن المغرب كان يتوق لإنشاء تنظيم على مثال تنظيم البلدان المنتجة للنفط (OPEC) ، ببساطة التحكم في أسعار الفوسفات . لأن زيادة أسعار النفط ألهمت المغرب ، على إتباع هذه الخطوات ؛ في جانفي 1974 تحرك المغرب بطريقة سريعة ورفع سعر الفوسفات الجيد من 14 دولارا إلى 42 دولارا للطن وفي جويلية قفز السعر إلى 63 دولارا للطن و هكذا و في اقل من سنة واحدة إرتفع سعر الفوسفات بمعدل 400 في المائة .

لكن المغرب لم يتمكن من تجسيد تنظيم على نمط الأوبيك لأن الظروف التي أدت إلى إنشاء الأوبيك لم تتحقق على مستوى السوق الدولي لإنتاج الفوسفات ، رغم ذلك أصبح المغرب من اكبر الدول المنتجة للفوسفات و المصدرة له ، وأصبح يصدر 90 في المائة من الإنتاج الشيء الذي خول له أن يسيطر على الثلث من إجمالي تجارة الفوسفات عالميا .

في سنة 1980 مثلا قام المغرب بتصدير 16.5 مليون ميتريك طن من السوق العالمي البالغ 52.3 مليون ميتريك طن وفي سنة 1981 قام بتصدير 15.6 مليون طن من اصل 45.8 مليون طن . وساهم الدخل من الفوسفات في الدخل الوطني الإجمالي بحوالي 7 في المائة . فوسفات الصحراء الغربية ، إذا ، مع الثروات الأخرى التي يملكها المغرب ساهم في استفادة المغرب اقتصاديا ،خــاصة إذا علمنا أن مناجم بوكراع للفوسفات ذات جودة عالية. إضافة إلى أنها سهلة الاستخراج لأنها قريبة من سطح الأرض ، فإنها سهلة المعالجة أيضا .

المطلب الثاني : موقف موريتانيا

تختلف وضعية موريتانيا عن المغرب لأنها لم تكن موجودة كدولة خلال الفترة الاستعمارية بل هي نفسها كانت إقليما مستعمرا مثل إقليم الصحراء الغربية . من هذا الأساس كان محتما عليها أن تطالب بالصحراء الغربية اعتمادا على الروابط العرقية و الثقافية و اللغوية و العلاقات الاقتصادية و الحاجة إلى إعادة توحيد شعبها . لهذا موريتانيا في مطالبتها بالصحراء الغربية لم تكن متحمسة للشواهد التاريخية . في 01 جويلية 1957 و في خطاب له بمدينة عطار قال مختار و لد دادة (*) : " أدعو إخواننا في الصحراء الأسبانية للتفكيرفي الأهمية الاقتصادية والروحية لموريتانيا " ([1]) . منذ ذلك التاريخ و الحكومة الموريتانية تعتمد في سياستها تجاه الصحراء الغربية على قاعدتين أساسيتين :

أولا :–على أساس التاريخ و الجغرافية و التواجد السكاني،إذ كانت موريتانيا مقتنعة بأن الصحراء الغربية أو كما كانت تسميها "موريتانيا الاسبانية "بدلا من "الصحراء الاسبانية "([2]) تعتبر جزءا لا يتجزأ من موريتانيا . حاولت دعم مطالبها ببعض الوثائق التي تقدمت بها الحكومة المغربية نفسها ،مثل الوثيقة البيضاء المطبوعة في سنة 1960 ووثيقة أخرى نشرت سنة 1966 إضافة إلى "معاهدة السلم والتجارة " المصادق عليها بين المغرب واسبانيا سنة 1967 .الوثيقة المنشورة سنة 1966 من طرف وزارة الخارجية المغربية تضمنت الفقرة التالية :"موريتانيا إقليم

(*) : حينها كان مختار ولد دادة نائب رئيس مجلس الحكومة الموريتانية .

(1) : التقرير الخاص لبعثة الأمم المتحدة 1975 الفقرة 63 ص 34 .

(2) : وثائق نشرتها الحكومة المغربية في 1966 مذكورة في تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة 21 – 1966 بالأنجليزية الفقرة 253 ، ص 23 .

شاسع يتضمن المناطق الجنوبية للمغرب بين منطقة تندوف والساقية الحمراء في الشمال .....والمحيط الأطلسي في الغرب ونهر السنغال في الجنوب "([1]) .

ثانيا :- منذ 1962 وموريتانيا دائما تؤيد مبدأ تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية .في 1972 ،صرح ممثل موريتانيا في الأمم المتحدة بالآتي :ما تراه الحكومة الموريتانية هو أن سكان الصحراء الغربية هم المعنيون دون غيرهم بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير ،بعد ذلك لم تؤيد موريتانيا أية تسوية مفروضة على شعب الصحراء الغربية مباشرة أو غير مباشرة من طرف جهة أجنبية([2]) ، فالحكومة الموريتانية في مطالبتها بالصحراء الغربية عولت كثيرا على " معاهدة السلم والتجارة" المصادق عليها من طرف قادة كل من اسبانيا و المغرب في مراكش سنة 1967 ، أين اعترف الملك المغربي بأن سيادته لم تمتد جنوب وادي نون . وادي نون يقع شمال مقاطعة طرفاية التي أعيدت إلى المغرب من طرف الحكومة الاسبانية، فالحكومة الموريتانية أشارت أيضا إلى أنه في هذه المعاهدة استطاع المغرب أن يسمح للأسبان بالصيد البحري في إفني فقط .كل هاته الملاحظات من وجهة نظر الحكومة الموريتانية ، تظهر اعتراف الحكومة المغربية بان "الصحراء الاسبانية " جزء تابع لموريتانيا .الموريتانيون أكدوا دائما على اقتناعهم بأنه لو خير شعب الصحراء الغربية بالانضمام لأية دولة أخرى لاختاروا موريتانيا .لهذا كانت موريتانيا دائما تؤكد على "دعمها المخلص و الحقيقي "لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها من منطلق لائحة الأمم المتحدة (xv)1514.هذا المبدأ تم تبنيه كما أشرنا سابقا في اجتماع ثلاثي مرتين من طرف قادة الدول الثلاث (المغرب والجزائر وموريتانيا) في نواديبو وفي أغادير ،القادة الثلاثة دعموا تعاونهم بطريقة إيجابية عندما قرروا في نهاية المؤتمر العمل لتسريع عملية تحرير الصحراء الغربية .

---

(1) –Sexana , OP cit , P .22.

(2) : تقرير بعثة الأمم المتحدة الخاصة للصحراء الغربية 1975 ص 34 الفقرة 104 بالإنجليزية .

وأبدت موريتانيا رغبتها كذلك في أن تتم عملية تصفية الاستعمار بطريقة سلمية و بروح الصداقة و التعاون مع الدولة المسيطرة على الإقليم ، تماشيا مع قرارات الأمم المتحدة . قبل انضمامها إلى المغرب لطلب الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية ، صوتت موريتانيا لصالح كل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصحراء الغربية (*) .

المطلب الثالث :موقف الجمهورية الجزائرية

عكس المغرب و موريتانيا ، فإن الجزائر كما أعلنت في عدة مناسبات ليست لها أية مطالب على أراضي الصحراء الغربية . كدولة عصرية ، فإن سياسة الجزائر على هذا المنوال تعتمد على اعتبارات تطور العصر و ليس على مطالب قائمة على التاريخ القديم .

حسب و جهة النظر الجزائرية ، فإن إقليم الصحراء الغربية يصنف ضمن الأقاليم المستعمرة التي لم تحكم ذاتيا والمنصوص عليها في الفصل الحادي عشر (XI) من ميثاق الأمم المتحدة ، و على هذا الأساس ، يجب على السلطة المديرة للأقاليم أن تعطيه الإستقلال عبر مبدأ تقرير المصير .

تعتبر الحكومة الجزائرية ، مسألة الصحراء الغربية ، مسألة استعمار و عليه ، فإن أي إجراء يتخذ في هذا الإطار من أجل الإسراع في تصفية الاستعمار من الأقاليم سيلقى الدعم و التأييد الكامل من طرف الدولة الجزائرية . مصالح الجزائر قائمة على اعتبارات جيوسياسية واضحة و على الحاجة إلى الوحدة الجهوية ، وليس أبعد من الإعتبارات القومية و المشروعة . لكن هذا لا يعني أن الجزائر سوف يتم تجاهلها في البحث عن أي حل سلمي لمشكلة الصحراء الغربية ([1]) .

(*) : انظر القرارات في الملاحق .

(1) : التقرير الخاص لبعثة الأمم المتحدة لسنة 1975 ص 35 الفقرة 112 .

دعمت الحكومة الجزائرية بصورة دائمة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة و التي منذ 1966 و هي تنادي إسبانيا من أجل إجراء استفتاء في الإقليم تحت مراقبة الأمم المتحدة . تؤيد الجزائر كذلك التعاون والتنسيق بين الدول المجاورة للإقليم ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، لا ترفض البحث عن حل سلمي عادل و دائم عبر المفاوضات مع السلطات الاستعمارية الإسبانية ، لكن ذلك لمصلحة شعب الصحراء الغربية ، في هذا المجال ، الجزائر أيدت اقتراح كل من المغرب (*) وموريتانيا و الذي يطلب رأيا إستشاريا من محكمة العدل الدولية ([1]) ، وطلبت من إسبانيا تأجيل الاستفتاء الذي اعلنت عن إجرائه في 20 أوت 1974([2]) وكانت السلطات الاستعمارية الاسبانية قد أعلنت سنة 1964 بأنها ستقبل تطبيق مبدأ تقرير المصير في إقليم الصحراء الغربية ، و أعلنت أن إقليم الصحراء الغربية له من الخصوصيات المميزة ، و التي لو أخذناها في الحسبان سوف لا نستطيع منع " تنمية وتطور هذا الشعب في إطار مصالحه المشروعة " هذه الخصوصيات المميزة وصفتها إسبانيا : ببداوة شعب الصحراء الغربية والمستوى المتدني للتنمية .

رغم أن الحكومة الاسبانية صوتت ضد لوائح الجمعية العامة للأمم المتحدة للسنوات 1965 و 1966 و 1972 و رفضت نداء الأمم المتحدة الداعي لتطبيق استفتاء بمراقبة المنظمة الأممية ، واصلت تدافع عن رأيها القاضي بأنه من السابق لأوانه تطبيق مبدأ تقرير المصير في ظل الظروف التي يعيشها إقليم الصحراء الغربية . و هكذا أخذت إسبانيا كل الإجراءات و بدأت تحضر من أجل توفير الظروف اللائقة والتي يتمكن من خلالها شعب الصحراء الغربية تقرير مصيره بعيدا عن أية ضغوط أجــنبية . من المبـــررات التي قدمتها على حسن نيتها ، هو إعطاء

(*) : رغم وجود تقارب في هذا المجال ، فإن الصراع المغربي الجزائري على الحدود كان لايزال مطروحا .

(1) : المرجع السابق ص 36

(2) : كان من المتوقع إجراء الاستفتاء في الستة أشهر الأولى من سنة 1975

الاستقلال لغينيا الاستوائية في أكتوبر 1969 ، و إعادة إيفني إلى المغرب في جوان من السنة نفسها (*) .

بالنسبة للجزائر إذا ، نجد أن تعلقها بالاعتبارات القانونية في معالجة مشكلة الصحراء الغربية ، لم يقلل من إيلائها أهمية كبيرة لمعالجة المشكلة عبر الطرق السياسية .

كانت الجزائر دائما تعتبر بأن البحث عن حل للمشكلة يتفق عليها الجميع ، أحسن من انخراط شعب الصحراء الغربية المعني مباشرة بالمشكلة في تحديد الشروط و الضمانات و من يمثل الشعب الصحراوي تمثيلا حقيقيا . حتى 1974 صوتت الجزائر لصالح كل اللوائح التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة و الخاصة بمسألة الصحراء الغربية . لكن في ربيع 1975 بدأت الجزائر تظهر بعض ملامح التغيير في تصرفاتها تجاه المشكلة ، لكن لم تغير موقفها الداعم لحق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره .

في الفصل التالي سوف أتعرض بالتحليل لبداية تفجر النزاع بداية من سنة الذروة 1975 مشيرا إلى مواقف الدول المعنية و المهتمة بالنزاع و كيف غيرت هاته الدول أو ثبتت على مواقفها و أساليبها و سياستها في معالجة هاته المشكلة المعقدة التي ماتزال خاضعة للتفاوض بين طرفي النزاع من أجل البحث عن حل سلمي لها.

(*) : كما أشرنا سابقا إيفني لا تهم إسبانيا من الناحية الاقتصادية .

المطلب الرابع : موقف إسبانيا

بما أن أسبانيا هي الدولة المستعمرة و صاحبة السلطة الإدارية على الإقليم ، فإن موقفها المتعلق بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية قد تطور عبر السنوات . حسب قانون 21 أفريل 1961 و المرسوم رقم 3349 ، الذي أشرنا إليه سابقا ، المبدأ الإسباني هو اعتبار الإقليم تابعا للسيادة الاسبانية على غرار أقاليم إفريقيا ، أين تربط ذلك بقوة التشريع ، وتصنف طبقا لذلك الإقليم بأنه تابعا للسيادة الاسبانية ككل الأقاليم المستعمرة الأخرى . ونتيجة لذلك لا يوجد أي إقليم يتمتع بالحكم الذاتي طبقا للنظام الإداري الإسباني .

في سنة 1969 منحت إسبانيا الاستقلال لدولة إفريقية واحدة و هي غينيا الاستوائية ، بينما بقيت أنغولا و موزنبيق و غينيا بيساو و روديسيا و جيبوتي أخر الدول الأفريقية تحت السيطرة الاستعمارية .

إنطلاقا من سنة 1973 حدث توجه جديد في السياسة الإسبانية ففي بيان صدر يوم 20 فبراير 1973 طالبت الجماعة (*) " من الجنرال فرانكو التأكيد على أن شعب الصحراء الغربية هو الوحيد المؤهل لتقرير مصيره و تحديد مستقبله بعيدا عن أي تدخل أو ضغوط خارجية " (1) .جاء الرد من طرف فرانكو بتاريخ 21 سبتمبر 1973 ووجه للجماعة مؤشرات تفيد بأن كل الحكومة الاسبانية منهمكة حاليا في التفكير في كيفية تطوير تسيير شعب الصحراء الغربية لشؤونه الداخلية و البقاء تحت الإدارة الإسبانية (2) ، الجنرال فرانكو أشار كذلك إلى أن شعب الصحراء الغربية سيحدد و يختار مستقبله بكل حرية .

(*) : الجماعة هي تسمية الجمعية العمومية للصحراء الغربية .

(1) : تقرير بعثة الأمم المتحدة الخاص لعام 1975 ص 29 و Tony Hodges , OP cit , P.103

(2) : تقرير بعثة الأمم المتحدة الخاص 1975 ص 29 .

في 1974 أعلنت إسبانيا بأنها ستحدد وضعا سياسيا جديدا لإقليم الصحراء الغربية . أسابيع بعد ذلك أعلنت عن نيتها لإجراء استفتاء حول تقرير مصير شعب الصحراء الغربية تحت مراقبة منظمة الأمم المتحدة ، وذلك خلال الستة أشهر الأولى من سنة 1975 . لكن بسبب الاحتجاجات و الضغوط المغربية لم يتم إجراء هذا الاستفتاء .

في الأخير يمكن إبداء ملاحظة مهمة وهي أن تغيير موقف إسبانيا جاء نتيجة الضغوطات عليها كدولة مستعمرة ، سواء من طرف الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية و مجموعة عدم الانحياز وأخيرا من طرف الدول المعنية بالمشكلة في سياستها التنسيقية و التعاونية من أجل الإسراع في تصفية استعمار الإقليم . في قمة نواديبو المنعقدة في سبتمبر 1970 و الذي أشرنا إليه سابقا ، قرر القادة الثلاثة العمل للإسراع في تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية طبقا لقرارات الأمم المتحدة . لكن بعد تأجيل الاستفتاء الذي أعلنت عنه الحكومة الإسبانية عند دعوتها لحضور بعثة أممية خاصة لإقليم الصحراء الغربية بعثت بملف كامل لمحكمة العدل الدولية والتي طلبت فيه رأيا استشاريا..

هكذا دخل النزاع في فصل جديد أدى بمنطقة شمال غرب إفريقيا إلى منحنى آخر. فكيف تطور النزاع بعد سنة 1975 ؟ .

المبحث الثاني : نمو النزعة الوطنية و ظهور الحركات التحررية

الأمر الأساسي في نزاع الصحراء الغربية هو معرفة كيف استطاع الصحراويون الانصهار والتطور بأنهم شعب واحد ينتمي لوطن واحد ، وهل هذا الوطن الذي ينتمي إليه شعب الصحراء الغربية كان نتيجة الاستعمار الاسباني في القرن التاسع عشر أم أن هذا الوطن كان سيظهر حتى بدون الدور الإسباني؟. وعليه فمسألة الوطنية أصبحت مهمة جدا، وستدرس ذلك في ثلاثة مطالب .

المطلب الأول :نمو النزعة الوطنية

توحد شعب الصحراء الغربية ذات مرة تحت حكم المرابطين الذين أنشأوا في القرن الحادي عشر إمبراطورية اتخذت من منطقة الصحراء الغربية منطلقها الأصلي . ومنذ ذلك الوقت وعلى غرار الكثير من الأمم الإفريقية ، فإن شعب الصحراء الغربية لم يكون أمة واحدة خلال مرحلة ما بعد الاستعمار.

لقد كانت لشعب الصحراء الغربية وحدة ثقافية ولغوية وأثنية ولكن لم تكن لديهم سلطة سياسية مشتركة من شأنها أن تكون وطنا. فالوطنية الحالية ماهي إلا ظاهرة جديدة تشكلت خلال فترة الاحتلال الاسباني وقبل ذلك لم تعرف الصحراء الغربية أي نوع من سلطة تعلو على سلطة القبيلة فالولاءات في الصحراء الغربية كانت للقبيلة . فالطائفة والعائلة وكل ما يتعلق بحياتها السياسية والاجتماعية تقرره الجمعية أو "الجماعة" التي كانت تعرف باسم "آيت أربعين" والتي يتم تعيين زعيمها السياسي والعسكري والقضائي من بين أعيان القبائل والعائلات .

من حين لآخر كان يأخذ أحد رجال المرابطين أو رجال الدين– الموسوم بالبركة – إمتيازا دينيا وسياسيا لدى عامة الناس . إلا أن هذا الامتياز الذي يؤدي لنفوذ روحي، لم يكن ليشكل هيئة للوحدة السياسية . فحل بعض الخلافات أو تنظيم الدفاع أو القيام بغزوة جماعية وكذلك تحقيق العدل بين الناس كان يتم عبر اجتماع مجلس القبيلة "الجماعة".

كان شعب الصحراء الغربية يتسم بالبداوة والترحال، يتكلمون لهجة عربية مميزة تدعى " الحسانية" معتبرين أنفسهم شعبا متميزا عن بقية الأهالي من القبائل البربرية الذين يتحدثون الشلحية والمتمركزين في المنطقة الممتدة شمالا على جبال الأطلسي ، منذ 1934[*] لم تظهر أي مقاومة تذكر ضد التواجد الاسباني ، وعليه وفي خلال السنوات 1956 – 1968 التحق الكثير من سكان الصحراء الغربية بجيش

[*]- قبل ذلك كانت هناك عدة مقاومات أبرزها بقيادة الشيخ ماء العينين .

التحرير الذي كان أغلبية قادته مغاربة وكان هدف سكان الصحراء الغربية حينها هو الثورة على الأوربيين لطردهم من المنطقة.

دعم الصحراويون جيش التحرير عن طريق "الجماعة" وكان معظمهم يعتبر الحرب استمرارا لغزواتهم التقليدية ضد الهيمنة الأجنبية من أجل استعادة "الحرية الكاملة" .

ربما يكون بعض الصحراويين تقلبوا فكرة الانضمام إلى المغرب آنذاك ولكن هذا المبدأ لم يكن هو السبب الرئيسي لثورتهم ، وعليه فإن نجاح جيش التحرير في إخراج الاسبان من الصحراء الغربية يعطي الإنطباع أنها كانت جزءا من المغرب . كما أشرنا سابقا ، فإن جيش التحرير قد تم القضاء عليه من طرف القوات الإسبانية والفرنسية المشتركة عام 1958 في "أورقان" وبعدها لم تظهر هناك محاولات جادة من الصحراويين لمواجهة الاسبان حتى بداية السبعينيات .

عرفت الصحراء الغربية تحولات سريعة بسبب المصالح الاقتصادية الاسبانية التي برزت في أواخر الخمسينيات . لقد كان لظهور فرص العمل والتعليم في المدن بالإضافة إلى ظروف القحط أن دفعت أعدادا كبيرة من الصحراويين إلى ترك حياة الرحل والاستقرار في المناطق الحضرية. وهكذا وللمرة الأولى أصبح الصحراويون من مختلف الأصول القبلية والمراتب الاجتماعية ، يعيشون ويعملون ويذهبون إلى المدارس جنبا إلى جنب. بلغ تعداد الصحراويين الذين يذهبون إلى المدارس الابتدائية في 1971 حوالي 1738 ، بينما الذين يذهبون إلى الثانويات حوالي 244 [1] * . قامت السلطات الإسبانية منذ 1958 بحملة من التحولات السياسية دعما للانطباع بأن البلد ونتيجة لذلك يتطور إلى كيان سياسي . إثر التقسيم على أساس المقاطعات

---

(1)- John Mercer, Spanish Sahara, op cit p.203.

*- بحلول 1974 كان عدد الأطفال المتمدرسين في الصحراء الغربي يبلغ حوالي 6.170 وحوالي 100 طالب يدرسون في الجامعات المغربية والإسبانية.

ووصول حاكم عام مقيم في 1958 ، أجريت إنتخابات في مقاطعة كابيلدو في 1963 وأنشئت (الجماعة) في 1967 . ورغم أن هذه الأخيرة لم تنتخب ديمقراطيا ولم تتمتع بوظيفة تشريعية حقيقية ، إلا أن وجودها ومناقشتها للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية شكل دعما لشعور الصحراويين المتنامي بهوية وطنية قطرية فوق قبلية. بجانب استقلال كل دول المغرب العربي فإن الصحراء الغربية بقيت الإقليم الوحيد في المنطقة الموجود تحت السيطرة الأوروبية .

لقد عاش الصحراويون تجربة استعارية متميزة وفريدة من نوعها. رغم المزاعم المغربية والموريتانية إلا أنه لا أحد من البلدين لعب أي دور يذكر في ميلاد حركة الكفاح ضد الاستعمار والحكم الإسباني في الصحراء الغربية. وللأسباب سابقة الذكر بدأ ينمو بين الصحراويين شعور منافي للاستعمار مطالبين بالاستقلال وذلك في منتصف الستينيات . وبدأ الصحراويون ينظمون أنفسهم فلجأوا إلى الجزائر وليبيا طالبين المساعدة بدلا من المغرب وموريتانيا (أنظر المطلب الخاص بالحركة التحريرية) . هذا الاعتماد على النفس شكل خاصية من خصائص حرية التحرر الوطني الصحراوي ضد الاستعمار والتي ذاع صيتها مع نهاية الستينيات. لقد كان الصحراويين على وعي تام وذلك في منتصف الستينيات بأن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية كانتا مؤيدتين لمبدأ تقرير المصير بالنسبة لشعب الصحراء الغربية .

ولقد كان لتطور صناعة الفوسفات الأثر في غرس فكرة أن الصحراء الغربية المستقلة ستكون دولة رفاه اقتصادي .

في 1966 وافقت الحكومة الإسبانية على فكرة الاستفتاء في الصحراء الغربية ولكن بتحفظ بدعوى أن البلد غير مهيأ للاستقلال بعد. ومن جهة أخرى لم تلعب "الجماعة " دورا كافيا كما كان متوقعا لحمل الحكومة الإسبانية على الوفاء بالتزامها الخاص بتقرير المصير . هذا التخاذل دفع بالشباب الصحراوي إلى متابعة حركتهم الوطنية بشكل مستقل.

مع بداية السبعينيات أصبح الصحراويون على دراية بكل ما يحدث بشأن القضية الصحراوية. لقد كان للغة العربية كلغة مشتركة وكذلك لانتشار جهاز الراديو[1] الدور الفعال في تمكين الصحراويين من الحصول على كم هائل من المعلومات والأفكار الجيدة . لم يكن صعبا على الصحراويين وخاصة مع تواجد إذاعات وطنية باللغة العربية في كل من الجزائر وليبيا ، على متابعة أخبار الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وما يصدر عنها من قرارات وكذلك التصريحات السياسية للحكومات المجاورة في شأن الصحراء الغربية ، بالإضافة إلى تأثير نضالات الشعوب من أجل الاستقلال الوطني المنتشرة عبر العالم الثالث .

بعد الستينات انتشر النظام التربوي الذي كان محدودا مما وفر الحظ للكثير من الشباب الصحراوي للالتحاق بالمدارس وتلقي التعليم حتى أن البعض منهم سافر إلى الخارج للدراسة في طور التعليم العالي ونتيجة لذلك فإن القيادة الجديدة للحركة الوطنية المناهضة للاستعمار لأواخر الستينات وبداية السبعينات جاءت مختلفة تماما في الخلفية والتجربة مقارنة بالذين قادوا القوات المكافحة "حرب العصابات" خلال 1957 – 1958. وبسبب ما حدث من تطور كذلك في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فإن القيادة الجديدة في الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار تختلف في تركيبتها السياسية عن تلك التي قادت الوحدات الصحراوية في جيش التحرير.

الحركة المناهضة للاستعمار الأولى التي ظهرت بعد انهيار جيش التحرير والتي كانت سرية لقائدها محمد البصيري بعد 1967 ، وهو من مواليد الرقيبات حوالي 1942 – 1944 . بعد حصوله على شهادة البكالوريا بالمغرب ذهب إلى الشرق الأوسط للدراسة في جامعات القاهرة ودمشق أين تأثر بأفكار الوحدة والقومية العربية للبعثيين . حصل على شهادة جامعية في الصحافة ثم عاد إلى المغرب في

[1]– بحلول سنة 1970 كانت كل عائلة في الصحراء الغربية تملك جهاز راديو.

1966 أين أصدر جريدة صحراوية أسماها : الشهاب. غادر المغرب في نهاية 1967 متجها إلى الصحراء وهناك اشتغل معلما للقرآن الكريم في مسجد السمارة أين استخدم نفوذه وتأثيره كمعلم لتجنيد نواة لحركة سرية مناهضة للاستعمار والتي عرفت فيما بعد باسم "حركة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب"، وهي الحركة التي كان مصيرها المنع عندما قام أغلبية أعضائها بالتخلي عن السرية والظهور إلى العلن بتقديم عريضة في 17 جوان 1970 للسلطات الاسبانية ضمنوها مطالبهم[1] ، ولكن السلطات الاسبانية تجاهلت الحركة . وفي اليوم الثاني 18 جوان 1970 تجمع حشد كبير يضم حوالي 1500 رجلا في زمالة يطالبون مقابلة الحاكم العام ، ليتسلم بنفسه عريضة الحركة . قابل الحاكم العام المتظاهرين وتسلم منهم العريضة ثم طلب منهم الانصراف. وعلى الساعة الخامسة بعد الظهر عاد الحاكم العام مصحوبا بالشرطة الإقليمية ، وعندما كان الحشد ينتظرون رده على العريضة قامت الشرطة بمهاجمة الحشد مما أسفر عن قتل إحد عشر شخصا وجرج المئات منهم واعتقال العشرات الذين قضوا الليل في المخفر ، ثم أطلق سراحهم بينما سجن البعض لمدة تتراوح بين شهر وسنة . وفي الليلة التالية اعتقل البصيري وانقطعت أخباره منذ ذلك اليوم . يعتقد الكثير من الصحراويين أنه قتل على أيدي الشرطة الإسبانية . وبالقبض على البصيري انتهى نشاط حركة التحرير ولكن الشعور الوطني ازداد بكثرة مما أدى إلى ظهور حركات تحرر أخرى.

المطلب الثاني : الحركات التحررية

من أولى الحركات التحريرية التي ظهرت في هذه المرحلة هي : حركة " رجال الزرق للمقاومة " (المورهوب The Morehob) ، وهي حركة مقاومة من أجل تحرير الأراضي الخاضعة للإحتلال الإسباني . والتي تأسست في جويلية 1972 في

[1]ـ أهداف الحرك كانت : 1) الحكم الذاتي 2) الإتفاق مع الحكومة الإسبانية على تحديد موعد للإستقلال 3) عدم إستغلال ثروات الصحراء الغربية بدون موافقة المنظمة ، أنظر جريدة الجمهورية ، وهران، الجزائر جانفي 1971 .

الرباط "المغرب" من طرف " إدوارد موحا " كإسم حركي بينما اسمه الحقيقي هو " إلياس بشير فغيغ " وكان محافظا في الشرطة المغربية .

أعلنت هذه الحركة في أول بيان لها صدر بالرباط بأن هدفها هو "خوض النضال ضد الاستعمار الإسباني" وأنها ستخوض نضالها بالتوازي مع السياسة الحكيمة المنتهجة من قبل حكومة البلد الأم[1].

إدوارد موحا زعيم " المورهوب" حركة الرجال الزرق سرعان ما غادر المغرب في مارس 1973 ليقيم قاعدة جديدة لحركته في الجزائر العاصمة. وهناك أصبح شخصية غير مرغوب فيها نظرا لعدم ثقة السلطات الجزائرية في نزاهته وجدية التزاماته السياسية[2]. مع نهاية 1973 انتقل إلى بروكسل أين بقي بعيدا عن الأنظار لمدة سنة.

ويبقى السبب الحقيقي لانتقاله إلى الجزائر غامضا. ربما كان مستاء بسبب قلة الدعم العملي الذي كان يتلقاه من الحكومة المغربية فانتقل إلى الجزائر على أمل تلقي دعم حقيقي هناك . أما توني هوجس (Tony Hodges) فقد قدم تفسيرا حقيقيا فعليا أيدته دوائر في البوليزاريو، بأنه في الواقع ، سافر إلى الجزائر مبعوثا من قبل نظام المغرب للتصدي للمحاولات التي كان آنذاك يقوم بها مصطفى الوالي السيد للحصول على التأييد الجزائري له [3].

في الحقيقة، فإن الحكومة الجزائرية لم تعلن تأييدها لجبهة البوليزاريو حتى صيف 1974 .

وعندما إختار بعض أعضاء المورهوب الموالين للمغرب للعودة إلى الرباط في جوان 1973 ، كان الزعيم موحا يتهيأ لتحويل ولائه إلى موريتانيا وذلك في اجتماع عقده في الشهر نفسه بـــ: الكويرة(La Guerra) وهناك كان الإنجاز الوحيد

---

(1)ـ في الأساس كانت حركة المورهوب (الرجال الزرق) تنال الدعم المغربي

(2) - Thomas Virginia [The Western Saharans] , op cit .p.137

(3) -Tony Hodges , Historical Dictiomary of Western Sahra op cit , pp 249-256.

الذي يرجع الفضل إلى موحا في تحقيقه هو : تصميمه لعلم وطني للجمهورية العربية الصحراوية المقبلة[1].

بحلول منتصف 1973 إنتهت حركة ((المورهوب)) ولم يبق منها إلا الاسم إلا أنها لم تنجح في الحصول على قبول دولي رغم مواقفها الثابتة في مناهضة الاستعمار الإسباني . أما أعضاؤها القليلون – كما أكد ذلك تقرير صدر عن وفد أممي زائر – فمنهم من التحق بالبوليزاريو ومنهم من أنشأ حركة 21 أوت[2] التي لم تعمر طويلا، وكان مقرها موجودا بالرباط .

في الرباط لم يسجل لحركة المورهوب أي نشاط عسكري[3] وبعد إتفاقيا مدريد انقطعت أخبار هذه الحركة نهائيا. إلا أن زعيمها عاد إلى المغرب في 1975 واشتغل ككاتب للوزير الأول أحمد عصمان خلال 1977–1997 .

جبهة البوليزاريو

الحركة التحريرية الصحراوية التي تشكلت في 1968، ظهرت من خلال 3 تنظيمات قبل بروز البوليزاريو في 1973 التي بدأت المواجهة مع القوات الإسبانية.
أنشأت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب البوليزاريوا في 10 ماي 1973 من طرف:
1– جماعة من المناضلين المناهضين للاستعمار والتي كانت من قبل تنشط في تنظيم أولي عرف باسم: (حركة تحرير الصحراء) التي التفت حولها نواة من الطلبة الصحراويين العائدين من المغرب .

---

(1) – West Africa , 2nd July 1974 .
(2) – D.L Price , Marocco and The Sahara : Conlict and Development , Conflict Studies , N° 88 , sage Publications London 1979 , p.5.
(3) -Thomas Virginia op cit p.138 .

2- جماعة من قدماء المحاربين في النضال ضد الاستعمار والتي تمركزت في الزويرات بموريتانيا.

3- جماعة من الشباب ذوي الثقافة العالية نسبيا من مختلف مناطق الصحراء ، والبعض منهم تابع دراسته بالخارج.

بسبب القمع الذي يمارسه النظام المغربي في المغرب وخاصة بعد المحاولتين التي استهدفت حياة الحسن الثاني في 1971 و 1972، فإن الظروف لم تكن تسمح لتنظيم الحركة الصحراوية في المغرب. ولذلك فإن مصطفى الوالي الذي كان في المغرب اتصل ببعض الصحراويين في فرنسا وموريتانيا واتفقوا أن يتخذوا من الزويرات بموريتانيا مقرا لهم. وبسبب الحرية التي كان الصحراويون يتمتعون بها في موريتانيا إنجذب مصطفى الوالي إلى جماعة الزويرات ، وظهرت موريتانيا بأنها الحل الوحيد في نظر مصطفى الوالي وزملائه أين يمكنهم العمل والتحرك بحرية .

رغم اتفاق المجموعات الثلاث على أرضية العمل السياسي في اجتماعهم وانتخابهم مصطفى الوالي كأمين عام للجبهة خلال المؤتمر إلا أن الخلافات السياسية والايديولوجية بين المجموعات الثلاث كانت واضحة وملموسة في البيان الأول الصادرعن الجبهة: " إن جبهة البوليزاريو،- يقول البيان - ولدت كمعبر وحيد وفريد عند الجماهير التي اختارت طريق العنف الثوري والنضال المسلح باعتباره الوسيلة التي يمكن للشعب العربي والإفريقي الصحراوي من خلاله استعادة حريته والتصدي لمناورات الاستعمار الإسباني"[1].

في 20 ماي 1973 أي عشرة أيام بعد نشأتها، قامت الجبهة بشن هجوم على مقر عسكري إسباني بالخنقة[2] لقد كانت الحملة العسكرية على الإسبان في

[1]– العيد السابع لإنطلاق الكفاح الوطني للتحرير (جبهة البوليزاريو) ، (ش.ج.ن.إ) ، الرغاية : الجزائر ، ص 5.

[2]-Tony Hodges op cit p.138.

السنتين الأولين خفيفة واشترك فيها عدد صغير من الجنود المسلحين الذين يشنون من حين إلى آخر هجمات واشتباكات على طريقة الكر والفر.

ومن بين الأحداث المعروفة كانت معركة الجيب الأحمر التي حدثت في جانفي 1974 عندما تم القبض على 5 مسلحين من البوليزاريو من قبل السلطات الإسبانية وتم سجنهم، هجوم آخر استهدف تخريب المحطتين الرئيستين لاستخراج الفسفاط في بوكراع وذلك في أكتوبر 1974، اختطاف 9 من رجال الأعمال الإسبان في 11 مارس1975، وأخيرا هجوم على مقر الشرطة الإقليمية قلتة زمور في 14 ماي 1975 .

لم تتحصل الجبهة على أية مساعدة مادية في السنتين الأوليتين . فالجزائر التي كانت تنوي تقديم مساعدات مهمة للجبهة منذ 1975 عدلت عن ذلك لسببين : الأول ، كانت المفاوضات لاتزال قائمة بين الجزائر والمغرب وموريتانيا وإسبان ا حول تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية بالطرق السلمية . الثاني ، كانت الجزائر قد قررت دعم حركة المورهوب من قبل في مارس 1973 ولكن هذه الحركة برهنت عن عدم جديتها مما جعل الجزائر تمتنع عن دعم أية حركة صحراوية أخرى إلا عندما تبرهن أنها أكثر صلابة[1] .

كانت الحكومة الليبية أكثر دعما للجبهة وزودتها بأجهزة البث وأرسلت إليها مجموعة أسلحة.

رغم أن موريطانيا كانت فقيرة في 1975 ولم تكن بوسعها توفير المساعدة المادية للبوليزاريو إلا أنها وفرت لها المكان الآمن على أراضيها لبناء قاعدة تنطلق منها الجبهة لشن عملياتها ، بالإضافة إلى إعطاء بعض الصحراويين جوازات سفر واحتضنت نشاطاتهم[2] .

---

[1]- Tony Hodges, op cit p.138

[2] -T. Virginia , op cit ,p . 247.

في مؤتمرها الأول لم تعلن جبهة البوليزاريو صراحة أن الإستقلال هو هدفها الرئيسي وإنما أشار بيانها إلى " الحرية الكاملة " . إلا أنها في مؤتمرها الثاني الذي إنعقد في 25 –31 أوت 1976 نجد البيان الختامي يعلن صراحة عن هذا الهدف الرئيسي وهو الإستقلال .

المطلب الثالث :الإعلان عن إنشاء الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية

ليست جبهة البوليزاريو حركة تحرر فقط ، ولكن كان عليها أن تنظم وتسير عددا هائلا من السكان الصحراويين النازحين إلى الأراضي الجزائرية كلاجئين . ومن أجل ضمان بقائهم أصبح هؤلاء اللاجئين الذين إحتشدوا في مخيمات بتندوف جزءا من جبهة البوليزاريو مما سمح لهذه الأخيرة ومكنها من الإعلان عن نفسها والتصرف باسم هؤلاء اللاجئين كدولة . وبذلك أصبحت الجبهة " طرفا حكوميا " و " حكومة منفى " [(1)].

لقد تم الإعلان عن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية من طرف المجلس الوطني الصحراوي المؤقت في 27 فيفري 1976 لسد الفراغ القانوني الذي تركه الإنتهاء الرسمي للحكم الإسباني يوما من قبل . وقسمت مخيمات اللاجئين إلى 22 دائرة أو مقاطعة أطلقت على مختلف المناطق في الصحراء الغربية . وتتوزع هذه الدوائر عبر ثلاث ولايات رئيسية سميت بأسماء المدن الأساسية في الصحراء الغربية وهي العيون ، والداخلة والسمارة ، وعلى المستوى القاعدي تم تنظيم السكان في وحدات . وتتولى تأدية الوظائف الرئيسية للدائرة خمس لجان شعبية المكلفة بتنظيم مختلف النشاطات مثل التربية "رعاية الطفولة" الصحة ، العدالة وكذلك الشؤون الاجتماعية والحرف وتوزيع المؤن . على مستوى الدائرة يجتمع المؤتمر الشعبي ، المكون من كل السكان بمعدل مرة كل سنة لانتخاب "المجلس الشعبي" الذي يتولى مهمة إدارة الشؤون اليومية للدائرة . رؤساء المجالس الشعبية للدوائر هم

---

(1)- Le Mond , Paris , 26 Mars 1977.

أعضاء في المجلس الوطني الصحراوي . وعلى رأس كل ولاية يوجد كذلك مجلس شعبي مكلف بإدارة شؤون الولاية يرأسه "الوالي" أو الحاكم وهو عضو المكتب السياسي ويعين من طرف وزير الداخلية . يتكون المجلس الشعبي الولائي من رؤساء المجالس الشعبية للدوائر ورؤساء القطاعات الخاصة مثل :العدالة ، الصحة ، التربية ، الحرف ، النقل وتوزيع المؤن .ويتكون مكتب الدائرة من محافظين سياسيين معينين بينما على مستوى الولاية فإن المكتب يرأسه الوالي باعتباره المحافظ السياسي الجهوي ويتكون من رئيس المجلس الشعبي للدائرة والمحافظين السياسيين للدائرة . ولذلك فإن الوالي أو الحاكم يتولى في آن واحد مهمتين واحدة سياسية والأخرى إدارية لأنه في الواقع يمثل جبهة البوليزاريو من جهة وحكومة الجمهورية من جهة أخرى[1] .

ينعقد المؤتمر الشعبي مرة كل أربع سنوات [*] ليضع التوجهات السياسية الرئيسية، ينظم المكتب السياسي وينتخب اللجنة التنفيذية . السيد والي مصطفى من قبيلة الرقيبات تولى الأمانة العامة للجبهة منذ تأسيسها في1973 إلى تاريخ وفاته في 1976 ليخلفه محمد عبد العزيز من القبيلة نفسها بعد انتخابه أمينا عاما .كما أعيد انتخابه من طرف المؤتمر الرابع الذي انعقد ما بين 12 – 16 أكتوبر 1982. وما يزال هو الأمين العام ورئيس الجمهورية لحد كتابة هاته الأسطر. يترأس الأمين العام هيئة القيادة العليا للجبهة ، اللجنة التنفيذية المكونة من سبعة أعضاء والمنتخبة من قبل مؤتمر الجبهة ،ويتولى كذلك الشؤون السياسية الخارجية والإستراتيجية العسكرية والدبلوماسية .
كما يقوم بتنسيق عمل الجبهة مكتب سياسي فرعي يتكون من 25 عضوا [2].

[1] – T. Hodges , “ Western Sahara the Roots of a desert War” U.K : Groom Helm ,Lawrence Hill , 1984 , p.234 .

[*]– قبل 1979 كان المؤتمر ينعقد مرة في كل سنتين.

[2]- T . Hodges " The Western Sahara File" Third world Quarterly 6 (1) Jan 1984 p.86

اللجنة التنفيذية لجبهة البوليزاريو المنتخبة
من طرف المؤتمر الخامس ، أكتوبر 83

محمد عبد العزيز الأمين العام ، محمد لمين ولد أحمد ، محفوظ علي بايبة ، إبراهيم غالي ولد مصطفى ، بشير مصطفى السيد ، عيود ولد الحبيب ،ومحمد لمين ولد بهالي .

من الناحية النظرية تتميز الجبهة عن الجمهورية الصحراوية (فيما يخص التشكيلة والمهام) وخاصة على مستوى القمة ، إلا أن الارتباط بينها يظهر جليا عندما يتعلق الأمر بالاعتراف وتنظيم المخيمات. تمارس الجنة التنفيذية مهام مجلس قيادة الثورة وهي بذلك، الهيئة العليا بالنسبة للطرفين : الجبهة والجمهورية .

زيادة عن كل ذلك تعين مجلس الوزراء الذي له سلطة تنفيذ قراراته . المجلس الوطني الصحراوي ، دوره استشاري فقط ، المخيمات منظمة بطريقة ملائمة للحياة والمشاكل التي يواجهها اللاجئون في المخيمات . هذا النوع من التنظيم كان له تأثير على اللاجئين من خلال ديمقراطية حقيقية ومشاركة كل الأفراد .

مجلس وزراء الجمهورية الصحراوية

أكتوبر 1982

- الوزير الأول : محفوظ علي بايبة .
- الوزراء .
- الدفاع : إبراهيم نمالي ولد مصطفى .
- التربية : محمد لمين ولد أحمد .
- الداخلية : عبد القادر طالب عمر.
- الخارجية : إبراهيم حكيم .
- العدالة : حمد ولد زيو .

كتابة الدولة :

- التجارة : الكني ولد جودة.
- الصحة : نمة ولد جومان .
- الأمين العام للرئاسة : محمد ولد صداقي .

وضعت مخيمات اللاجئين في منطقة مساحتها حوالي 200 كلم2[1] جنوب تندوف وهي منطقة قاحلة ، مما جعل حياة اللاجئين صعبة واعتمدوا في معيشتهم على المساعدات الدولية ومنظمات الإغاثة[*] .

بيد أنه بحلول سنة 1977 – 1978 تحسنت ظروف المعيشة بمخيمات تندوف بشكل ملحوظ . تسيير المخيمات كانت مهمة الجبهة وحدها دون تدخل السلطات الجزائرية،وقد اعترف كثير من الملاحظين الدوليين بالمستوى العالي في التنظيم[2] . وتنقسم المخيمات إلى 22 مخيما يعرف كل واحد بالدائرة أين أقيمت المستوصفات أضف إلى بناء "مستشفى" وطني لمعالجة الحالات الخطيرة .
كما أنه تم إرسال الطلبة في بعثات دارسه إلى الخارج [3].

أنشئت الكثير من المدارس لتوفير التعليم لآلاف التلاميذ . كما تم إنشاء مركز التكوين المهني الخاص بالنساء والبنات ، وحوالي 500 طالب التحقوا بمدارس التعليم الثانوي بالجزائر بحلول 1977.وفي الأخير ، فإن الجبهة كانت بداية الأمر تقوم بنشر دوريتين : "العشرون من ماي" (اللسان المركزي للحركة) "والصحراء الحرة". وتطبع بالعربية والفرنسية والإسبانية . الإعلام في المخيمات ينشر عبر

---

(1) M .Barbies , Le Conflit du Sahara Occidental , Paris : l'Harmattan 1982 p .210 .
(*)–في سنة 1978 جمعت المنظمة االأممية لمساعدة اللأجئين أكثر من 3 ملايين دولار إضافة إلى 2140 طن من الأغذية في إطارة مساعدة شعب الصحراء الغربية .
(2) –T. Hodges , Western Sahara the roots of a desert war , p.234.
(3)– إضافة إلى الصحراويين المتوافدين من الجزائر لقد تم إرسال البعض إلى كوبا للتكوين في المجال الطبي والبعض الآخر للتكوين العادي في ليبيا . أنظر .Le Monde , 4 Mars 1980

"صوت الصحراء الحرة" التي تبث من الجزائر العاصمة وكذلك عبر إذاعة الصحراء التي تبث من تندوف مع قناة تلفزيونية أيضا. وفي الخارج ، فإن مكاتب الجبهة في باريس ، مدريد ، لندن والعديد من الدول الأخرى تنشر نشرية إعلامية خاصة للتعريف بقضيتها على المستوى الدولي .

بالإعلان عن الدولة الصحراوية وبتنظيم السكان الصحراويين في المخيمات ، تكون جبهة البوليزاريو قد أنهت مهمة سياسية أساسية وحاسمة . فهي لم تقم بسد الفراغ القانوني وتمكين الصحراويي اللاجئين من البقاء والاستمرارفقط ، بل وقد نجحت في تدريب هؤلاء سياسيا وإدارة المخيمات بفعالية بتوفير الاحتياجات الأساسية للاجئين. كان هذا استثمار مثالي من أجل خلق الوعي الوطني لدى السكان. رغم كل الصعاب تمكن شعب الصحراء الغربية من إقامة دولة وإنشاء أمة موحدة ومتماسكة تمتلك الوعي الوطني الكامل . ونجحت الجبهة في توجيه الشعب نحو الكفاح من أجل التحرير وإرساء أسس الدولة. هذه الأخيرة التي مكنتها من الحصول على التواجد الدولي عبر الإعترافات المختلفة بالجمهورية الصحراوية[*]، لكن في الفترة الأخيرة وإثر التغير الإجتماعي الناتج عن تحرير الإقصاد ، أدى إلى ضغوط إجتماعية على شعب الصحراء الغربية خاصة في المخيمات . وتم الإعتراف بالليبرالية وببعض الإختلافات الإجتماعية ، فبينما يستطيع البعض توفير حياة جيدة ، فإن أغليبية اللأجئين يقتنعون بالغذاء الكافي فقط ، إذا لم يكن ذلك تحديا بالنسبة لهم . في سنة 2002 قامت كل من المفوضية العليا لشؤون اللأجئين والبرنامج العالمي للتغذية بمناشدة المجتمع الدولي من أجل تقديم كمية أكبر من الغذاء والمال للأجئين في المخيمات . وحذرت من تعرضهم لسوء التغذية في حالة عدم المساعدة.

---

[*]- إعتراف الدول بالجمهورية الصحراوية يتراوح في السنوات الأخيرة في حدود السبعين دولة .

المبحث الثالث : نشوب النزاع المسلح في الصحراء الغربية

قبل 1974 كما يبدو كانت الجزائر والمغرب وموريتانيا متفقة على سياسة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية . فالدول الثلاث أيدت مبدأ تقرير المصير. ولكن الخلافات بين هذه الدول ظهرت في 1974 عندما صرحت إسبانيا بنيتها في تنظيم استفتاء شعبي في الصحراء تحت إشراف الأمم المتحدة وذلك في النصف الأول من سنة 1975. وأعلنت كل من المغرب وموريتانيا نيتها في ضم الصحراء الغربية بينما أعلنت الجزائر تأييدها الكامل لاستقلال الصحراء الغربية. وفي هذه المرحلة قررت الأمم المتحدة إرسال بعثة إلى الصحراء الغربية لجمع المعلومات حولها.

قامت البعثة الأممية برئاسة سيمون أكي (Simeon Ake) بزيارة خلال شهري ماي / جوان 1975 إلى المغرب و موريتانيا والجزائر وإسبانيا وكذلك الصحراء الغربية.

أخذت البعثة الأممية أخذت حقيقة الأمر مباشرة من الصحراويين وقدمت تقريرها إلى الأمم المتحدة ممثلة في أمينها العام تقول: إن لأغلبية الساحقة من شعب الصحراء الغربية يريد الاستقلال ويرفض الاندماج مع أية دولة مجاورة [(1)].

في الأول من أكتوبر أعلنت محكمة العدل الدولية عن رأيها الاستشاري الذي يفند مزاعم المغرب وموريتانيا بأن الصحراء الغربية تقع تحت سيادتهما السياسية. وبالتالي فإن الملك الحسن الثاني أغضبه كثيرا قرار محكمة العدل الدولية وكذلك تقرير البعثة الأممية ، فأمر باجتياح الصحراء الغربية وضمها بالقوة في عملية سميت بـــ: "المسيرة الخضراء" . نتيجة لذلك إضطرت إسبانيا إلى إمضاء إتفاقية مدريد التي قسمت الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا. أعلنت الجزائر رفضها لسياسة الأمر الواقع وتأييدها المباشر لجبهة البوليزاريو ، وبذلك نشب ما يعرف اليوم بنزاع الصحراء الغربية. سنعالج في هذا المبحث الأحداث سالفة الذكر ومنها

[(1)] UN GA Doc A/10023/ Abb 5, annex , para 202, p.48.

الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، المسيرة الخضراء، واتفاقية مدريد وتأثيرها على عملية تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية؟، ويكون ذلك في أربعة مطالب.

المطلب الأول : محكمة العدل الدولية ونزاع الصحراء الغربية

لم تسفر المفاوضات التي انطلقت بين المغرب واسبانيا حول المستقبل السياسي للصحراء الغربية عن أي إتفاق، ووصل الحوار بينهما إلى نقطة المواجهة. وبسبب هذه النتائج السلبية قرر الطرفان اللجوء إلى القانون الدولي للإحتكام .

كان هدف المغرب هو ضمان سيادته على الصحراء وإقامة أساس قانوني للاحتلال، وبضمان ذلك يأمل المغرب في التخلص من فكرة "تقرير المصير" وبالتالي لن يكون هناك استفتاء في الصحراء . وبالتالي فإن المغرب يقوم بضم الصحراء إليه بدون أية إدانة دولية وبدون مقاومة من طرف الصحراويين مما يدفع بالجزائر عندئذ إلى التخلي عن دعم جبهة البوليزاريو.

أما هدف إسبانيا فهو الرغبة في مقاومة المزاعم المغربية ودعم مخططها المتضمن إقامة دولة مستقلة في الصحراء يمكن الإعتماد عليها (وتكون من الناحية العملية تحت النفوذ الإسباني)

فالوضع في الصحراء الغربية ظهر معقدا من الناحية السياسية والقانونية معا ، وتصفية الاستعمار فيها مازال يواجه عدة مشاكل.

ما هي وضعية هذا الإقليم الذي لم يكن خاضعا لحكم ذاتي؟ هل ينضم إلى الدول المطالبة به أم يمنح الاستقلال متميزا كماتم منحه إلى الأقاليم التي كانت تحت استعمار متميز في إفريقيا ، بإستثناء إرتيريا التي اختارت عبر برلمانها الإنضمام إلى اثيوبيا، وكذلك الصومال البريطاني الذي اختار الانضمام إلى الصومال الإيطالية لإنشاء جمهورية الصومال الموحدة .

في محاولة لحل المشاكل المذكورة ، وفي 1974 عرضت مسألة الصحراء الغربية على محكمة العدل الدولية كنزاع من أجل الحصول على حكم أو قرار يكون ملزما[1] ولكن إسبانيا رفضت. ولذلك تقرر طلب رأي إستشاري من طرف المحكمة.

في 13 ديسمبر سنة 1974. طلبت الجمعية العامة محكمة العدل الدولية (وبدون خلفية) (حكم مسبق) للمبادىء التي يتضمنها قرار الجمعية (رقم: 1514) ، إعطاء رأي استشاري حول القضايا التالية :

1)- هل الصحراء الغربية (الساقية الحمراء ووادي الذهب)
عند استعمار إسبانيا لها ، كانت أرضا لا يملكها أحد ؟ إقليما ليس له حدود وإذا كان الجواب عن السؤال الأول جاء سلبيا.
2)- ماهي الروابط القانونية بين هذا الإقليم والمملكة المغربية وكذلك الدولة الموريتانية؟.

وأثناء 27 جلسة عامة عقدت بين 25 جوان و 30 جويلية 1975 إستمعت المحكمة إلى تقارير أو تصريحات شفوية حول القضية قدمت من قبل ممثلين عن الجزائر، موريتانيا ، المغرب ، واسبانيا . أما جبهة البوليزاريو فلم تكن ممثلة [2].

في رأيها الاستشاري الذي صدر في 16 أكتوبر 1975 أعلنت المحكمة أن الأسئلة الموجهة إليها من طرف الدول المعنية لا علاقة لها بالنزاع حول الاقليم ، ولا تقدم إسبانيا في موقفها الراهن باعتبارها الدولة الحاكمة للإقليم المطروح كقضية أمام المحكمة . مع قبول محكمة العدل الدولية مبدأ حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره، الذي أسس على جوهر الأسئلة المطروحة على المحكمة واستنتجت أنه يجب أخذ السؤالين في إطار السياق العام (الكلي) لتطور عملية تصفية

---

(1)- الشامي ، علي ، ***عقدة التجزئة في المغرب العربي*** ، مرجع سابق الذكر ، ص354.
(2)- لكيفية سير المداولات والتصويت أنظر : عمر صدوق مرجع سابق الذكر ص 108-128.

الإستعمار، فصرحت بأن حق تقرير المصير من صلاحيات الجمعية العامة التي يعود إليها اتخاذ الإجراء اللازم لتجسيد هذا الحق[1] .

فيما يخص السؤال الأول أعلنت المحكمة بأنه عندما بدأ الاستعمار الإسباني "وذلك في الفترة المنطلقة من 1884 عندما أعلنت إسبانيا حمايتها على وادي الذهب". في هذا الوقت كانت الصحراء الغربية كانت مأهولة بالسكان الصحراويين الذين كانوا منظمين إجتماعيا وسياسيا في قبائل تحت رئاسة شيوخ القبائل يمثلونهم، وأن إسبانيا لم تدخل الساقية الحمراء على أنها تبسط سيادتها على أرض لا يملكها أحد.

فالمحكمة إذا قررت بإجماع بأن الصحراء الغربية لم تكن إقليم بدون أهل أثناء الاستعمار الإسباني [2].

فيما يخص السؤال الثاني ، اعتبرت المحكمة أن الروابط القانونية المقصودة لا يمكن أن تقتصر على التي لها علاقة بالإقليم دون الرجوع إلى السكان .

وبعد معالجة الروابط القانونية بين الصحراء الغربية والمملكة المغربية في مرحلة ما قبل الاستعمار الإسباني[3] ، أقرت المحكمة أن المغرب كانت شكلا خاصا من الدولة تتمتع بالولاء من قبل القبائل للسلطان عبر قيادها وشيوخها وليس من خلال مفهوم الإقليم [4]، واستنتجت أن مثل هذا الولاء يجب أن يبين أنه يتضمن القبول بالسلطة السياسية حتى يمكن القول أن المغرب فعلا مارس سيادته على الصحراء الغربية ، ولاحظت المحكمة أن معظم الحقائق التاريخية التي طلب منها تقديم رأي حولها كانت بعيدة زمانيا ومؤقتة . ولدعم زعمها بأنها حكمت الصحراء الغربية قبل الاستعمار الاسباني ، قدمت المملكة المغربية قرارات " ظهير" تعيين

(1)– قرار الجمعية العامة المتضمن الطلب ، إعترف بالوضعية القانونية لإسبانية كدولة مديرة للإقليم .

(2) –UN year book ,1975, pp871-872 .

(3)– أنظر الرأي الأستشاري لمحكمة العدل الدولية في حوليات منظمة الأمم المتحدة 1975، ص 872

(4)- هذه الادعاءات القانونية على أساس الروابط التاريخية ، قدمتها المملكة المغربية لمحكمة العدل الدولية

القياد وعقود الولاء للسلطان كأدلة عن ذلك* . كما أشارت المملكة المغربية لبعض الأحداث التاريخية كدليل على ولاء القياد الصحراويين للسلطان بما في ذلك وثائق تعيينهم ، وفرض الضرائب عليهم ، وعقود خاصة بالمقاومة المسلحة ضد أي تدخل عسكري في الإقليم .

كما اعتمد المغرب على الإتفاقات التي أبرمها مع إسبانيا والولايات المتحدة وبريطانيا خلال الفترة الممتدة من 1767 إلى 1861 والتي يزعم أنها تجسد الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية كاملة وكذالك اتفاقات أخرى حديثة ، والتي بواسطتها اعترفت كل من بريطانيا ، إسبانيا ، فرنسا وألمانيا بسيادة المغرب في المنطقة والتي تمتد إلى رأس بوجادور أو حدود وادي الذهب .

لقد استنتجت المحكمة أن لا العقود الداخلية ولا الدولية التي اعتمدت عليها المملكة المغربية تشير إلى وجود ، في المرحلة ذات العلاقة أي نوع من الروابط القانونية الدالة على السيادة الإقليمية بين الصحراء الغربية والمملكة المغربية . ولكنها تشير إلى وجود " رابطة قانونية للولاء بين السلطات وبعض القبائل الموجودة في الإقليم" [(1)] وأن السلطان قد استعرض شيئا من سلطة نفوذ فيما يخص تلك القبائل.

أما فيما يخص الروابط بين الصحراء الغربية وموريتانيا، فإن المحكمة ناقشت وثائق مقدمة من طرف موريتانيا وإسبانيا . ولكن عند أعطاء جوابها ، لاحظت المحكمة أن موريتانيا قبلت الفكرة بأنها لم تكن تشكل دولة في فترة ما قبل الاستعمار . وفي هذا السياق أعطت تعريفا لموريتانيا باعتبارها منطقة واسعة يحدها نهرا الساقية الحمراء والسنغال ، المحيط الأطلسي وطومباكتو التي تشكلت في كيان اجتماعي ، ولغوى وثقافي متميز .

---

*- أنظر نماذج من ذلك في اللاحق.

(1)- Tony Hodges , Historical Dictiomary of Wstern Sahara , op cit , pp 249-256.

ومن وجهة نظر موريتانيا فإن ما يسمى بالمنطقة الواسعة هي في الواقع وحدة بشرية متميزة بخصائص اللغة المشتركة ، أسلوب حياة مشترك دين ونظام قوانين مشترك ، رغم أنها لم تشكل دولة . لذلك الصحراء الغربية من وجهة نظر موريتانيا ، تشكل مع الجهورية الإسلامية الموريتانية أجزاء لا تتجزأ لكيان واحد .

وانطلاقا من الحقائق والمعلومات التي ناقشتها المحكمة وانتهت إلى أن الإمارات والمجموعات القبلية المعنية لم تكن لديها أية مؤسسات أو هيئات مشتركة وأن الكيان الموريتاني[1] لم تكن لديه أية شخصية وحدوية شاملة .

واستنتجت المحكمة أنه أثناء الاستعمار الإسباني لم تكن بين إقليم الصحراء الغربية والكيان الموريتاني أية رابطة من روابط السيادة والولاء من طرف القبائل. أو حتى مجرد احتواء بسيط في الهوية القانونية [2].

رغم ذلك اعتبرت المحكمة أن حياة الرحل التي تتميز بها شعوب الصحراء الغربية أثناء الاستعمار ، أدت إلى ظهور بعض الروابط من طبيعية قانونية بين القبائل الصحراوية والقبائل المجاورة في بلاد الشنقيط [3]. وظهر أن قبائل الرحل في بلاد الشنقيط كانت تتمتع ببعض الحقوق على الأرض والتي شكلت الروابط القانونية بين إقليم الصحراء الغربية والكيان الموريتاني [4].

كما سبق وأشرنا من قبل ، فإن الدول المعنية ، إسبانيا ، المغرب وموريتانيا دافعت كل واحدة عن قضيتها وموقفها أمام المحكمة مدة طويلة وكذلك

---

(1)- المغرب ركزت على استكشافاتها لمنطقة وادي نون (جنوب المغرب) من طرف مولاي حسان في 1882 و1886 أين تم تعيين بعض القياد من قبائل التكنة وركزت كثيرا على العلاقة التي كانت بين ماء العينين والسلطان المغربي من 1890 و 1900 .

(2)- مذكرات محكمة العدل الدولية بالإنجليزية (حول الصحراء الغربية Vo/I PP.25.17

(3)- أستعمل هذا التعبير للدلالة على القبائل المختلفة التي تعيش في الإقليم الذي يسمى **بلاد الشنقيط** ، الذي يوجد حاليا داخل الأراضي الموريتانية .

(4)– الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ، حوليات منظمة الأمم المتحدة (1975) بالإنجليزية ص 872.

فعلت الجزائر[1] . في لاهاي ، دافع الممثل الجزائري عن حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره . وأن ما يؤسف له هو أن الجهة المعنية أكثر في هذا النزاع، وهو شعب الصحراء الغربية لم يكن ممثلا لأن المحكمة لا يمثل أمامها إلا الدول . لقد عرضت القضايا بشكل مطول ودافع عنهابكفاءة خبراء ومختصين، وكانت المحكمة قادرة على الإدلاء برأيها على بينة تامة من الأمر، وبعد مدة طويلة من التفكير ، أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها في النهاية كما يلي :

– إن المعلومات والوثائق المقدمة إلى المحكمة تبين أنه أثناء الاستعمار الإسباني كانت توجد روابط ولاء قانونية بين سلطان المغرب وبعض القبائل التي تعيش على إقليم الصحراء الغربية . وتبين كذلك وجود بعض الحقوق التي لها علاقة بالأرض والتي شكلت روابط قانونة بين الكيان الموريتاني ، في نظر المحكمة وإقليم الصحراء الغربية . ومن جهة أخرى فإن المحكمة استنتجت أن المعلومات والوثائق المقدمة لها لا تقيم أية رابطة من روابط السيادة الإقليمية بين الصحراء الغربية والمملكة المغربية أو الكيان الموريتاني . وعليه، فإن المحكمة لم تجد علاقات وروابط قانونية من هذا النوع والتي لا يمكن أن تؤثر في تطبيق لائحة الجمعية العامة (رقم 1514)[2] الخاصة بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية وبالخصوص ، تطبيق مبدأ تقرير المصير عبر التعبير الحر والحقيقي لإرادة شعب الإقليم [3].

– إن المحكمة أخذت قرارها فيما يخص السؤال الأول بالإجماع بينما السؤال الثـــاني والذي له علاقة بالمغــرب ، فإن المحكمة صوتت بـــ 14 صوتا مقابل إثنين(2) . وأما فيما يخص موريتانيا فإن المحكمة صوتت بأغلبية 15 صوتا مقابل واحد (1) ولما جاء حكم المحكمة في غير صالح المغرب ظهر واضحا أن الملك

(1)- بعث الرئيس هواري بومدين بالخبير الدولي محمد بجاوي (سفير الجزائر في فرنسا حينها) ، لكي يدافع على الموقف الجزائري لدى محكمة العدل الدولية والذي كان يؤيد مبدأ حق تقرير المصير.

(2) - القرار (xv) 1514 هو الإعلان الخاص بإعطاء الاستقلال للشعوب والدول التي كانت تحت الاستعمار

(3) – Ibid , para 152, p88.

الحسن الثاني ملك المغرب الذي إن أراد أن يبسط سيادته على الصحراء الغربية ، عليه أن يجد وسيلة أخرى ، ولذلك أعلن مباشرة عقب صدور قرار المحكمة عن المسيرة الخضراء .

المطلب الثاني: المسيرة الخضراء

ساعات قليلة بعد نشر محكمة العدل الدولية لرأيها الاستشاري حول إقليم الصحراء الغربية والذي جاء مخالفا لتمنيات المغرب ، أعلن ملك المغرب عن "المسيرة الخضراء " والتي كان يخطط لها في السر شهورا من قبل . كان الملك يظن أن محكمة العدل الدولية ستوافق على المطالب المغربية . دفعت "المسيرة الخضراء" الحملة التي شنتها الحكومة المغربية إلى أوجها لحمل إسبانيا على تسليم الصحراء الغربية إلى المغرب وموريتانيا وعجلت " المسيرة" بعقد إتفاقية مدريد في نوفمبر 1975. فالحملة كانت كبيرة والتحضيرات ضخمة من أجل ضمان نجاح "المسيرة" . وقصد تجنيد السكان استخدم الملك الحسن الثاني تفسيره الخاص لرأي محكمة العدل الدولية (التي فندت المزاعم المغربية في السيادة على الصحراء الغربية) قائلا مايلي :

" **لا يعني الرأي إلا شيئا واحدا وهو أن الصحراء الغربية كانت جزءا من الإقليم الذي كان السلاطين المغاربة يمارسون سيادتهم عليه وأن سكان الإقليم يعتبرون أنفسهم ويعتبرون مغاربة**" [(1)].

ولذلك استطاعت المسيرة أن تجلب وتسيطر على تفكير الشعب المغربي . قدمت المسيرة إلى الشعب على أساس أنها "**جهاد**" وأن المشاركين فيها يجب أن يعتبروا أنفسهم "مجاهدين" . ستمنح المسيرة الخضراء رأس التنظيم السياسي فرصة

---

(1) – Tony Hodges , op cit , p 187.

للتعبئة حول مفاهيم الديمقراطية والدستور ولكن حول سجل للشرعية يستقي من الإسلام وموزه وصوره ومن خلاله سيقارن الملك الراحل الحسن الثاني نفسه كصانع للحدث مع غزوة النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة المكرمة، فالمسيرة الخضراء قد جسدت العلاقة بين السياسة والدين [1].

حيث كل الأحزاب المعارضة وكذلك الأحزاب المشاركة في الحكم المسيرة بكل تحمس وخاصة حزب الاستقلال ، وحزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية ، ومن جهة أخرى لم ترحب بعض المعارضة بالمسيرة ودعت إلى التجنيد العسكري ضد الإسبان[2] . ولكن الملك فعل كل ما في وسعه لمنع الأحزاب السياسية من استغلال المسيرة وذلك بجعل تنظيمها تحت قبضة حكومية وعسكرية شديدة وبضمان أن يكون معظم المشاركين فيها ينزحون من المناطق الريفية الأقل وعيا من الناحية السياسية والأكثر تأييدا للملك وكذلك الأقل عرضة لتأثير أحزاب المعارضة . تجدر الإشارة إلى أن الطلبة ومن هم تحت سن الرشد منعوا من المشاركة في المسيرة[3].

عندما علمت الحكومة الإسبانية بإعلان ملك المغرب عن المسيرة الخضراء ، وردت بشدة معتبرة العملية مهددة للسلم والأمن الدوليين[4]. أما جبهة البوليزاريو ، فقد أعلنت عداءها للمسيرة ونددت بها معتبرة إياها بـــ "الغزو" وقام أنصار حزب الاتحاد الوطني الصحراوي بطلب السلاح من الحكومة الاسبانية وهددوا بتنظيم مسيرة مضادة نحو الحدود المغربية، ولكن هذا لم يجسد[5].

---

(1)– محمد أتركين، ***التوظيف السياسي لقضية الصحراء الغربية*** ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 14 ربيع 2007 ، بيروت ، ص.142.

(2) - Jenne Afrique ,(Suppliment), op . cit , p xxII

(3)- Ibid

(4) – ibid , p.161.

(5)- في تحليل المؤرخ المغربي أ . العروي " لم يتم الحسم في أي شيء خاص بمصير المسيرة الخضراء ، حيث كان من المحتمل فشلها في تحرير الصحراء ، لأنه لم نكن متأكدين من أن إسبانيا لا تستعمل السلاح" أنظر :

- Morocco takes the floor a suppliment produced by Jenne Afrique , op . cit , p xxII

أما الجزائر فقد اعتبرت "المسيرة" – إذا عبرت حدود الصحراء الغربية – خرقا لسيادة الإقليم وهو عمل يتنافى مع القانون الدولي ؛ ومبادرة من شأنها الإخلال بميزان القوى الجهوي وأن هذا القرار غير محسوب العواقب التي ستؤثر بالسلم في المنطقة وبالعلاقات المستقبلية لكل البلدان المجاورة لإقليم الصحراء الغربية[1]. وقال ممثل الجزائر الدائم لدى الأمم المتحدة : « إنني مخول من طرف حكومتي للتصريح هنا ، بكل ما يحمله هذا التصريح من معنى ، إنه إذا كان مجلس الأمن والمجموعة الدولية لا تستطيع تحمل مسؤوليتها فإن الجزائر تتحمل مسؤوليتها كاملة»[2] .

لقد زاد التوتر عندما أعلنت إسبانيا أنها سوف تدافع عن إقليم الصحراء الغربية بالقوة إذا لزم الأمر. وزار الملك خوان كارلوس العيون وألقى خطابا مطولا على الجيش وبعض أعضاء الجماعة وذكر أن " إسبانيا ستدافع عن وحدة التراب وإقليم الصحراء الغربية بكل الوسائل وخاصة عندما يتعلق الأمر بشرف وكرامة بلدنا وجيشنا"[3].

لقد كان رد الفعل المبدئي لإسبانيا بطلبها لاجتماع عاجل لمجلس الأمن وذلك في 18 أكتوبر، فاجتمع هذا الأخير في الأيام 20 إلى 22 أكتوبر 1975 ولكنه فشل في إدانة المسيرة وصوت على قرار دعا فيه الأطراف المعنية إلى التحلي بضبط النفس والإعتدال.

كما قام مجلس الأمن بإرسال الأمين العام للأمم المتحدة إلى المغرب للتفاوض. إلا أن ممثل الأمم المتحدة فشل في إقناع الملك بالعدول على تنفيذ المسيرة.

---

(1) – John Mercer « ***Confrontation in the Wstren Sahara*** », World Today , June 1976, p 230.
(2) –Thomas Frank " ***the Stealing of Western Sahara*** " American journal of International law , vol 70 (4) 1976. p.713
(3)- Ibid , p, 161.

في 6 نوفمبر 1975 اتبع حوالي 350000 ألف مغربي من بينهم 10% نساء يحمل كل واحد منهم مصحفا وعلما أخضر[1] أمر الملك الذي قال بأنه سوف يقود المسيرة بنفسه ، التي تعبر الحدود وتدخل إلى الصحراء الغربية للإيستيلاء على الإقليم . لقد كانت المسيرة سلمية بالإسم فقط لأن المشاركين فيها كانوا في صحبة قوات الجيش الملكي التي أخذت التعليمات الواضحة من الملك أنها ستساعد المشاركين في المسيرة بـــ « الدخول والعبور بالقوة ومواصلة المسيرة » .

اجتمع مجلس الأمن الدولي ثانية في الثاني من نوفمبر وأصدر قرارا نوعا ما أفضل من الأول دعا فيه « كل الأطراف المعنية والمهتمة لتفادي أي عمل أو إجراء أحادي الجانب والذي من شأنه زيادة وتصعيد التوتر في المنطقة » وبعد أن عبر المشاركون في المسيرة الحدود وفي اجتماع طارئ آخر في ليلية 6 نوفمبر، منعت كل من فرنسا والولايات المتحدة المجلس من إصدار الأوامر إلى الملك لتوقيف المسيرة . وعوضا عن ذلك كلف رئيس المجلس إرسال " طلب عاجل" إلى الملك لوضع حد للمسيرة المعلنة نحو الصحراء الغربية . في اليوم التالي 6 نوفمبر رد الملك على الطلب العاجل بالرفض ونتيجة لذلك تبنى مجلس الأمن قرارا أدان المسيرة ودعى المغرب إلى الإنسحاب وسحب كل المشاركين فيها من إقليم الصحراء على الفور والشروع في المفاوضات تحت رعاية الأمين العام ولكن فات الأوان لإيقاف المسيرة التي تواصلت رغم القرار الأممي . كان على الجيش الإسباني أن يكون حذرا لولائه وسمعته إزاء هذا التحول الخطير في مجرى الأحداث[2]. الضباط الإسبان الذين كانوا يتفاوضون مع المغاربة قبل عبور المسيرة للحدود ، على أنه لن

---

[1]- الزاحفين في المسيرة الخضراء ، كانوا يحملون أعلاما خضراء ، لأن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم كان يستعمل الألوان الخضراء. بلغ عدد الذين شاركوا في المسيرة 350000 والذي كان يساوي عدد الولادات في المغرب لتلك السنة .

[2]- قبل إنطلاق المسيرة ، فإنه كان يبدو بأن إسبانيا والمغرب قد اتفقا على أن المسيرة لا يجب أن تعبر إلى نهاية مدينة العيون ، بل ستتوقف في الخط المتفق عليه وهو 14 كلم جنوب الحدود ، النقطة التي تمركز فيها الجيش الإسباني بعد الإنسحاب .

يسمح للمشاركين في المسيرة إلا بدخول رمزي ولن يدخلوا جميعا وذلك تفاديا لخيبة المشاركين هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لتفادي مواجهة مع الجيش الإسباني .

عندما خيم المشاركون في سبخة أم ديبو حوالي 9 كلم جنوب الحدود داخل إقليم الصحراء الغربية ، حذرت الحكومة المغربية إسبانيا بأنها ستأمر المشاركين في المسيرة بالبقاء في الإقليم والتحرك عبر الخط المتفق التوقف عنده[1] ، وإذا حاولت القوات الإسبانية توقيفهم يشنون عليها حربا إلا إذا وافقت على الشروع في مفاوضات رسمية حول تسليم الإقليم .

في7 نوفمبر إجتمعت الحكومة الإسبانية وقررت إرسال وزير الشؤون الرئاسية أنطونيو مارتيناز الذي تحادث مع الملك الحسن الثاني في أغادير ، وكانت النتيجة التوصل إلى تفاهم وإتفاق . وعليه في 9 نوفمبر دعى الملك الحسن الثاني إلى إيقاف المسيرة قائلا: « مسيرتنا أثمرت أكثر ما كنا نتوقع »[2] . وأضاف ، «سنقيم علاقات مع إسبانيا على أسس جديدة » .أمر المشاركين في المسيرة بالإنسحاب إلى ما وراء الحدود .

بدأت المحادثات الثلاثية في مدريد بين المغرب ، موريتانيا وإسبانيا في 12 نوفمبر وتوجت في 14 نوفمبر بالتوقيع على معاهدة أو إتفاقية مدريد.

المطلب الثالث : معاهدة مدريد الثلاثية والعداء المعلن

أسفر نجاح الملك الحسن الثاني في تنظيم المسيرة ، عن ضغوط دولية معتبرة مورست على إسبانيا التي تجاهلت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والأطراف المعنية الأخرى وتفاوضت مباشرة مع المغرب وموريتانيا .

---

[1]- مأخوذ من خطاب ألقاه ممثل الجزائر لدى الأمم المتحدة مذكور في :
American journal of International law , vol 70 (4) 1976 , p .713

[2] – Tomas Franck , Ibid , p 713

في 14 نوفمبر 1975 وقع المغرب ومورتانيا إتفاقية مع إسبانيا في مدريد ، والتي بموجبها سلمت إسبانيا إقليم الصحراء الغربية إلى المغرب وموريتانيا . الإتفاقية ذاتها لم تنشر ولكن تصريحا على المبادئ مختصر، ظهر وأرسل إلى الأمم المتحدة مباشرة بعد الإتفاق وجاء فيه: في إجتماع بمدريد في 14 نوفمبر 1975 توصل ممثلون عن إسبانيا والمغرب وموريتاينا إلى الإتفاق على المبادئ التالية :

1- تؤكد إسبانيا تخليهاعن إستعمار إقليم الصحراء الغربية لوضع حد ونهاية للمسؤوليات والسلطات التي تحملها بصفتها القوة الحاكمة .

2- على ضوء هذا القرار وبناء على المفاوضات التي تمت بين الأطراف المعنية بتوصية من الأمم المتحدة ، فإن إسبانيا تشرع فورا في إقامة حكومة مؤقتة في الإقليم بمشاركة المغرب وموريتانيا وبالتعاون مع " الجماعة " . المسؤوليات والسلطات المشار إليها في الفقرة السابعة ستحول إلى هذه الحكومات . تحقيقا لهذا الغرض ، أتفق على تعيين حاكمين بالنيابة . الأول من إقتراح المغرب والثاني من إقتراح موريتانيا ، وذلك لمساعدة الحاكم العام للإقليم في تنفيذ واجباته . وأن الوجود الإسباني في الإقليم سينتهي قبل 28 نوفمبر 1976 .

3- ستكون أراء سكان الصحراء الغربية المعبر عنها عبر"الجماعة " محل إحترام.

4- سيتم إشعار الأمين العام للأمم المتحدة من قبل الحكومات الثلاث فيما يخص الإجراءات المتخذة بموجب هذه الوثيقة كنتيجة للمفاوضات التي تمت على أساس المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة .

5- تصرح الدول أنها توصلت إلى هذه النتيجة بروح من التفاهم والأخوة والإحترام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وكمساهمة خاصة منها للحفاظ على السلام والأمن الدوليين .

6-ستصبح هذه الوثيقة سارية المفعول في اليوم الذي تنشر فيه نشرية الدول الرسمية الخاصة بالقانون المتعلق بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية[1] الذي يسمح للحكومة الإسبانية بتنفيذ الإجراءات المتضمنة في هذه الوثيقة .

وافقت إسبانيا رسميا على صيغة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية وصادق البرلمان على الاتفاقية أربعة أيام بعد توقيعها ، ولكن هل إحترم المغرب وموريتانيا لصيغة تصفية الاستعمار المتفق عليها مع إسبانيا ؟
في التصريح المذكور أعلاه وافقت إسبانيا فقط على تحويل مؤقت للسلطات الإدارية إلى المغرب وموريتانيا ، ولم تحول القيادة إليها .

رغم الغموض المقصود في النص ، إلا أن الطريق كان مفتوحا للاحتلال العسكري الفوري للإقليم من طرف المغرب وموريتانيا ، وتقسيمه نتيجة لذلك بين الدولتين . هذا كان الأكثر مفاجأة ، والذي ما انفكت الحكومة الإسبانية تدعمه باستمرار عندما عرضت قضيتها أمام الأمم المتحدة وأمام محكمة العدل الدولية مدعمة إياها بحقائق موثقة ، بأنه لا أحد من البلدين اللذين تسلما الإقليم ، يمتلك أي نوع من الحقوق القانونية عليه .

بدون أية مقاومة مسلحة من طرف السكان الصحراويين ، الذين فر معظمهم إلى الجزائر مباشرة بعد تسليم الإقليم من قبل المغرب وموريتانيا . إجتاحت الحكومة المغربية والموريتانية الإقليم بالقوة العسكرية دون أي احترام للاتفاقية الموقعة مع إسبانيا والتي تتضمن وجود إداري فقط .
وتنص اتفاقية مدريد كذلك على أن وجهة نظر "الجماعة" ستكون محل احترام ولكن هذا لم يحدث بسبب " أولا أن إتفاقية مدريد نفسها تمت دون استشارة الجماعة ، ثانيا "الجماعة " لم تقبل في الأمم المتحدة كهيئة تمثيلية أصلية ، وأن المغرب نفسه قام في ماي 1975 بإدانة الجماعة التي دعمت قرارات متخذة من طرف السلطة

[1]- قانون تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية أعتمد من طرف البرلمان الإسباني يوم 1975/11/18 بـ254 صوت مقابل أربعة وغياب أربعة .

الاستعمارية ، وبالتالي فالجماعة من وجهة نظر المغرب غير مؤهلة للحديث باسم سكان الصحراء الغربية[1] .

كيف يمكن للجماعة أن تعتبر كهيئة ممثلة للشعب الصحراوي من قبل المغرب الذي أدانها في السادس من ماي أي ستة أشهر بعد الاتفاقية ؟ . ثالثا . وجدت الحكومات الثلاث الموقعة أن البساط سحب من تحت أرجلها لأنه في نوفمبر قام 67 عضوا من الجماعة ، وهم يشكلون الأغلبية المطلة داخل الجماعة المتكونة من 102 عضوا ، بالتوقيع على إعلان قلتة زمور الذي حل رسميا هذه الهيئة[2] معبرين عن دعمهم لجبهة البوليزاريو.

زيادة على ذلك ، فإن الجماعة التي تقع تحت نفوذ إسبانيا ، برهنت أنها هيئة لا يعتمد عليها عموما لأنه عندما كانت إسبانيا تحكم الصحراء الغربية ، فإن الجماعة كانت تتحدث لصالح إسبانيا وعندما أقيمت الإدارة المغربية هناك ، أخذت الجماعة تتحدث لصالح المغرب. كما قام أعضاء من الجماعة بإعطاء الانطباع للبعثة الأممية الزائرة في ماي / جوان 1975 بأنهم لصالح ومع تقرير المصير والإستقلال[3] . إن مصداقية الجماعة نزلت الحضيض ، عندما رفضت الأمم المتحدة إرسال ملاحظ رسمي إلى الاجتماع العاجل للجمعية في 26 فيفري 1976. والتي دعمت رسميا من طرف المغرب وموريتانيا . صرحت الحكومة الإسبانية أنها لا تقبل إنتخاب الجماعة على أساس أنه استشارة حقيقية للشعب الصحراوي كما تطالب به إتفاقية مدريد .

درس المحامي الإسباني خوليودي قونزاليز كامبوس[4] إتفاقية مدريد واستنتج أنها غير قانونية .

أولا ، لأن الإتفاقية خرقت الإجراء القانوني الذي وضعته الجمعية العامة فيما يخص تصفية إستعمار أية مستعمرة (لائحة 1451(XV) و1541(XV) وهو

---

[1] – Saxena S « the Liberation War in western Sahara » p 56.

[2] Tony Hodges , op , cit , p -216

[3] – Saxena S. ,op cit , p56

[4] – خوليو قونزالس كان عضوا مع الوفد الإسباني في محكمة لاهاي كتب مقالا نشره في جريدة " El Pais " الإسبانية بعنوان " إتفاقية مدريد باطلة وغير قانونية " وذلك بتاريخ 1977/09/18 .

الإجراء الذي ينص : أنه حتى ولو أن مستعمرة تم تصفية الإستعمار فيها عبر " الانضمام الحر" أو عبر "الاندماج" مع دولة مستقلة ، فإن هذا يجب أن يكون نتيجة لاختيار إرادي وحر من قبل شعوب الإقليم . إتفاقية مدريد كانت غير قانونية لأنها تريد تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية بعيدا عن إرادة الشعب. والواقع أنه لم تبذل أية جهود لمعرفة تطلعات وآمال الشعب . وأدعت الحكومة المغربية والموريتانية أن وجهة نظر الشعب أخذت بعين الإعتبار عبر مشاركة الجماعة ، والتي كما أشـــرنا من قبـــل لم تكن تمثل شـــعب الصحراء الغربية .

ثانيا، كانت إتفاقية مدريد غير قانونية كذلك لأنه ولا واحدة من الدول الموقعة عليها تملك الكفاءة والأهلية القانونية للتوقيع والتصرف في أمر المستعمرة . إسبانيا كانت دولة مستعمرة ولا تستطيع التصرف في الإقليم وكأنه ملكية خاصة . لا يمكن إذا التصرف في الصحراء الغربية من قبل إسبانيا وفقا لرغباتها . بل يجب أن تكون الصحراء الغربية مستقلة في إطار حدودها الاستعمارية كما هو الحال بالنسبة لـــ 50 دولة إفريقية . إن لائحة الجمعية العامة 2625 (xxv) تتضمن صراحة أن إقليم المستعمرة أو أي إقليم آخر لايتمتع بحكم ذاتي له بموجب الميثاق ، وضع قانوني متميز ومختلف عن إقليم الدولة التي تحكمه . وأن مثل هذه الأوضاع القانونية المختلفة والمتميزة تبقى إلى تاريخ ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير[1] .

كان فقدان الأهلية القانونية عند المغرب وموريتانيا واضحا في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي خلص إلى أنهما لم تمارسا أية سيادة على الصحراء الغربية في الماضي .

ثالثا ، كما أشرنا سالفا ، نصت اتفاقية مدريد على إنهاء الوجود الإسباني في الإقليم قبل 28 فيفري 1976 عن طريق إنشاء "إدارة مؤقتة" في الصحراء الغربية من أجل تنظيم إستفتاء ، ولكن في الواقع إستعمل المغرب وموريتانيا القوة العسكرية واحتلت كل دولة نصف الإقليم . هذا التصرف لا يقبله القانون الدولي لأن الجمعية العامة في لائحتها 3314 (xxx) التي تعرف العدوان تؤكد على « واجب الدول في الإمتناع

---

[1] – Sexana , S , op, cit 58.

عن استعمال القوة لحرمان الشعوب من حقها في تقرير المصير، الحرية ، الاستقلال أو الإخلال بالوحدة الإقليمية »[1].

رابعا، وتظهر عدم قانونية إتفاقية مدريد كذلك في كونها خرقت معايير " روح القانون ". وتعترف الحكومة الإسبانية نفسها في الاتفاقية أن إرادة الشعب الصحراوي يجب أن تكون سيدة والتي يجب أن يعبر عنها بحرية عن طريق استفتاء ينظم برعاية وضمان الأمم المتحدة، لكن هذا لم يحدث بعد الاتفاقية بل جاء الاتصال بالجماعة (ممثل شعب الصحراء الغربية وقتها) بعد الإمضاء على إتفاقية مدريد .

كانت نقطة التحول هذه في موقف الحكومة الإسبانية في تناقض مع تصريحاتها السابقة قبل تصريح رئيس الدولة (فرانكو) في 21 سبتمبر 1973 عندما أكد أن الشعب الصحراوي « هو سيد مصيره الوحيد وأن الدول ستدافع عن الحرية والرغبة في القرار المستقل» وهناك تناقض كذلك مع محادثات الحكومة الإسبانية مع الأمم المتحدة في صيف 1974 ، التي وافقت على تنظيم الإستفتاء في الإقليم خلال الستة أشهر الأولى من سنة 1975 كما كانت دائما تنادي به الجمعية العامة للأمم المتحدة [2].

بضعة أشهر فقط قبل إتفاقية مدريد ، كانت الحكومة الإسبانية تدعم بقوة فكرة تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة ، لماذا إذا غيرت سياستها لدرجة 180 بتوقيعها على إتفاقية مدريد ؟. هناك عامل مهم هو مرض الملك فرانكو « لقد كان فاقدا لقوته الكاملة بسبب المرض وكان على خوان كارلوس أن يتولى السلطة كقائد دولة » وكذلك عدم الحسم فيمن كان سيخلفه، تزامن مع المفاوضات التي أدت إلى اتفاقية مدريد[3] . مرض فرانكو جعل الحكومة الإسبانية قلقة من إحتمال نشوب نزاع مع المغرب . ولم تكن الحكومة ترغب في الدخول في نزاع استعماري في الوقت الذي يتجه فيه البلد نحو مرحلة مجهولة مابعد فرانكو. الفوضى التي أعقبت سقوط

---

(1) - Sexana , S , Ibid.

(2) - رأي المحامي الإسباني : خوليو قونزالس.

(3)- Saxena , op , cit , p 60

نظام مرسيلو سيتانو في البرتغال في 1974 كانت بمثابة تحذير لما يمكن أن يحدث لإسبانيا . أضافة لذلك فإن الحكومة الإسبانية خلال 1974-1975 كانت محل ضغوط أخرى كالتعقيدات التي خلفتها سياسة اسبانيا التقليدية مع الدول العربية القائمة على أساس الصداقة وعدم التمييز بين هذه الدول، الموقف المغربي العدواني تجاه حقوق الصيد والمطالب الإقليمية[1] ، إنشغال مدريد بأمن جزر الكناري وعدم تعريضها لأي خطر. وأخيرا الوضع المستقبلي للإقليم لاستثمارها الضخم في الصحراء وخاصة مناجم الفوسفات .

على الصعيد الآخر ، فإن القوات المغربية قد عادت لتوها من الشرق الأوسط بمعنويات مرتفعة بينما الجيش الإسباني وخاصة الجنود سوف لن يجدوا أي دافع في خوض حرب لا معنى لها أما الضباط فهم لا يزالون متأثرين بانهزامهم في حرب الريف خلال 1920 وهم لا يزالون يشعرون بالإحباط جراء التنازلات المتعاقبة التي قدمتها حكومتهم إلى المغرب في طرفاية وإيفني ، والآن في عام 1975 أمروا كذلك بعدم مقاومة التسللات العسكرية المغربية[2] بل وفي الواقع التخلي على الإقليم الذي كلفوا بالدفاع عنه :

لعب "اللوبي المغربي" دوره وساعد على التوصل إلى تفاهم بين المغرب وإسبانيا . الممثلون عند اللوبي يقولون بأن الصحراء مستقلة ستكون تحت الهيمنة الجزائرية. وعبر جبهة البوليزاريو ستشكل قضية مشتركة مع الحركة من أجل تقرير المصير والاستقلال في جزر الكناري وتعمل لتأميم مؤسسة بوكرع للمناجم وستتجاهل اتفاقية إسبانيا لحقوق الصيد[3] .

نتيجة لاتفاقية مدريد ، فإن المغرب أنهى خلافه مع إسبانيا وتصالح مع موريتانيا وفتح عهد العداوة مع الجزائر التي دعمت جبهة البوليزاريو . المصالحة وإنهاء الخلاف بين المغرب واسبانيا جاء عبر تنازل كبير لمدريد ، بموجب الاتفاقية "التي لا تزال سرية" فإن اسبانيا تحتفظ بـــ 35% من المصالح في مناجم الفوسفاط

---

(1) - مقاطعة سبتة ومليلة في شمال المغرب متزالان حتى الآن تحت الإدارة الإسبانية .
(2) - Thomson Virginia , The Western Saharans , p 133.
(3) -ibid , p 134.

ببوكراع ، أزيد من 800 زورق صيد إسبانية يسمح لها بالصيد في مياه الصحراء الغربية لمدة 20سنة[1]. وتعويضا عن الصحراء الغربية ، وافق الملك الحسن الثاني على أن يبقى صامتا فيما يخص السيطرة الاسبانية على شمال المغرب،(سبتة ومليلية). فالحكومة المغربية تعتقد أنه حينما يعود جبل طارق إلى إسبانيا فإن سبتة ومليلية تعود إلى المغرب[2]. أما فيما يخص المصالحة مع موريتانيا فإن المغرب أغلق نهائيا ملف المطالبة بموريتانيا وكان هذا واضحا في تعاونهما في تقسيم الصحراء الغربية . وبالتالي تكون الحكومة المغربية بهذا الفعل قد تخلت عن جزء من أطروحة " المغرب الكبير" أو على الأقل مطالبتها بموريتانيا واعترافها بهذه الأخيرة باعتبارها دولة ذات سيادة.

إنطلاقا من هذه التنازلات يمكن أن يفهم أن هدف المغرب ليس استعادة الصحراء الغربية فقط ، لكن هذا يعني تهديد الجزائر في محاولة لعزلها . إلا أن الجزائر رفضت سياسة الأمر الواقع و المحت إلى المغرب أن أي حل لمشاكل المنطقة لا يمكن أن يتحقق دون مشاركة الجزائر وموافقتها . وبذلك بدأت الجزائر تعمل على جميع الأصعدة وخاصة بإعطائها دعمها الكامل لجبهة البوليزاريو التي نجحت في إظهار قدرتها في خلال شهور " سنناقش قوة جبهة البوليزاريو في" المطلب التالي " رغم تكبد القوات المغربية خسائر جسيمة في المراحل الأولى للنزاع إلا أن الملك الحسن الثاني لم يحاول أبدا إظهار الجبهة على أنها قوة يمكن التفاوض معها لإيجاد حل للنزاع . ولكن إعتبرها بأنها < صناعة جزائرية > .

المطلب الرابع : جبهة البوليزاريو في ساحة المعركة

بعد فترة قليلة من توقيع إتفاقية مدريد ، شرعت جبهة البوليزاريو في حرب العصابات وشنت عمليات ناجحة على الجبهتين المغربية والموريتانية . ولو أن

---

[1] – علي الشامي ، مرجع سابق ، ص128.
[2] - الحالتين متشابهتين.

الجبهة ركزت على موريتانيا وذلك لأسباب تكتيكية ، فإن البوليزاريو كانت ناجحة في تكتيكاتها ، عندما اختارت أن تلقي بقواها الرئيسة ضد أضعف حلقة في خصومها وهي موريتانيا التي نجحت في إرباكها وأضعفت إقتصادها بشكل كبير. منذ بداية النزاع كان المقاتلون الصحراويون عازمين على شل واستنزاف موريتانيا عن طريق قطع خط الحياة عن اقتصادها . تم تنفيذ ذلك عن طريق هجمات تخريبية متتالية استهدفت مركز المناجم بزويرات وإلقاء القبض على التقنيين الفرنسيين الذين يشتغلون في المناجم معتبرين إياهم أسرى حرب ، مما دفع بموريتانيا إلى طلب الحماية المغربية والمساعدة الفرنسية التي بلغت أوجها في 1977 .

كانت الجبهة فعالة بشكل ملحوظ في بداية 1978 . ووصل الأمر إلى أن سيطرت القوات الفرنسية على الجزء الذي أخذته موريتانيا حسب إتفاقية مدريد . كان هناك 150 ضابط فرنسي في نواكشوط بعضهم يشتغل في مناصب رسمية مثل وزارة الدفاع . أحد الضباط الفرنسيين كان ملحقا بالرئيس[1] . المكاتب الأول والثاني كلها تحت رئاسة الضباط الفرنسيين[2] . إضافة إلى كون الإدارة الموريتانية كانت تسير من قبل المتعاونين الفرنسيين. في الوقت ذاته ، بعث المغرب بصفة رسمية قوات عسكرية تعدادها 8000 جندي إلى موريتانيا .

رغم كل هذا تمكنت جبهة البوليزاريو من خرق الدفاعات الموريتانية عدة مرات خلال فيفري ومارس 1978 وهاجمت خط السكة الحديدية الرابط بين زويرات ونواديبو ودمرت شاحنات وعتاد مخزون. نظرا لسابق معرفتهم بالإقليم تمكن المقاتلون الصحراويون من شن هجومات على الجبهة المغربية مستهدفين مقرات استراتيجية في بوجادور وسمارة قرب العيون وقلتة زمور وأم دريقة ، مكبدين الجيش المغربي خسائر جسيمة . بفضل أسلوبهم التكتيكي ، لم تتمكن الطائرات الفرنسية المتطورة من إلقاء القبض على المقاتلين الصحراويين . وعلى

---

(1) -African Contemporary Record Vol XI , 1978-79, p.B 154.
(2)) – Arab Report and Record , London N° 1, 1978

الجبهة الموريتانية كانت نشاطات البوليزاريو لاتزال مستمرة ، وبسبب تأثير هجمات البوليزاريو وبداية موسم الجفاف في موريتانيا خلال 1977–1978. والذي دمر اقتصادها ، أجبرت موريتانيا على الإعلان عن وقف إطلاق النار بعد الإنقلاب السياسي الذي حدث في 10 جوان 1978[1] . وجدت القيادة العسكرية الجديدة نفسها تحت ضغوط من قبل البوليزاريو لإصدار قبول رسمي بوقف إطلاق النار ، وكذلك من قبل المغرب الذي أصر على أن إتفاق الدفاع المشترك لـــ 1977 يبقى ساري المفعول ، وعليه فموريتانيا خضعت لتلك الضغوطات .

كانت لهذه السياسة فوائد اقتصادية بدليل أن صادرات الحديد والصلب لم تعد أهدافا لهجومات مقاتلي البوليزاريو وفي الواقع إرتفعت إلى 9 ملايين طن في السداسي الأول من سنة 1979. في 1978 انخفضت صادراتها إلى 6.5 مليون طن الأكثر إنخفاضا خلال 10 سنوات[2] . إنتاج الحديد كان 25 % أقل عن المستويات السابقة ، زادت القوات المسلحة من 1200 في 1975 إلى 17000 في1978[3]. ونسبة 65% من الميزانية الوطنية لموريتانيا تمتصها نفقات الدفاع.بالتوصل إلى وقف إطلاق النار مع موريتانيا فإن البوليزاريو عليها الآن مواجهة الخصم الأقوى ، المغرب . في 5 أوت 1979 وقعت موريتانيا وجبهة البوليزاريو اتفاقية سلام في الجزائر العاصمة .

في جانفي 1979 هاجم المقاتلون الصحراويون طان طان داخل عمق الحدود المغربية المعترف بها دوليا ، أين أصروا أنهم قتلوا 600 مغربي.

في جوان من العام نفسهه ، أعلن الملك الحسن الثاني أنه قد أعطى أوامر لجيشه بممارسة حق المتابعة داخل الجزائر أين توجد قواعد جبهة البوليزاريو . وأصدر رئيس الجزائر رده على الفور "إذا قام الجيش المغربي بخرق الحدود الجزائرية فإنه سيواجه بشدة" . في أوت 1979 سيطرت واستولت البوليزاريو عل ثكنة لبويرات

---

[1] - الإنفاق العسكري في موريتانيا تسبب في رفع ميزانية موريتانا بنسبة ملحوظة حيث بلغت 10.2 مليار أوقية.
[2] -David L . Price , confliet the Maghreb , op cit p.4
[3] –Toby Shelley , Endgame in the Western Sahara ; Zed books London , 2004 p.43.

التي تقع 6 كلم داخل التراب المغربي لمدة من الزمن. شهران فيما بعد هاجمت البوليزاريو سمارة ثاني أكبر مدن الصحراء الغربية . صرح كل طرف أنه قتل حوالي1000 . المغرب اعترف وللمرة الأولى بتعرضه للخسائر[1]. في نوفمبر من هذه السنة شن المغرب هجوما مضادا بتعداد 7000 مقاتل دعم بالمدفعية والمروحيات والدبابات وطائرات الميراج ومقاتلات ف.5 من أجل تدمير قواعد المقاتلين التابعين للبوليزاريو . وتقدمت القوات المسلحة بـــ 480 كلم داخل حدود الصحراء الغربية بالقرب من حدود الجزائر والصحراء الغربية وموريتانيا.

رغم كل هذا فالحرب كانت مكلفة جدا بالنسبة للمغرب في 1979 حوالي 49% من ميزانية المغرب أنفقت على الدفاع[2] . في الوقت نفسه تراجع الفوسفات ، بينما جبهة البوليزاريو كانت تشن هجمات موجعة على مناجم إنتاج الفوسفات في بوكراع والتي توقفت على الانتاج بحلول 1980 .جبهة البوليزاريو كانت تسيطر على 75% من أراضي الصحراء الغربية [3].

في هذا الوقت كانت معنويات الجيش المغربي منخفضة ، بسبب صعوبة القتال في الأراضي الصحراوية الصعبة وبسبب نقص التأقلم مع هذه الطبيعة ، بالإضافة إلى القرارات العسكرية التي كانت تؤخذ ببطىء ، وذلك راجع لضرورة استشارة الملك المغربي بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة .

النجاح العسكري لمقاتلي جبهة البوليزاريو راجع إلى معرفتهم الجيدة بالإقليم ، هذا الإمتياز الذي لم يتوفر لمقاتلي الجيش المغربي . إضافة إلى كون جبهة البوليزاريو كانت مدعمة بأسلحة عسكرية متطورة وفرت لها من طرف الجزائر وليبيا . بنجاح مقاتلي جبهة البوليزاريو أجبروا المغاربة علىتركيز قواتهم داخل المدن ، وقاموا بحماية هذه المدن من أجل أخذ قسط من الراحة وراء التحصينات التي أنشأوها .

---

(1) – African Contemporary Record ,op cit , p 155.
(2) –Ibid , P 197.
(3) – Strategic survey 1979-80, London , P B 95.

حينها تمكن الجيش أن يتلقى دعما من الأسلحة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. وكان الجيش المغربي يبحث على تكتيكات جديدة من أجل حماية المدن الرئيسية والثروات الاقتصادية للصحراء الغربية وعلى وجه الخصوص مناجم بوكراع لانتاج الفوسفات ، وهو الجزء المهم من الإقليم ، لحمايتها من أية هجمات من طرف مقاتلي جبهة البوليزاريو. هذا الأسلوب أتبع من بداية الثمانينيات بإنشاء جدارات ومناطق ملغمة من أجل منع تقدم مقاتلي جبهة البوليزاريو .

هذه التحصينات جعلت مهمة مقاتلي البوليزاريو صعبة جدا ، ورغم الإمدادات التي تلقاها المغرب من الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك التكتيكات الجديدة التي أتبعها الجيش المغربي فذلك لم يمنع مقاتلي جبهة البوليزاريو من شن هجومات ناجحة كانت أولاها في أوت 1983 ضد المواقع المغربية في مدينة "المسيد" متسببين في خسائر معتبرة للقوات الملكية المغربية رغم وصول مساعدات كبيرة من المواقع المغربية الأخرى ، وكانت القوات التي شاركت في المعارك حوالي 200 دبابة ومدفعية مغربية [1]، بعد التقارب الجزائري المغربي ومجموعات اللقاءات والمحادثات بينها من أجل البحث عن حل سلمي للنزاع في منتصف الثمانينات فإن الوضع بقي على حاله إلى نهاية الثمانينات أين تم الإتفاق على وقف إطلاق النار بين المغرب وجبهة البوليزاريو ودخل حيز التنفيذ سنة 1991 وهذا بعد أن أصبحت الأمم المتحدة هي الراعية للنزاع .

لكن منذ 1988 إلى الآن ورغم المفاوضات المتواصلة بين جبهة البوليزاريو والمغرب، فإن جبهة البوليزاريو مازالت تهدد بالعودة للقتال في حالة عدم إلتزام المغرب بالقرارات الدولية [2].

[1] – The Times , London , August 3ed 1983.

[2]– عدة تصريحات لمسؤولين من جبهة البوليزاريو بما فيهم لرئيس الجمهورية العربية الصحراوية في لقاء قصير معه بتاريخ 2007/02/27.

المغرب منذ ذلك الوقت وهو يناور ويستغل الأحداث والتطورات على المستوى الإقليمي والدولي ويتنصل من تنفيذ القرارات الأممية ، لكن في الوقت نفسه ينال دعم القوى الخارجية كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا . فما هو دور الأطراف الخارجية في النزاع ، هذا ماسنعرفه في الفصل التالي .

الفصل الثالث

الفصل الثالث : نزاع الصحراء الغربية والأطراف الخارجية

رغم عدم إهتمام الدول الكبرى بالنزاع في الصحراء الغربية عند بدايته، إلا ان التدخلات الخارجية كانت واضحة . فعدة دول عربية وأفريقية و أوربية (فرنسا وإسبانيا) تحديدا ، تدخلت إما تأييدا لجبهة البوليزاريو و مساعدتها بالوسائل الممكنة ، أو لصالح المغرب و موريتانيا ، ووصل هذا التدخل إلى درجة المشاركة في المجابهات العسكرية . كما فعلت فرنسا بطائراتها وآلياتها العسكرية ، مساندة للجيش الموريتاني الذي تمت هزيمته من طرف جبهة البوليزاريو .

تدخل الأطراف الخارجية في أي نزاع هو الذي يؤدي إلى تفاقم ذلك النزاع وتعميقه إذا كانت هذه القوى الخارجية تساعد أحد الأطراف ستقوم بالتالي بتغذيته ، أما إذا كانت الأطراف الخارجية محايدة وتتدخل بنية الوساطة والمساعدة في الوصول لتسوية سلمية فذلك يساعد ويشجع الأطراف المتنازعة على تحقيق نتيجة إيجابية ، خاصة إذا كان للقوى الكبرى دور ضاغط وفعال . فياترى كيف كانت تدخلات الأطراف الخارجية في نزاع الصحراء الغربية ؟ وستنجيب عن هذا التساءل في مبحثين إثنين .

المبحث الأول : تدخل القوى الخارجية

مقارنة بالنزاعات الأخرى قي إفريقيا مثل إريتريا ، ناميبيا ، أنغولا والحرب الأهلية في نيجيريا ، فإن نزاع الصحراء الغربية لم يسترع اهتماما دوليا كبيرا رغم أن بعض القوى الأجنبية اتخذت مواقف واضحة تجاه النزاع ومعظمها تدخلت بشكل علني بمساعدة طرف ضد طرف آخر مثلما فعلته فرنسا ، الولايات المتحدة ، والعربية السعودية والجزائر وليبيا ، وسنبحث ذلك في أربعة مطالب .

المطلب الأول : مواقف الدول العربية والإفريقية

بالنسبة للعالم العربي ، فإن نزاع الصحراء الغربية يعتبر قضية هامشية مقارنة بقضية الشرق الأوسط التي هي في مركز الاهتمام الدولي.

فالمواجهة مع الصهيونية والدولة الإسرائيلية ، وإعادة إحياء القومية الفارسية التي برزت مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية ، بالإضافة إلى التواجد الكوبي في القرن الإفريقي المحاذي لليمن ، كلها قضايا أكثر أهمية من نزاع الصحراء الغربية الذي اعتبر متناقضا مع مبدأ « الوحدة العربية » وإن كان هناك من الدول من تنظر إلى الوحدة العربية بزاوية أخرى . فليبيا مثلا باعتبارها مؤيدة متحمسة للوحدة العربية، لا يروق لها أن ترى المغرب ، المملكة المحافظة ، تجتاح الصحراء الغربية وتضمها إليها.(*) فهدفها هو محاصرة المغرب وتطويقها بدولة " ثورية " مثل الجزائر، ليبيا، ودولة الصحراء الغربية في المستقبل . مما قد يؤدي إلى تشجيع الثورية في داخل المغرب نفسه الأمر الذي يتطور إلى الإنقلاب على الملكية وبروز دولة ثورية في المغرب . فالوحدة العربية سوف تظهر فقط عندما تكون هناك وحدة أيديولوجية في العالم العربي وذلك بد القضاء على الأنظمة التقليدية والمحافظة.

فالدعم الذي قدمته ليبيا للصحراء الغربية كان انطلاقا من هذا التطور الخاص "بمستقبل الوحدة العربية ". فالقذافي يفكر كثيرا في (وحدة مغاربية) ثورية أكثر من اهتمامه بتقرير مصير شعب الصحراء الغربية التي لم يعترف بها إلا في سنة 1980. إدراك المغرب للخطر المحدق به من هذا الجانب ، تحرك لمواجهته عن طريق تعزيز المحور" المغربي – السنغالي" وذلك بتعميق الهوة بين البلدين (الصحراء الغربية وموريتانيا). إن دولة صحراوية إن ظهرت في المستقبل ستكون ثورية موالية للجزائر وليبيا بدلا من المغرب أو السنغال . العربية السعودية التي حاولت التوسط بين المغرب والجزائر تعتبر حليفة المغرب وعدوة لكل نزعة ثورية

(*)– في تلك الفترة شكلت ليبيا إتحادا مع المغرب.

، قدمت إلى المغرب وبسرية مساعدات عسكرية ومولت مشاريعه الاقتصادية وذلك لتقوية المغرب وجعله كحاجز ضد انتشار النزعة الثورية بزعامة الجزائر وليبيا .

في قضية الصحراء الغربية نلاحظ أن المغرب يتمتع بتعاطف أكبر من قبل العالم العربي خلافا لخصمه جبهة البوليزاريو المدعمة من طرف الجزائر وليبيا . فالموقف المغربي نال تأييد كل من مصر، السودان ، العراق ، الأردن ، العربية السعودية ودول الخليج. بينما جبهة البوليزاريو نالت تأييد كل من طرف الجزائر ، ليبيا ، سوريا ، اليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى حد ما.

يجب التذكير أن الملك الحسن الثاني بعث بجنوده إلى هضبات الجولان لمحاربة إسرائيل خلال الحرب الإسرائيلية العربية سنة 1973 . وكذلك لعب المغرب دورا حاسما في التقريب بين مصر وإسرائيل في مفاوضات كامب ديفيد. هذا الموقف أغضب السعودية ، وهي الأكثر مساعدة للمغرب ، والتي أوقفت مساعدتها للمغرب إلى غاية التحاق المغرب بالدول العربية في قمة بغداد في أكتوبر 1978 في إدانة المضمون النهائي للاتفاقية بين مصر وإسرائيل . بينما قرار سوريا بالاعتراف بالجمهورية الصحراوية في أفريل 1980 شكل تراجعا بالنسبة للمغرب الذي سبق وأن أشرنا أنه بعثت بجنوده إلى هضبات الجولان في 1973.

انطلاقا من إدراكها لطبيعة المشكلة وقفت تونس على الحياد تجنبا لإزعاج جيرانها الأقوياء الجزائر وليبيا .

عموما فإن التأييد العربي للمغرب في قضية الصحراء الغربية واعتبار أن خصم المغرب هو الجزائر وليس البوليزاريو ، يعود إلى الاعتقاد بأن خلق دولة صحراوية صغيرة سيؤدي إلى مزيد من محاولات الانفصال من قبل الأقليات القومية داخل العالم العربي ، وهو الأمر الذي يحاول العرب تفاديه باسم الوحدة العربية .

من بين المشاكل التي تعاني منها منظمة الوحدة الإفريقية والتي لها علاقة بتعقد تركيبة القارة أين معظم دولها الشمالية مرتبطة عن طريق التاريخ ، الدين والسياسة بمنطقة الشرق الأوسط . إنطلاقا من هذا الاعتبار ، فإن الأفارقة لا يرغبون في التضحية بوحدتهم بسبب القضية التي ينظرون إليها أنها تعني العرب فقط وليس الأفارقة . لذلك اقترحت نيجيريا ودول إفريقية أخرى منذ بداية النزاع ، أن القضية يجب أن تحال إلى الجامعة العربية[1] حتى تتمكن المنظمة من التركيز على القضايا الكبيرة لإفريقيا جنوب الصحراء . إلا أن المواقف الإفريقية تغيرت فيما بعد لصالح تأييد الصحراء الغربية.(أنظر قضية الصحراء الغربية في منظمة الوحدة الإفريقية) .

لاشك أن الموقف المبكر للمنظمة كان لصالح المغرب ، وحتى أن الرئيس سانغور هدد بإثارة النزعة القومية للسود في موريتانيا كسلاح لتجنيد القادة الأفارقة السود ضد (دولة الصحراء الغربية) التي يخاف أن تكون عنصرية ومضادة للسود .

كان الرئيس سانغور منذ زمن طويل بطلا لـــ (إفريقيا السوداء) ضد هيمنة موريتانيا عبر " النخبة العربية " ولكن عند اندلاع النزاع رأى أن البوليزاريو تقتل الأفارقة السود الذين حاربوا بجانب موريتانيا ولهذا أيد المغرب . وللخلفية الأيديولوجية كذلك أثر على مواقفه ، فقد كان عدوا شديدا للنظم العربية التقدمية .

للطعن في مصداقية الموقف المغربي قامت جبهة البوليزاريو بعرض أسلحة من جنوب إفريقيا على الصحافة الدولية انتزعتها من الجنود المغاربة[2] بالإضافة إلى أن الإنقلاب الفاشل في بنين في جانفي 1977 قيل أن الرباط هي التي كانت تقف وراءه[3]. التدخل المغربي في الزايير في 1977 وكذلك في 1978 قد يكون أسعد بعض الدول الإفريقية ، ولكنه أغضب الكثير منها كذلك . وفي الأخير، ومع تزايد

(1) –Jeune Afrique , 18 Aout 1982, p.48
(2) - Le Monde , 7 Avril 1980
(3) - David L ; Price , the Western Sahara ; Washington Paper ; No 63 ; 1979 ; pp . 56-57

عدد الدول الأعضاء المؤيدة للبوليزاريو أصبحت المنظمة أمام وضع حرج ، فهل الأفارقة مستعدون للتضحية بها مقابل القبول بانضمام الجمهورية الصحراوية إلى المنظمة . إلى غاية 1980 لم تشكل قضية الصحراء الغربية العنصر الأساسي الذي يمكن أن يؤثر على وحدة المنظمة . لقد كانت ، كما هو الحال مع العرب ، قضية هامشية بالمقارنة مع قضايا أهم منها بكثير . ولكن بظهور قضية انضمام الجمهورية الصحراوية إلى المنظمة ، انقسمت هذه الأخيرة إلى صفين : المؤيدون والمعارضون للجمهورية الجديدة . فأصبحت هذه القضية في نظر معظم القادة الأفارقة تشكل خطرا على وحدتهم ، وفي 1981 ظهر أن المجموعة الإفريقية بدأت تتحرك ضد المغرب(*) ، قضية الصحراء الغربية في منظمة الوحدة الإفريقية نتطرق إليها بالتفصيل فيما بعد .

المطلب الثاني : التدخل الفرنسي في النزاع

قبل وصول الرئيس جيسكار ديستان إلى الحكم في 1974 كانت سياسة فرنسا الإفريقية تقوم تقليديا على فكرة ديغول الهادفة إلى بناء علاقات حسنة مع كل الدول الإفريقية . على المستوى العسكري ، ورغم أن معظم الدول الإفريقية فاوضت وراجعت اتفاقياتها مع فرنسا ، إلا أن هذه الأخيرة أبقت على اتفاقات التعاون العسكري مع 15 دولة عسكرية أواخر السبعينيات ، وفي 1978 نجد حوالي 12 ألف من بين العشرين ألف جنديا فرنسيا المتواجد في خارج فرنسا، يعسكرون في الدول الإفريقية، معظمها في التشاد ،سنغال ، جيبوتي، ساحل العاج والغابون(1). لم يستمر الرئيس جيسكار ديستان في سياسة سلفه ، بل و على العكس فإن إستراتيجيته قامت على التحالف مع الأنظمة المحافظة والقوى اليمينية في إفريقيا . لذلك أسرع إلى تأييد تلك الأنظمة التي كانت مهددة بالإنقراض آنذاك . لقد تدخل مرتين لإنقاذ موبوتو في

(*)- ابتداء من سنة 1981 تغير موقف الرأي العام الإفريقي لصالح جبهة البوليزاريو .

(1) -Tony Hodges , [Western Sahara : the Roots of Desert war] ,p.250

شابا في 1977 و 1978 . عندما زار ساحل العاج في 1978 تكلم على ضرورة إقامة " حلف أوروبي إفريقي " . كما تدخل في التشاد عدة مرات ، وتمكنت القوات الفرنسية من هزم الجبهة التشادية للتحرير الوطني في 1978 . قام الرئيس جيسكار ديستان بمواجهة تحدي جبهة البوليزاريو في موريتانيا في 1977 معلنا تأييده الصريح للمغرب وموريتانيا عند بداية النزاع في الصحراء الغربية . قبل 1978 رفض الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره معتبرا سكان الإقليم لا يملكون العدد الكافي لإنشاء دولة .

سياسة الرئيس جيسكار ديستان هذه جعلته هدفا لانتقادات الديغوليين الذين يدعون إلى سياسة محايدة ومستقلة عن القوى العظمى وسياسة واقعية ، محافظين على تحالفات مفيدة مع أنظمة من مختلف الايديولوجيات والتيارات السياسية . كما انتقد الشيوعيون سياسة الرئيس جيسكار ديستان في إفريقيا التي حولت فرنسا إلى دركي الأمبريالية الأمريكية.

على غرار الأمريكان في أماكن أخرى في العالم ، برر الفرنسيون سياستهم وتدخلهم في إفريقيا بدعوى مواجهة محاولات اللاإستقرار المدعمة من قبل الاتحاد السوفيتي .لقد ادعت فرنسا أنها تدافع عن العالم الحر ومصالحها وتحمي القوى الموالية للغرب في القارة . بالنظر إلى ماضيها الاستعماري فإن فرنسا كانت القوة الوحيدة التي بإمكانها القيام بهذه المهمة في إفريقيا، فتخلى الرئيس جيسكار ديستان عن سياسة الحياد في الشؤون الإفريقية ، ووقف وبشدة ضد الحركات التقدمية بما في ذلك الصحراء الغربية ، فلم يكتف برفض حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بل بعث بجنوده لمحاربة جبهة البوليزاريو في 1977 . مع بداية 1978 بدأ موقف فرنسا يتغير تحت تأثير بترول الجزائر والرابط بين فرنسا ومستعمرتها السابقة. ظهر أن فرنسا ترى أنه من الأهم الحفاظ على علاقات جيدة مع الجزائر وإفريقيا

بصفة عامة، بدلا من الاستمرار في الدعم المكشوف للمغرب الذي ليس لديه شعبية لدى اليسار الفرنسي .

بعد تدخلها المباشر في 1977 بالهجوم على المقاتلين الصحراويين باستخدام الطائرات الحربية ، لعبت فرنسا دورا بارزا في مساعدة موريتانيا للإنسحاب من نزاع الصحراء الغربية . هذا التحول يمكن أن يفهم أنه عودة فرنسا إلى سياستها الواقعية التقليدية . لقد كان هناك ما عرف بـــ " المخطط الفرنسي" الذي يتضمن إنشاء " دولة صحراوية " في تيريس الغربية [1] التي تتحد فديراليا مع موريتانيا[2] ولكن الفكرة رفضها المغرب وكذلك جبهة البوليزاريو[3] . وعزمت حكومة الاشتراكيين الجديدة في فرنسا على إعادة بناء علاقات الصداقة مع الجزائر . ففي زيارته للجزائر في نوفمبر 1981 قال الرئيس فرانسوا ميتران أن فرنسا والجزائر معا محكوم عليهما بالتعاون بسبب ما يربط بينهما من جغرافية تاريخية وثقافية . وعرض على الجزائر بعض المزايا الاقتصادية كجزء من سياسة فرنسا في العالم الثالث ، وغاز الجزائر بأعلى ثمن . ولكن إقتصاديات كل من المغرب والجزائر مرتبطة إرتباطا وثيقا بالإقتصاد الفرنسي . في 1981 على سبيل المثال كانت واردات الجزائر من فرنسا قد بلغت قيمة 2.574 مليون دولار بينما واردات المغرب بلغت قيمة 2.604 مليون دولار ، أما صادراتها فكانت على التوالي 1.300 مليون دولار و691 مليون دولار .

قبل وصوله إلى الحكم كان الحزب الإشتراكي يقيم علاقات مع البوليزاريو وكان الحزب يدعو إلى الإعتراف بالجبهة . وعندما وصل الحزب إلى السلطة في ماي 1981 تحـــول الرئيس ميتران إلى موقف الحياد في ســـياسة فـــرنسا تجاه قضية الصحراء الغربية . وقال بعض الملاحظين بتحول فرنسا نحو الإعتراف بحق

---

(1)- القسم الجنوبي الذي كان محتلا من طرف موريتانيا .

(2) –Le monde , 01 Avril 1981

(3)– أنظر الفصل الأخير الخاص بالبحث عن الحل السلمي للنزاع .

شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره خاصة عندما استقبل الكي دورسي Dorsay Quai رسميا ممثلين عن البوليزاريوفي وزارة الخارجية وكذلك عندما سمح للجبهة بفتح مكتب رئيسي لها في باريس في فبراير 1982 . إلا أن الحكومة الفرنسية لم تبد أية نية في الإعتراف الرسمي بالجبهة . ففي هذا الصراع كانت فرنسا تحاول الدفاع عن الوضع القائم . الدفاع عن الوحدة الترابية لموريتانيا ، إعطاء مساعدات للمغرب في السر وفي الوقت نفسه الإبقاء عن العلاقات الجيدة قدر الإمكان مع الجزائر .

المطلب الثالث : إسبانيا وتغيير الموقف

أظهر فشل إسبانيا في تنظيم الإستفتاء وتنازلها في الإتفاقية الثلاثية التي بموجبها سلمت الصحراء الغربية إلى المغرب وموريتانيا مدى الوعي من جانب النخبة الحاكمة في إسبانيا بأن مثل هذا الإستفتاء سيكون في غير صالح إسبانيا . خلال أشهر قليلة بعد إتفاقية مدريد غادرت كل القوات الإسبانية ومعها السلطات الإدارية الصحراء الغربية ، ولم يعد بمقدورها القيام بأي عمل هناك حتى ولو أرادت.

كان ظهور جبهة البوليزاريو باعتبارها أكبر حركة سياسية وعسكرية بمثابة إنذار لإسبانيا بأن أيامها في الصحراء الغربية أصبحت معدودة . زيادة على ذلك فإسبانيا مثل المغرب كانت لها مشاكلها الداخلية خاصة مشكلة الباسك بالإضافة إلى مشاكلها في أوروبا أين أجل انضمامها إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية بدعوى أن الديمقراطية فيها لا تزال غير مضمونة . ولذلك فإن أية حركة في اتجاه الحرب مع المغرب ، بعدما أعلن هذا الأخير عن المسيرة الخضراء ، كان يمكن أن يزيد الوضعية في إسبانيا سوء ويزيد عزلتها عن أوروبا الغربية هذا فضلا عن عداوة كل البلدان العربية التي تنظر إلى إسبانيا دائما بأنها دولة صديقة للعرب ، وهي التي لم تعترف أبدا بدولة إسرائيل ، وكان واضحا بأن إسبانيا تعتمد كثيرا على المغرب في

المجال الاقتصادي . إن وجود حركة استقلالية وانفصالية في جزر الكناري والحركة من أجل الاستقلال وتقرير المصير في الأرخبيل الكناري التي تدعمها الجزائر ، جعل الخيار بالنسبة للحكومة الاسبانية واضحا قي موالاة دولة المغرب المعتدلة والموالية للغرب على دولة الجزائر الاشتراكية والثورية . أضف إلى ذلك فإن الهدف من تسليم الصحراء الغربية إلى المغرب وموريتانيا هو منع الجزائر من الوصول إلى المحيط الأطلسي . إن إنشاء دولة صحراوية مستقلة يجعل نفوذ الجزائر قريبا إلى جزر الكناري مما يزيد في مشاكل إسبانيا .

وبتسليم الصحراء الغربية إلى المغرب ، فإن إسبانيا كانت تأمل بالسماح لها بالبقاء في المدن المغربية سبتة ومليلية وربما اعتراف المغرب بالطابع الإسباني لجزر الكناري. لقد كان واضحا أنه كلما حاولت إسبانيا اتخاذ موقف إيجابي تجاه الجزائر أو البوليزاريو ، يقوم المغرب باستغلال الوضع الحساس في سبتة ومليلية ومشاكل إسبانيا في جزر الكناري، لذلك تريد إسبانيا أن تبقى على علاقات حسنة مع المغرب . أضف إلى ذلك فإن المغرب أقرب ثقافيا إلى إسبانيا من الجزائر بسبب القرب الجغرافي وتأثير اللغة الإسبانية على ضفتي البحر الأبيض المتوسط. فالموقف الإسباني أملته اعتبارات الحيطة والحذر. رغم أن إسبانيا لديها علاقات اقتصادية مع كلا البلدين الجزائر والمغرب لكن عند الموازنة فإنها تفضل المغرب. أما فيما يخص بترول الجزائر المصدر إلى إسبانيا ، فإنه يمكن تعويضه من طرف البلدان العربية المتعاطفة مع المغرب . وعلى سبيل المثال فلقد استفادت من بترول واستثمار العربية السعودية[1] . إسبانيا من جهة ، في حاجة إلى المحروقات الجزائرية ومن جهة أخرى تريد نهاية لهجمات البوليزاريو على قوارب الصيد الإسبانية في المياه الصحراوية .لتحقيق هذه الأهداف فإن إسبانيا تسعى للفوز بصداقة مع الجزائر والبوليزاريو دون التخلي عن دعم المغرب .

---

[1]– في سنة 1976 تعهدت السعودية بتزويد إسبانيا بالبترول الذي قد لا تحصل عليه من الجزائر.

سبب النزاع في الصحراء الغربية مشاكل عديدة لإسبانيا . لقد أزعج بشكل كبير الحياة السياسية الداخلية في إسبانيا بتوفير مزيد من الرأسمال السياسي لأحزاب المعارضة. ووتر علاقات إسبانيا مع الجزائر وعلاقاتها مع المغرب . وعرض الصيادين الإسبان إلى الإعتقال وحالة اللا أمن في المياه الصحراوية[1].كما أثار مشكلة جزر الكناري المطالبة بالاستقلال عن إسبانيا .

المطلب الرابع : دور القوى العظمى

رغم مصالحها الحيوية في شمال غرب إفريقيا، إلا أن دور القوى العظمى في الصحراء الغربية بقي هامشيا ، بالمقارنة مع دورها في القضايا الإفريقية الأخرى مثل القرن الإفريقي وناميبيا . رغم أن دورها في شمال إفريقيا معقدا فإنه يلاحظ الأتي : **بينما الجزائر دولة اشتراكية ، فإن الولايات المتحدة بقيت أكبر شريك ت□اري للجزائر منذ 1975 . بينما المغرب من جهة أخرى ، وهو دولة السلاطين الموالين للغرب ، علاقاته التجارية الأهم والأكبر كانت مع الاتحاد السوفيتي** . في 1976 عقد المغرب اتفاقيات تجارية مهمة وذات المدى الطويل مع الاتحاد السوفيتي.

الاتفاق المغربي السوفيتي لسنة 1978 وصفه الملك الحسن الثاني بأنه صفقة القرن[2]. فالمغرب هو أول شريك تجاري للاتحاد السوفيتي في إفريقيا[3] .

أجبرت الاعتبارات الاقتصادية القوتين العظميين على الإعتدال في التزاماتها مع الدولتين. الولايات المتحدة تفضل المغرب ولكن لها علاقات تجارية مهمة مع الجزائر. الاتحاد السوفيتي يفضل الجزائر ولكنه طور تعاونا اقتصاديا مع المغرب مفيد جدا.فكلتا القوتين وجدت نفسها محدودة في اختياراتها السياسية . بسبب المصالح

---

(1)– في بداية 1975 مقاتلي البوليزاريو قاموا بحجز 15 صيادا إسبانيا ، ولم يتم إطلاق سراحهم إلا بتدخل الحكومة الجزائرية وذلك في 9 سبتمبر 1975 .

(2)– طبقا للإتفاق ، ينفق الاتحاد السوفيتي (روسيا حاليا) أكثرمن 2 مليار دولار خلال 30 سنة لتمويل عمليات التسيير الاقتصادي المتعلقة بمناجم الفوسفات .

(3) –M Barbier "Le Conflit du Sahara Occidental " op, cit , p.255

الاقتصادية ، وينطبق هذا على الاتحاد السوفيتي . هذا الأخير له تاريخ طويل في دعمه للحركات التحررية في العالم الثالث. السياسة السوفيتية ظهرت غامضة ، باسم "التعايش السلمي" مع كل الدول ومختلف الأنظمة ، تعاون السوفيت مع الأنظمة المحافظة مثل المغرب ، الزايير ، البرازيل وإيران في عهد الشاه ، بينما يدعي دعم الحركات الثورية ذات النزعة التقدمية باسم "الأممية البروليتارية".

كان الإتحاد السوفييتي مستعدا للتعامل مصلحيا مع الحكومات غير الشيوعية بسبب الامتيازات الثنائية . ولم تستثن إفريقيا من هذا ، فإن غياب الأحزاب الشيوعية (أو على الأقل الأحزاب الشيوعية القوية) دفع الإتحاد السوفييتي إلى الوثوق في الزعماء الأفارقة والتصرف مصلحيا نظرا لأن التجربة علمت السوفييت بأن اللجوء إلى الإيديولوجيات عمل غير مجدي . ظهرت هذه المصلحية خاصة في دعمه للفدرالية النيجرية ومعارضه حق تقرير مصير بيافرا ، في هذه الحالة تحول الإتحاد السوفييتي من الحياد إلى الدعم العلني للحكومة الفدرالية للجنرال قاوون* . هذا يعني أن الإتحاد السوفيتي لم تكن له نية الدخول في حروب لصالح مجموعات إفريقية لا يمكن الاعتماد عليها . لقد ساعد الإتحاد السوفييتي الحكومة الفدرالية النيجرية لإنهاء قضية انفصال بيافرا ودعم المقاتلين الذين حاربوا مودوكو ، وكان دعمه لنيجيريا توفير السلاح لها وليس بالتدخل المباشر .

أما فيما يخص الحرب الأهلية الأنغولية والتي كانت وضعا استعماريا ، فإن الإتحاد السوفييتي أيد مباشرة الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا . الدعم الذي كان يقوم على أساس مبدئي وإيديولوجي لأن حركات الخصم كانت موالية للغرب بشكل علني. ولذلك دعم الإتحاد السوفييتي الحركة الشعبية لتحرير أنغولا بالسلاح وشجع الكوبين للتدخل بالمساعدات العسكرية .

---

*- الجينرال قاون هو قائد الحركة الإنفصالية لبيافر (نيجريا) .

وأعطت الثورة في إثيوبيا الإتحاد السوفييتي فرصة من ذهب لتعويض النفوذ الأمريكي في أكبر دولة إفريقية تتمتع بقدرات وإمكانات إستراتيجية هائلة . في 1977 حولت دعمها من الصومال إلى إثيوبيا وكلتا الدولتين كانت تتبع النهج الماركسي . وبما أن إثيوبيا برهنت بأنها المدافع عن الحدود الوطنية القائمة فإن التدخل السوفيتي يمكن تبريره بأنه دعم لأحد المبادئ الإفريقية المقدسة : عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار . على أساس الدفاع عن الوحدة الترابية لإثيوبيا كان التدخل السوفياتي مخالفا لموقفها السابق حيال موريتانيا في 1960 عندما دعمت موسكو مطالبة الرباط بموريتانيا . كان المغرب يعتبر دولة ثورية مادام في مجموعة الدار البيضاء وكان مرتبطا بمصر الناصرية وزعيم غانا نكروما ؟ بينما كانت موريتانيا تعتبر كيان عميل لفرنسا ودولة رجعية .

إتبع الإتحاد السوفييتي سياسة نفعية في منطقة شمال إفريقيا، رغم كون قضية الصحراء الغربية هي قضية تقرير المصير . في 1976ذهب الإتحاد السوفييتي بعيدا عندما حذر الجزائر من إمكانية استعمال البوليزاريو لأسلحة سوفياتية الموفرة لأغراض أخرى [1]. إلا أنه في الواقع فجبهة البوليزاريو لا تستطيع تنفيذ عملياتها العسكرية بدون الإعتماد على الأسلحة السوفياتية التي تتحصل عليها عبر الجزائر وليبيا .

فالإتحاد السوفياتي الذي استفاد من تغاضي الولايات المتحدة على دعم السوفيات للحركة الشعبية لتحرير أنغولا ، رد بالمثل وذلك بتقليص مستوى المساعدات المقدمة إلى البوليزاريو والقوات الجزائرية المسلحة[2]هذا النوع من التصرف من طرف الإتحاد السوفياتي اتجاه الجزائر ، كان ربما نتيجة لسياسة الحذر والحيطة التي انتهجها السوفيات في التعامل مع العالم العربي بعد الخيبة في مصر والسودان .

(1) -African Contemporary Record , Vol 9 , 1976 -77 , p.146
(2) -Jeune Afrique , 13 February 1976 , p.20

يمكن كذلك تفسير عدم اندفاع القوى العظمى للتدخل في شمال إفريقيا بكون أطراف النزاع تنتمي إلى الثقافة نفسها فلا المغرب ولا الجزائر كانت لتصبح عميلة لأي من القوى العظمى . فشل القوى العظمى في الفوز بالولاء التام من الجزائر والمغرب ، جعلها تفضل البقاء على الحياد مع الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في المنطقة . إلا أنه في واقع الأمر فالحالة تختلف بالنسبة لإفريقيا وخاصة بعد 1980 عندما أصبح المغرب مهما في نظر الولايات المتحدة . والإتحاد السوفياتي لا يستفيد كثيرا من استقرار الوضع في غرب شمال إفريقيا لأن في ذلك فائدة للحلف الأطلس وأمريكا ، بينما الإتحاد السوفياتي كان يعمل بصفة ديناميكية في المناطق ذات التوتر القابل للمراقبة كما هو الحال في أفغانستان ، إثيوبيا واليمن الجنوبية .

تعتبر أمريكا أكثر الدول تسليحا للمغرب وتتمتع بعلاقات سياسية جيدة معه . نظرا للموقع الإستراتيجي للمغرب الذي يتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط ، فإن لواشنطن مصالح حيوية في حكومة مغربية صديقة . مبدئيا فإن تزويد أمريكا المغرب بالسلاح جاء بموجب الإتفاقية المغربية الأمريكية لسنة 1960 والتي تمنع المغرب من استعمال تلك الأسلحة في أغراض غير دفاعية [(1)]

وكما يمكن تفسير التعامل الحذر لأمريكا مع قضية الصحراء الغربية بأهمية المصالح التي تربط أمريكا بالجزائر[(2)] ، فلا شك أن الشركات الأمريكية مارست ضغطها على القرارات الحكومية حتى تكون معتدلة ، فالتبادل التجاري بين الجزائر وأمريكا أكبر منه بين أمريكا والمغرب .

في 1977 خلفت الولايات المتحدة فرنسا كأكبر شريك تجاري للجزائر وتتلقى تقريبا نصف الصادرات الجزائرية بما في ذلك 56 % من بترول الجزائر الخام ، 28 % من غازها المميز . لقد بلغت واردات أمريكا من البترول 400000 برميلا

---

(1) –Stephen J Salarz « Arms for Morrocco « , Foreign Affairs , Vol 58 (2) , Winter , 1979-80 , p.291 and M Barbier , op cit , p.252
(2) -M Barbier , ibid , p.252

يوميا ، بقيم 6 ملايين دولار في 1980 بينما صادرات المغرب إلى أمريكا لم تتعد 163 مليون دولار[1].

في 1981 اشترت أمريكا حوالي 50 % من بترول الجزائر رفيع الجودة ، وهو ما يمثل 5 % من مجموع واردات أمريكا من البترول الخام ، في منتصف السبعينيات وقعت الشركات الأمريكية عقودا بقيمة 6.8 مليون دولار مع الشركات الوطنية الجزائرية من أجل تزويد الجزائر بالتكنولوجيا لدعم جهود التنمية الواسعة .

نظرا لهذه الأهمية الاقتصادية فإن القوتين العظميين فضلت عدم إثارة مواجهة بين الشرق والغرب في شمال إفريقيا والبقاء على جانب الطريق . إلا أن مبدأ القوتين العظميين تجاه النزاع هو دعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع .ففي هذا الإطار نجد الولايات المتحدة اختلفت كثيرا مع المغرب حول الاستعمال السليم للأسلحة التي تزوده بها . ففي مارس 1978 اعترفت الولايات المتحدة بأن المغرب بصدد استخدام طائرات ف5 بطريقة غير قانونية في الصحراء الغربية ، وبذلك أخبرت المغرب أنها لا تعير الإعتبار لطلباتها من الأسلحة. وفي شهر نوفمبر أعلنت إدارة الرئيس كارتر أنها ستقلص مبيعات الأسلحة إلى المغرب لأن هذا الأخير لا يزال يرفض احترام بنود اتفاقية 1960. هذا الموقف الأمريكي قوبل من قبل الرباط بالرفض والاستنكار واعتبرته خيانة أمريكية للمغرب. ولكن في أكتوبر 1979 غيرت إدارة الرئيس كارتر موقفها وقررت بيع المغرب ما قيمته 235 مليون دولار من الأسلحة. في 1980 صرحت إدارة الرئيس كارتر أن المغرب والبوليزاريو في مأزق حرب استنزاف مكلفة لا سبيل للانتصار فيها وتشك في أن مزيدا من الأسلحة الأمريكية للمغرب يمكنها من إنجاز انتصار عسكري .

وفي إطار الجهود المبذولة لإيجاد حل للنزاع سمحت أمريكا لمدير شؤون شمال إفريقيا بالوزارة الخارجية من استقبال (ممثل ناشط) عن البوليزاريو لدى الأمم

[1] – The Middle East and North Africa , 1981 -82 , London Europa Publication p.264

المتحدة في أفريل 1980 [1]. وتم لقاء آخر في سبتمبر وآخر في ديسمبر مع سفير أمريكا في الجزائر رفقة الوفود الأخرى التي زارت منطقة تندوف أين تحادثوا مع رجال البوليزاريو. إلا أن هذه اللقاءات كانت بدون نتيجة.

تجدر الإشارة إلى أنه في نوفمبر 1981 لعبت الجزائر دورا بارزا في تحرير الرهائن الأمريكيين في إيران وهو الدور الذي زاد من قيمتها الدولية .

عندما وصلت إدارة الرئيس ريغن إلى الحكم في جانفي 1981 سارعت إلى مساندة طلبات الأسلحة المغربية التي كانت عالقة . وزيادة على ذلك وبسبب الانتصار الذي حققته البوليزاريو في أكتوبر 1978 بقلتة زمور أين استخدمت أنظمة صواريخ (سام6) السوفياتية الصنع للمرة الأولى [2]. قدمت المغرب طلبا آخر ليتزود بالأسلحة الأمريكية . وفي الفترة ما بين أكتوبر 1981 وفبراير 1982 قام العديد من الرسميين الأمريكان بزيارة المغرب. ووافقت أمريكا على تزويد المغرب بما تحتاج للتصدي لصواريخ (سام 6) السوفياتية بما في ذلك التدرب على تكتيكات الإفلات الجوي وأجهزة إلكترونية مضادة والتي يمكن أن تركب على الطائرات F5الأمريكية التي توفرها للمغرب . في 1983 طلبت إدارة الرئيس ريغان ما قيمته 100 مليون دولار قروضا خاصة بمبيعات أسلحة للمغرب أي زيادة 30 مليون دولار عن العام السابق .

رغم تزويد المغرب بالسلاح إلا أن أمريكا لم تكن تتمنى أن تتوتر علاقاتها مع الجزائر التي انتهجت أخيرا خطا سياسيا مستقلا في الشؤون الدولية ، لم تكن تعتبر دولة عميلة للاتحاد السوفياتي .

بينما تقوم الولايات المتحدة بدعم المغرب للدفاع عن نفسه لكن ليس إلى درجة السيطرة على الصحراء الغربية .فأمريكا حريصة على تطوير علاقاتها مع الجزائر. وفي الختام نقول أن كلتا القوتين العظميين عملت على ألا تقحم نفسها مباشرة في

---

[1] -John Damis : Conflict in North West Africa , op cit , p .125
[2] –John Damis , ibid , p .126

نزاع الصحراء الغربية ، وذلك من أجل إبقاء العلاقة جيدة مع الطرفين لضمان مصالحهما . وأستمرت هذه العلاقة حتى سقوط المعسكر الشيوعي الذي تزامن مع دخول المغرب وجبهة البوليزاريو في مرحلة وقف لإطلاق النار. لكن هل تغيرت مواقفهم بعد ذلك ، هذا ما سنحاول معرفته عندما نتعرض لمحاولات التسوية التي بدأتها الأمم المتحدة وما تزال مستمرة لحد الآن .

المبحث الثاني : مشكلة الصحراء الغربية ومنظمة الوحدة الإفريقية .

أرادت عدة منظمات إقليمية ودولية أن تجد حلا لمسألة الصحراء الغربية ،من بينها منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا).ظهر هذا النزاع في الوقت الذي كانت فيه المنظمة منشغلة جدا بقضايا أخرى في القارة الإفريقية ، بما أن المشكل في بدايته كان معقدا و غامضا نوعا ما ،نظرا لاختلافات رؤى الأطراف المعنية بل وحتى تناقضها و تضاربها فانه كان من المهم و الأساس على المنظمة أن تقرر أين تصنف وضعية الصحراء الغربية :هل تصنفها ضمن الدول التي تنال استقلالها أم قضية داخلية تخص الشأن الداخلي للمغرب؟.

قبل أن أقوم بتحليل مشكلة الصحراء الغربية داخل إطار منظمة الوحدة الإفريقية وكيف حاولت هاته الأخيرة وبكل الوسائل الممكنة البحث عن حل سلمي للنزاع ،من الأهمية إلقاء الضوء حول طريقة معالجة المنظمة لبعض النزاعات الأخرى بين الدول الأعضاء .وهكذا نستطيع معرفة لماذا يعتبر نزاع الصحراء الغربية فريدا من نوعه ومضني لمنظمة الوحدة الإفريقية ومن الصعب معالجته، وستعالج في أربعة مطالب .

المطلب الأول : حل منظمة الوحدة الإفريقية للنزاعات بين الدول الأعضاء .

أنشئت منظمة الوحدة الإفريقية أساسا لتعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الإفريقية .فالمادة 19 من الميثاق ،تنص على تعهد الدول الأعضاء بتسوية خلافاتهما الداخلية بالطرق السلمية ولهذا الغرض قررت إنشاء ،لجان أساسية تابعة للمنظمة

وهي :لجنة للوساطة ولجنة للمصالحة ولجنة للتحكيم .فضل المؤسسون للمنظمة البحث عن الخلافات والنزاعات التي تحدث بين الدول الأعضاء داخل إطار المنظمة نفسها ،وبصفة خاصة عبر الآليات التابعة للمنظمة .([1]) في حقيقة الأمر فانه بعد إنشاء المنظمة مباشرة نشبت عدة خلافات بين الدول الإفريقية وكل هاته الخلافات تم حلها وتسويتها عبر المفاوضات المباشرة بين الأطراف المتنازعة لكن برعاية المنظمة التي ساعدت بتكوين لجان للوساطة كطرف ثالث وفي الغالب كانت هاته اللجان متكونة من رؤساء وقيادات الدول الأعضاء .وكانت غالبا ما تتم المفاوضات بين الأطراف خلال انعقاد الجمعية العامة لرؤساء وقيادات الدول .

في بداية الأمر لم تسو الخلافات بين الدول الأعضاء عبر الآليات المذكورة أعلاه ،لجان الوساطة والمصالحة والتحكيم ،التي أنشئت سنة 1964 والتي كان يعتبرها الإمبراطور الأثيوبي هايلاسي لا سي (Haile sellasie) بأنها أمرلا يمكن الاستغناء عنه " هاته اللجان تحتل مكانا خاصا في ميثاق المنظمة كواحدة من أربعة أسس للهيئة ،لا يوجد أي شيء أقرب لقلوبنا يؤمن لنا حل لنزاعاتنا بالطرق السلمية؛انه واجب ذو أهمية كبرى ،والذي لا نستطيع تحقيقه بدون تحقيق شروط الأمن والسلم بل لا نستطيع تجسيد أي من الأهداف والآمال المذكورة في الميثاق"([2]).

بدأ دور اللجان يظهر مع الأحداث و الخلافات التي ظهرت على الساحة الإفريقية لكن ببطئ، كان من الواضح أن منظمة الوحدة الإفريقية باشرت في حل تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء عبر طرق ووسائل تختلف عما جاء في الميثاق وبروتوكول اللجان . فأستعملت المنظمة الوساطة و المصالحة فقط ،بل أكثر من ذلك فالوساطة و المصالحة تم استعمالها خارج إطار المنظمة كما كان عليه الأمر بالنسبة للنزاع حول الصحراء الغربية ، فالدول الإفريقية لاتنظر للمنظمة على أنها منظمة فوق الـــدول ولها سلطة اتـــخاذ القرارات لكي يـــنفذها الأعضاء ؛ فباعتبارهما دولا

:(1) Berhanykun Andemicael : « Peacful settlement among Africa states » UNITAR Study , New york , 1972 , P.2

:(2) Z Cervenka : « The unifinished quest for unity » , Julian Friemann, London , 1977 , P.64

اغلبها نـــالت استقلالها حديثا كانت تعـــتبر الحرية التامة وعـــدم التدخل في شؤونها الداخلية من الأشياء الضرورية التي تساعد على تحقيق أهدافها المباشرة. على هذا الأساس ،وفي محاولتها حل النزاعات بين الدول الأعضاء ،كانت أولوية المنظمة هو استعمال المفاوضات بدلا من اللجوء للقانون الذي كان أساس إنشاء الدول الغربية .لهذا السبب لم تستعمل وسيلة التحكيم في حل النزاعات بين الدول الإفريقية .مهما يكن فان منظمة الوحدة الإفريقية تبنت في ميثاقها مبدأ الإبقاء على الحدود كاملة كما تركها الاستعمار أثناء خروجه من الأقاليم المستعمرة من اجل نيل استقلالها ضمن تلك الحدود.

بمرور السنوات فان آليات المنظمة الرامية لتسوية النزاعات بالطرق السلمية تطورت على أساس أنها الوسيلة الوحيدة التي تعبر عن قوتها .المظاهر الأساسية لهذه العملية المهمة هي :

1- الإطار الأفريقي الذي استبعد التدخلات الخارجية ؛

2-توظيف رؤساء الدول كأفراد أو مجموعة من أجل تكوين لجنة حكماء أو عقلاء للوساطة أو للمصالحة ؛

3-توجيهات أساسية تطبق على مختلف النزاعات .([1])

كما اشرنا قبل قليل ،كان القادة الأفارقة يتمنون وضع معايير خاصة بهم من اجل تسوية خلافاتهم بالطرق السلمية .معايير لا تستمد من العرف والقانون أو الإرث الاستعماري لكن من مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية .لهذا فان رغبتهم في حل مشاكلهم الداخلية كانت مقرونة بعدم ثقتهم في المؤثرات الخارجية وهو الشائع لدى قيادات الدول الأفريقية .

(1) -Z Cervenka , ibid , p.65

تتظمن قدرة المنظمة على معالجة النزاعات " ردود أفعال ضد أي تهديدات للسلم أو أعمال عنف " ،والذي يعتبر بكل وضوح من صلاحيات مجلس الأمن انطلاقا من الفصل السابع لميثاق منظمة الأمم المتحدة.مجلس الأمن الذي اعترف للمنظمة بذلك . ففيما يخص الحرب الأهلية في الكونغو ،فان مجلس الأمن رأى بأنه من الأحسن أن تحل المشكلة الكونغولية داخل إطار منظمة الوحدة الأفريقية ،ففي قرار الأمم المتحدة الصادر في 30 ديسمبر 1964 :" منظمة الوحدة الأفريقية باستطاعتها انطلاقا من البند 52 للأمم المتحدة ،المساعدة على إيجاد حل سلمي لكل المشاكل والنزاعات التي تؤثر على السلم والأمن داخل القارة الأفريقية "([1])

لاتتعارض كفاءة منظمة الوحدة الأفريقية على حل الخلافات في إفريقيا لا مع دعوة الأمم المتحدة إلى المساعدة في بعض الحالات :مثل :مشاكل الاستعمار ومشكلة روديسيا والتمييز العنصري في جنوب إفريقيا واحتلال هذه الأخيرة لناميبيا .هذه المشاكل تعتبرها منظمة الوحدة الأفريقية من المهام الأساسية للأمم المتحدة على أساس أن لها عوامل دولية عميقة ،وهذا محدد في ميثاق الأمم المتحدة . كان تأثير القادة الأفارقة الذين اشرفوا على تسيير النزاعات ونالوا ثقة الأطراف المتنازعة فعالا جدا لمنع تدخل أطراف خارجية كان يمكن أن تشكل خطرا على وجود المنظمة . وأبدت الدول الأفريقية استعدادا لقبول وتأييد الدور الذي يقوم به رؤساء الدول الأفريقية كأفراد أو كمجموعات بدلا من تدخل منظمة دولية مختصة في لوساطة أو المصالحة أو التحكيم .

وجد الخلاف الجزائري المغربي على الحدود سنة1963 الحل نتيجة لمساعي الامبراطور هيلاسي لا يسي و الرئيس موديبوكايتا الذين قاما بدور صانعي السلام.

---

(1)-Z Cervenka , ibid , p.67 ; and B Andemicael : « The OAU and the UN Relations » , UNITAR Study N° 2 , London , 1976 , pp.70-71

وتحقق نجاح منظمة الوحدة الأفريقية في تدخلها لحل النزاعات بين الصومال وكينيا بالعمل الجماعي النافذ لوزراء خارجية الدول الإفريقية الذين التقوا في دورة استثنائية في دار السلام في شهر فيفري 1964 ([1]) . بطرق الوساطة و المصالحة نجح وزراء و قادة أفارقة آخرين في حل خلافات ونزاعات أخرى بين مجموعة من الدول الأفريقية (*) .

كما تمت الإشارة إليه في الفصل الأول ، فحدود الدول الإفريقية الحالية هي نتاج الإرث الاستعماري الذي رسمها حسب أطماعه عندما قسم القارة الأفريقية سنة 1884 ،وعلى العموم فان هذه الحدود التي قسمتها السلطات الاستعمارية المتنازعة بينها ،تجاهلت كل المصالح و الاعتبارات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الاثنية الخاصة بالمجتمعات الأفريقية .إذا فطبقا لمبدأ "الحدود الموروثة عن الاستعمار " استطاعت دول افريقية صغيرة ان تستمر في الوجود بجانب دول أخرى قوية مجاورة لها وهكذا رغم التوترات التي تحدث من حين لآخر في علاقات هذه الدول .نتيجة للتقسيم الحدودي المذكور أعلاه ،حدثت عدة نزاعات حدودية بين الدول الأفريقية التي استقلت ابتداء من نهاية الخمسينات ،مثلا بين صوماليا وأثيوبيا وبين كينيا وصوماليا وبين الجزائر والمغرب وبين الجزائر وتونس ومطالبة المغرب بموريتانيا وجزء من الجزائر وبين ملاوي وزامبيا وبين ملاوي وتــنزانيا وبين غانا والطوغو وبين التشاد وليبيا وبين غامبيا والسنغال وبين غينيا الاستوائية ونيجريا([1]).

---

(1) :B Andemicael , ibid , pp.54-55

(*) : سنة 1966 سوى الخلاف الغيني بالوساطة
سنة 1970 سوى الخلاف بين الكونغو و الزائير
في جوان 1970 بين نيجيريا من جهة و ثلاثة من بين الأربعة دول التي اعترفت ببيافرا ، و هي (ساحل العاج و تانزانيا و زامبيا).
في جويلية 1975 بين فولتا العليا و مالي في مارس 1979 بين غينيا و ساحل العاج و السنغال .

إذا عند معالجة هذه الخلافات أو حالات أخرى بين الدول الأعضاء استعملت منظمة الوحدة الافريقية مناهج مركبة ،مباشرة وغير مباشرة ،بتفاوت في نسبة النجاح. وكانت الطرق المباشرة عبر تدخل المنظمة التقليدي الذي يتوقف تحديدا على :إقامة أو تقوية العلاقات بين الدول اعتبارا لمشاكل خاصة ؛الدعوات المستمرة للدول المتنازعة من اجل تخفيض حدة التوتر فيما بينهم والعمل من اجل الوصول إلى اتفاق عبر التفاوض المباشر أو بمساعدة طرف ثالث كوسيط وإنشاء لجنة وساطة أو تعيين شخصي متفق عليه للوساطة .

تتمثل الطريقة غير المباشرة تتمثل أساسا في توفير جو ملائم للمساعدة على اتصالات ولقاءات دبلوماسية ومن أجل تطوير مبادرات الوساطة من طرف شخصيات افريقية بارزة ([2]).طلسم الشرعية هو المحافظة على الحدود الموروثة على الاستعمار؛فلو نترك هذا الطلسم الكابح لمرة واحدة كي يُخترق ستدخل كل الدول الأفريقية في حروب لا يعلم إلا الله نهايتها .لهذا ،كانت المنظمة الأفريقية فعالة في الجهر بهذا المبدأ كي تتم تسوية النزاعات الحدودية "كل الدول تعهدت باحترام الحدود الموجودة أثناء حصولها على الاستقلال "([3]).

أما فيما يخص حالات التوتر التي تحدث نتيجة للتدمير و الفساد والذي يقـــوم به اللاجئـــون أو السياسيون في المنفى فان المنظمة تبنت مبدءا لا يتسامح مع

---

(1)−Z Cervenka , op cit , p.69 ; and B Boutrous Ghali « Les conflits de Frontières en Afrique » , Edition Technique et Economiques , Paris , 1972 .

(2)−B Andemicael , op cit , p.97

(3) −القرار الذي تبناه مؤتمر القمة الإفريقية بالقاهرة سنة1964

الذين يقومون بمثل هذه الأعمال ضد إحدى الدول الأعضاء سواء كانوا من الدول الأعضاء أو من دول أخرى،وصادقت المنظمة كذلك على معاهدة خاصة بمشاكل اللاجئين في إفريقيا والتي طلبت فيها من جميع الدول الأعضاء أن تمنع اللاجئين القيام بالأعمال المضرة التي يقوم بها هؤلاء اللاجئون (*).(على أرض الواقع من الصعب تطبيق ذلك).في المعاهدة الممضاة في أديس أبابا في سبتمبر 1969 ،نجد هناك تسوية بين الاعتراف بالحاجة إلى "رفع المعاناة و الشقاء عن اللاجئين و العمل لتوفير أحسن معيشة لهم مستقبلا" وبين العزم على عدم السماح لمشكل اللاجئين كي يكون منبع الخلافات بين الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية ([1]).

انه من الصعب جدا تحقيق مطالب الوحدة الإفريقية فيما يخص قضية اللاجئين ،أخيرا استطاعت منظمة الوحدة الأفريقية أن تطور مبدأ احترام السيادة الكاملة لحدود الدول بطريقة يتم فيها منع أي عمل انفصال داخل الدول الأعضاء . كما نادى بذلك أكبر المسئولين في المنظمة فانه يتوقع من هذه المبادئ أن تؤدي إلى كبح جناح المطالبين بأقاليم أخرى وكبح السلوك المشجع أو المتسامح مع أعمال التدمير وكذلك منع دعم الحركات الانفصالية ضد دول افريقية أعضاء في المنظمة .

أنشئت هيئات الوساطة من اجل معالجة القضايا المستعجلة وكذلك لحل المشاكل المتسببة في النزاعات .يبدو انه ،بصرف النظر عن درجة الاختلاف ، فان حــظوظ

(*) : الجمعية العامة لرؤساء الدول لمنظمة الوحدة الأفريقية تبنت قرارا في قمة أكرا سنة 1965 ، حيث "أكدت المنظمة رغبتها في تقديم كل المساعدات الممكنة للاجئين من أية دولة إفريقية و ذلك لاعتبارات إنسانية و أخوية " . لكن في الواقع لم يقدم للاجئين الصحراويين الكثير .

(1) : أنظر المعاهدة في :B Andemicael , ibid , p.97 ; also Z Cervenka : « The OAU and its charter » , London , Hurst , 1969 , pp.94-96

النجاح كانت هي الأرجح خاصة مع إقحام رؤساء الدول كأعضاء في هذه الهيئات وكذلك مع اختيار الفريق الذي يقوم بالوساطة من بين الأشخاص المعروفين بنزاهتهم وحيادهم .في كل الحالات دور الرئيس كان حاسما ؛مهما كانت التوقعات ايجابية فإنها كانت بسبب الدور الخاص الذي يلعبه الرئيس .كما سبق الإشارة إليه ،من انجح الطرق لتسوية النزاعات بين الدول الأفريقية كانت تعيين احد رؤساء الدول من طرف المنظمة كوسيط وحيد في النزاع .نجاعة هذا الأسلوب ظهر في المرحلة الثالثة من الوساطة بين رواندا والبوراندى وبين غينيا وساحل العاج أين حلت الخلافات بين هذه الدول بمساعدة رؤساء الدول المجاورة الذين نالوا ثقة الأطراف المتنازعة .بعد 1975 تراجع دور منظمة الوحدة الأفريقية في تحقيق السلام بين الدول الأعضاء ولم تستطع فعل الكثير في الحرب الأهلية الأنغولية التي حسمت بانتصار الحركة الشعبية لتحرير أنغولا ولم تنجح فيها الوساطة .فيما يخص الحرب في اريتريا فان المنظمة أصبحت كالعاجز المتفرج .مع التدخلات الأجنبية فان مشاكل عديدة ما زالت لحد الآن لم تحل عبر كل هذه السنوات سواء في التشاد أو الصومال أو السودان .كما لم تنجح في حل الحرب الأهلية في أنغولا كذلك لم تنجح في حل الحرب بين تنزانيا وأنغولا والنزاع بين رواندا والبوراندي الذي أدى إلى تدخلات أجنبية. وعلى العموم فانه توجد عدة قضايا عجزت عن حلها المنظمة (الاتحاد الأفريقي حاليا) وأصبحت محيرة للاتحاد ولكل القيادات الأفريقية .

أخيرا كانت النزاع في الصحراء الغربية حاسما وعصيبا للمنظمة التي واجهته ابتداء من سنة 1976 . وأدى إلى إنقسام كبير و حاد بين الدول الأعضاء خاصة بعد قبول " الجمهورية العربية الصحراوية "كعضو في المنظمة .لكن كيف عالجت المنظمة هذه المشكلة من اجل الوصول لتسوية سلمية وإنقاذ المنظمة من الانهيار ،هذا ما سنقوم بدراسته في المطلب اللاحق.

المطلب الثاني: محاولة منظمة الوحدة الأفريقية إيجاد حل لنزاع الصحراء الغربية.

منذ تأسيسها سنة1963 ، لم تواجه منظمة الوحدة الأفريقية مسألة معقدة وحاسمة مثل المسألة التي نحن بصدد دراستها .كان النزاع في الصحراء الغربية الوحيد بين كل المسائل المثيرة للجدل الذي لم يؤد إلى الخلافات الحادة بين الدول الأعضاء بل هدد المنظمة في وجودها بعد قمة طرابلس بليبيا سنة 1982،ثم إلى انسحاب المغرب(*) سنة 1984 بعدما تم الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية.

الحرب الأهلية الانغولية بأبعادها الخارجية ربما أقرب شبها ويمكن مقارنتها بحالة الصحراء الغربية . في الحالتين كانت الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية منقسمة تماما في كيفية التوصل إلى حل للمشكلتين .ويمكن اعتبار المشكل في التشاد حالة أخرى متشابهة . خلافا لكل المسائل الأخرى فان النزاع في الصحراء الغربية لقي اهتماما كبيرا خارج منظمة الوحدة الأفريقية ،على وجه التحديد من طرف منظمة الأمم المتحدة وقراراتها الغزيرة الخاصة بالنزاع(**). إضافة لذلك ، كانت مسألة الصحراء الغربية حالة فريدة من نوعها باعتبار الإقليم الوحيد في إفريقيا الذي لم ينل استقلاله بعد أن خرج الاستعمار منه.

في الفترة من 1963 الى1973 اعتبرته منظمة الوحدة الأفريقية مسالة بسيطة تدرج ضمن مسائل تصفية الإستعمار ، لذلك كان لمنظمة الوحدة الإفريقية. دور ثانويا مقارنة مع منظمة الأمم المتحدة. لكن المنظمة الإفريقية كانت تشجع وتدعم المنظمة الأممية في تصفية الاستعمار في الإقليم وفي أقرب الآجال الممكنة ،

(*) : المغرب يصر على عدم الرجوع للمنظمة إلا بإلغاء عضوية الجمهورية العربية الصحراوية .

(**) : أنظر مختلف قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالصحراء الغربية في الملاحق .

والأسباب التي جعلت المنظمة الإفريقية تأخذ دورا ثانويا حتى هاته المرحلة هي:

1- تفضيل الدول الأعضاء لهيئة خارجية كي تعالج هذه المسألة.

2- نظرا لوعي الملك المغربي بالسلبيات التي تعود على بلاده في حالة ما إذا تمت معالجة المشكلة من طرف منظمة الوحدة الأفريقية ، كان دائما يفضل أن تعالج المشكلة منظمة دولية أخرى غير المنظمة الأفريقية –ربما لأنه كان يتوقع أن يجد دعما أكثر من أصدقائه عما يجده في المنظمة ،لكن حساباته لم تكن صحيحة ، لأنه لم ينل الدعم الذي توقعه في المحفل الدولي (منظمة الأمم المتحدة).

3-منظمة الوحدة الإفريقية نفسها منشغلة بمشاكل أخرى حينها أكثر جدية من مشكل الصحراء الغربية ،مثل مشكل المستعمرات البرتغالية .

رغم المشاكل التي كانت تواجهها فان منظمة الوحدة الأفريقية بدأت منذ سنة 1976 العمل بكل جدية وحسم وبكل الوسائل في محاولة منها لإيجاد صيغة مقبولة لإنهاء النزاع في الصحراء الغربية سلميا .عدد مهم من القرارات تبنتها المنظمة خاصة بعد قمة بورت لويس في (موريشيوس)([1]) ،أين أصبح النزاع حاسما جدا .لكن مؤتمر القمة الأكبر أهمية هو مؤتمر نيروبي لسنة 1981 والذي عالج المشكلة بأكثر جدية والذي سنتناوله بأكثر تفصيل لاحقا .(في المطلب الثالث).

ففي سنة 1966 تبنت منظمة الوحدة الأفريقية أول قرار دعت فيه اسبانيا إعطاء الاستقلال للصحراء الغربية . في دورات لاحقة :في أديس أبابا في أوت / سبتمبر 1969 وفي فيفري/مارس 1970 ، وفي أوت 1970 اجتماع مجلس الوزراء تبني قرارات دعت فيها اسبانيا لتطبيق قرارات منظمة الأمم المتحدة الخاصة بالصحراء الغربية ([2]).

---

(1) : انظر القرارات كاملة .

(2) :Western sahara the struggle of Sahrawi people for self-determination , pp.105-106 ; and Tony Hodges « Historical dictionary of Western Sahara » , London , The Scarecrown Press Inc , 1982 , p.261

أما السنوات 1972 و1973 و1974 فقد شهدت قرارات متشابهة تبناها مجلس الوزراء في دورات عقدت في الرباط وأديس أبابا ومقديشو. دعت هذه القرارات اسبانيا إلى تهيئة الأجواء الحرة والديمقراطية لكي يستطيع شعب الصحراء الغربية ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ،وبدون تأخر طبقا لميثاق منظمة الأمم المتحدة "(1).

أول مرة تتخذ فيها منظمة الوحدة الأفريقية قرارا مغايرا لمثل هذه القرارات العادية والتي كانت تقليدية وتنال دعم الجميع لأنها دعت إلى تطبيق حق تقرير المصير اعتمادا على ميثاق الأمم المتحدة ؛كان في قمة كامبالا (أوغندا) في جويلية / أوت 1975 ،أين عجز القادة الأفارقة في إصدار قرار مناسب وملائم نظرا للضغط المغربي المكثف ،الشيء الذي أدى إلى اتخاذ قرار حول مشكل الصحراء الغربية دعا إلى انتظار الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية .وكذلك فان قمة كامبالا لسنة 1975 لم تتخذ أي قرار يخص مسالة الصحراء الغربية ،نظرا للتوتر المتزايد بين المغرب والجزائر حول مستقبل إقليم الصحراء الغربية .الموقف الموريتاني حينها كان لا يزال غير واضح.

في لقاء مجلس الوزراء بأديس أبابا في فبراير 1976 ،أصبح النزاع في الصحراء الغربية مسألة جوهرية والتوقع كان حدوث انقسام بين المدعمين والمضادين لجبهة البوليزاريو كما حدث في مشكلة انغولا من قبل . ودعت الجزائر إلى الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية التي تم إنشاؤها حديثا بينما هدد المغرب وموريتانيا بالانسحاب من المنظمة في حال الاعتراف بجبهة البوليزاريو كمنظمة تحريرية .

(1) :Tony Hodges , ibid , p.261

بعد أن تم إعلان إنشاء الجمهورية العربية الصحراوية في 27/ فبراير 1976 أصبح التوجه الأفريقي نحو الاعتراف بالجمهورية الصحراوية وليس بالجبهة([1])

رغم الانقسام داخل المنظمة فان قرارا قويا أتخذ في اجتماع مجلس الوزراء ،في موريشيوس في جوان 1976. ودعا إلى الانسحاب الفوري لكل القوات الأجنبية (*) من الصحراء الغربية .تسعة وعشرون عضوا صوتوا لصالح القرار واثنان ضده (المغرب وموريتانيا) بينما سبعة عشر عضوا إما امتنعوا أو غابوا عن التصويت .

بسبب تهديد المغرب وموريتانيا بالانسحاب من المنظمة ،فان المؤتمرات التي تلت لم يتم فيها تبني مثل هذه القرارات الخاصة بالصحراء الغربية ، وكان الأعضاء ينتظرون في انعقاد قمة خاصة لدراسة مسالة الصحراء الغربية .

بحدوث انقلاب 1978 في موريتانيا فانه اصبح لا يمكن تجاهل النزاع أكثر. وعرفت اللجنة المصغرة لرؤساء خمسة دول افريقية فيما بعد "بلجنة عقلاء" أنشئت في جويلية 1978 بالخرطوم مع تقديم رسالة تتعلق بكل المعلومات حول الصحراء الغربية بما في ذلك حق شعب الإقليم في تقرير مصيره ([2]).في جويلية 1979 تبنى اجــتماع القمة في منروفيا اقتراحات " لجنة العقلاء " التي دعا إلى خلق الأجواء المساعدة على تحقيق السلم في المنطقة نتيجة لوقف إطلاق النار الفوري والاعتراف بحــق شعب الصــحراء الغربية في تقرير مصيره عبر استفتاء يختار فيه بــين البقاء على الوضع أو الاستقلال الكامل ([3]). في مؤتمر القمة الأفريقية كان عدد المصوتين لصالــح حق تقرير مصير شعب الصحــراء الغربيــة ثلاثــة وثلاثــون

---

(1): مسالة الاعتراف بجبهة البوليزاريو كحركة تحررية أسقط من برنامج المنظمة في إ اجتماع مجلس الوزراء في فيفري / مارس 1976 و تركت حرية التصرف لكل دولة إفريقية على حدة .

(*) : كان يقصد بالقوات الأجنبية بوضوح القوات المغربية .

(2) -D.L. Price : « Conflict in the Maghreb : the Western Sahara » , Conflict Studies, N°127 , February 1981 , p.15 ; and Tony Hodges : « The Western Sahara File » , third World Quarterly , 6(1) January 1984 , p.107 .

(3) - Jeune Afrique , (Paris) N° 970 , 8 August 1979 , p.52

بما في ذلك موريتانيا (1) ،التي أمضت مع جبهة البوليزاريو أياما بعد ذلك (في 5 أوت 1979) اتفاقية الجزائر التي بموجبها أنهت النزاع مع البوليساريو .اثنان صوتا ضد القرار(الكمرون وفولتا العليا)، سبعة امتنعوا عن التصويت من بينهم مصر،مع غياب ست دول من بينها المغرب . وبدأت سمعة المغرب تتدهور أكثر مع احتلال الملك للجزء الذي انسحبت منه موريتانيا في أوت 1979 وتم رفضه لحضور اجتماع القمة في منروفيا لاحقا .تغير المواقف داخل المنظمة الأفريقية من حينها بدأ يميل لصالح جبهة البوليزاريو .فبينما تأسفت لمقاطعة المغرب ، فاللجنة المذكورة أعلاه رحبت وهنأت موريتانيا لتحقيقها السلام مع جبهة البوليزاريو (2).

ظهرت عزلة المغرب أكثر في القمة التي عقدت في فريتاون في جويلية 1980 أين تم الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية ، من طرف 26 دولة افريقية من بين 50 دولة .فبهذه الأغلبية البسيطة تم قبول الجمهورية الصحراوية كعضو في المنظمة. فيما يتعلق بدخول الجمهورية العربية الصحراوية لمنظمة الأفريقية فقد اتخذت الدول الأفريقية ثلاثة مواقف مختلفة:

1- الموقف الأول أيد دخول الجمهورية الصحراوية مدعما رأيه بالبند 28 من ميثاق المنظمة الذي ينص على الأغلبية البسيطة لقبول الأعضاء الجدد في المنظمة .
2-المعارضون لقبول الجمهورية الصحراوية اعتمدوا على البند 27 الذي ينص على أن الدول الأعضاء يجب أن يتمتعوا بالسيادة و الاستقلال .بالمناسبة، هذا الشرط،لم يمنع غينيا بيساو من دخول المنظمة بعد إعلانها الاستقلال أحادى الجانب في سبتمبر 1973 ، قبل سنة كاملة من انسحاب البرتغال من الإقليم واعترافها باستقلاله (3).

---

(1) :African Contemporary Record , Vol XII , 1980-81 , p.A87 ; and Tony Hodges , The Western Sahara File , op cit , p.262

(2)-West Africa , London , 7 August 1979 ,p.1449

(3) -Le Monde , (Paris) , 17 December 1979

3- الموقف الثالث اتخذته على وجه التحديد نيجيريا وصرح ممثلها في المنظمة بأن رئيس المنظمة كان متعجلا وأتخذ قرارا سابقا لأوانه وكان من المفروض منه ان ينتظر أكثر لكي يمنع حدوث الأزمة التي كانت متوقعة داخل المنظمة الأفريقية . رغم ذلك ، لم يكن في وسع المغرب إلا تفادي حدوث كارثة دبلوماسية بعد تهديدها بالانسحاب من المنظمة (الشيء الذي فعلته لاحقا في سنة 1984).لكن قبل ذلك وفي اجتماع اللجنة المصغرة في سبتمبر 1980 أشار المغرب إلى انه توجد ثلاث دول من بين أعضاء اللجنة اعترفت بالجمهورية الصحراوية ،لذلك فان مواقفهم كوسطاء تعتبر غير محايدة ،لكن بعد ضغوط معتبرة من طرف حلفائه من الدول الغربية حضر الملك المغربي قمة منروفيا في جوان 1981 وقبل بمبدأ إجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية ([1]).

شككنت جبهة البوليزاريو و الجزائر في مصداقية الملك المغربي الذي كان قد صرح يومين قبل انعقاد القمة عبر وسائل الإعلام "سوف لن نتنازل عن ذرة واحدة من الصحراء المغربية ،الذي ضحى من أجلها الكثير منا بدمائهم والتي كلفتنا الكثير من المال "([2]).

وإعتبرت البوليزاريو والجزائر قبول الملك الحسن الثاني بالاستفتاء محاولة لربح الوقت، لكي تبقى الجمهورية الصحراوية خارج المنظمة وسوف لن يسمح بإجراء استفتاء حقيقي نظرا لتخوفه من تصويت شعب الصحراء الغربية لصالح الاستقلال ([3]).

رغم تيقنها ومعرفتها بالأطراف المتنازعة (المغرب وجبهة البوليزاريو) فان لجنة المــتابعة لم تشأ أن تذكرهما خلال الجلــسة الثانية في نيروبي . لذلك لم تظهر

---

(1) :Le Monde , 28-29 June 1981

(2). التلفزيون المغربي مساء جوان 1981 :

(3) :Tony Hodges , The western Sahara File , op cit p.108

أي تقدم من أجل إجراء الاستفتاء .فمن الصعب تحقيق ذلك لأنها قررت عدم تسمية الأطراف المتحاربة .بجانب ذلك كيف يمكن لطرفي النزاع أن يتفاوضا واللجنة لم تذكرهما حتى بطريقة غير مباشرة .

ثبط الوضع المعقد وسوء التفاهم حول مسألة الصحراء الغربية وقبولها كعضو في منظمة الوحدة الأفريقية عزم هذه الأخيرة في محاولاتها انطلاقا من القمة 17 في سيراليون التي انعقدت في 1-4 جويلية 1980 .

وهدد المغرب مع حلفائها بالانسحاب من المنظمة إذا تم قبول الجمهورية الصحراوية عضوا دائما ، ولكن عندما سمح لممثل الجمهورية الصحراوية بأخذ مقعده في اجتماع فبراير 1982 لمجلس الوزراء ، انسحبت المغرب مع تسع عشرة دولة من الاجتماع ([1]).

بسبب تورط رئيس المنظمة فيما سماه البعض "بالقرار غير الواقعي وأحادي الجانب "،وجدت المنظمة مرة أخرى نفسها أمام مأزق كبير وفشلت مرتين في الحصول على النصاب القانوني المحدد بالثلثين من اجل عقد مؤتمراتها (أي 34 دولة).المؤتمر الذي برمج لكي ينعقد في طرابلس (ليبيا) في جوان 1982 ألغي ،بعد أن أجل إلى شهر نوفمبر من السنة نفسها –رغم أن الجمهورية الصحراوية قررت أن لا تحضر بقرار أحادي الجانب حفاظا على وحدة المنظمة- فان اجتماع نوفمبر لم ينعقد كذلك بسبب الشجار الجديد حول من يمثل تشاد في المؤتمر ([2]) .

---

(1) : الدول التي خرجت من الإجتماع بالاضافة إلى المغرب هي : (الكميرون و أفريقيا الوسطى وجزر القمر و جيبوتي و غينيا الاستوائية و الغابون و غانا و غامبيا و ساحل العاج و ليبيريا و جزر الموريس و النيجر و السنغال و صوماليا و السودان و تونس و فولتا العليا و الزايير) .

(2) - African Report , Vol 28 , N° 5 , Sept-Oct 1983 , p.53

وكان النزاع قاسما تشاد إلى حكومتين .ولم تستطيع المنظمة عقد مؤتمرها إلا في شهر جوان 1983 بعد أن غيرت اتجاهها إلى أديس أبابا(أثيوبيا)وبعد أن قررت الجمهورية الصحراوية بصفة إرادية وتطوعية عدم الحضور لكن في اجتماع واحد فقط وكان الأخير الذي لم تحضر فيه ،وقتها صرح ممثل الجمهورية الصحراوية بممارسة سيادته باتخاذ القرار بعدم الحضور خدمة لوحدة المنظمة وأضاف بأن غيابهم سيكون في هذا الاجتماع فقط .

وفقا لبيتر أونو(Peter onu)-الناطق الرسمي لمنظمة الوحدة الأفريقية حينها -فان المناقشات خلال القمة تميزت بالهدوء و الرغبة في إيجاد حل للمشكلة. رغم ذلك كان النقاش حول كيفية صياغة القرار الخاص بالصحراء الغربية و المقبول من الجميع هو الذي اثبت بعض الغيض من طرف المغرب ومؤيديه .

القرار الذي تبنته المنظمة في الأخير جاء مماثلا لمخطط السلام حول الصحراء الغربية الذي صدر عن المنظمة في قمة نيروبي سنة 1981 ،مع إدخال بعض المصطلحات اللغوية الجديدة .كان لأول مرة يسمى فيها القرار الأطراف المتنازعة (المغرب والبوليزاريو) ودعاهما للدخول في مفاوضات مباشرة من أجل الوصول الى اتفاق حول وقف إطلاق النار ولخلق ظروف ملائمة وآمنة ومن اجل إجراء استفتاء لأجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية ،استفتاء خال من الإكراه الإداري والعسكري وتحت مراقبة منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة(1).

بعد تحديد شهر ديسمبر 1983 كموعد لإجراء الاستفتاء في الأقليم ،دعى القرار وبإلحاح كل من المغرب وجبهة البوليزاريو للقاء مع لجنة المتابعة في أقرب الأجال من أجل التحضير لإجراء الاستفتاء .ورغم العمل و الاستشارات المتواصلة والحثيثة من طرف اللجنة فان الآجال المحددة انتهت والاستفتاء لم يجر في وقته

(1)-Africa Report , ibid , p.54 ; and Tony Hodges , « ***The Western Sahara File*** » , op cit , p.109

وقرارات المنظمة أحتفظ بها في الأدراج وسنة بعد ذلك انسحبت المغرب رسميا من المنظمة بعد أن حضر ممثل الجمهورية الصحراوية ،وقررت المنظمة بعدها إعادة ملف الصحراء الغربية رسميا لمنظمة الأمم المتحدة لكي يبدأ فصل جديد مع المنظمة الأممية ما زالت أحداثه لم تنته بعد. كيف عالجت منظمة الأمم المتحدة مسألة الصحراء الغربية هذا ما سنعرفه في الفصل الأخير.

المطلب الثالث : قمة نيروبي 1981 و مخطط تسوية النزاع سلميا

حضر الملك المغربي الحسن الثاني مؤتمر القمة في نيروبي سنة 1981 كمحاولة أخيرة منه لإنقاذ الصحراء الغربية التي كانت ستضيع منه لو طبق الإستفتاء[*] .و لأن الوضع في تلك المرحلة كان خطيرا في اقليم الصحراء الغربية. و هكذا تبنى مؤتمر نيروبي قرارا يلح على إجراء الإستفتاء في الصحراء الغربية بمنح شعب هذا الإقليم حقه في تقرير المصير كما نص عليه في ميثاق الأمم المتحدة و الجمعية العامة للأمم المتحدة في لائحة 1514. الوضعية التي حتمت على الملك الحسن الثاني حضور مؤتمر القمة في نيروبي هي الآتي :

كان الملك المغربي على علم بأن قواته المسلحة في المعركة كانت غير قادرة على مواجهة و إحتواء مقاتلي جبهة البوليزاريو، رغم الأسلحة الثقيلة و المتطورة التي كان يملكها الجيش الملكي و التي تزود بها من طرف كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية .

بما أن جبهة البوليزاريو كانت قد استرجعت 80% من أراضي الصحراء الغربية،فإن هدف الملك المغربي و إهتماماته كانت المحافظة على "المنطقة النافعة"[1] في الصحراء الغربية، و المتمثلة في المنطقة الغنية بالفوسفات (العيون والسمارة وبوكراع) . من أجل حماية ما يسمى " بالمثلث النافع ". قام الملك المغربي ببناء

[*]–كان أول و آخر حضور لملك المغرب الحسن الثاني منذ انشاء المنظمة سنة 1963.
[1]– هذه العبارة إستعملها الحسن الثاني نفسه أنظر : International herald.tribune. london 14 nov 1981

حصن بالغ التاكليف عبارة عن جدار رملي مع حفر و خنادق عميقة على طول الجدار ملحقة بأسلاك كهربائية شائكة وألغام مبعثرة في الحقول الموازية للجدار[*] وفوق كل هذا مراكز مراقبة مجهزة بأحدث الآلات الإليكترونية ذاتية التسيير.[1]

بحلول سنة 1981 حصدت الحرب في الصحراء الغربية ثلث الميزانية المغربية والوضعية داخل المغرب لم تكن مريحة، زيادة التضخم و نقص المواد الإستهلاكية أدى إلى عدم رضا الشعب المغربي العميق عن سياسات الملك المغربي تجاه الصحراء الغربية . بدأ الحماس الوهاج و الشديد الذي أبداه الشعب المغربي أثناء المسيرة الخضراء في التراجع بصفة ملفتة للإنتباه، خاصة بين هؤلاء الذين فقدوا أقاربهم في الحرب التي يصعب الإنتصار فيها.

أما فيما يخص الإقتصاد المغربي، فإن المساعدات السعودية و الأمريكية هي التي أنقذته من الإنهيار ، لأنه لا توجد دول كثيرة ساندت المغرب في إدعاءاته ومطالبته بالصحراء الغربية، لقد كان معزولا على المستويين الإقليمي و الدولي ، وحتى الدول التي كانت تدعمه بالسلاح لمواصلة الحرب، لم تؤيده في مطالبته بالصحراء الغربية. فكان الملك المغربي على علم بأنه لن يستطيع منع إنضمام الجمهورية الصحراوية إلى منظمة الوحدة الإفريقية كما فعل في قمة فريتاون (سيراليون) سنة1980 ، لأن ست و عشرين دولة من بين خمسون دولة قد إعترفت بالجمهورية الصحراوية و هو عدد كاف لإنضمامها للمنظمة [2] .

كانت المبررات التي قدمتها الحكومة المغربية تقول، بان الملك الحسن الثاني هو الذي إقترح على المنظمة إجراء الإستفتاء في الصحراء الغربية سنة 1981 في قمة نيروبي ، و بناءً على ذلك تم حل المأزق و الوضع الجامد للمشكلة . لكن في حقيقة الأمر فإنه سبق للجمعية العامة للأمم المتحدة أن طالبت من الدولة الإستعمارية أن تنظم إستفتاء في الإقليم سنة 1966 . هذه الإقتراحات تكررت عدة مرات في

---

[*] -مازالت هذه الألغام لم تدمر رغم أن جبهة البوليزاريو دمرت اغلبية الألغام التي وضعتها على الجهة الأخرى للجدار.

[1] – Keesing's Contemporary archives , vol XXVII,1981, p-31004
[2] – Revolution Africaine (N° special), alger,24 juin 1981 , p-82

الجمعية العامة للأمم المتحدة [1]. الملك المغربي و كل الدول الأخرى المهتمة والمعنية بالنزاع قبلوا فكرة تنظيم الإستفتاء في الصحراء المغربية و صوتوا لصالح القرار. لكن بعد سنة 1975 عدة عراقيل وضعها الملك الحسن الثاني و من بعده إبنه محمد السادس و نتيجة لذلك لم يطبق الإستفتاء لحد الآن.

فنتيجة لمواقف السلطات المغربية، تـــأجل الإستفتاء و الذي كان مقررا سنة 1975 عندما طلبت الأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية رأيا إستشاريا و مرة أخرى في 1976 عندما تم غزو الصحراء الغربية من طرف كل من المغرب و موريتانيا ، ونتيجة لذلك فإن الأمم المتحدة أجلت الإستفتاء و لم تقم بإلغائه إنطلاقا من فكرة تنظيمه في الوقت المناسب عندما تسمح الظروف بذلك لاحقا (في بداية التسعينات حاولت المنظمة الأممية إجراء إستفتاء مرة أخرى ، لكن كانت هناك عراقيل من نوع آخر تتعلق بتحديد هوية الناخبين و كيفية إجراء الإستفتاء سنتعرض لها في الفصل الأخير).

في الوقت الذي كانت فيه الحرب جارية بين جبهة البوليزاريو من جهة و المغرب و موريتانيا من جهة أخرى ، كانت قرارات الأمم المتحدة الخاصة بإجراء إستفتاء في الصحراء الغربية تنتظر التطبيق.

إذا، ليس الملك المغربي هو الذي إقترح و طلب تطبيق الإستفتاء في الصحراء الغربية أثناء قمة نيروبي، بل كان مرغما على قبول الإستفتاء (بدون قناعة) نظرا للظروف الصعبة التي كانت تعيشها بلاده. لو كانت له طريقة أخرى للهروب برفض قرارات الأمم المتحدة حينها لفعل، و الدليل هو ما حدث بعد ذلك في إجتماعات القمة الإفريقية [2] ، خاصة بعد قبول الجمهورية الصحراوية كعضو في المنظمة الشيء الذي أدى إلى إنسحاب المغرب من المنظمة سنة 1984 و بعدها بدأ العمل المشترك بين المنظمة الإفريقية و المنظمة الأممية . بعد سعي المغرب لتقليص

---

(1) –أنظر جميع القرارات الخاصة بالصحراء الغربية في الملاحق.
(2) –- أنظر قرار القمة الافريقية الصادر في 1983/6/11 بأديس أبابا

دور المنظمة الإفريقية في حل النزاع و تأكيد ثقته في منظمة الأمم المتحدة. و رغم ذلك فمنظمة الأمم المتحدة وبعد حوالي ثلاثة عقود من الزمن مازالت تواجه صعوبات أمام التماطل المغربي في تطبيق قراراتها. فالمسيرة المرطونية التي بدأتها المنظمة مازالت مستمرة رغم التأجيلات المتكررة كل ستة أشهر، لبعثة حفظ السلام الأممية (المينورسو) التي أنشئت في بداية التسعينات من أجل مراقبة وقف إطلاق النار بين المغرب و جبهة البوليزاريو و التحضير لإجراء الإستفتاء ، لكن السلطات المغربية لحد الساعة دائما تماطل و تتملص و تجد المبررات و الأعذار لتأجيل تطبيق الإستفتاء وأخرها كان إقتراح ما يسمى بالحكم الذاتي الموسع في بداية 2007.

نعود لإقتراح منظمة الوحدة الإفريقية لسنة 1981 ، فالمنظمة الإفريقية التي كان لها توجه و موقف المنظمة الأممية كانت دائما تدعو (ومنذ 1969) لإجراء إستفتاء تقرير شعب الصحراء الغربية . كذلك فإنها إعتادت على أن تطلب إجراء تقرير المصير بتنظيم و مراقبة منظمة الأمم المتحدة[1].

نتيجة أي إستفتاء تعود للظروف التي يتم إجراؤه فيها، فلو كانت هذه الظروف لا تتسم بالنزاهة و الحياد وحرية الأفراد في التعبير عن رأيهم فالنتيجة بالطبع ستكون غير حقيقية و من السهل توجيهها . فالملك المغربي لم يقترح تطبيق الإستفتاء في نيروبي بل قام بالرجوع للوراء إلى طريقة الإستفتاء التي إقترحها سنة 1975 و المحددة لنتيجة مسبقا عبر صيغة السؤالين المطروحين (الإنضمام للمغرب أو البقاء تحت الإستعمار الإسباني). فالملك المغربي كان يصر على البقاء في الصحراء الغربية.

بما أن جميع الدول الإفريقية كانت غير راغبة في الحرب، فكلها رحبت بإقتراحات نيروبي لإجراء إستفتاء في الصحراء الغربية كأمل لإنهاء النزاع نهائيا في هذا الإقليم و ذلك بالطرق السلمية والأخوية وتماشيا مع رغبات شعب الصحراء

---

[1]ـ أنظر قرارات منظمة الوحدة الإفريقية الخاصة بذلك في الملاحق.

الغربية . وقررت قمة نيروبي كذلك إنشاء لجنة متكونة من غينيا وكينيا ومالي ونجيريا وسيراليون والسودان وتانزانيا وإعطائها السلطة الكاملة من أجل دعوة الأطراف المتنازعة للتوقف مباشرة عن القتال؛ وطلب لجنة تطبيق الإستفتاء على الإنعقاد قبل نهاية شهر أوت 1981، و العمل لإيجاد صيغة فعالة لتوقيف القتال و إجراء الإستفتاء في أقرب الآجال ، وذلك بالتعاون مع الأطراف المتنازعة و يتعاون الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية على إرسال قوات لحفظ السلام للمنطقة للحفاظ على السلم و الأمن خلال إجراء الإلتفتاء .

وألتقت لجنة تطبيق الإستفتاء في عاصمة كينيا في أوت 1981 و عملت لإتخاذ الإجراءات اللازمة وتحضير بعض الأمور الأساسية الدقيقة من أجل إجراء الإستفتاء وكيفية تنظيمه. واقترحت الحكومة الجزائرية في شكل مذكرة كل التفاصيل والأوجه المتعلقة بإجراء الإستفتاء في الصحراء الغربية وقرار لجنة تطبيق الإستفتاء، بعد أخذه بعين الإعتبار إقتراحات كل من الجزائر و جبهة البوليزارو* بجانب آراء أعضائها، إتخذت لجنة تطبيق الإستفتاء ، قرارها المتعلق بالمهمة الموكلة إليها و المتضمنة في قرارها. هذا القرار يعرض إطارا قاعديا لكيفية إجراء الإستفتاء المرتقب في الصحراء الغربية. عالجت اللجنة ثلاث مسائل رئيسية وهي:

1. الإستفتاء .
2. الهياكل اللازمة .
3. وقف إطلاق النار مع مسائل أخرى عامة

1- الإستفتاء :

بالنسبة للنقطة الأولى قررت اللجنة بأن الاستفتاء يجب أن يكون من أجل تقرير المصير الذي يسمح لشعب الصحراء الغربية بأن يختار بكل حرية و ديموقراطية مستقبل أراضيه[1]. و يختار الشعب بين الإستقلال أو الإنضمام للمغرب [2]. وأكدت

---

*- انظر إقترحات الحك□مة الجزائرية و جبهة البوليزاريو من الملاحق.

(1)- الفقرة الأولى من القرار.

(2)- الفقرة الخامسة من القرار

لجنة تطبيق الإستفتاء الإفريقية على تطبيق نوع الإنتخاب الإختياري و ليس التأكيدي كما إقترح ذلك الملك الحسن الثاني . لأن الإقتراح المغربي لم يترك البديل الذي يختاره الشعب ، بما أنه يخيره بين الإندماج مع المغرب أو البقاء تحت الإستعمار الإسباني .

قررت اللجنة كذلك بأن من يشارك في الإستفتاء هو كل شخص بلغ سن الثامنة عشرة وقت الإستفتاء أو أكثر ووفقا لقوائم الإحصاء الذي قامت به السلطات الإسبانية سنة 1974، إضافة للاجئيين المتواجدين في الدول المجاورة . لكن للأسف هذا القرار لم يأخذ بعين الإعتبار مشكلة تحديد الهوية كما أكد على ذلك الإقتراح الجزائري [1] الذي تضمن توجيهات مفصلة لكيفية تحديد هوية شعب الصحراء الغربية(هذا المشكل الذي ظهر معقدا عندما قررت الأمم المتحدة أن تقوم بذلك ، في آخر قراراتها الرامية دائما لتطبيق إستفتاء تقريرالمصير * الذي مازال مجمدا لحد الآن) . السبب في تعقد هذا المشكل هو واقع و طبيعة شعب الصحراء الغربية البدوي و المقسم إلى قبائل متداخلة مع الدول المجاورة نظرا لترحالها و تزوج بعض أفرادها في هذه الدول.

2- الهياكل اللازمة :

وفقا لقمة نيروبي قررت لجنة تطبيق الإستفتاء تحمل مسؤلياتها من أجل تنظيم الإستفتاء في الصحراء الغربية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة . ومن أجل تنظيم عادل و نزيه للإستفتاء تجب إقامة إدارة مؤقتة محايدة تتكون من وحدات من الشرطة و الجيش و المدنيين . ولكن قرار منظمة الوحدة الأفريقية لا يشير لأية تدابير إحتياطية تتعلق بإقامة إدارة مؤقتة في الصحراء الغربية ، لكنه خول للجنة أخذ كل التدابير اللازمة لإجراء إستفتاء تقريرالمصير بطريقة نزيهة[2] من أجل القيام بعملها

[1]ـ أنظر الإقتراح الجزائري في الملاحق: الفقرات 117و 120و121.
*- سنتناول الصعوبات التي تلقتها منظمة الأمم المتحدة في تحديد الهوية في الفصل الأخير.
[2]ـالفقرة السابعة من قرار نيروبي1981

بكل فعالية يجب أن تتسلح هذه اللجنة بكل السلطات التشريعية و التنفيذيةلكي يكون الإستفتاء حرا و نزيها . والإدارة المؤقتة في الإقليم تستمر حتى الإعلان النهائي لنتائج الإستفتاء. لو بقي المسؤلون المغاربة داخل الإقليم يجب أن يجردوا من سلطاتهم الإدارية و يمكن أن تعاد إليهم سلطاتهم في حال ما كانت نتائج الإستفتاء لصالح الإندماج مع المغرب . إذا، الإدارة المؤقتة و المحايدة سوف تعوض الإدارة المغربية و لاتوجد معها في الوقت نفسه .

3- وقف إطلاق النار:

لو تستمر الحرب يستحيل تطبيق الإستفتاء . لهذا طالبت اللجنة، كما فعلت قمة نيروبي ، "من أطراف النزاع" الموافقة على وقف إطلاق النار عبر الدخول في مفاوضات تحت رعاية اللجنة مع البقاء على قوات الطرفين المتنازعين في قواعدها.يجب على كل الأطراف المعنية أن تلتزم بإحترام وقف النار و الحفاظ عليه بعد الإعلان عن التاريخ الذي تحدده اللجنة [(1)].

بررت جبهة البوليزاريو رفضها لوقف إطلاق النار اعتبارا من أنه لا يندرج في إطار الحل الشامل و السلمي للنزاع. وقف إطلاق النار بدون تصور حقيقي للوضع السياسي، سيعطي الفرصة للمغرب من أجل تنظيم قواتها التي كانت تعيش في فوضى بعد ما أنهكت من الحرب [(2)] وسوف يكون لها الوقت الكافي للتزود بالسلاح من الخارج و بعد ذلك تشن حرب إبادة على شعب الصحراء الغربية(بقيادة جبهة الوليزاريو)[*].جبهة البوليزاريو كانت لها الرغبة في اللقاء مع القيادات المغربية برعاية (لجنة تطبيق الإستفتاء) من أجل فتح مفاوضات مباشرة مع المغرب لإتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل وقف إطلاق النار المؤدي لإجراء إستفتاء تقرير المصير.

[(1)]الفقرة الثانية من البند ج الخاص بوقف إطلاق النار.

[(2)]– بين سنة 1979و 1981 كانت جبهة البوليزاريو منتصرة على الساحة الديبلوماسية و على ساحة المعركة ، أي عدم قدرة المغرب على الإنتصار.

[*]- كان هذا موقف قيادات جبهة البوليزاريو.

لكن لسوء الحظ، رفض المغرب التفاوض مع جبهة البوليزاريو و أدعى بأن "الطرف الثاني للنزاع هما الجزائر و ليبيا" و ليس جبهة البوليزاريو . حقيقة والجزائر و ليبيا كانتا تزودان جبهة البوليزاريو و قواتها بمساعدات مهمة في الكفاح من أجل تحرير الوطن ؛ كالتزويد بالسلاح و الغذاء و الوقود إضافة إلى الدعم الديبلوماسي(1) . رغم ذلك فإن السلطات المغربية عبر وكالاتها للأنباء كانت دائما تدعى بأنها قتلت عددا لابأس به من قوات جبهة البوليزاريو و لم تدع أبدا بأنها قتلت جنودا ليبيين أو جزائريين. ماعدا الإشتباكين المسلحين بين القوات الجزائرية المغربية سنة 1976 في أمقالا. لكن المغرب نفسه كان دائما و مازال يتلقى المساعدات المختلفة من طرف حلفائه من الدول الغربية و خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

لم يعالج قرار القمة الأفريقية المسألة المهمة الخاصة بوضع و ترتيبات القوات المسلحة لطرفي النزاع. والسبب هو أن هذه المسألة تدخل في إطار أسلوب وطريقة إجراء الإستفتاء و التي يتم التفاهم عليها بين طرفي النزاع عندما يجتمعان ويدخلان في مفاوضات جادة برعاية اللجنة المكلفة بتطبيق الإستفتاء. وإنطلاقا من ذلك تكون النتائج مرضية لكل الأطراف ، على أساس أن طرفي النزاع جلسا على الطاولة و تفاوضا حول طرق و وسائل التسوية و أتفقا عليها، لكن للأسف كل هذا لم يحدث في حينه و المغرب لم يقبل بالتفاوض مع ممثلي البوليزاريو إلا في نهاية الثمانينات(بدأت بالتحديد في أفريل 1986) مع الضغط الدولي المتزايد لكن هذه المفاوضات التي مازالت متواصلة لم تثمر لحد الآن*.

كانت هناك حالة مشابهة لهذه الحالة ، في عام 1978، لم تنسحب القوات العسكرية التابعة لــ: المنظمة الشعبية لجنوب غرب إفريقيا (SWAPO) ، من ناميبيا بعد ماتقرر إجراء إستفتاء إثر مخطط التسوية للدول الخمس الغربية و الذي

(1) – JOHN DAMIS : « the western sahara conflict : myths and realities », the middle east journals spring 1983,vol37,N°2,p171

*- سنتناول ذلك بالتفصل في الفصل الأخير.

صادق عليه مجلس الأمن سنة 1978 (القرار 435) . كانت هذه الحالة الوحيدة التي تدخلت فيها الأمم المتحدة في إفريقيا من أجل مراقبة إستفتاء تقرير المصير كهيئة مراقبة ومسيرة. وأقترح المخطط الإنسحاب التدريجي لقوات جنوب إفريقيا من ناميبيا (مع الإبقاء على عدد محدود يقدر بــ1500).

بينما اقترح المخطط على منظمة سوابو (SWAPO) الإبقاء على ربع هذا العدد من قواتها خلال مرحلة الإستفتاء فقط يمكن الإشارة كذلك إلى أن القوات العسكرية الفرنسية لم تنسحب من الجزائر خلال إجراء إستفتاء تقريرالمصير لسنة 1962. في رأي الحكومة الجزائري فإن هذه المقارنة لا يمكن تبريرها، لأنه توجد حقائق أساسية توفرت في الحالة الجزائرية لكنها ليست متوفرة في حالة الصحراء الغربية و المتمثلة في (إتفاقات أيفيان) التي أعترفت من خلالها السلطات الفرنسية بإستقلال الجزائر و التي صادق عليها طرفا النزاع (فرنسا و الحكومة المؤقتة الجزائرية) قبل إجراء عملية الإستفتاء. لو كان هذا الوضع في حالة الصحراء الغربية وتم الإتفاق بين طرفي النزاع ، فإنه لا مانع من إبقاء القوات المغربية خلال الإستفتاء داخل الإقليم[1].

لكن المغرب يعتقد بأن مهمة إعداد و تنظيم الإستفتاء بمراقبة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية حق له[2] لكن هذا الحل لا يضمن نزاهة الاستفتاء ، إضافة لذلك فإن المغرب أعلن النتيجة مسبقا و هي التأكيد على مواصلة الإحتلال، والجدير هنا التمييز بين حالة النزاع في الصحراء الغربية و الإستفتاء الذي أجرى في الجزائر سنة 1962 الذي نظمته الدولة القائمة بالإدارة ، و الذي كان في الواقع إستفتاء مصادقة ، كانت فرنسا مستعدة للإنسحاب من الأراضي الجزائرية ، بينما الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى المغرب ، ولم تسأل فرنسا الشعب الجزائري إلا سؤالا واحدا " هل تؤيد الإستقلال ؟" بينما الأمر ليس كذلك أيضا بالنسبة للمغرب.

---

(1)ـ المذكرة الجزائرية للجنة تطبيق الاستفتاء الافريقية الفقرة 71.
(2)ـالمرجع السابق الفقرة 158

كانت جبهة البوليزاريو حينها تطالب بالإنسحاب الكامل للقوات المغربية من الإقليم، بينما الإقتراح الجزائري أشار إلى أنه ربما المغرب لا يريد الإنسحاب الكامل، وعليه يمكن أن يقلل من تواجد قواته العاملة في الإقيلم ، وهذا من أجل خلق توازن في القوى بينه و بين جبهة البوليزاريو. و الاتفاق على دخول بقية القوات للثكنات ، و في حال كانت نتيجة الاستفتاء لصالح المغرب يمكن لقواتها الانتشار مرة أخرى في الإقليم . وبعد إعلان نتيجة الاستفتاء فإنه لا توجد بعد ذلك أية أسباب شرعية مهما يكن نوعها لكي يعود الطرف الخاسر مرة أخرى للحرب. لهذا أكدت لجنة تطبيق الاستفتاء على ضرورة الاحترام الكامل لنتائج الاستفتاء و من طرف كل الأعضاء المعنية و المهتمة بالنزاع.

المطلب الرابع: تحويل إدارة النزاع رسميا لمنظمة الأمم المتحدة .

بتاريخ 1986/03/20 أقترح الأمين العام للأمم المتحدة خدماته للتعاون مع رئيس منظمة الوحدة الأفريقية عبدو ضيوف ، وذهب ممثل المغرب و البوليزاريو لنيويورك من أجل المشاركة في مفاوضات غير مباشرة . جولتان من اللقاءات نظمتها في أفريل و ماي 1986 ، وتمت دعوة الجزائر و موريتانيا كملاحظين .
في نوفمبر ديسمبر 1987 تم إرسال بعثة تقنية تابعة للأمم المتحدة لجمع المعلومات في إطار الجهود المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية لأجل إيجاد حل سلمي للنزاع . في العام التالي 1988 تمت إعادة العلاقات بين الجزائر والمغرب . و نهاية الحرب الباردة تجعلنا نتصور و نحتمل بأن الحل السلمي للمشكلة سيتحقق.

في 1988/08/11 قدم الأمين العام للأمم المتحدة و المبعوث الخاص لمنظمة الوحدة الإفريقية للأطراف المعنية بالنزاع و ثيقة تسمى " إقتراحات التسوية " ضمت الوثيقة : وقف إطلاق النار و تنظيم إستفتاء يرمي إلى السماح لشعب

الصحراء الغربية الإختيار– بعيدا عن أية ضغوط عسكرية أو إدارية – بين الإندماج مع المغرب أو الإستقلال . لكن ، رغم دقة الاقتراحات الموجودة في هذا المشروع ، إلا انه تضمن بعض النقاط التي أولها كل طرف بطريقة تختلف و من ثم فإن الأمم المتحدة و جدت نفسها في طريق مسدود .

في جوان 1990 تبنى مجلس الأمن جميع الإقتراحات الخاصة بالتسوية التي قبل بها طرفا النزاع في 30 اوت 1988 و التي لم تنشر حينها ، ولم يقدم الطرفان أية تحفظات علنية على المشروع .و بعد بداية العمل لتطبيق المشروع والإعلان عن تفاصيله في سنة 1990 بدأت الملاحظات و الإنتقادات للمشروع تتهاطل على الأمين العام للأمم المتحدة.

ولاحظ المغرب بأن المشروع يعالج النزاع على أنه يدخل في إطار عملية تصفية الإستعمار التقليدية ، و بدون مراعاة خصوصية الإقليم . هذا الإنتقاد الأساسي يتضمن روح المشروع نفسه الذي يعالج مشكلة الصحراء الغربية بالطريقة التي عالج بها مشكلة ناميبيا . فالمغرب يرفض أن تبدي منظمة الأمم المتحدة سلطتها على الإقليم الذي تعتبره تابعا للسلطة المغربية .

في أوت 1991 أصر المغرب على أن تعداد السكان الذي قامت به إسبانيا سنة 1974 لا بد أن يوسع ليشمل السكان الذين خرجوا من الإقليم قبل ذلك .

من جهتها البوليزاريو طالبت في صيف 1990 بمفاوضات مباشرة مع المغرب و إنسحاب السلطة المغربية و كذا الجيش المغربي كشرط أساسي لإجراء أي إستفتاء في الإقليم . إبتداء من هذا التاريخ بدأت الأمم المتحدة بتقديم إقتراحات جدية من أجل إيجاد حل للنزاع خاصة بعد أن شكلت لجنة خاصة للإستفتاء في الصحراء الغربية وكذلك لمراقبة وقف إطلاق النار ، وهذا ما سنتعرض إليه بالتفصيل في الفصل الأخير .

الفصل الرابع

الفصل الرابع : المحاولات المختلفة لإيجاد حل لنزاع الصحراء الغربية (*)

رغم وقف إطلاق النار الذي لا يزال قائما منذ 1991 (إلى غاية كتابة هاته الأطروحة 20 جويلية 2007) فان حرب الاستنزاف التي بدأت سنة 1975 يمكن أن تندلع من جديد بين المغرب وجبهة البوليزاريو نظرا لعدم توصل الطرفين لحل سلمي للنزاع ، رغم جهود أطراف عديدة للتوسط واقتراح عدة مشاريع من طرف المنظمات الدولية – على وجه التحديد منظمة الوحدة الأفريقية "الاتحاد الأفريقي حاليا "ومنظمة الأمم المتحدة التي مازالت ترعى مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع .

بعد انسحاب موريتانيا من النزاع سنة 1978 ،كما أشرنا لذلك سابقا فان لحرب الدموية التي جرت بين المغرب و البوليزاريو أدت إلى فقدان في الأرواح وتشرد ونزوح مجموعة بشرية إلى الدول المجاورة وخسائر اقتصادية واستنفار وتوتر عسكري في المنطقة وفوق كل هذا عدم استقرار سياسي بين دول المغرب العربي.بعد الصعوبات التي واجهتها موريتانيا اختارت طريق السلم وانسحبت وتـــوصلت إلى اتـــفاق سلمي مع جبهة البوليزاريو واعترفت بالجمهورية الصحراوية(**).

لكن ورغم الجهود التي بذلت من عدة جهات إقليمية ودولية لإيجاد حل لهذا النزاع ورغم المفاوضات المباشرة التي بدأت في الثمانينات ومازالت متواصلة تحت ضغط الأمم المتحدة وبرعايتها ، فإن المغرب ما زال يرفض الانسحاب وتطبيق استفتاء حر ونزيه يقرر من خلاله شعب الصحراء الغربية مستقبله.بصفة أخرى المغرب لايستجيب للشرعية الدولية.

(*) : عند ذكر هاته المحاولات سوف أتعرض لما جرى بعد أن تسلمت الأمم المتحدة النزاع من منظمة الوحدة الإفريقية وأصبحت راعية للنزاع وهي الفترة التي تزامنت مع إنهاء الحرب الباردة .

(**) : أنظر الجزء الخاص بموقف موريتانيا من نزاع الصحراء الغربية.

فما هي هاته المحاولات التي تم اقتراحها وسعت اليها بعض الشخصيات و الدول والمنظمات ؟ ولماذا لم يتم التوصل الى اتفاق رغم طول مدة هذا النزاع؟ هذا ما سنحاول الاجابة عنه في هذا الفصل من خلال مبحثين إثنين.

المبحث الأول : مشاريع التسوية المقترحة قبل تولي الأمم المتحدة لإدارة النزاع

قبل أن تتبنى منظمة الأمم المتحدة إدارة النزاع في الصحراء الغربية سنة 1988 ، حاولت عدة منظمات و دول و شخصيات إقتراح مبادرات للتسوية ، عبر تكوين لجنة حكماء أو لعب دور الوساطة ، لكن كل تلك المحاولات لم تثمر . فماهي هذه المحاولات و لماذا لم تنجح ياترى ؟ . وسنبحث ذلك مطلبين إثنين.

المطلب الأول: محاولات الوساطة

رغم كل محاولات الوساطة التي قام بها بعض الأفراد والمسؤولين الدوليين ، فانه لم يتم التوصل إلى المصالحة المنتظرة بين طرفي النزاع .ففي كل مرة يظهر فيها نوع من التقارب يسود أمل عند مسؤولي وشعوب المنطقة بالوصول للانفراج والتفاهم على إنهاء النزاع ، لكن كل مرة يظهر فاعل أو مشكلة ما تقضي على كل الطموحات ويعود الجميع إلى نقطة الصفر.

أول مرة كان هناك أمل لحل النزاع ،بعد التقارب الجزائري المغربي عندما التقى قادة البلدين يوم 26 فبراير 1983 وترقب الملاحظون إيجاد حل للمشكل عبر مفاوضات بين ممثلي المغرب والبوليزاريو الذي توقع الجميع أن يحضروا في قمة مغاربية يتفق عليها الجميع.

وتبخرت أخر هذه الآمال مع مشروع بيكر المتمثل في خيار الحل الوسط ، المقترح في 30 جويلية 2003 (*) والذي قبلته جبهة البوليزاريو ورفضه المغرب. لهذا فان أية مقاربة لتحقيق مفاوضات ناجحة ،لا بد أن تتجاوز المأزق الموجود بين طرفي النزاع وأن تتسم المفاوضات بنوع من المرونة والتعامل مع الأخر بحس عال ، والاستعداد لتقديم بعض التنازلات (**) كـــل المحاولات السابقة التي حاولت إيجاد حل للنزاع آلت إلى الفشل . ليس السبب في ذلك قلة الوسطاء ومستواهم وأهميتهم ولكن أصبح العائق حسب اعتقادي هو تصلب أحد الأطراف في موقفه وعدم الاستعداد للنقاش والحوار والتفاوض حول النقاط الأساسية المتسببة في النزاع ألا وهي السيادة وتطبيق القرارات الأممية وأولها حق الشعوب التي كانت مستعمرة في تقرير مصيرها ،مع وجود بعض العوامل الفرعية الأخرى.لهذا ولمعرفة لماذا فشلت كل محاولات الوساطة السابقة ولإنجاح أية وساطة مستقبلا،لا بد أن نأخذ في الاعتبار الإجراءات التالية:

1- حياد الوسيط ،فإذا كان متحيزا أوله أحكام مسبقة فمحاولة الوساطة بالتأكيد سوف لن تنجح ، لهذا فشلت وساطة كل من السعودية وفرنسا. دعمت السعودية الادعاءات المغربية منذ بداية النزاع ،أما فرنسا فكانت ضد إقامة دولة ثورية جديدة في المنطقة ،بل حدث لفرنسا أن تدخلت عسكريا ضد البوليزاريو سنة1977 كما أشرنا لذلك في الدراسة .(***) مقابل هذا فان المغرب يرى أن الجزائر قد كرست وسخرت نفسها لقضية شعب الصحراء الغربية.

(*) : سنتكلم عن خيار الحل الوسط بالتفصيل لاحقا في هذا الفصل .

(**) : هذا ما أبداه ممثل البوليزاريو في المفاوضات المختلفة التي جرت مع المغرب و في المقابل كان الوفد المغربي دائما متعنتا لموقفه ، أنظر التقارير المختلفة لممثلي السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية .

(***) : أنظر الجزء الخاص بجبهة البوليزاريو في المعركة و موقف فرنسا (المطلب الرابع من الفصل الثاني).

2- ارتباطا بالعامل الأول ،يجب أن تكون سمعة الوسيط جيدة عند طرفي النزاع .اذا كان الوسيط يتمتع بصورة نظيفة ومعروف بموقفه المحايد تجاه النزاع ،فسوف يحترمه الجميع ومن المحتمل جدا نجاح وساطته .لكن ليس العكس ،أعني بذلك ،لو كان الوسيط قد سبق ودعم أحد طرفي النزاع عسكريا مثل فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية للمغرب ،ودعم ليبيا لجبهة البوليزاريو، أو سياسيا مثل اعتراف الجزائر بالجمهورية الصحراوية وتصويت دول أخرى لصالح أحد طرفي النزاع داخل المنظمات الدولية ، كمنظمة الوحدة الأفريقية "الاتحاد الأفريقي حاليا"أو منظمة الأمم المتحدة.

3- العامل الثالث ،والمهم جدا هو : أي مخطط للتسوية أو أي برنامج يقدم من طرف الوسطاء ،لا بد أن يكون مقنعا لطرفي النزاع ،بدون ذلك فان أية محاولة للوساطة من اجل حل النزاع سوف لن ينجح .ففي هذا المجال فان مخطط تقسيم الصحراء الفرنسي "sade plan" لم ينجح .لأنه رفض من طرف الجميع.

4- وأخيرا ، فان نجاح أية وساطة يعتمد على رغبة الأطراف المتنازعة أنفسهم في الوصول إلى حل نهائي واتفاق يحل المشكلة المطروحة والى أي مدى هم مستعدون لتقديم تنازلات من أجل الوصول إلى نقطة التفاهم .

يتسم النزاع في الصحراء الغربية على وجه التحديد بحالة فريدة لم تحدث في نزاعات أخرى ،- بما فيها حتى الصراع الفلسطيني الذي صنف على انه صراع صفري (*).

(*) : طرفي النزاع و رغم استمراره توصلوا إلى تقديم تنازلات خلال المفاوضات التي جرت و مازالت متواصلة .

فطرفا النزاع يختلفان في تحديد طبيعة وأصل النزاع بطريقة ملفتة للانتباه. ففي الوقت الذي ترى فيه جبهة البوليزاريو ومعها الجزائر – وموريتانيا منذ 1977 بأن المشكلة هي تصفية استعمار ولذلك تجب أن نحل عن طريق إجراء عملية استفتاء يقرر من خلالها شعب الصحراء الغربية مصيره ،فان المغرب يرى أن المشكلة داخلية (1) ، تخص مجموعة من سكان الصحراء الانفصاليين وان النزاع هو امتداد للخلاف المغربي الجزائري على الحدود وعليه ،فلا بد من حله بالمفاوضات مع الجزائر وليس مع جبهة البوليزاريو(*).

بعد التعرض لكل محاولات الوساطة والتي كانت غير ناجحة ولم تتوصل إلى إيجاد حل للنزاع ،سوف نعطي أهمية لمخطط التسوية الذي طرحته الأمم المتحدة والذي علق عليه الجميع الآمال وتفاءلوا لاقتراح حل المشكلة ،لكن تطور الأحداث الدولية –خاصة أحداث 11 سبتمبر والحرب العالمية على الإرهاب عطلت كل شيء وعاد الجميع لنقطة الصفر– وفي الأخير ،وعلى ضوء التطورات الأخيرة المتمثلة في بدء المفاوضات المباشرة بين طرفي النزاع ،فما هي أنجح الطرق يا ترى لإنهاء هذا النزاع بطريقة سلمية ؟

حتى هذه الساعة ، فان جميع المحاولات التي سعت لإيجاد حل سواء عن طريق الوساطة أو المفاوضات المباشرة ،باءت بالفشل ،من جهة كان ذلك بسبب الوسطاء أنفسهم .نظرا لدعمهم لأحد طرفي النزاع أو لعدم فهمهم لطبيعة النزاع إقليميا . لهذا فان جميع مــحاولاتهم رفضـــت من أحد طرفي النزاع أو منهم

(*) : رغم إجبار المغرب على التنازل و الدخول في مفاوضات مباشرة مع ممثلي شعب الصحراء الغربية فإن النظام الملكي مازال يعتبر بأن أساس المشكلة هو الصراع مع الجزائر .

(1)–Keesings Contenporary Archives , Vol XXVI , Nov 7 1980 , P.30558

جميعا . من جهة أخرى فسبب فشل هذه المحاولات هو عدم استعداد أحد طرفي النزاع أو كلاهما لتقديم تنازلات .نتيجة لذلك فشلت لجنة المتابعة الأفريقية ،عندما رفض ملك المغرب إجراء استفتاء في الصحراء الغربية بعد قبوله ذلك في قمة نيروبي سنة 1981 ،وتم الاتفاق حتى على الإجراءات التي تتبع .مخطط معقول أسقطه الملك المغربي حينها ،والسبب حسب الكثير من الملاحظين هو استغلال الملك المغربي لعامل الوقت لكي لا يتم الاعتراف بالجمهورية الصحراوية –لكن ذلك لم يحدث طبعا وتم الاعتراف بها وأصبحت عضوا في منظمة الوحدة الأفريقية ابتداء من نوفمبر 1984 ،السنة التي انسحب فيها المغرب .

قبل ذلك وابتداء من سنة 1975 قامت عدة أطراف بمحاولة التوسط من أجل إيجاد حل لنزاع الصحراء الغربية –بعضهم حاول عدة مرات– هاته المحاولات كانت من طرف : العربية السعودية ومصر وتونس و العراق وليبيا و السنغال وساحل العاج ونيجيريا وغينيا والطوغو والكويت والغابون وفرنسا و اسبانيا وقيادات فلسطينية وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وأخيرا منظمة الأمم المتحدة التي ما زالت ترعى المفاوضات المباشرة بين طرفي النزاع – المغرب وجبهة البوليزاريو – بالإضافة لمحاولات الوساطة المذكورة أعلاه ، فان الأطراف المعنية والمهتمة بالنزاع دخلوا في مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف بهدف الوصول إلى حل للنزاع .محادثات ولقاءات متعددة عبر السنوات الأولى للنزاع على وجه الخصوص جرت بين كل من الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وممثلي جبهة البوليزاريو.مفاوضات متعددة الأطراف جرت كذلك بإشراف فرنسا وبدرجة أقل اسبانيا، خاصة بعد الانقلاب الذي حدث في موريتانيا سنة 1978 .هذا الانقلاب الذي تفاءلت له كل من الجزائر وجبهة البوليزاريو وأعتبر حدثا ايجابيا يساعد على تعجيل " دينامية السلام " حينها كانت اسبانيا تعمل بكل جهد لإقناع الجميع لعقد قمة تجمع كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليزاريو([1]).

---

(1)–Financial Times (London) , 4 August , 1978

كانت الحكومة الاسبانية متحمسة لإيجاد حل للنزاع خاصة إذا كان بإشرافها ومشاركتها ،في أكتوبر 1978 مثلا،طلبت اسبانيا من الأمم المتحدة العمل وبسرعة لإيجاد حل للنزاع في الصحراء الغربية عبر المفاوضات التي تؤدي إلى حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره .من جهتها ،جبهة البوليزاريو حينها رأت ،بان اسبانيا هي البلد الوحيد المؤهل للتفاهم مع شعب الصحراء الغربية ،وذلك بسبب الارتباطات الثقافية واللغوية .من جهة أخرى ،نصح الملك المغربي الحسن الثاني اسبانيا بعدم لعب دور الوسيط من أجل حل النزاع وقال في ما معناه،إن أي مسعى لمح□ولة الوساطة من طرف مدريد سوف يؤثر على العلاقات القوية بين المغرب واسبانيا .هذه العلاقة كانت جيدة ابتداء من سنة 1981 وتطورت عبر السنوات.
في الوقت الذي سمحت فيه اسبانيا لجبهة البوليزاريو بفتح مكتب لها في مدريد ،أبقت على دعمها لمعاهدة مدريد الثلاثية المهمة للمغرب.

على العكس فان فرنسا ، كانت نشطة جدا بدبلوماسيتها في محاولتها التوسط من اجل إيجاد حل للنزاع .في نهاية 1978 ،التقى الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان "« Giscard d’Estaing » " ممثلي كل دول المنطقة ،لكنه للأسف لم يقابل ممثلي جبهة البوليزاريو الطرف الأساسي في النزاع .كما تحدث في الموضوع مع بعض الأصدقاء التي يثق فيهم من أجل استشارتهم في أحسن حل للنزاع والذين كانت لهم الرغبة و الارادة في البحث عن حل سلمي للنزاع مثل الرئيس السنغالي ليوبول سنغور « Leopold Senghor » ورئيس ساحل العاج هوفوت بواني « Hophouet Boigny ». الاتفاق او" المقايضة" التي انبثقت من هذه اللقاءات سربتها مجلة افريقية الغد « Demain L’Afrique » الشهرية في نهاية سبتمبر1978 ([1]) وسمي الحل بخطة صحراء الغد (Le plan Sade) وهي كلمات مفاتيح لـــ: " Sahara Demain".

(1) : ذكر في جريدة : لوموند Le Monde الفرنسية 1 و 2 أكتوبر 1978 .

كان يفترض من هذه الخطة ،أن تقسم الصحراء الغربية بين كل من المغرب وموريتانيا والجزائر مع إقامة دولة لشعب الصحراء الغربية في الجزء المحاذي للـــحدود الموريتانية ([1]). والدولة الجديدة تدخل مباشرة في اتحاد فيدرالي مع موريتانيا . الخـــطة أشارة كذلك إلى انه في حالة الاتفاق يجب على المغرب المصادقة على ترسيم الحدود المتفق عليها مع الجزائر حسب إتفاقية إفران. هذه الخطة تبدو مهمة بقيمتها ، إذ يظـــهر الجهد الذي بذل فيها ، وتمت مراعاة جميع الأطـــراف المهتمة بالنزاع بما في ذلك حل مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب ،رغم ذلك فالخـــطة رفضت من طرفي النزاع المغرب وجبهة البوليزاريو ، موريتـــانيا قبلت بها نظرا لأنـــها سوف تستفيد من الســـلام والعلاقات الفدرالية مع الدولة الجديـــدة ، لكن الجزائر لم تعلن موقفها رسميا من الخطة، لهذا فهناك من أعتبر ذلك تأييدا للخطة التي ستـــنهي النزاع والعداء بين دول المغرب العربي.ويمكن للجزائر كذلك أن تكيف الخطة بصورة جيدة مع مبدأ تقرير المصير الذي ما فتئت تدافع عليه .بالنسبة للموقف الليبي. رغم سكوت الرئيس معمر ألقذافي، – الذي كان قد اقترح في 24 سبتمبر 1977 " الكنفـــدرالية المغربية " كحل لنزاع الصحراء الغربية – . إلا انه يبدو مدعما للخطة . بالنســـبة لجبهة البوليزاريو، فانه كان متوقعا رفضها للخطـــة التي لم تلب لها أهدافها المتمثلة في تحقيق الدولة المستقلة ، داخل كل الحدود الموروثة عن الاستعمار ، ملك المغرب الحسن الثاني من جهته الذي كان سيعطي جزءا من إقليم الصحراء ولكنه يأخذ في المقابل جزءا من التراب الموريتاني ويستـــحوذ على منـــاجم الفوسفات ، رفض هو بـــدوره الخطة وقال في تصريح له:" المغرب لا يطلب شيئا لكنه سوف لن تتنازل على أي شيء في

---

(1) : انظر الخطة مفصلة في الخريطة رقم (4) (الملاحق) .

المقابل" ([1]). بعد ذلك ،أعلمت فرنسا الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية (*) بأنها لم تكن تنوي القيام بدور الوساطة ولكن كانت ترغب في المساعدة على حل المشكل لو استطاعت ذلك .وفي ندوة صحفية صرح الرئيس جيسكار ديستان "....أريد أن أقول في هذا الشأن الدولة لا تقترح نفسها للوساطة ،لأنه غالبا ما تفشل الدولة التي تقترح نفسها للوساطة "([2]) . جبهة البوليزاريو والجزائر مازالان حينها تتذكران التدخل العسكري الفرنسي في 1977 و1978 والذي أدانتاه بقوة . وعلقت الجزائرعن التهديد الفرنسي الامبريالي واتهمت فرنسا بلعب دور " دركي إفريقيا ".في عيون كل من الجزائر وجبهة البوليزاريو ،يعتبر التدخل العسكري الفرنسي بجانب القوات الموريتانية دليلا على وجود حلف ثلاثي بين باريس –الرباط– نواكشوط.

ورغم فشل فرنسا كوسيط ،ما زالت لحد الآن لم تجنح للحياد تجاه النزاع في الصحراء الغربية ،ولو أنه لعبت من حين لأخر دورا في إقناع المغرب بتقديم بعض التنازلات .ففي سنة 1981 مثلا قامت فرنسا بتشجيع ودفع الملك الحسن الثاني لحضور قمة منظمة الوحدة الأفريقية بنيروبي في جوان 1981 .ونتيجة لذلك أعلنت بصورة جلية دعمها لتطبيق استفتاء حق تقرير المصير في الصحراء الغربية.
بالإضافة إلى مساعي كل من فرنسا واسبانيا ،حاولت بعض الدول الأفريقية والعربية لعب دور الوساطة وقدمت بعض الاقتراحات لإنهاء النزاع في الصحراء الغربية([3]).

كانت السنغال من بين الدول المهتمة بمحاولة إيجاد حل للنزاع وذلك بسبب قربها لمنطــقة التوتر ، وكانت منشغلة بوضعية السود من أصل سنغالي المتواجدين

---

(1)-African Contemporary Record , Vol XI , 1978-79 , P.A158

(*) : منظمة الوحدة الأفريقية – الإتحاد الأفريقي حاليا – هي التي كانت راعية للنزاع .

(2)- Le Monde , (Paris) , 17 Fevr 1979

(3)- Bruno Etienne , « Chronique Diplomatique » , Annuaire de l'Afrique du Nord , 16 , 1977 , P.45

جنوب موريتانيا والذين شاركوا كجنود في المعارك ضد جبهة البوليزاريو .ابتداء من مارس 1976 والرئيس السنغالي سنغور(senghor) يحاول إيجاد حل للنزاع ، واقترح "مفاوضات شاملة"بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا من أجل تسوية المسائل القانونية وإقامة تعاون اقتصادي يتم من خلاله استغلال مشترك لثروات الصحراء الغربية (1) وكان الرئيس السنغالي يأمل في تحقيق عقد هذه المفاوضات في إطار التوصيات التي تبنتها الأمم المتحدة في ديسمبر 1975 .إضافة إلى ذلك فهو كان يعتقد بان جامعة الدول العربية هي أحسن تنظيم مؤهل لإدارة أية وساطة ،في الحقيقة ، السنغال كانت تؤيد الموقف المغربي والموريتاني ولم تضع في الحسبان مصلحة شعب الصحراء الغربية .لهذا السبب رفضت الجزائر الاقتراحات السنغالية ، كما فعلت جبهة البوليزاريو.

في سبتمبر 1977 ،حاول السنغال التوسط من جديد بتقديم مخطط للتسوية . على ضوء هذا المخطط تتم استشارة شعب الصحراء الغربية ولهم حق الاختيار بين: الاندماج أو الحكم الذاتي أو الاستقلال في إطار كنفدرالي مع دول الجوار .ويتم ذلك برعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية . واقترح كذلك ،استغلال ثروات الإقليم المشترك من طرف جميع دول المنطقة .جبهة البوليزاريو رفضت هاته الاقتراحات لأن جوهر المشكلة لم يتم التطرق له .لم يتم الإجابة عن طلبات جبهة البوليزاريو و المخطط تجاهل مشكلة اللاجئين بصفة كاملة. واعتبرت الجزائر هذه الاقتراحات غير مقبولة . المغرب وموريتانيا تمنيتا وساطة السنغال ، لكنهما كانا مترددين حول الاقتراحات .

في هذه الظروف لم يتم الرد من طرف المغرب وموريتانيا على السنغال ، وهذه الأخيــرة لم تقترح نفســها للوساطة مرة أخرى ، لأن السنغال استقبلت على

(1)-Le Monde (Paris) , 20 Mars 1976 , P.7

أراضيها ابتداء من نوفمبر 1977 قوات عسكرية فرنسية من اجل محاربة قوات البوليزاريو. مالي وغينيا حاولتا الوساطة ابتداء من نهاية 1976 .مالي اقترحت تسوية عن طريق إنشاء " فدرالية "([1]) .بعد أن تأخذ جبهة البوليزاريو الجزء الذي تسيطر عليه موريتانيا تنظم في اتحاد فيدرالي بعد ذلك مع موريتانيا .جبهة البوليزاريو رفضت بصفة قطعية هاته الاقتراحات التي لم تلب طلباتها.

إهتمت الدول العربية كثير بالتوتر الذي حدث في منطقة المغرب العربي، خاصة عندما اقترب كل من المغرب والجزائر على الدخول في حرب بعد حادثتي أمغالا.

حاولت مصر والسعودية وتونس التوسط مباشرة بعد اندلاع النزاع لأن دبلوماسية هاته الدول الثلاث كانت نشطة سنة 1976 .حاولت بكل جهودها التوصل إلى صيغة لإنهاء العداوة بين دول المغرب العربي،حسني مبارك نائب الرئيس المصري حينها تجول لمدة أسبوع بين كل من فاس والجزائر والرئيس أنور السادات تكلم عدة مرات بالهاتف مع كل من الرئيس الجزائري هواري بومدين والملك المغربي الحسن الثاني .حسني مبارك اقترح وقفا لإطلاق النار،ثم يجتمع بعد ذلك وزراء خارجية الدول المعنية ويتبع بلقاء قمة للدول الثلاث:(الجزائر –المغرب – موريتانيا) .المغرب رفض لقاء القمة بينما قبلت الجزائر الاقتراح بشرط خروج القوات المغربية من الصحراء الغربية.

شهدت سنة 1977 محاولة أخرى من طرف مصر عندما التقى الرئيس حسني مبارك مع قادة الدول الثلاث ،نتيجة لذلك ،اقترح عليهم ،في 14 نوفمبر1977 ،تكوين " لجنة حكماء" من الــدول العربية . هذا الاقتراح كان شبيها بالاقتراح التونسي الذي

(1)-M.Barbier , OP cit pp.234-235 et Le Monde , 18 Nov 1976.

عرضه الرئيس بورقيبة خمسة أيام قبل ذلك .اقترح فيه إنشاء "لجنة وساطة" من الدول العربية([1]).

لكن بسبب دعم لموقف كل من المغرب وموريتانيا ،فان مساعي كل من السعودية ومصر آلت إلى الفشل . فالملك السعودي فهد بن عبد العزيز ،زار من جهته الجزائر و الرباط ونواقشط في نوفمبر 1976 وعاد مرة أخر في ديسمبر 1977 في ثلاث محاولات للوساطة من أجل إنهاء الحرب الدائرة في الصحراء الغربية ،لكن هاته المحاولات فشلت في تحقيق مغزاها .وسبب فشلها هو السبب الذي أدى لفشل المساعي التونسية و المصرية ، وكانت المملكة العربية السعودية تدعم مواقف المغرب وموريتانيا . وقامت ا بإرسال وفد خاص للمشاركة في " المسيرة الخضراء" التي جرت في نوفمبر 1975 ([2]). داخل مؤتمر دول عدم الانحياز في كولومبو ، قامت العربية السعودية بتوفير دعمها القوي لكل من المغرب وموريتانيا ،عندما أيدت تقسيمهما للصحراء الغربية .في كل المهام والجولات التي قام بها للمنطقة ،لم يلتق أي وفد من الدول العربية المذكورة بممثلي جبهة البوليزاريو ([3]).ولم يتم التعرف على أحد طرفي النزاع. يظهر بأنهم حاولوا إقناع الجزائر بقبول أية تسوية لكن محاولاتهم كانت عقيمة ،لان اقتراحاتهم كانت لا تلبي أهداف جبهة البوليزاريو خاصة نيل الاستقلال التام .

حاولت ليبيا التي كانت المدعم الأول لجبهة البوليزاريو كذلك أن تجد حلا للنزاع . القذافي بحماسه نحو القومية العربية "والوحدة العربية "اقترح حل نزاع الصحراء الغربية في اطار واسع وشامل ،وذلك بتجسيد فكرة الدولة المغربية الموحدة –القذافي لم يعترف بالجمهورية العربية الصحراوية إلا في سنة 1981 – رغـــم ذلك فهو كان يتمنى ،كذلك ، حل المشكل عبر المفاوضات . ففي 24 سبتمبر

(1)−M.Barbier , Ibid , P.235

(2) : أنظر القسم الخاص بالمسيرة الخضراء في الفصل الثاني .
(3) : حسب منظمة الوحدة الأفريقية ، جبهة البوليزاريو هو الطرف الوحيد في النزاع مع المغرب .

1977 اقترح مشروع " الاتحادية المغربية " التي تضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وكذلك الصحراء الغربية ،لكن المستقبل السياسي للصحراء الغربية وكذلك هويتها سوف تحدد بعد التجسيد النهائي للإتحادية .

بعد اقترابها من موريتانيا في ربيع 1978 ،حاولت ليبيا إبعادها من التأثير والهيمنة المغربية وتشجيعها على الاقتراب من جبهة البوليزاريو وعقد اتفاق معها . وهكذا ففي 13 و14 أفريل 1978 ذهب الرئيس الموريتاني مختار ولد دادة إلى طرابلس ليتناقش مع القذافي حول مشكل الصحراء الغربية .اتفق الطرفان على دعم علاقاتهما وتعاونهما ، ووعدت ليبيا بتمويل بعض المشاريع الاقتصادية في موريتانيا([1]).

بعد غضب الجزائر من هذا التقارب ، قام الرئيس معمر القذافي بزيارة الجزائر في الفترة من 30 ماي إلى 6 جوان 1978 ،أين ألقى خطابا بالمجلس الشعبي الوطني والذي أكد فيه دعم ليبيا لجبهة البوليزاريو وندد وبقوة بتقسيم الصحراء الغربية بين كل من المغرب وموريتانيا.

إذا، كل محاولات الوساطة التي كانت لصالح كل من المغرب وموريتانيا لم تنجح .مع ذلك حاولت المنظمات الدولية إيجاد حل للنزاع في الصحراء الغربية . الأمم المتحدة (قبل أن تصبح راعية للنزاع) وجامعة الدول العربية ومجموعة دول عدم الانحياز كلها أكدت في محاولاتها حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره. وبصفة مستمرة قاموا بتشجيع أطراف النزاع ،على حل خلافاتهم بالطرق السلمية.

بعد 1979 ، أكدت كل هذه المنظمات تأييدها لأي قرار يصدر عن منظمة الوحدة الأفريقية .هذه الأخيرة التي حاولت بكل جهدها الوصول إلى حل سلمي للنزاع تــرضى به جميـــع الأطراف لكن للأسف لم تنجح في ذلك .فبعد سنوات من

(1)-M.Barbier , OP cit , P.235

التجاذبات الساخنة داخل مؤتمرات منظمة الوحدة الأفريقية ([1]) ، للبحث عن أحسن السبل للوصول لحل النزاع سلميا ،جاء مؤتمر نيروبي لسنة 1981 ووضع مخططا معقولا من اجل إجراء استفتاء حق تقرير المصير في الصحراء الغربية([2]) ، ونال المخطط مباركة كل الأطراف بما فيها الملك الحسن الثاني . لكن للأسف ، فانه لم يبذل جهدا لبدأ التفاوض من اجل الاتفاق على الإجراءات التي تتبع لإجراء هذا الاستفتاء .لأنه ببساطة رفض التفاوض مباشرة مع ممثلي جبهة البوليزاريو(*) . انتهى الأجل المحدد للاستفتاء في 1983 وبقي الحسن الثاني متمسكا بموقفه المتعصب وذلك بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية التي مدته في تلك الفترة بمزيد من الأسلحة العسكرية .وهكذا سقطت مساعي منظمة الوحدة الأفريقية في الماء،طبعا في 1984 انسحب المغرب من المنظمة بعد أن تم قبول الجمهورية الصحراوية كعضو فيها ،وبعد ذلك أعادت المنظمة الملف رسميا إلى منظمة الأمم المتحدة التي لا تزال هي الراعي الرسمي لإدارة النزاع ،بينما أصبحت منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا) عضوا ملاحظا فقط .

بالإضافة لمحاولات الأطراف الخارجية ،فان الأطراف المتنازعة والمعنية بالنزاع حاولت الدخول في مفاوضات من حين لآخر من أجل إيجاد حل لخلافاتهم . برغم قطع العلاقات الدبلوماسية سنة 1976فان لقاءات سرية جرت بين المغرب والجزائر في فاس (المغرب)وفي لوزان (سويسرا).نتيجة لذلك كان من المتوقع أن يلتقي الرئيس هواري بومدين بالملك الحسن الثاني في نهاية 1978 بمدينة بروكسل (بلجيكا) لمحاولة إيجاد حـــل نهائي لمشكل الصحراء الغربية .لكن المرض

(1) : أنظر الجزء الخاص بمنظمة الوحدة الأفريقية .

(2) : أنظر توصيات قمة نيروبي في الملاحق .

(*) : لكنه و تحت ضغوط دولية قبل لاحقا التفاوض مع جبهة البوليزاريو .

الطويل الذي أدى لوفاة الرئيس هواري بومدين ،تسبب في إلغاء تلك المفاوضات المرتقبة ،والتي كان يعلق عليها آمالا كبيرة.

في 1980 إلتقى مسئولون رسميون من المغرب والجزائر في جنيف وفي سنة 1981 إلتقى الملك الحسن الثاني لفترة قصيرة مع الرئيس الشاذلي بن جديد في مكة (العربية السعودية) لكن مع نهاية 1982 كانت توقعات حل المشكل ضعيفة .لهذا فان لقاء الحسن الثاني بالرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في فيفري 1983 قد أحدث نوعا من الترحيب لا مثيل له وكان حديث الساعة حينها .لأنه فتح آمالا عريضة للوصول إلى حل للنزاع.([1]) ورأى البعض ان الدولتان ستتجاوزان كل العقبات .

لكن لم يستطع أي احد منذ ذلك الوقت إيجاد حل فعال وواقعي للنزاع .ما حققه اللقاء المذكور أعلاه هو تخفيض حدة الاحتقان والتوتر الشديد الذي كان سائدا ، لكن لمدة قصيرة واللقاء كذلك ترك انطباعا لدى الجميع بان النزاع في طريقه إلى الحل ([2]) .خاصة بعد كثرة الحديث عن اتحاد المغرب العربي والحماس الكبير تجاه ذلك في الدولتين وهذا يعني تقارب العلاقات في كل المجالات مع اشتراك الدول الأخرى وهي تونس وموريتانيا ،وليبيا مع إيجاد صيغة ما لإدماج الصحراء الغربية في ذلك .من ذلك التاريخ والعلاقات الجيدة بين المغرب و الجزائر لم تتجسد .

كان من المتوقع أن يعقد مؤتمر قمة بين رؤساء دول المغرب العربي لكن الملك الحسن الثاني أبطله وذلك بسبب تخوفه من أن الجزائر تستغله كنوع من الضغط وترغمه بحضور قادة المغرب العربي على تقديم تنازلات .رغم أن كلا

القائدين كانا متخوفين من فقدان سمعتهما في حالة ما إذا تنازل احدهما عن بعض مبادئه ولم يحقق أي هدف من القمة.

---

(1) : انظر الصحافة الجزائرية و المغربية و الفرنسية و البريطانية ليوم 28 فبراير 1983 .

(2)-Financial Times , 3 March 1983.

كانت الجزائر تريد من الملك الحسن الثاني أن يتنازل ويعترف بحق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره ، لكن الحسن الثاني كان يرفض بكل عزم قبول فكرة إنشاء دولة مستقلة في الصحراء الغربية . ومهما تكن الصيغة التي تقترح لحل النزاع فان الحسن الثاني سوف لن يتنازل عن المنطقة الشمالية من الإقليم التي تعتبر حاسمة نظرا لاحتوائها على العاصمة العيون واحتياطات الفوسفات المهمة.

ما يريده الجزائريون هو تطبيق مبدأ تقرير المصير ،لكن ليس بالضرورة دولة مستقلة ،رغم أن الجزائر اعترفت بالجمهورية الصحراوية .إذا كانت الانتخابات التي ستجرى من اجل تقرير المصير شفافة وحقيقة واختار شعب الصحراء الغربية الانضمام للمغرب ،فان الجزائر ستقبل بذلك ([1]).

رغم قبوله بمبدأ تقرير المصير،فان الملك الحسن الثاني تراجع ورفضه مرة أخرى. في 8 جويلية 1983 صرح قائلا بأنه في حالة ما إذا كانت نتيجة الاستفتاء ليست في صالح المغرب ،" فلا احد يجبرني على تقديم الصحراء لمجموعة مرتزقة على طبق من ذهب"([2])، ومزال المغرب يدعي السيادة على إقليم الصحراء الغربية ،ولم يدخل في مفاوضات مباشرة مع جبهة البوليزاريو إلا بالضغوط الدولية عليه .أما جبهة البوليزاريو، فمازالت تدافع بقوة من اجل تطبيق الشرعية الدولية المتمثلة في مبدأ تقرير المصير .الجزائر من جهتها ما زالت تدعم تطبيق مبدأ تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية وترفض التنازل عن هذا المبدأ . ويصر الجزائريون دائما بأنه لا يوجد أي نزاع مع المغرب والنزاع حول الصحراء الغربية هو بين المغرب وجبهة البوليزاريو ([3]).لهذا فيجب حله عبر مفاوضات مباشرة بين الطرفين .

(1) : المسؤولين الجزائريين صرحوا عدة مرات بذلك ، أنظر : The Guardian , Feb 28 1983
(2)-International Herald tribune , july 12 1983
(3)-John Damis , « Conflict in North West Africa M The Western Sahara Dispute » , Stanford Hoover Institue Press , 1983 , P.113

في هذه الفترة (*) كذلك رشحت بعض المشاريع من طرف بعض المفكرين والاكاديميين كانت أبرزها خطة :المنطقة الصحراوية لجون دامي (John Damis).

المطلب الثاني : المنطقة الصحراوية " A SAHARAN ZONE"

في كتابه "النزاع في شمال غرب إفريقيا "،اقترح جون دامي John Damis « » خطة جديدة حينها ،أطلق عليها اسم المنطقة الصحراوية (ASAHARAN ZONE) (انظر المخطط كاملا في الملاحق مع بعض الملاحظات) .

باختصار يقترح المشروع اقتسام الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا مع إمكانية إنشاء دولة صحراوية مصغرة . إضافة لذلك ،تقسم ثروات المنطقة (مناجم غارجبيلات)(الجزائر) وفوسفات بوكراع (الصحراء الغربية)،بين الدول الثلاث المغرب والجزائر وموريتانيا .لكن قبل كل ذلك اقترح جون دامي ،تسوية مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب وإلا سوف لن ينجح أي مخطط للتسوية .واستنتج بان مشروع "المنطقة الصحراوية "هو عبارة عن مقاربة تتضمن عدة عناصر أساسية . انه مطلوب من جميع الأطراف دراسته في الوقت الملائم بصفة جدية لهذا ،"فالمنطقة الصحراوية الموسعة "« Enlarge Saharan Zone »تظهر اكبر تنازل من جانب جبهة البوليزاريو،بينما "المنطقة الصحراوية المصغرة" « a Diminished Saharan Zone » تظهر أقصى تنازل من جانب الطرف المغربي .هذا الاختلاف ،يضيف جون دامي« John Damis » ،يساعد على اعتماده كمقياس لبدأ مفاوضات جدية بين طرفي النزاع .جون دامي « J.Damis » استوعب عناصر النزاع حيث

ويعتبر أن إحداها الخلاف الحـــدودي بين المغرب والجزائر والذي يجب عدم تجاهله،

(*) : الفترة التي كانت منظمة الوحدة الأفريقية هي الراعية للنزاع ، أي إلى نهاية سنة 1988 ن حيث سنتناول الفترة منذ أن تسلمت منظمة الأمم المتحدة النزاع إلى الآن لاحقا .

لكنه يظهر بأنه تجاهل عن قصد ،أهم عائق والذي لا يمكن التوصل لتفاهم بدون إزالته ألا وهو الإبقاء على الحدود كاملة كما تركتها الدول الاستعمارية على أساس إقامة علاقات سلمية بين الدول الأفريقية .وهو المبدأ الذي أخذت به منظمة الوحدة الأفريقية كأساس لحل أي نزاع بين الدول الأفريقية كما سبق واشرنا إليه عند معالجتنا لمنظمة الوحدة الأفريقية وحل النزاعات بين الدول الأعضاء فيها .عائق آخر يتمثل في التدخل الخارجي في النزاع ،خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، وذلك بدعم المغرب بالأسلحة التي يحتاجه .وهذا يعني تشجيع المغرب على مواصلة الحرب ضد جبهة البوليزاريو .وعدم إعارة أي اهتمام لقرارات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية التي تدعو المغرب إلى التفاوض مباشرة مع جبهة البوليـــزاريو من اجل إيجاد حل للنزاع(*).الـــملك المغربي(سواء الحسن الثاني من قبل أو ابنه محمد السادس حاليا)سيعمل كل ما يستطيع من اجل الحفاظ على العرش وبقائه كملك، لأنه يعلم بأنه في حال تقديم تنازلات من اجل حل النزاع ،سيعرض عرشه للخطر خاصة من طرف المعارضة (حزب الاستقلال على وجه الخصوص)الذي لا يقبل باي صيغة للتفاوض أو التفاهم مع جبهة البوليزاريو.

في مشروع "المنطقة الصحراوية "يوجد افتراضان:

1- افتراض أساسي يقسم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا والجزائر والبوليزاريو.

2 – افتراض ثانوي والذي ينطلق من اعتبار أساس النزاع يتمثل في الخلاف الحدودي المضني بين المغرب والجزائر إضافة إلى المحفزات الاقتصادية لصالح كل دول المنطقة .الشرط الأول الأساسي لنجاح المشروع هو حل الخلافات الحدودية بين

الجزائر والمغرب.إذا، فمشروع "المنطقة الصحراوية "كما يفهم يتحقق عبر حل بسيط مـــغري لكنه كذلك يستحيل تطبيقه من اجل حل نزاع الصحراء الغربية ، لو تركت

(*) : رغم تغير هذا الموقف لكلا الدولتين بعد وقف إطلاق النار و إنشاء بعثة مراقبة وقف إطلاق النار (المينورسو) إلا انهما (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا) مازالا يدعمان الموقف المغربي حتى في المفاوضات التي مازالت جارية برعاية الأمم المتحدة .

بعض العوامل الأساسية للنزاع جانبا .لان البحث عن الحل مثل القيام بتجربة علمية بهدف تحضير تركيبة كيــميائية في مختبر في ظروف وشروط محددة. نتائج هذه التجربة ، بالطبع،سوف تحدد وتقاس طبقا لتلك الظروف والشروط.

في البداية نشير إلى أن جون دامي « J'Damis » يقترح لكنه لم يحلل النتائج والعناصر المتغيرة ،مثل قبول الجزائر بجزء من الصحراء الغربية أو تخلي جبهة البوايزاريو عن جزء من إقليمها .بالنسبة للجزائر لو حدث هذا ،فذلك يعني تخلي الجزائر عن مبادئها الأساسية المدعمة لنصرة الشعوب المستضعفة ومساعدة حركات المقاومة وتطبيق مبدأ حق تقرير مصير الشعوب ،هذا المبدأ الذي أعطت من أجله الجزائر الكثير من اقتصادها لثلاثة عقود متواصلة ،خاصة إذا كان هذا المبدأ ينطلق من المد الثوري للنظام الجزائري ،وأي تنازل عنه سوف يهز أركان النظام القائم ، داخليا وخارجيا . وهذه الملاحظات يمكن إطلاقها على جبهة البوليزاريو ، بل سيكون موقف قادة جبهة البوليزاريو الممثلين لشعب الصحراء الغربية أسوأ.

المبحث الثاني : مساعي الأمم المتحدة المتواصلة من أجل حل النزاع : (1988-2007).

منذ توليها إدارة النزاع سنة 1988 ، قامت منظمة الأمم المتحدة بإقتراح عدة مشاريع تسوية ، و تم تغيير خمسة مبعوثين خاصين للأمين العام ، لكن للأسف كل

هذه المشاريع باءت بالفشل و آخر ما وصلت إليه الأمم المتحدة هو دعوة طرفي النزاع للتفاوض من جديد تحت رعايتها من اجل إيجاد حل سلمي على أساس إقتراح الحكم الذاتي الموسع الذي تقدم به المغرب و إقتراح جبهة البوليزاريو الذي تظهر فيه بعض التنازلات . فما هي هذه المشاريع و الخطط التي تم إقتراحها من طرف منظمة الأمم المتحدة منذ سنة 1988، وهو ما سندرسه في أربعة مطالب .

المطلب الأول : نشأة المينورسو ومخطط التسوية

فور ظهور " المينورسو " وصفها كثيرا من الملاحظين بأنها غير واقعية ، بالنسبة للإجراءات المقترحة لتطبيق الإستفتاء و ذلك في مجال تحديد هوية الناخبين وكذلك في صيغة السؤال المقترح و الحملة الإنتخابية و ظروف إجراء الإستفتاء في حد ذاته .

يبدو أنه في 1989 كان الأمين العام بريس ديكويلار يدرك بأنه غامر في الدخول في مشروع من الصعب تطبيقه ، في هذه الفترة برزت فكرة الطريق الثالث التي تنص على إقتراح الحكم الذاتي كبديل عن الاختياريين بين الاستقلال والاندماج للمغرب .

بدأت المشاكل تظهر بسرعة و ذلك من خلال محاولة تطبيق وقف إطلاق النار الذي حدد تاريخه بـــ 1991/9/6 ، ولم تستطع المينورسو أن تجسد مهمتها المتمثلة في وقف إطلاق النار بين سبتمبر 1991/9 و جوان 1993 نظرا للخروقات المتعددة التي تمت من الطرفين (المغرب و البوليزاريو) . والمأزق الحقيقي في عدم تقدم المشروع و تجسيده في الميدان ، هو عدم مساعدة طرفي النزاع على ذلك ، رغم أنهما قبلا المشروع في البداية . واللافت للإنتباه . كذلك هو أن الأمم المتحدة لم تكن لها سلطة فرض المشروع على طرفي النزاع في حال و جود عراقيل ، لأن المشروع أدرج ضمن الفصل السادس للأمم المتحدة الذي يسعى لحل النزاعات بالطرق السلمية ، ولم يدرج تحت الفصل السابع الذي يخول للأمم المتحدة إستعمال

القوة لتطبيق قراراتها . و بالتالي فإن مهمة المينورسو كانت من المستحيل تجسيدها و أعتبرت من المهام الصعبة .

من الناحية الفعلية جاء إنشاء المينورسو كظاهرة جديدة تزامنت مع إنتهاء الحرب الباردة ، ولم يكن في ميثاق الأمم المتحدة بند يشير لإنشاء مثل هاته اللجان التي تهدف للحفاظ على السلم و الأمن في مناطق النزاع . لهذا اعطى بطرس غالي لهذه اللجنة الصفة " أجندة من أجل السلام " . علما بأن هذه البعثة هي الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي شاركت فيها الدول الخمس لمجلس الأمن بملاحظين عسكريين .

وتتشكل المينورسو من بعثتين:عسكرية ومدنية ، الأولى تتضمن ، الأعضاء المعنيين بالتحقيق في الهوية و العمل لإعادة اللاجئين و توجد مجموعة منها مختصة بالقاضايا الإدارية . في سنة 2000 كان عدد أفراد الوحدة المدنية 390 عضوا . أما الثانية، فيقودها قائد للقوات العسكرية و التي ضمت في السنة نفسها 2000، 230 ضابطا متواجدين على جهتي طرفي النزاع .

يمكن إيجاز العراقيل التي عرفتها البعثة في الهوة الشاسعة بين السلطات المخولة لها نظريا ، وبين الوسائل المتوفرة لديها ، ثانيا سوء النية الواضح و الظاهر للعيان من طرف السلطات المغربية التي كانت تضع العراقيل أمام أفراد المينورسو ولم تساعدهم في أداء مهامهم .

ولم تنص مهمة المينورسو على تعهد طرفي النزاع لإحترام تطبيق ما جاء به المشروع بصفة ملزمة .

لم يكن لخطة التسوية أي طابع إلزامي و بالتالي ، فإن جميع المشاكل التي واجهتها بعثة المينورسو من طرف السلطات المغربية في توزيع ونشر أعضائها، ما هي إلا بداية أولية للمشاكل الجمة التي سوف تلاقيها البعثة في إنجاز القوائم الانتخابية التي عرفت عدة تراشقات و مجاذبات كما سنرى فيما بعد ، بين جميع الأطراف .

ففي 29 أبريل 1991 أقر مجلس الأمن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية (اللائحة 1991/690) مع تفصيل أكثر في خطة التنفيذ وذلك حسب النقاط التالية :

فترة إنتقالية – وقف لإطلاق النار – تبادل الأسرى –تقليص عدد القوات العسكرية لطرفي النزاع – موقع تمركز قوات الطرفين – تحديد هوية المصوتين في الإستفتاء و عددهم – عودة اللاجئين المؤهلين للتصويت – إطلاق سراح المساجين السياسين و تبادل أسرى الحرب – تنظيم الإستفتاء و الإشراف عليه و إعلان النتائج .

اللائحة 690 إذا تضمنت تقرير الأمين العام (S/22464) الذي اخذ بعين الاعتبار العناصر الأساسية للتسوية :

1- صيغة السؤال المطروح على الناخبين هو (الاختيار بين :" نعم للاسقلال " و "الإنضمام للمغرب") .

2- تقليص عدد القوات المغربية المتواجدة فوق إقليم الصحراء الغربية إلى 60350 (*) خلال 11 أسبوعا من تاريخ وقف اطلاق النار (الذي حدد فيما بعد بتاريخ 6 ديسمبر 1991) .

3- تحديد هوية الناخبين و تسجيلهم ، هذه النقطة التي تعتبر أساسية جدا في مخطط التسوية كانت هي العقبة التي أزمت الموقف كما سنرى لاحقا .

بعد موافقة كل من المغرب و جبهة البوليزاريو على تاريخ وقف إطلاق النار دخل مخطط التسوية في مرحلته التطبيقية و التي تبدأ بالمرحلة الانتقالية و التي على أساسها يبدأ تطبيق ثلاث نقاط أساسية على الفور وهي :

1- تقليص و إعادة توزيع قوات كل من المغرب و البوليزاريو العسكرية.

2- إعادة نشر قوائم إحصاء 1974 الاسباني .

3- بداية تسجيل الناخبين من طرف لجنة تحدد الهوية .

(*) : بعد ان كان عدد القوات المغربية سنة 1975 55000 إرتفع سنة 1996 ليبلغ 175000
انظر : L'Etat du monde , Paris 1998 p.3081

لكن منذ الانطلاقة الأولى لمهام المينورسو بدأت العراقيل تظهر ، من اهمها مايلي :

1-الرفض المغربي المفاجئ لاحصاء 1974 بعد أن تم قبوله سابقا .

2- تقديم المغرب لقوائم تشمل 120000 إسم مغربي ، بدلا من تقديم الطلبات الفردية كما تم تحديده من طرف لجنة تحديد الهوية .

3- نقل حوالي 170000 شخص من المغرب الى الصحراء الغربية بدعوى انهم من اصل سكان الصحراء الغربية و هو ما اطلق عليها " المسيرة الخضراء الجديدة " .

4- قيام المغرب بخرق وقف اطلاق النار واحصيت حوالي 120 حالة لذلك .

5- عرقلة و صول تجهيزات " المينورسو" إلى اعضاء اللجنة .

6- عرقلة عمل اللجنة عند محاولة اتصالها بسكان الصحراء الغربية المتواجدين في مختلف الأقاليم و ذلك بالقيام بمناورات عسكرية بواسطة الطيران في سماء المنطقة التي تتواجد فيها بعثة المينورسو .

إذا، يلاحظ أن المغرب هو الذي قام بكل العراقيل ، الشيء الذي أدى إلى تراجع لجنة المينورسو عن إعتماد إحصاء 1974 حيث رأت الأمم المتحدة ضرورة الأخذ في الحسبان ، طلبات الأشخاص الذين يؤكدون على حقهم في المشاركة في الاستفتاء، على أساس أنهم من اصل الصحراء الغربية و تم إغفالهم في إحصاء 1974 . كل هذا تم بقرار من الأمين العام بيريز ديكويلار الذي اتهمته جبهة البوليزاريو بالانحياز لصالح المغرب (*) لأن الممثل الخاص للأمين العام " جوهانز مانز" بعث برسالة سرية للأمين العام و اقترح فيها مجموعة من التوصيات من أجل تجاوز العراقيل المغربية المذكورة أعلاه ؛ وجاء في إقتراحه إجراءان وهما:

(*) : - في جانفي 1993 عين ديكويلار نائب رئيس شركة المنيوم شمال افريقيا التي تملك فيها العائلة المغربية 70 % من الأسهم
انظر : Dépéche AFP-30 Janvier 1993 , Citée par Thomad de Saint Maurice , Sahara Occidental 1991- 1999- L’harmattan , Paris , P.28

1- ضرورة إشراف الأمم المتحدة على مفاوضات مباشرة بين المغرب و جبهة البوليزاريو من أجل الاتفاق على نموذج للاستفتاء يضمن حلا عادلا للطرفين يكون فيه " لا رابح و لا خاسر " .

2- مطالبة الأمم المتحدة بإتخاذ موقف حاسم تجاه الخروقات العسكرية . لوقف اطلاق النار مشيرا إلى ان جل هذه الخروقات كانت من طرف المغرب .

لم يأخذ الأمين العام الأممي بعين الاعتبار توصيات المبعوث الخاص له " جوهانز مانز" و قبل انتهاء عهدته باسبوعين قدم تقريرا نهائيا حول النزاع في الصحراء الغربية أوصى فيه بإضافة الأشخاص الذين يقدمون و ثائق تثبت بانهم أقاموا في الصحراء الغربية بطريقة مستمرة لمدة ست سنوات إبتداء من ديسمبر 1974 او الذين قضوا 12 سنة متقطـــعة في الإقليم قبل الإنسحاب الإسباني منه. نتيجة لهذا التقرير قدم جوهانز مانز إستقالته معبرا عن رفضه للتقرير المنحاز لصالح المغرب . وما يلاحظ بعد نهاية عهدة ديكويلار هو تعقد الموقف في الصحراء الغربية بصفة أكبر ، مما وضع لجنة تحديد الهوية في ورطة من الصعب الخروج منها .

إذا، ذهب ديكويلار وترك الطريق مسدودا أمام تطبيق الاستفتاء في الصحراء الغربية . جاء بعده الدكتور بطرس غالي الذي إنطلق من تقرير ديكولايلار و بدأ مباشرة بالضغط على ممثلي جبهة البوليزاريو لقبول المقترحات الجديدة ، الشيء الذي وضع ممثلي شعب الصحراء الغربية في حرج كبير سواء داخليا أو إقليميا (الجزائر حينها كانت مهتمة أكثر بالشان الداخلي) . ما إستنتجته جبهة البوليزاريو هو عدم موضوعية الأمين العام الجديد . و محاولة تقوية الموقف المغربي على حساب موقف جبهة البوليزاريو . هذه الأخيرة التي إتهمته بالتواطؤ مع المغرب [1] لكن نظرا للظروف الأقليمية و الدولية [*] فإن جبهة البوليزاريو إتبعت أسلوب

[1] : L'Echo du Polisario N° 7 sept 1996 (Organe Officiel de la Représentation Sahraouie en France)
Thomas de Saint Maurice Ibid p.31 et Yahia Zoubir , Daniel Voltman , International dimension of the W.S Conflict , LONDON Praeger 1993 .pp19-20.

[*] : - حرب الخليج كان لها الأثر البالغ على كل القضايا الأخرى .

المهادنة و المماطلة ، لأنها كانت مقتنعة بأن الاستفتاء إذا تم سوف لن يكون نزيها وسوف لن يجري كما إتفق عليه ، والدكتور بطرس غالي الذي كان مشغولا بالوضع في الخليج قدم مع بداية 1993 تقريرا لمجلس الأمن حول الوضع في الصحراء الغربية. تضمن هذا التقرير ثلاثة بدائل جديدة من أجل حل النزاع في الصحراء الغربية :

1. مواصلة المباحثات و تكثيفها من أجل الوصول إلى إتفاق(*) .
2. تطبيق مخطط التسوية مباشرة إنطلاقا من تقرير الأمين العام السابق S/23299 بتاريخ 19 ديسمبر 1991 (هذا البديل سوف يحرم جبهة البوليزاريو من المشاركة) .
3. البديل الثالث يتم فيه إقتراح صيغة أخرى بديلة لمخطط السلام .

حث قرار مجلس الأمن 809 بتاريخ 2 مارس 1993 الأمين العام على مواصلة جهوده و تكثيفها بالإتصال مع طرفي النزاع من أجل مساعدتهم في إيجاد حل للمشاكل العالقة وخاصة تلك المتعلقة بمقاييس تحديد هوية الناخبين من اجل تهيئة الظروف لإجراء الإستفتاء . هذا رغم أمل بطرس غالي في تبني البديل الثاني.

في 24 افريل 1993 تم تعيين "إيريك جونس" ممثلا شخصيا للأمين العام في الصحراء الغربية ، بعد الجهود التي بذلها في إتصالاته بالطرفين من أجل إيجاد حل توفيقي ، إقترح مايلي :

1- قبول كل المقترحات المقدمة من أجل المشاركة في الإستفتاء
2- البدء في تجديد هوية أسماء العروش المتفق عليها بين الطرفين .
3- إعتماد لائحة الشيوخ الناجحين في إنتخابات 1973 الإسبانية ، ليمثلوا لجنة الشهادة الشفوية .
4- يشارك كل طرف للنزاع بملاحظين في كل مكتب لتحديد الهوية إضافة لملاحظ عن منظمة الوحدة الأفريقية (**).

(*) : - حسب الأمين العام "بطرس غالي " فإن هذا البديل فرص نجاحه ضعيفة

إتخذ المغرب مشاركة مسؤولين من منظمة الوحدة الأفريقية كذريعة لإفشال المفاوضات و عرقلة الإستفتاء « المنظمة الأفريقية لا تستطيع إدعاء أية مشاركة لها في تنظيم الإستفتاء ، إذا أصرت في إعترافها بجبهة البوليزاريو » لكن البوليزاريو أكدت بأن عملية تحديد الهوية لن تبدأ إلا في ظل وجود ممثل عن منظمة الوحدة الأفريقية [1] و بعد جدل حول إظهار شعار و علم المنظمة تم الوصول إلى حل وسط و ذلك بوضع شعار صغير للمنظمة على بذلة ممثل المنظمة الأفريقية وخضع المغرب للأمر الواقع [2] .

لم تكن المفاوضات التي بدأت " في العيون " في شهر جويلية 1993 برعاية الأمم المتحدة مشجعة رغم ذلك حاول ممثلوا البوليزاريو إنجاحها آملين في تسريع مسار إجراء إستفتاء تقرير المصير . أما المغرب ، فكان يراوغ و يتماطل كالعادة متجنبا إعطاء الشرعية لجبهة البوليزاريو كطرف في النزاع . لأن الوضع حينها كان في صالح المغرب الذي كان عضوا في مجلس الأمن و كان الأمين العام الجديد منحازا للطروحات المغربية . وصرح في أكتوبر 1994 بانه " شخصيا ليس لدى أدنى شك من ان الصحراء الغربية تعود للمغرب " [3] .

هذه المباحثات التي كانت بضغط من الولايات المتحدة على المغرب وبتشجيع من الجزائر لوفد الصحراء الغربية ، لم تحقق أية نتيجة ملموسة ، ولم يتم التطرق فيها لأهم المشاكل المطروحة بل كل ما حققته هو تكسير الحواجز النفسية . لكن الأمين العام إعتبرها في تقريره التالي" تطورا إيجابيا" [4]. ورحبت الجزائر

(**) : - المغرب إعترض عن ممثل منظمة الوحدة الأفريقية على أساس أن المنظمة منحتزة لصالح جبهة البوليزاريو .

(1) : - تأييد لهذا الموقف أكد الرئيس الجزائري اليمين زروال بأن المنظمة قامت بدور ريادي في البحث عن تسوية لمشكل الصحراء الغربية ، ودفعت الأمم المتحدة إلى إتباع نهجها بتبنيها القرار رقم (104) لمنظمة الوحدة الأفريقية .
.... و نقاش كهذايعد مساسا بسير عملية التسوية التي تتحمل منظمة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الأفريقية مسؤولية تطبيقه : التصريح جاء عقب مؤشر القمة الأفريقي '34' جويلية 1998 بواقادوقو " بوركينا فاسو " .

(2) - : Jensen Erik , Western Sahara , OP cit , P.70

(3) - : Thomas de Saint maurice , op, cit, p.32

(4) □ - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (S /26797) بتاريخ 24 نوفمبر 1993 ، الفقرة 16.

بالمفاوضات و أعتبرت « بانه من الأهـمية اليوم أكثر من أي وقت مضى لإستئناف المفاوضات بين المغرب و جبهة البوليزاريو على أعلى مستوى» (1)

في إجتماع المكتب الوطني بتاريخ 11 إلى 13 سبتمبر أبدت جبهة البوليزاريو عن رغبتها في مواصلة المفاوضات المباشرة مع المغرب . في الشهر التالي نظمت الأمم المتحدة محادثات أخرى في نيويورك بالتوازي مع إنعقاد الجمعية العامة. لكن المحادثات لم تتجسد بسبب رفض البوليزاريو لممثلي الوفد المغربي الذي كان أعضاؤه من المجلس الملكي الإستشاري لشؤون الصحراء (*) . حينها إعتبر مجلس الأمن أن المغرب بتصرفه هذا يمثل عرقلة حقيقية للسلام في المنطقة .

في جانفي 1994 قبل الطرفان مرة أخرى إجراء محادثات جديدة برعاية الأمم المتحدة ، لكن هذه المحادثات كذلك لم تكن مثمرة . بعدها قدم الأمين العام تقريره لمجلس الأمن بتاريخ 10 مارس 1994 و عرض فيه ثلاثة خيارات جديدة :

1- تنظيم إستفتاء من جانب واحد .
2- إستمرار مهمة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية و تقريب وجهات النظر بين الطرفين ، مع متابعة اعمال لجنة تحديد الهوية .
3- إنسحاب قوات " المينورسو" من الصحراء الغربية ، و الإبقاء على قوة رمزية تراقب وقف إطلاق النار .

أيدالمغرب الخيار الأول لأنه في صالحه ، بينما أيدت جبهة البوليزاريو الخيار الثاني و هو الخيار الذي تبناه مجلس الأمن في قراره رقم «907» وكلف الأمين العام بتقديم تقرير جديد في مدة اقصاها الخامس عشر من شهر جويلية 1994 .

---

(1) : - تصريح لمحمد الصالح دمبري وزير الخارجية الجزائري مذكور في :
Froberville , maurice de , Sahara Occidental , La Confiance perdue , Paris , L'Harmattan , 1996 p.313

(*) : - الوفد كان يضم عضوين سابقين في جبهة البوليزاريو (إبراهيم حكيم وعمر حضرامي) الشيء الذي علق عليه البشير ممثل البوليزاريو بقوله " هؤلاء مجموعة من الفاريين و لا يمثلون أي شيء " مذكور في :
Jensen erik « Western Sahara : Anatomy of a statemente » Lynne Rienner Publisher , London .2004, P.54

إستأنفت لجنة تحديد الهوية عملها في نهاية اوت 1994 و استمر العمل إلى غاية ديسمبر 1995 . خلال هذه الفترة حدثت عدة عراقيل خاصة من طرف المغرب الذي بدأ يناور من جديد لعرقلة عمل اللجنة بهدف عدم إجراء الإستفتاء . من بين أهم الأحداث المعرقلة لعمل اللجنة إعتقال السلطات المغربية لبعض شباب الصحراء الغربية الذين قاموا بمظاهرات في العيون بتاريخ 11 ماي 1995 [1] إضافة إلى ذلك كانت بعض الأشياء التقنية و الإنسانية تعطل العملية بعض الوقت ، مثل صعوبة تنقل شيوخ القبائل نظرا لكبر سنهم و رفضهم الإستعجال أحيانا و نظرا لتأخرهم و للمرض و ما شابه ذلك أحيانا اخرى* .

و ما كادت مساعي الأمم المتحدة تستقر ، حتى إندلعت الخلافات بين المغرب و البوليزاريو الشيء الذي أعاق عمل لجنة تحديد الهوية و ضاعت كل الجهود التي قامت بها ، وإستطاعت اللجنة عند توقفها تحديد هوية حوالي 60.122 شخصا من بين 77.058 شخصا تقدموا أمام اللجنة [2] . 80 % من داخل الأراضي المحتلة و75 % من المخيمات . و هذا العدد مؤثر لو أخذنا في الإعتبار قائمة الإحصاء لسنة 1974 البالغ عددهم 73.497 . هذا يعني بأن الإستفتاء سيكون لصالح الإستقلال . الشيء الذي يظهر الطرف الذي عرقل عمل اللجنة .

في هذه الفترة و نتيجة لتجدد الخلافات بين طرفي النزاع ، إستاء الأمين العام بطرس غالي مما يجري في المنطقة و واجه صعوبة في تسيير النزاع (خاصة فيما يتعلق بتحديد الهوية) هذا الإستياء جاء واضحا في تقريره المحبط إلى مجلس الأمن الذي قدمه في 11 سبتمبر 1995 [1] . في هذا التقرير أشار بطرس بطرس غالي إلى وجود عقبات كبيرة و مزعجة تواجه مهمة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية

---

(1) :- Jensen erik Western Sahara , Op cit , P.78

*- أريك جونسون أشاد بالمساعدات و التعاون الجزائري من أجل إنجاح عملية تحديد الهوية أنظر Jensen erik Ibid p.76

(2) :- Ibid , P.85 .

(1) : "إفريقيا الأزمات مستمرة " ، مجلة الوقائع ، السنة السادسة عشر ، العدد 05 ، نيويورك ، ديسمبر 1995 .

وتمنعها من تنفيذ خطة السلام . و أقترح خيارات أخرى من بينها سحب القوات الدولية " المينورسو " من إقليم الصحراء الغربية إذا لم يتوصل طرفيا النزاع إلى تفاهم يضمن إجراء إستفتاء تقرير المصير في خلال سنة واحدة . مما أدى بجبهة البوليزاريو إلى إتهام الدكتوربطرس غالي كسابقه ديكويلار "بإنحيازه للمغرب وتآمره ضد القضية الصحراوية ، هذا التآمر ليس وليد الأمس " .[2]

أخذا بعين الإعتبار بما جاء في تقرير الأمين العام ، أصدر مجلس الأمن القرار رقم "1017" في 22 سبتمبر 1995 ، و حمل المسؤولية كاملة لكل من المغرب وجبهة البوليزاريو على تعثر سير عملية الإستفتاء و هدد بسحب قوات "المينورسو" في حال عدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ خطة السلام في الصحراء الغربية ، و طالب كذلك من الأمين العام بتقديم مقترحات للتسوية في اقرب الأجال وإعداد تقرير شامل عقب ذلك في آجال اقصاها الخامس عشر من شهر نوفمبر 1995 . في هذه الفترة كان الوضع في الصحراء الغربية غامضا و كانت إحتمالات العودة للمواجهات العسكرية مطروحة خاصة بعد أن رفض ممثلوا جبهة البوليزاريو الرجوع للمباحثات المباشرة . و إستئناف عمل لجنة تحديد الهوية ، وحدث خلاف قوي حول كيفية سير عملها . ومن أهم العقبات هو العدد المهول من الطلبات الذي تقدم بها المغرب 135000 و المعايير الجديدة التي حددتها اللجنة و هي :

1- عدم التفرقة بين القبائل السبعة المتفق عليها والمجموعات الثلاث الأخرى المختلف عليها .[*]
2- لا تتوقف العملية عندما يكون أحد الشيخين الممثل لأحد الطرفين غائبا .
3- الإعتماد على الشهادات الشفوية بدون صعوبات إذا لم تتوفر الوثائق الرسمية التي تحدد الهوية و تثبتها ، لأن المغرب رفض الإعتماد على الوثائق الرسمية فقط .[2]

[2] : Saint Maurice Thomas de Sahara Occidental OP cit P.31 .
[*] : يتعلق الأمر بالقبائل ، أيت باعمران ، ايت أوسة ، ايت النوس ، الزوافيت ، شراقة ، أيت يارة ، بني بوياحي ، بني زروال ، شناقلا ، عنطيفة ، ريف ، رحامة ، سرغانة ، أولاد عيسى ، أولاد سطوط ، رخامة ، قومارا ، زيناتي ، لعميار ، الديقوب ، كنتة ، أولاد عموني
[2] : Jensen Erik OP cit P.82

رفضت جبهة البوليزاريو هذا التعديل في المعايير و اعتبرته إنقلابا . وفرانك رودي Franck Ruddy (ممثل الأمين العام) في حصة تلفزيونية عرضت في 13 اكتوبر 1995 في قناة " نت " N.E.T الأمريكية .
" الأشياء الغريبة التي واجهتها لجنة المينورسو و الأسلوب المشين الذي تسير فيه الأمم المتحدة العملية و التصرف المخزي للمغرب " .[1]

في جانفي 1996 غير الأمين العام الأممي موقفه و اشار إلى أن سحب قوات المينورسو من الصحراء الغربية سيؤدي إلى نتائج سلبية تؤثر على السلم والإستقرار في المنطقة .[2]

ولم تغادر" المينورسو " لكن لجنة تحديد الهوية لم تستانف عملها . و هكذا ففي تقريره المؤرخ في 8 ماي 1996 اعلن الأمين العام بطرس غالي بانه أصبح مضطرا ليطلب توقيف عملية تحديد الهوية ، المتعثرة منذ خمسة أشهر ، إلى غاية الإتفاق المقنع لطرفي النزاع على تسوية خلافاتهم . و أضاف بطرس غالي " لا المغرب و لا جبهة البوليزاريو أظهروا إرادتهم لإنقاذ عملية الإستفتاء " [3]

نظرا للتكاليف المالية الكبيرة (بين 40 و 60 مليون دولار سنويا)[4] قرر مجلس الأمن تخفيض عدد قوات المينورسو بـــ 20 % ، قوات الشرطة قلصت إلى النصف .

في نهاية هذه السنة " السوداء " ، أكدت لجنة تصفية الإستعمار في قرارها المؤرخ في 28 اكتوبر 1996 " مسؤولية الأمم المتحدة تجاه شعب الصحراء الغربية القاضي بإجراء إستفتاء حر و منظم ونزيه و بدون إكراه عسكري أو إداري طبقا لمخطط التسوية " و أشار القرار كذلك إلى أهمية و فائدة اللقاءات المباشرة بين طرفي النزاع المغرب و جبهة البوليزاريو من أجل حل خلافاتهم " فرفض المغرب

---

(1) : Ibid p.31

(2) : القرار S/1996/43 بتاريخ 19 جانفي 1996 .

(3) : القرار S/1996/343 بتاريخ 08 ماي 1996 .

(4) : Saint Maurice thomas de OP cit P.31 .

بشدة معالجة المسألة من طرف لجنة تصفية الإستعمار [1] . بينما أبدت جبهة البوليزاريو رضاها بالتأييد و المساندة التي تتلقاها " قضية الصحراء الغربية " من طرف المجموعة الدولية .

لكن مرة أخرى طلب الدكتور بطرس غالي تمديدا جديدا لقوات " المينورسو " لفترة ستة أشهر إضافية تمهيدا لتسليم ملف الصحراء الغربية لخليفته كوفي عنان . هذا الأخير الذي كان يُنظِّر لحل النزاعات الأفريقية وقف عاجزا في معالجة هذا الملف الحساس . كسابقه ديكويلار تعرض بطرس غالي لعدة إنتقادات من طرف الملاحظين . فمثلا جريدة الغارديان البريطانية " The Guardian " بتاريخ 17 أفريل 1996 كشفت عن مواقف و أحكام بطرس غالي في عدة ملفات و في ملف الصحراء الغربية " سمح للملك المغربي بتأخير إجراء الإستفتاء و جعل (المينورسو) سخرية أمام الملأ " [2]

إضافة لذلك كانت لجنة المينورسو تتعرض لضغوط و أعضاؤها لم تكن لهم حرية التنقل داخل الصحراء الغربية (المنطقة التي يسيطر عليها المغرب) .

من جهته إنتقد الملك الحسن الثاني الدكتور بطرس غالي على أدائه و أتهمه بالإنحياز لصالح جبهة البوليزاريو . وآخر تقرير قدمه بطرس غالي حول الصحراء الغربية كان بتاريخ 05 نوفمبر 1996 و نظرا لطلب الملك المغربي الحسن الثاني لم يشر فيه إلى المحادثات التي كانت تجري سريا بين طرفي النزاع [3] . لكنه ركز على « تقليص عدد قوات المينورسو و طلب من طرفي النزاع مواصلة التعاون لإيجاد حل من اجل تطبيق مخطط التسوية » [4]

هكذا إذا إنتهت فترة بطرس غالي فكيف ستكون فترة كوفي عنان الذي خلفه و قام بتعيينن جيمس بيكر ممثلا شخصيا له من أجل بعث المفاوضات من جديد بين كل من المغرب و جبهة البوليزاريو .

---

(1) : تمت المناقشة بتاريخ 10 أكتوبر 1996 أنظر : Jensen Erik , OP cit p.90

(2) : صحيفة الغارديان البريطانية بتاريخ 1996/04/17 . The Guardian

(3) : Jensen Erik , OP cit , p.90 .

(4) : أنظر تقرير الأمين العام ، S /1966/913 ، بتاريخ 05 نوفمبر 1996 ، الفقرة 29. .

المطلب الثاني : مشروع بيكر

في جانفي 1997 عين كوفي عنان أمينا عاما للأمم المتحدة ، و في 27 فبراير 1997 قدم أول تقرير له حول الصحراء الغربية . ولخص الوضع هناك في ثلاثة أسئلة :

1- هل يمكن تنفيذ مخطط التسوية بصيغته الحالية ؟

2- لو كانت الإجابة لا ، هل يمكن تعديل المخطط ليصبح مقبولا لدى طرفي النزاع و قابلا للتنفيذ ؟

3- لو كانت الإجابة لا ، هل توجد طرق أخرى يمكن بواسطتها المجتمع الدولي مساعدة طرفي النزاع على حل خلافاتهما ؟

و أستمر قائلا في تقريره ، لا تستطيع الأمم المتحدة إجبار طرفي النزاع على إحترام إلتزامهم بالتعاون من أجل تنفيذ مخطط التسوية . بدون هذا التعاون ، سوف يصبح من الصعب تبرير مواصلة التمويل [1] .

حسب " إريك كونسون " فإن الولايات المتحدة هي المهتمة أكثر بالمنطقة و التي لها ثقل و تأثير على طرفي النزاع . أما فرنسا كما عبر عن ذلك الرئيس الفرنسي شيراك فلا تريد التدخل بصفة فعالة إلا إذا طلب منها ذلك و خاصة من طرف المغرب .[2]

إستمر الغموض يكتنف الوضع في الصحراء الغربية إلى غاية إقناع كاتب الخارجية الأمريكية السابق " جيمس بيكر " و تعيينه مبعوثا خاصا للأمين العام في الصحراء الغربية .

---

(1) : تقرير الأمين العام ، 1997/166 ، (27 فبراير 1997) الفقرة 17 ن 19

(2) : Jensen Erik , OP cit p.91

حينها كان الإعتقاد السائد هو أن الولايات المتحدة هي الدولة الوصية التي يمكن أن تساعد على حل الوضعية المعقدة في الصحراء الغربية [1] . لكن كما سنرى لاحقا هذا الإعتقاد لم يتحقق . أول ما قام به جيمس بيكر هو المنطقة في الفترة من 23 إلى 28 افريل 1997 و إلتقى خلالها بالملك الحسن الثاني في الرباط و الأمين العام لجبهة البوليزاريو (رئيس الجمهورية الصحراوية) محمد عبد العزيز في تندوف و قيادات اخرى من جبهة البوليزاريو ، في موريتانيا و الجزائر أستقبل من طرفي رئيسي الدولتين و تحدث لبعض الوزراء و المسؤولين . إستطاع بيكر إقناع طرفي النزاع بمواصلة المفاوضات .

من لندن إلى هيوستن :

قبل مجيء بيكر كانت هناك مفاوضات سرية في ثلاث جولات بدات في جنيف [*] منتصف أوت 1996 ثم سبتمبر 1996 فجولة أخيرة في أكتوبر1996 بالرباط (حضر الجولتان الأخيرتان) الملك محمد السادس ، وليا للعهد في تلك الفترة . و على رغم تحقيق بعض الإنفراج على صعيد حل المشاكل العالقة بين طرفي النزاع : كإطلاق سراح بعض المعتقلين الصحراويين من السجون المغربية ، لم يتوصل الطرفان لإتفاق على تنظيم الإستفتاء ، لأن الملك الحسن الثاني طرح فكرة " الجهوية " كمشروع للتكامل و إندماج الصحراء الغربية ضمن المغرب ، وهذا يعني إبقاء السيطرة و المراقبة السياسية و الإدارية على الإقليم [2] . و فيه طرح مشروع " الإستفتاء الدستوري " لإقامة نظام برلماني بدلا عن الإستفتاء الشعبي . كما تريده جبهة البوليزاريو .

---

[1] : John Bolton , " Resolving The Western Sahara Conflict " , Transcript of The Congressional Deffense and Foreign Policy Forum , Washington D.C , 1998 5-6 .

[*] حضرها عن الجانب المغربي السيد : إدريس البصري وزرير الداخلية والسيد : بشير مصطفى كبير مفاوضي البوليزاؤيو.

(2) : Khadija Mohsen –Finan- Sahara occidental : de la Prolongation du Conflit à la nécéssité de son reglement – Politique Etrengère , Paris n° 3/96 - Automne 1996, p.673 .

رفض ممثلوا البوليزاريو هذا المشروع " الجهوي " الذي يرمي إلى الإنتقال من هوية إلى هوية خصوصية في إطار وطن مغربي و استمروا في المطالبة بإحترام خصوصيتهم و هويتهم الأصلية ، و العمل لتجسيد و تنفيذ القرارات القاضية بتنظيم إستفتاء تقرير المصير .

في شهر ماي 1997 ترأس بيكر أولى المفاوضات بين طرفي النزاع ، كانت شاقة وصعبة ، بدأت في لندن أين تم الإتفاق على اللقاء وجها لوجه ثم تبعتها جولات دامت ثلاثة أسابيع في لشبونة ثم لندن ثم لشبونة مرة أخرى ، وأختتمت بعقد مؤتمر في معهد بيكر للسياسة العامة في جامعة رايس "هيوستن" بتكساس في الفترة من 14 الى 16 سبتمبر 1997 . بصفته أمريكيا كان له التأثير البالغ معنويا ، وكان المغرب يريد تقديم شيئ لكي يؤكد علاقاته الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وجبهة البوليزاريو المناهضة للأمبريالية الأمريكية والمتعهدة لحق تقرير المصير الحقيقي ، كانت تؤمن كذلك بأن الولايات المتحدة الأمريكية باستطاعتها تحريك المغرب ليقدم تنازلات .

إتخذ جيمس بيكر مبدأ واضحا في التفاوض ، وهو تقديم إقتراحات وأفكار ، لكنه ليس باستطاعته فرض حلول أو إجبار الأطراف على إتفاقات معينة ؛ وتبقى المفاوضات حسبه في سرية وتستمر الى غاية الإتفاق على كل المسائل العالقة(1) .

إذن مستندا على خبرته الدبلوماسية ووزن بلاده الدولي ، إعتمد جيمس بيكر ، في إشرافه على المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليزاريو ،على منهجية متزنة حسب النقاط التالية :

1- إستكمال الجهود السابقة .
2- إتباع السرية التامة وعدم الإعلان عن أية نتيجة حتى تنتهي المفاوضات .
3- إتباع سياسة الخطوة خطوة .

---

(1)- تقرير الأمين العام الأممي الفقرة 6 بتاؤيخ 24 سبتمبر 1997 – s/1997/742

4-في حال فشل المفاوضات, سوف يعلن عن المتسبب في ذلك[1].

أثناء إجراء المفاوضات كانت بوادر النجاح تظهر من خلال الإتفاق على بعض القضايا العالقة . ففي الجولة الثانية مثلا (19-20 جويلية 1997) تم الإتفاق على كيفية تحديد الهوية وإستئناف ذلك وتم التفاهم كذلك على الإعداد لعودة اللاجئين الى وطنهم .أما في الجولة الثالثة في لشبونة (29 أوت 2007) فقد تم الإتفاق على تخفيض القوات المغربية مع بقائها داخل الثكنات أثناء بدء عملية الإستفتاء وذلك وفقا لأحكام خطة التسوية والشيء ينطبق على قوات جبهة البوليزاريو. كما تم الإتفاق على عودة جميع أسرى الحرب الى وطنهم والإفراج على جميع السجناء والمعتقلين السياسيين [2] .

إنتهت المفاوضات التي جرت في ظروف حسنة بنجاح والسبب كما أشرنا لذلك هو دورو وزن جيمس بيكر الذي جعل طرفي النزاع يتفاوضان بكل ثقة في النفس نظرا لعدم إلزامية ما يتفق عليه الطرفان و إمكانية التراجع عليه قبل الإتفاق النهائي ، وهذا "الدعم النفسي" مهم أثناء المفاوضات . وتم إبعاد الشعور بالمغامرة ويكون النقاش مفتوحا على كل القضايا الحساسة وبحرية وبدون الأرتباط بعامل الزمن .

تم الإعلان عن إتفاقات "هيوستس" في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة[3] وتضمنت أساسا الاجراءات التالية :

1- المرحلة الإنتقالية : على طرفي النزاع الإعتراف بسلطة الأمم المتحدة أثناء هذه المرحلة ، والتي يفترض أن تسمح بتنظيم الإستفتاء . هذه المرحلة تبدأ من اليوم الحاسم ، بمعنى في نهاية تحديد هوية المنتخبين وتنتهي بنهاية الإستفتاء.

---

[1] : بن عبد العزيز خالد بن سلطان ، موقع في الأنترنت www.moqatel.com 2 ماي 2005 .
[2] : تقرير الأمين العام للأمم المتحدة : S/1997/742 بتاريخ 24 سبتمبر 1997 ، الفقرة 6 .
[3] : القرار S/1997/742 بتاريخ 24 سبتمبر 1997 .
و القرار S/1997/882 بتاريخ 13 نوفمبر 1997 .

2- "قانون سير العملية " أثناء الحملة الانتخابية للاستفتاء و المحددة (ثلاثة أسابيع) يجب تجسيد الآتي: - مسار إنتخابي شفاف ، إستعمال وسائل الإعلام بطريقة متساوية ، حرية التعبير و التنقل و الحركة .

3- تحديد هوية الناخبين : المغرب يتراجع في تقديم طلبه من أجل تحديد الهوية بصفة شاملة ، شيوخ القبائل الذين إحتجوا ، يستطيعون التقدم أمام لجنة تحديد الهوية بصفة فردية . وجبهة البوليزاريو تقبل الشهادات الشفوية أمام لجنة تحديد الهوية .

4- تخفيض عدد القوات العسكرية و البقاء في الثكنات بالنسبة لكلا طرفي النزاع.

5- الإتفاق على إطلاق سراح أسرى الحرب و المعتقلين السياسيين.

6- الإتفاق حول عودة اللاجئين الموجودين في تندوف .

7- جدول زمني جديد تم تبنيه .

والجدول الزمني الذي تم تحديده كان كالآتي :

3- 31 ماي 1998 إنتهاء لجنة تحديد الهوية من عملها.

4- بعد هذه المرحلة يتم إطلاق سراح كل أسرى الحرب.

5- إبتداءا من 7 ماي بداية تنفيذ عملية عودة لاجئ تندوف على أن تنتهي العملية في 1 نوفمبر 1998 .

6- من 16 نوفمبر الى 6 ديسمبر 1998 فترة مخصصة لحملة الإستفتاء .

7- 07 ديسمبر 1998 يوم إجراء الإستفتاء.

هذا الإتفاق الذي لقي ترحيبا دوليا واسعا خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي ساندت إجراء إستفتاء حر ونزيه ومفتوح لكل وسائل الإعلام. قيم محمد عبد العزيز الإتفاق بقوله «...قد فتح الطريق تجاه حل عادل ودائم لنزاع

الصحراء الغربية» [1]. الجزائر رأت في الإتفاق بأنه "مهم جدا" [2] إدريس البصري نفسه لم يخف آمال المغرب في إنهاء النزاع عندما صرح « لو كانت هناك رغبة في الإستقلال عن طريق الإستفتاء فإن المغرب سيحترم هذا القرار وسيكون أول بلد يقيم علاقات حسن الجوار مع الصحراء الغربية »[3] وممثل البوليزارو بفرنسا أجاب كذلك بأن الجبهة «ستحترم نتائج الإستفتاء كذلك» [4].

لكن للأسف فإن التقدم والتغير الذي حدث في طريقة إدارة نزاع الصحراء الغربية والذي لعب فيه الأمريكي جيمس بيكر دورا كبيرا ، لم يثمر نظرا لتجدد الخلافات بين طرفي النزاع مباشرة بعد بداية تطبيق الإتفاق. وأساس الخلاف دائما هو مشكلة تحديد الهوية وعليه تم تمديد بعثة " المينورسو" لستة أشهر[*] إضافية وهو ما بقي عليه الحال لحد الآن ولم يتم الإتفاق على من له أحقية التصويت في الإستفتاء .

إستمرار عملية تمديد اللجنة تجدد كل ستة أشهر ومع مجيء محمد السادس ملكا للمغرب طرأ تغير جديد في التعامل مع "قضية" الصحراء الغربية ، كيف ذلك هذا ما نحاول معرفته في الآتي .

الملك محمد السادس و نزاع الصحراء الغربية :

بعد إعتلاء الملك محمد السادس العرش سنة 1999 ، تفاءل الكثير من الملاحظين الذين كانوا مهتمين ومعنيين بمسألة الصحراء الغربية . وقال رئيس الجمهورية الصحراوية و أمين عام جبهة البوليزاريو في كلمة له « إعتلاؤكم العرش زرع الأمل في قلوب النساء والرجال الذي يطمحون الى مغرب عربي

[1] : Sahara info – Septembre / Décembre 1997 .

[2] : تعليق و كالة الأنباء الجزتئرية و مختلف الصحف .

[3] : Saint Maurice Thomas de OP cit P 40 .

[4] : Sahara Info OP cit .

[*] : أحيانا تمدد لثلاثة أشهر و أحيانا اخرى لمدة ستة أشهر .

حر وديمقراطي ومزدهر ، وأن جو السلم والتفاهم الجديد الذي بدأ يتحقق تدريجيا ليس طموح شعوب المنطقة فحسب ، بل طموح المجتمع الدولي ككل » [1].

وكما أشرنا سابقا فإن الحسن الثاني قبل وفاته كان قد أكد على تمسكه بالإستفتاء من أجل تسوية "قضية" الصحراء الغربية ، وحسبه لا يوجد بديل آخر غير هذا بالنسبة للمغرب . وعلى هذا الأساس تساءل ممثلوا جبهة البوليزاريو – بعد تولي محمد السادس العرش– عن طبيعة الحكم و البرنامج الذي سيضعه هذا الأخير ، خاصة كيفية معالجته لمشكلة الصحراء الغربية . وهل سيلتزم بالشرعيةالدولية؟ .

في 3 سبتمبر 1999 إتخذ محمد السادس أول قرار مهم يتعلق بالنزاع في الصحراء الغربية . وتم تشكيل لجنة ملكية مكلفة بـــ "متابعة شؤون الصحراء على كل المستويات "[2] . بإنشاء هذه اللجنة تم عزل " إدريس البصري" الذي كان مكلفا بالملف ثم إقالته بعد أن أستقبله الملك محمد السادس يوم 10 نوفمبر 1999. قبل إقالته بأسبوع كان إدريس البصري قد صرح بأن إستفتاء تقرير المصير سيؤجل نظرا لعدم الحسم في قوائم الناخبين . بتنحية إدريس البصري الذي كان يعد رجل الملفات الحساسة تنفس الكثير الصعداء وكانوا يعتقدون بأن السياسة المغربية تجاه النزاع في الصحراء الغربية ستتغير نحو الأحسن . ووصف ممثل البوليزاريو بمدريد إبراهيم عالي الوضع بأنه « تطور مهم في الوضع السياسي المغربي وأهمية إقالة إدريس البصري تكمن في تفسير السياسة إزاء الصحراء الغربية،لأن هذه العملية تعد تحولا في سياسة العناد التي إنتهجها المغرب لحد الآن» [3].

لكن الخطوة الإيجابية بالنسبة لجبهة البوليزاريو لم تتحقق ، لأن الإستفتاء الذي كان من المقرر أن يجرى في شهر جويلية 2000 لم يتم بسبب السياسة الجديدة التي أنتهجها الملك محمد السادس. الذي حاول التأثير على الجزائر بإستعمال وسطاء للقيام

---

[1] : رسالة مفتوحة موجهة للملك المغربي محمد السادس :
جريدة الخبر يومية ، الجزائر العدد 2718 بتاريخ 1999/11/24 ص 9 .

[2] : جريدة الخبر يومية ، الجزائر العدد 2707 بتاريخ 1999/12/10 ص 9 .

[3] : جريدة الخبر ، يومية ، الجزائر العدد 2708 بتاريخ 1999/11/13 ، ص 9 .

بمساعي تهدف الى إقناع الجزائر بالإقتراح الأممي المتمثل في " الطريق الثالث "[*] البديل عن الإستفتاء والذي يرمي الى إقامة حكم ذاتي في الصحراء الغربية لكن تحت السيادة والعلم المغربي.

وزير الخارجية المغربية محمد بن عيسى حينها إقترح" لقاء قمة " بين الرئيس الجزائري والملك المغربي لتسوية " قضية " الصحراء الغربية[1] ولمح الى إمكانية مساعدة الجزائر في الحصول على منفذ على المحيط الأطلسي في حال إتفاقها مع المغرب على تسوية للمشكلة بعيدا عن مبدأ حق تقرير المصير[**].

الرئيس بوتفليقة الذي صرح عدة مرات منذ توليه الحكم الى اليوم وفي عدة مناسبات ، كان يؤكد دائما على تمسك الجزائر بمبدأ حق تقرير مصير الشعوب وبتطبيق قرارات الأمم المتحدة و الإلتزام بالشرعية الدولية ، الشيء الذي أغضب دائما السلطات المغربية وكانت ترد على الجزائر بإنتقادات لادغة بواسطة المسؤولين أو عن طريق الإعلام وممثلي الأحزاب في المعارضة المغربية .فمثلا عندما بعث برسالة الى رئيس الجمهورية الصحراوية محمد عبد العزيز بمناسبة الذكرى 32 لإنشاء جبهة البوايزاريو والتي جاء فيها « الجزائر تؤيد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وأنها ليست طرفا مباشرا في النزاع وأن الطرفين المعنيين هما المغرب والبوليزاريو "حركة التحرر المعترف بها في المحافل الدولية " غير أن المملكة المغربية التي تسعى لإقناع العالم بسيادتها المزعومة على الصحراء الغربية لا تريد إثارة الحديث عن البوليزاريو والشعب الصحراوي ولا عن إستفتاء

تقرير المصير»[2]. هذه الرسالة أغضبت السلطات المغربية فردت الخارجية المغربية بإنتقادات لاذعة " تتأسف المملكة المغربية بشده للمواقف والتصريحات الرسمية للجزائر ....المملكة أحست بخيبة الأمل لأن البلدين قررا في مارس

---

[*] : تم إقتراحه من طرف كوفي عنان بعد أن وصلت المفاوضات من أجل تنفيذ الإستفتاء إلى طريق مسحدود .
[1] : جريدة الشرق الأوسط ، لندن ، العدد 7900 بتاريخ 2000/07/15.
[**] : فكرة رغبة الجزائر في الحصول على ممر للأطلسي طرحت عدة مرات من طرف المغرب لكن ليس هناك دليل رسمي يؤيد هذه الأطروحة ، لأن الجزائر كانت دائما ترفض فكرة تقسيم الصحراء الغربية .
[2] : جريدة الخبر، يومية ، الجزائر ، بتاريخ 2005/05/23 .

الماضي.... إلتزامهما الحازم والصادق بالسير في طريق التهدئة وفسح المجال للمسألة الصحراوية لتجد حلا لها في إطار الأمم المتحدة .....إن الجزائر لم تكتف بالتذكير بالمواقف المبدئية لكنها إلتزمت بموقف متحيز وشامل ضد المصالح العليا للمملكة وقراءة مغالطة للشرعية الدولية[*]....وتطالب المغرب بقبول " مشروع بيكر "[1]. لكن كيف تعمل الجزائر ضد المصالح العليا للملكة المغربية والرئيس بوتفليقة نفسه صرح بأن « أمن المغرب من أمن الجزائر» [2].

المطلب الثالث :مشروع الحكم الذاتي

في مبادرة تعتبر الأولى من نوعها في تاريخ نزاع الصحراء الغربية قدم الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان إقتراحا يطلب فيه تجميد مخطط التسوية الأممي و إستبداله بمشروع "إطار إتفاق" [3] جاء في هذا الإتفاق ما يلي :

" لسكان " الصحراء الغربية الحق في إنتخاب هيئاتهم التنفيذية و التشريعية ولهم السلطة الكاملة على إدارة الحكم المحلي والميزانية والنظام الضريبي وحماية الأمن الداخلي و الحالة الإجتماعية و الثقافية و التعليم و النقل والزراعة والتعدين والصيد والصناعة والسياسة البيئية والتنمية المحلية والماء و الكهرباء والتجهيزات القاعدية والبنية الأساسية الأخرى [4].

يمارس المغرب السلطة الكلية على العلاقات الخارجية (المعاهدات بما فيها الإتفاقات الدولية) و الأمن الوطني والدفاع الخارجي (بما في ذلك تعيين الحدود البرية والبحرية والجوية). وكل المسائل المتعلقة بإنتاج أو بيع أو ملكية أو إستعمال السلاح والمتفجرات و المحافظة على سلامة الوحدة الأقليمية ، ضد كل محاولة

---

[*] : بوتفليقة في رسالته طالب بتطبيق قرارات الأمم المتحدة ، لكن الرد المغربي لم يوضح معنى الشرعية الدولية التي يقصدها .

[1] : نفس المرجع .

[2] : نفس المرجع .

[3] : التقرير S /2001/613 ، الذي قدمه إلى مجلس الأمن بتاريخ 2001/06/22 ، أنظر Jensen erik OP cit p.106

[4] : المرجع السابق .

إنفصالية . إضافة الى ذلك ، فان العملة والعلم والجمارك ونظام البريد و الإتصالات المعمول بها في المغرب هي التي يتم تداولها في الصحراء الغربية .

بعد 5 سنوات من بداية تنفيذ الإتفاق سيجرى إستفتاء حول الوضع النهائي في الصحراء الغربية والذي يجب أن يحدد تاريخه من قبل الأطراف المتنازعة بالإتفاق. والناخبون المؤهلون للتصويت في الإستفتاء هم الذين أقاموا في الأقليم بصورة دائمة طيلة السنة التي تسبق الإستفتاء .

يقترح مشروع " الإتفاق الإطار " كل من الجزائر وموريتانيا كدولتين شاهدتين عليه ، وكل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية كضامنتين من أجل تعزيز التسوية وتحفيز تنفيذ الاتفاق .

" مكرها على ذلك " عبر المغرب عن إستعداده بالتعامل مع المقترح بصفة جدية [(1)]. لكن يرى بعض المحللين السياسيين بأن المقترح في أساسه كان مغربيا وإدراج الأمين العام الأممي الموقف والأقتراحات المغربية في تقريره المؤرخ في 20 / 06/ 2001 لدليل على ذلك. وما جاء من تصريحات للمسؤولين في المغرب تؤيد هذا الإتفاق الإطار وإعتبروه الحل النهائي " للقضية" الصحراوية ، وأخيرا مشروع الحكم الذاتي الموسع الذي تم إقتراحه من طرف المغرب في 11/ 04/ 2007[(2)] لدليل يؤكد كل ما سبق ذكره.

جبهة البوليزاريو التي كانت حذرة من تفجر الوضع ، رفضت المقترح بصفة كلية بسبب تنافيه للشرعية الدولية ، وعارضت أي حل يتجاهل حق تقرير مصير شعب الصحراء الغربية غير القابل للتغيير . وأبدت استعدادها للمساهمة من أجل تجاوز العقبات الموجودة أمام مخطط التسوية وتحريكه للأمام وتنفيذ الإستفتاء الذي تم الإتفاق عليه [(3)].

[(1)] : تأكد هذا في تقرير الأمين العام ، S/2002/41 ن بتاريخ (10 جانفي 2002) ، الفقرة 3 .

[(2)] : تقرير الأمين العام الأممي ، S/2007/202 ، بتاريخ (13 أفريل 2007) .
أنظر جريدة الخبر ، جزائرية ، بتاريخ 30 أفريل 2007 ، ص 11 .

[(3)] : تقرير الأمين العام ، S/2001/613 ، بتاريخ 20 جوان 2001 ، الملحق IV .

ضمت الجزائر صوتها لدعم جبهة البوليزاريو ، ورفضت المقترح لأنه يحضر لضم الصحراء الغربية الى المغرب[1] .

إذا ، هذا الإقتراح الأممي الذي جاء كبديل " لمخطط التسوية " لم يكتب له النجاح وذلك لعدة اعتبارات :

1- لم يعط لمسيري الأقليم إلا صلاحيات ثانوية بينما أبقى المغرب قبضته على أهم الصلاحيات ذات السيادة وهذا فرض للأمر الواقع وتمهيد للضم الفعلي .
2- السماح لكل من تواجد في الصحراء الغربية - قبل سنة من تاريخ الإستفتاء- بأن يشارك فيه ، وهذا يجعل نتيجة الإستفتاء معروفة مسبقا (لأنه يتم إبقاء المقيمين من أصل مغربي ويمكن نقل مواطنين آخرين من المغرب في المستقبل).
3- يترك المقترح الباب مفتوحا لأية مواجهة في المستقبل لأنه لم يحسم في الإجراءات ، وترك لطرفي النزاع الحرية التامة في الإتفاق على تاريخ الإستفتاء بدون تدخل الأمم المتحدة ، وهذا يصعب إدراكه نظرا لعدم وجود الثقة بين طرفي النزاع .
4- كان الإقتراح مبهما في الصيغة النهائية للإندماج التي يصل اليها وضع الأقليم ،

(فدرالية ، اندماج ، حكم ذاتي ؟!).

إضافة لتكلمه عن **سكان الصحراء الغربية** وليس **شعب الصحراء الغربية ،** مــما يــعني عدم وجود خصوصية لشعب الصحراء الغربية أو العمل لإزالتها [2].

من الناحية القانونية فإن " الإتفاق الإطار " أثار بعض الإشكالات أيضا وهي:

---

[1] : نفس المرجع السابق ، الملحق II .

[2] : رسالة الرئيس بوتفليقة إلى العام للأمم المتحدة مذكورة في جريدة الخبر ، العدد 3253 ، بتاريخ 26 أوت 2001 .

1- في محتوى الإتفاق جاء ذكر إقليم الصحراء الغربية وكأنه تابع لسيادة المغرب ، بينما لا توجد أي دولة أو هيئة دولية قد إعترفت بسيادة المغرب على الصحراء الغربية .والبرهنة على ذلك لا يتم إلا بتنظيم إستفتاء تقرير المصير طبقا للشرعية الدولية ، يختار فيه شعب الأقليم بين الإستقلال أو الإندماج في المغرب .

2- كما لاحظت جبهة البوايزاريو ، أن الإتفاق منح للمغرب صلاحيات إستثنائية لحماية الوحدة الترابية للأقليم ضد المحاولات الإنفصالية سواء من داخل أو خارج الأقيلم ، والسماح للمغرب كذلك بالإبقاء على قواتها العسكرية والشرطة و الإدارة في الأقليم . مما يعني أن الصحراء الغربية تشكل جزءا من الوحدة الترابية للمغرب وهذا يتناقض مع ما جاء في نص " الإتفاق الإطار "[1] الذي أشار الى تطبيق حق تقرير المصير الذي نصت عليه لوائح الجمعية العامة للأمم المتحدة في عدة مناسبات ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية[*]. وما يستنتج هو أن الإتفاق الإطار يتعارض مع كل القوانين و القرارات الدولية التي تم الإتفاق عليها و بالتالي فهو مناف للشرعية الدولية . إذا " فالإتفاق الإطار" يجعل شعب الصحراء الغربية منزويا تحت سيادة المغرب ولا يسمح له بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير وفوق كل هذا فالمغرب هو المستفيد الوحيد .

بعد رفض جبهة البوليزاريو لإقتراح " الإتفاق الإطار" حول الحكم الذاتي ، قام المبعوث الخاص الأممي في جانفي 2002 بزيارة للمنطقة، تقابل فيها مع الملك المغربي ومع مسؤولين من الجزائر والأمين العام لجبهة البوليزاريو .وبعد إطلاعه على آراء جميع الأطراف إستطاع جيمس بيكر أن يعلن بأنه يستحيل الوصول الى

---

(1) : تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، S /2002/41 بتاريخ 10 جانفي 2002 ، الفقرة 3 .
(*) : محكمة العدل الدولية في قرارها الإستشاري لسنة 1976 لم تؤكد سيادة المغرب على إقليم الصحراء الغربية .

أي إتفاق بين طرفي النزاع حول تسوية، إنطلاقا من الإقتراح الأممي ، ولهذا فمواصلة العمل به أصبح دون معنى ولا جدوى [1].

في 20 فبراير قدم الأمين العام تقريره الى مجلس الأمن وفي خطوة غير عادية إقترح على المجلس في تقريره الطويل المتشائم[*]أربع خيارات ، طلب من المجلس دراستها وتأييد أحدها وهي:

1- الخيار الأول: - إستئناف مخطط التسوية بدون الرجوع لطرفي النزاع للإتفاق على ذلك . وهذا خيار مثبط للهمم وليس له أمل في النجاح ، لأن الأمم المتحدة حاولت إقناع الطرفين بقبوله ولفترة ليست بالقصيرة ، لكن الطرفين لم يتفقا على آلية التنفيذ وكان الإختلاف حادا بينهما حول من ينتخب ويشرف على الإستفتاء ، ورغم الإتفاق المبدئ على إستفتاء تقرير المصير في حد ذاته . بإختصار المخطط لم يتبع بآلية تفرض تطبيقه.

2- الخيار الثاني:- يعمل المبعوث الخاص لتنقيح مشروع " الإتفاق الإطار" مع مراعاة إنشغالات الطرفين و الجهات الأخرى ، لكن بدون إشتراط قبول طرفي النزاع للتعديلات و الإتفاق عليها . " الإتفاق الإطار" المعدل يسلم إلى مجلس الأمن ، والمجلس يعرضه على طرفي النزاع على أساس غير تفاوضي ، وفي حالة موافقة مجلس الأمن على هذا الخيار يمكن تقليص حجم بعثة المينورسو وهي إشارة إلى تحويل النزاع تحت طائلة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

3- الخيار الثالث : يتعلق بطلب المجلس من المبعوث الخاص إستكشاف مدى إمكانية تقسيم الإقليم وقبول ذلك من الأطراف المعنية . في حالة رفض التقسيم وعدم الإتفاق على ذلك بحلول الأول من نوفمبر 2002 ،

---

[1] : تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، S/2002/178 بتاريخ 19 فيفري 2002 ، الفقرة 44 .

[*] : في سابقة الأولى من نوعها أول مرة يحمل الأمين العام المغرب وحده مسؤولية عرقلة خطة التسوية .

يقوم المبعوث الخاص بإقتراح مشروع تقسيم الإقليم على مجلس الأمن ليعرضه على الأطراف المتنازعة على أساس غير تفاوضي.

4- الخيار الرابع : يمكن لمجلس الأمن أن يقرر إنهاء مهمة " المينورسو" ، وهو ما يعني الإعتراف والإقرار بانه بعد مرور إحدى عشرة سنة وإنفاق مبالغ طائلة قاربت نصف مليار دولار ، فإن الأمم المتحدة سوف لن تجد حلا لمشكل الصحراء الغربية بدون إقتضاء أحد طرفي النزاع أو الأثنين معا بتقديم شيئ لم يرغبا في الإتفاق على تقديمه طواعية[1] .

ما يلفت الإنتباه من هذه الخيارات هو خيار التقسيم ، هذه الأطروحة التي تم إقتراحها كما أشرنا في الدراسة عدة مرات منذ بداية المشكلة سنة 1975 وكانت دائمة تؤول للرفض ، لكن خيار القتسيم ربما تم إقتراحه من طرف بعض الجهات المهتمة بالنزاع نظرا لليأس الذي وصل إليه كل من حاول إيجاد حل لهذه المشكلة المعقدة[*].

كما ذكر كارلوس رويت ميغال(Carlos Ruiz Miguel)[2] إن فكرة التقسيم مهمة لأنها ترضى ولو نسبيا جميع الأطراف المهتمة و المعنية بالنزاع ؛ المغرب سيبقى في الأقليم الذي أنفق عليه الكثير ؛ و الجمهورية العربية الصحراوية ستحقق وجودها فعليا و قانونيا و تصبح جزءا من المجتمع الدولي الكبير . أما الدول الأخرى المهتمة ، فيمكن كذلك أن تستفيد من هذا التقسيم . فالجزائر مثلا تستفيد بتخفيف الضغط عليها (من الناحية الجيوستراتيجية على حدودها الغربية) ، أما موريتانيا ، فتستفيد من وجود دولة تعزلها عن المغرب . فرنسا و الولايات المتحدة و إسبانيا كل يستفيد بطريقته . فرنسا حليفة المغرب تضمن إستمرار التواجد المغربي وسيطرته على جزء مهم من الصحراء الغربية ، و المتمثل في المثلث النافع الذي

---

[1] : تقرير الأمين العام الأممي رقم : S/2002/41 بتاريخ 10 جانفي 2002 . الفقرات .48-51
و Jensen Erik , Op cit . P.108

[*] : الأطراف التي حاولت إيجاد حل للمشكلة كثيرة عربية منها و إفريقية و أروبية (إسبانيا و فرنسا على وجه الخصوص) إضافة إلى منظمة الوحدة الأفريقية و منظمة الأمم المتحدة . أنظر الفصل الخاص بمحاولة إيجاد حل سلمي للنزاع في هذه الدراسة .

[2] : Ruiz Miguel , Carlos , Le long Chemin Juridique et Politique Jusuqu'au plan Baker II : dernier etape ? www.creima.net. 13 octobre 2003.

يحتوي على الثروات ، الولايات المتحدة الأمريكية تضمن السلام في المغرب وإنهاء المشكل دون أن تأخذ موقفا ضد أحد الأطراف وبالتالي تضمن حليفها القديم المغرب و مصالحها الإقتصادية في الجزائر وتعمل نحو خلق سوق مغاربي كبير ، أما الدولة الإسبانية التي كانت تستعمر الإقليم ، فستضمن الوصول إلى نتيجة تعتبرها نجاحا (ولو نسبيا) في تصفية الإستعمار مما يخفف الإحتقان الموجود من طرف شعوب المنطقة ضدها وذلك سيساعد على فتح المجال في الميادين الإجتماعية والسياسية والإقتصادية و التعاون مع الجمهورية العربية الصحراوية[1] .

بصفة عامة فإن الخيارات الأربعة و التي جاءت وكأنها نوع من التهديد لطرفي النزاع ، فإنها لم تكن مدروسة وكانت تحمل عدة تناقضات وفوق كل ذلك كانت تمثل تراجعا فادحا و خطيرا عن القرارات السابقة للأمم المتحدة والإلتزامات هذه الأخيرة وتعهداتها عن عقد إتفاق وقف إطلاق النار وهو ما عبرت عنه بعض الأوساط السياسية بأنه إنتهاك للشرعية الدولية ولمبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في حق الشعوب في تقرير مصيرها .

لكن المشكل الذي سيواجه جيمس بيكر هو كيف يستطيع فرض أي خيار من هذه الخيارات دون موافقة وإستشارة الأطراف المعنية إنه مأزق آخر يحاول المجلس فيه تجاوز مخطط التسوية الذي تم الإتفاق عليه و السطو عليه لفرض حل غير متفق عليه .

إختار المجلس تمديد مهمة المينورسو لشهرين آخذا في الإعتبار فعالية الخيارات . بعد شهرين تراجع مجلس الأمن و أعتبر بأنه لا يمكن تطبيقأيّ من الخيارات الثلاث الأولى دون موافقة طرفي النزاع ، لأن أي تغير سيؤدي ببساطة إلى تشجيع الرجوع إلى النزاع و الوقوع في مأزق . و لهذا فإن المجلس و بصفة محتشمة عبر عن الحاجة لوقت أكبر .

[1] : Ibid P.11

مرت ثلاثة أشهر أخرى و لم يصدر عن مجلس الأمن القرار الحاسم الذي اراده بيكر ، هذا الأخير الذي هدد بالإستقالة في حالة عدم توصل طرفي النزاع إلى تسوية في اقرب الآجال .

إنقسم أعضاء مجلس الأمن في تعاطفهم السياسي . بريطانيا التي كانت مترأسة كانت مدعمة لأطروحة جيمس بيكر المفضلة التي تقدمت بها الولايات المتحدة كمسودة لمجلس الأمن و أيدتها في ذلك فرنسا . وعملت الولايات المتحدة الأمريكية لكسب تأييد بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن لكن ذلك لم يلق قبولا واسعا. روسيا و بتأييد من اغلبية الأعضاء غير الدائميين كانوا مع ترك المجال مفتوحا لخيارات أخرى و تمديد بعثة المينورسو لمدة ستة أشهر لإعطاء الفرصة لمشاورات أوسع على أن يتم التوصل إلى تسوية مقبولة خارج الخيارات الأربعة [1] حدث ذلك رغم الإشاعة التي كانت تقول بأن الولايات المتحدة كانت ستستعمل حق الفيتو ضد أي قرار ، يقضي بتمديد بعثة المينورسو [2] .

إذا، فالأغلبية في مجلس الأمن أيدوا الإبقاء على خيار تقرير المصير وعارضوا تحويل محاولات المساعي الحميدة إلى التحكيم المقيد بفرض أحد الخيارات الأربعة بصفة إلزامية .

وكانت النتيجة إعطاء فترة ستة أشهر إضافية لجيمس بيكر لكي يحاول إيجاد حل سياسي ، ربما حلا غير الذي تم إقتراحه في الخيارات الأربعة ، أخذا في الإعتبار إهتمامات الأطراف بمبدأ تقرير المصير . لم تتم الإشارة إلى فرض الحل الذي يتم التوصل إليه [*] ، و لم تتم الإشارة كذلك إلى أية آلية لتنفيذه [3].

في جانفي 2003 ذهب جيمس بيكر مرة أخرى للمنطقة و قدم بطريقة سرية إقتراحات جديدة لكل من المغرب و جبهة البوليزاريو و كان حذرا على عدم تسريب أي معلومة حتى يتم الإتفاق على صيغة معينة للحل و اعطى للطرفين مدة شهرين

---

[1] : Jensen erik OP cit P.109.

[2] : Ibid

[*] : في القرار الخاص بالخيارات الأربعة كانت دائما تتم الإشارة إلى فرض أحد الخيارات على طرفي النزاع حتى و لم يتفقا على ذلك .

[3] : قرار مجلس الأمن 1429 (2002) ، 30 جويلية 2002 .

للرد على مقترحاته الجديدة . عندما جاء رد الطرفين على المقترحات في منتصف شهر مارس كان مجلس الأمن منشغلا بالحرب في العراق . أجل النظر في مسالة الصحراء الغربية . بعد شهرين من ذلك قدم الأمين العام لمجلس الأمن تقريرا مفصلا لمقترحات بيكر الجديدة حول الوضع في الصحراء الغربية ، والذي سميت " مخطط السلام لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية" أو "مخطط بيكر الثاني" . تقرير الأمين العام ألحق بأراء كل من طرفي النزاع (المغرب و جبهة البوليزاريو) إضافة لأراء الدول المهتمة (الجزائر و موريتانيا) [(1)] .

كان مخطط بيكر الثاني الذي سمي بمخطط السلام مختلفا عن المخطط الأول و أحدث نوعا من الإرتباك في المنطقة لقد تجاوز إتفاق الإطار ليشترط في شيء من التفصيل إجراء إستفتاء تقرير المصير في آجال ليست قبل أربع سنوات و لا تتجاوز خمس سنوات بعد التاريخ الرسمي لبدء تنفيذ المخطط. خلال هذه السنوات يتم منح شعب الصحراء الغربية حكما ذاتيا مع إشراك إدارة الحكم المحلي في السياسة الخارجية للمملكة المغربية و دمج عناصر من جبهة البوليزاريو في الوفود الدبلوماسية المغربية في الخارج و إشراكهم في كل ما يتعلق بقضية الصحراء الغربية .

المؤهلون للتصويت على الإستفتاء هم كل الأشخاص بلغوا سن الثامنة عشر ة أو أكثر و تضمنتهم القائمة الإحتياطية التي أعدتها المينورسو (دون تأثير أي طعن أو إعتراض على ذلك) ؛ كل الذين ظهرت أسماؤهم في قائمة العائدين التي أعدتها المفوضية السامية للاجئين بتاريخ 31 أكتوبر 2000 ؛ و هؤلاء القاطنون في الإقليم منذ 30 ديسمبر 1999 بدون إنقطاع . الأمم المتحدة هي التي تحدد في النهاية المؤهلين للتصويت و يعتبر قرارها نهائيا و ليس قابلا للطعن فيه [(2)]. قضايا أخرى عالجها المخطط ، تتعلق بالحملة الإنتخابية و طريقة التصويت و تخفيض القوات

[(1)] : تقرير الأمين العام S/2003/565 بتاريخ 23 ماي 2003 ن الم□حق III ، 19-65 .
[(2)] : المرجع السابق الملحق II ، الفقرة ، 5 .

المسلحة و تراجعها داخل الثكنات و أخيرا إطلاق سراح المساجين و المعتقلين السياسين .

ما يلاحظ على "مخطط بيكر الثاني" هو إخضاعه لتعديلات كثيرة خاصة النقاط التي تحفظت عليها جبهة البوليزاريو في مخطط "إتفاق الإطار" ، مثل الدفاع الذاتي السياسة الخارجية والقضاء و الشيء المهم هو التأكيد على تطبيق مبدأ تقرير المصير عبر الإستفتاء الحر و المباشر . هذه التعديلات هي التي جعلت المغرب يتهم الأمم المتحدة بإنحيازها لجبهة البوليزاريو [1]. كذلك لأن الفقرة النهائية في المخطط تنص على « موافقة الأطراف المعنية بالسلطة الكاملة للأمين العام الأممي في شرح المخطط و في حالة وقوع خلاف حول معنى المخطط فإن تأويل الأمين العام هو الذي يؤخذ بعين الإعتبار و يكون ملزما لجميع الأطراف » [2].

في ردهما الأولي على المخطط كلا طرفي النزاع عبرا عن صعوبة تطبيق هذا المخطط و قدما في رسائل مطولة مجموعة من التحفظات على المخطط. المغرب لم تكن مرتاحا لما جاء فيه ، رغم ذلك لم ترفضه في البداية . من بين الأشياء التي ازعجته كما أشرنا طريقة صياغة سؤال الإستفتاء و الذي جاء كما أرادته جبهة البوليزاريو " الإستقلال أم الإندماج مع المغرب ؟" بدلا من التسوية عبر المفاوضات كما ارادها المغرب ، و هذا يؤدي في النهاية إلى " رابح وخاسر" . البوليزاريو من جهتها كانت مهتمه كثيرا بوضعية اللاجئين وكيفية عودتهم وبعد تقديمها لبعض الملاحظات و الإنتقادات ، ركزت جبهة البوليزاريو في النهاية على كيفية إرغام جميع الأطراف على تنفيذ مخطط السلام طبقا للشرعية الدولية [3].

في الملاحظات و التوصيات التي قدمها الأمين العام بعد إطلاعه على إعتراضات جميع الأطراف على بعض ما جاء في المخطط ، إهتم بإعتراض المغرب الأساسي على وضع خيارين في سؤال الإستفتاء سيؤدي على الأرجح لخيار

---

(1) : بيان لوزارة الخارجية المغربية و التعاون ، و الرباط ، 28 أكتوبر 2003.
(2) : المرجع السابق ، الملحق II ، الفقرة 22 .
(3) : المرجع السابق الملحق III ، الفقرة 44 .

الإستقلال . لذلك ففي التعديل تم إضافة خيار ثالث و هو الحكم الذاتي . بالنسبة لإعتراض البوليزاريو الأساسي كان حول التفرقة بين مخطط التسوية و مخطط السلام .

لأن مخطط السلام لا يترك حل القضايا المختلف عليها للتفاوض و الإتفاق بين طرفي النزاع ، بل الأمين العام الأممي هو الذي يقرر و يحسم الموقف و ليس لطرفي النزاع حق الإعتراض ، بل اكثر من ذلك ، إقترحت جبهة البوليزاريو على الأمين العام و مجلس الأمن إتخاذ الإجراءات الضرورية لتطبيق إستفتاء تقرير المصير تحت طائلة الفصل السابع .

لكن في القرار النهائي الذي حظي بدعم و إجماع مجلس الأمن لم يفرض على طرفي النزاع تطبيق مخطط السلام بل طلب منهما التعاون مع الأمم المتحدة وفيما بينهما من أجل قبول و تطبيق المخطط . حدث هذا التعديل بعد إعتراض المغرب عن صيغة الإلزام الذي جاءت في المسودة الأولى التي تقدمت بها الولايات المتحدة . إذا، قانونيا لم تتم المصادقة على المخطط بل أصبح عبارة عن إقتراح ، أما المصادقة فلن تتم إلا بعد قبوله و تطبيقه من قبل طرفي النزاع .

فاجأت جبهة البوليزاريو الجميع و قبلت مخطط السلام مباشرة لما بدأ مجلس الأمم في التداول و ذلك عبر ممثلها في الأمم المتحدة أحمد بوخاري [1] .

كانت المملكة المغربية التي لم يعجبها المخطط تنتظر أن تقوم جبهة البوليزاريو برفض و معارضة أي محاولة لفرض المخطط ، و بالتالي ترجع اللائمة في رفض المخطط على الجبهة و ليس على المغرب لكنها أذهلت بقبول الجبهة للمخطط وأصابها الإرتباك.

في سبتمبر 2003 تقابل وفد وزاري مغربي مع جيمس بيكر في هيوستن لكن المغرب لم يصرح برفضه للمخطط. عندما رفع الأمين العام تقريره لمجلس الأمن في أكتوبر وطلب من المغرب التعاون بطريقة إيجابية و قبول تطبيق و تنفيذ مخطط

---

[1] : Jensen erik , op cit P.112.

السلام الذي يمثل « مقاربة عادلة و متوازنة.... ويوفر لكل طرف بعض و ليس كل مطالبه»[1]. عندها كان رد فعل المغرب بغضب شديد عبر رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن أين إتهم الأمانة العامة بفقدانها للحياد و فشلها في شرح و تأويل قرارات شهر جويلية التي تحدثت عن "الإتفاق بين الطرفين" و حسب هذه الرسالة فإن المغرب لم يعترض على قضية واحدة بل رفض كل المخطط و الطريقة التي تمت هندسته بها . و طلب المغرب من مجلس الأمن مساعدة الأطراف للوصول لحل مقبول يشارك فيه الطرفان . وفي بيان للخارجية المغربية « يويد المغرب أي حل سياسي واقعي ، يحترم السيادة المغربية و وحدتها الترابية»[2] .

الرفض المغربي ربما كان بسبب تخوفه من تصويت الأغلبية لصالح الإستقلال بما فيهم المستوطنون المغاربة أصلا ، وذلك كرد فعل على الظروف غير المريحة التي يعيشونها تحت النظام المغربي وهو تعبير عن التحرر. وإنتفاضة العيون سنة 1999 تدل على طموح جميع الذين يعيشون في الصحراء الغربية في التغيير. كما قد يكون لسبب آخر كذلك وهو في حالة تطبيق الحكم الذاتي لخمس سنوات، حينها سيقوم البرلمان في الصحراء الغربية بتشريع يصب في خانة الإنفتاح عن الديمقراطية و الحريات العامة وحقوق الإنسان ، الشيء الذي يؤثر على السلطة المغربية ويؤنب الرأي العام المغربي وهذا يمكن أن يهدد العرش بكامله بمطالبة المواطن المغربي بديمقراطية أكثر.

إن قبول جبهة البوليزاريو للمخطط فسره البعض بالتكتيكي إضافة إلى أنه يتناسب مع مواقف الجبهة التاريخية. فإحتمال رفض المغرب له – وهذا ما وقع فعليا– أدى إلى عزل المغرب وفضح تناقضاته ، لأنه كان يطالب بتطبيق الإستفتاء ثم يرفض المخطط وبمصادقة مجلس الأمن على القرار 1945 بإعتباره " أحسن حل

---

[1] : تقرير الأمين العام S/2003/1016 بتاريخ 16 أكتوبر 2003 . الفقرات 26-27 .

[2] : Jensen Erik Op cit .P113.

سياسي " فهذا يعني تكبد المغرب لأكبر هزيمة دبلوماسية لأنه رفض المخطط الذي أعتبره مجلس الأمن أحسن حل سياسي.

حاول هذا المخطط أن يدمج بين السياسة والقانون .السياسة لم تتحقق لعدم قدرة المغرب فرض الأمر الواقع وبسط سيطرته بالقوة على إقليم الصحراء الغربية و القانون لم يعط لجبهة البوليزاريو حقه ولم يمكنه من تطبيق مبدأ حق تقرير المصير عبر الإستفتاء الحر والمباشر مجسدا في ذلك الشرعية الدولية.

وهكذا جاء " مخطط بيكر الثاني" كإقتراح وسط لكن المغرب رفضه وبرفضه له تأزم الموقف أكثر خاصة بعد أن رفض الملك محمد السادس في الإقتراح المغربي الأخير – الحكم الذاتي الموسع– مبدأ تقرير المصير من أساسه . فما هي آثار هذا الرفض على المنطقة ؟ وعلى النزاع ؟ وما فحوى الإقتراح الأخير الذي تقدم به المغرب ؟

هذا ما سنحاول معرفته في المطلب التالي.

المطلب الرابع :الحكم الذاتي الموسع

آخر مخطط للتسوية إقترحته منظمة الأمم المتحدة هو مخطط بيكر الثاني الذي أشرنا إليه و تم رفضه بصراحة من طرف المغرب سنة 2004. منذ ذلك الوقت إلى سنة 2007 عرف نزاع الصحراء الغربية نوعا من الجمود (*) رغم ذلك حدثت عدة تطورات تتعلق بنزاع الصحراء الغربية . إلى أن طالبت الأمم المتحدة مرة أخرى من طرفي النزاع بالدخول في مفاوضات مباشرة جديدة و بدون شروط . فما هي هذه التطورات التي حدثت ؟

(*) : غزو العراق و الوضع في أفغانستان و الملف النووي الإيراني جعل من المجتمع الدولي لا يضع النزاع في الصحراء الغربية من اولوياته .

بعد إستقالة جيمس بيكر [*] ، تم تعيين الهولندي " فان فالسون" كخامس ممثل للأمين العام في الصحراء الغربية . هذه الإستقالة تعتبر خسارة كبيرة لجهود السلام التي بذلها جيمس بيكر من اجل الوصول إلى إنهاء هذا النزاع الذي جاوز ثلاثة عقود. لقد صرح جيمس بيكر قائلا بعد إستقالته " كلما إقتربنا من النهاية زادت نرفزة المغاربة الذين أعتقد بأنهم يخشون الفشل في هذا الإستفتاء" [1] .

في هذه الفترة كذلك ، إعترفت عدة دول بالجمهورية العربية الصحراوية (جنوب إفريقيا وكينيا و تنزانيا و السلفادور و الأرغواي) و هي دول لها وزن إقليمي معتبر . وتمثل هذه الإعترافات دعما دبلوماسيا لجبهة البوليزاريو و فشلا ذريعا للدبلوماسية المغربية التي وجدت نفسها معزولة في أفريقيا . وأدت هذه الإعترافات بالمغرب إلى إعادة النظر في تنشيط دواليب دبلوماسيتها في الإتجاه المعاكس للحد من وتيرة التأييد الدولي المتزايد لجبهة البوليزاريو .

من أهم التطورات التي حدثت أيضا الإحتجاجات و الإنتفاضات التي بدأت مع تولي محمد السادس العرش و أطلق عليها منذ 21 ماي 2005 " إنتفاضة الإستقلال" وطالب المحتجون في الصحراء الغربية بإحترام حقوق الإنسان و تمكين شعب الصحراء الغربية من تقرير مصيره مع التنديد بسياسة المغرب القمعية في تعامله مع شعب الصحراء الغربية ، و عبروا عن تضامنهم مع المعتقلين و المختطفين في السجون المغربية ، و تساءلوا عن مصير المفقودين الذين بلغ عددهم حسب منظمة العفو الدولية 521 مفقودا [1] . و قوبلت هذه الإنتفاضة بإعلان حالة الطوارئ خوفا من إتساعها (و لربما) يؤدي ذلك إلى مقاومة من داخل الصحراء الغربية ، و هكذا قامت السلطات المغربية بتشديد الحصار العسكري على كل المدن [2] ، و هذا يدل

---

[*] : إستقال جيمس بيكر بعد أن وصل لطريق مسدود إثر رفض المغرب " لمخططه الثاني" و عدم قبول مجلس الأمن توظيف الفصل السابع الذي يجبر طرفي النزاع على تطبيق قراراته .

[1] : جريدة الخبر يومية جزائرية ، عدد 4174 ، 25 أوت 2004 .

[2] : جريدة الخبر، يومية جزائرية ، 04 مارس 2007 ، ص 15 .

[3] : جريدة الصحراء الحرة ، العدد 424، جوان 2005 ، ص 3 .

على رفض السياسة المغربية من طرف المتظاهرين الذين طالبوا بالاستقلال كذلك حاملين أعلام الصحراء الغربية . وأثرت هذه الأحداث على نفسية و معنويات الجندي المغربي المتواجد في خنادق على طول الجدار الرملي منذ خمس عشر سنة أي منذ توقيف إطلاق النار سنة 1991 .

وساهمت هذه الانتفاضة في تسليط الضوء على إنتهاكات حقوق الإنسان المختلفة داخل الصحراء الغربية [1] ، مما أدى بجمعيات حقوقية مختلفة و تنظيمات دوليـــة غير حكومية إلى إثارة هذه المسألة في عدة محافل دولية في السنوات الأخيرة [*] . ففي الندوة الدولية للتضامن مع الجمهورية الصحراوية التي عقدت بتفاريتي في 26-27 فبراير 2007 ، شارك فيها ممثلون من مختلف دول العالم واعتبروا في نهاية الندوة بأن مقترح الحكم الذاتي ماهو إلا هروب للأمام و تملص من الشرعية الدولية.

وكسبت جبهة البوليزاريو في المدة الأخيرة العديد من المؤيدين لها في مطالبتها بتنفيذ القرارات الدولية الداعية لإجراء إستفتاء تقرير المصير . إعلاميا تصدرت أخبار نزاع الصحراء الغربية مجالا محوريا في وسائل الإعلام المختلفة ، خاصة ما تعلق منها بجانب حقوق الإنسان و تجسيد الشرعية الدولية .

من النقاط الأساسية التي عرفتها التطورات الأخيرة كذلك ، بداية تفكك الإجماع المغربي الذي كان ينادي بمغربية الصحراء ، وظهرت بعض القوى والأحزاب التي تطالب بتمكين شعب الصحراء الغربية من تقرير مصيره[**]. وعبر وزير الداخلية الأسبق حسن البصري الذي كان المدير الأساسي لملف الصحراء الغربية ، عن رأيه القاضي بتمكين شعب الصحراء الغربية من تقرير مصيره لأنه يدرك ما معنى الملف الذي حكم زمامه لمدة 25 سنة . هناك محاولات من طرف

---

[1] : Tobey Shelly , OP cit PP.104-105 .

[*] : التنظيمات ذات الطابع المدني للدفاع عن حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره ، تتزايد و تعقد دوريا مؤتمرات وندوات في مختلف الدول ، وهي منتشرة عبر كل القارات ، أهمها التنسيقية الدولية للتضامن مع الشعب الصحراوي .

[**] : هناك بعض الجمعيات المدنية داخل المغرب تطالب بذلك من أهمها حزب النهج الديمقراطي .

المجتمع المدني المغربي التي اقترحت نفسها للوساطة بين المغرب و جبهة البوليزاريو [1] .

على المستوى الداخلي للمغرب ، باتت الصحراء الغربية عبئا ثقيلا على الإقتصاد المغربي ، فرغم الخيرات و الثروات التي تزخر بها الصحراء الغربية والتي يفترض أن تدعم القوة الإقتصادية للمغرب ، فإن الإحصائات تشير إلى تدهور كبير في مستوى المعيشة نتيجة للأزمات المختلفة ، من هذه الإحصائيات مثلا[2] :

- إختلالات الميزان التجاري لصالح الإستراد وصل 75 % .
- فوائد المديونية بلغت 61 % من الدخل الخام .
- تكاليف الدفاع تصل 22 % .
- البطالة وصلت 30 % .

أدى ضعف الإقتصاد المغربي و التبعية إلى تفشي الفقر بصفة عامة ، فتقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية صنف المغرب في الرتبة 121 من بين 160 دولة ، دخل الفرد الوطني في المغرب كان الأضعف في دول شمال أفريقيا (ما عدا موريتانيا) . نسبة الأمية عند البالغين 45 % .

لم يتوقف إستيراد السلاح في المغرب حتى مع وقف إطلاق النار ، (بعض المساعدات في المجال العسكري تقدمت بها السعودية)

سنة 2002 بلغ عدد القوات المسلحة المغربية 198.500 بعد ما كان عددهم سنة 1975 ، 56.000 فقط . أما في السنوات بين 2003-2006 إشترى المغرب أنواعا مختلفة من الأسلحة بقيمة 5.5 مليار دولار[3] .

أدت هذه العوامل المذكورة أعلاه ، بالمغاربة للإستياء من سياســة التميــيز

---

[1] : تصريح لسفير الجمهورية الصحراوية بالجزائر ، محمد يسلم بيسط ، جريدة الخبر ، 30 أفريل 2007 ، ص 11 .

[2] : أنظر Economist Intelligence unit Country Profile 2002 , P.42, Cited in Toby Shelley , Op cit ,PP 50-54

[3] : Ibid .

(كما عبر عن ذلك الملحق الثقافي بسفارة المغرب بالجزائر) بين سكان الصحراء الغربية وسكان أقاليم جنوب المغرب ، لأن الحكومة المغربية حسب رأيه إتبعت سياسة الإغراء و أستثمرت الكثير في تطوير الهياكل المختلفة في الصحراء الغربية[1] . مما جعل سكانها يعيشون في بحبوحة و رخاء[*] مقارنة بسكان الشمال الذين تتدهور حالتهم المعيشية . يبدو أن هذا من أحد الأسباب التي ستؤدي إلى إستنكار شعبي و حزبي للسياسة المغربية المنتهجة ، في حالة ما تنازل العرش الملكي المغربي عن إحتكاره لمعالجة ملف الصحراء الغربية .

دور الجزائر و موقفها من النزاع له أهمية كذلك ، فمنذ مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للحكم و مع تحسن الظروف الأمنية و الإقتصادية عادت الجزائر بدبلوماسيتها النشطة لمساندة " قضية " الصحراء الغربية في المحافل الدولية – كما فعلت قبل ذلك مع كل الحركات التحررية – و هو الموقف المبدئي الداعم لحق تقرير مصير الشعوب التي كانت تحت الاستعمار حسب ما تمليه الشرعية الدولية .

يساعد زيادة الضغط الدولي على المغرب (خاصة من الدول الكبرى) من أجل إيجاد حل سلمي يؤدي لإستقرار المنطقة ، له مفعوله أيضا ، رغم إنشغال المجتمع الدولي بمسائل أخرى في العراق و السودان و إيران و أفغانستان .

في هذا الظرف قام المغرب بإقتراح مشروع الحكم الذاتي مراهنا على تمريره و فرضه على شعب الصحراء الغربية نظرا للتأييد الذي كان يبدو له من طرف كل من فرنسا و إسبانيا و إلى حد ما الولايات المتحدة الأمريكية . فهذا المشروع ما هو إلا مشروع قديم في شكل جديد ، يحاول من خلاله المغرب أن يكرس إحتلاله ويضفي الشرعية و السيادة المغربية على الصحراء الغربية [**]. لكن بعد الإعلان

---

[1] : أنظر في هذا المجال : Royaume du Maroc , Le premier Ministre , programme de Développement des Provinces du Sud du Royaume : 2004-2008

[*] : غالبية من الموالين للنظام المغربي و ليس من سكان الصحراء الغربية الذين يطالبون بالاستقلال .

[**] : أنظر قرار الأمم المتحدة الخاص بالمشروع في الملاحق .

على هذا المقترح قامت عدة شخصيات مغربية رسمية و من المعارضة (كرئيس حزب الإستقلال)[*] وأولهم الملك محمد السادس بتصريحات مكثفة في مختلف وسائل الإعلام مفادها أن هذا المقترح هو السقف السياسي للمغرب و لا تنازل عنه في المفاوضات مع جبهة البوليزاريو و التي دعت إليها الأمم المتحدة وكانت برعايتها. فالحل النهائي حسب المغاربة يكمن في الحكم الذاتي و في إطار سيادة المغرب و لا مجال فيه لفكرة تقرير المصير و خيار الإستقلال ! . فهذه الإرادة المغربية المنفردة التي تم على أساسها إقتراح هذا المشروع لا تعبر عن حسن النية التي يجب أن تتوفر لدى أي طرف يقترح مبادرة ما للدخول في مفاوضات بهدف حل نزاع ما . في الجانب المقابل قدمت جبهة البوليزاريو مقترحا من أجل تسوية النزاع يبدو أن فيه تنازلا معقولا وتركت جبهة البوليزاريو المجال مفتوحا للتفاوض من أجل الإتفاق على صيغة الحل النهائية .

فيا ترى ما هو مآل و مصير مشروع الحكم الذاتي الذي بدأت حكومة المغرب و جبهة البوليزاريو التفاوض على أساسه برعاية الأمم المتحدة ؟ الأيام القادمة كفيلة بالإجابة عن هذا السؤال و لو أنني لا أتوقع شخصيا الوصول إلى أية نتيجة و ذلك على المنوال الذي تمت به و وصلت إليه المفاوضات التي سبقت ذلك إبتداء من سنة 1988 ، و السبب هو عدم وجود الإرادة و عدم الإستعداد لتقديم تنازلات من طرف الجانب المغربي بالاضافة لذلك فإن المغرب يدرك بأن إستشراف حل نهائي " لقضية " الصحراء الغربية يعني إحداث زلزال في البناء السياسي المغربي الذي إشتغل وفق معطى حضور هذا الملف ، طيلة العقود الثلاثة الماضية .

بالنسبة لجبهة البوليزاريو، فإن هذا المشروع مرفوض جملة وتفصيلا و بصفة رسمية . لأنه علاوة على كونه خرقا للشرعية الدولية ، ويسعى إلى حرمان شعب الصحراء الغربية من حقه في تقرير المصير ، ينطلق من مسلمة مفادها أن الصحراء الغربية "مغربية " .

في الأخير ما أستطيع ان استنتجه هو الأتي :

---

[*]: قناة الجزيرة ، حصة مباشر مع يوم الأربعاء 2007.06.13 الساعة العاشرة ليلا .

أعتقد بأن تقرير المصير سيتحقق لشعب الصحراء الغربية و سينال إستقلاله وذلك للأسباب و المحطات التي عرفتها المنطقة و عرفها النزاع في حد ذاته ، و هي أسباب بسيطة وواضحة و بديهية إذا إبتعدنا عن التحليلات و التعقيدات القانونية التي غالبا ما يستند إليها الكثير منا وهي :

1- المطالب التاريخية التي إعتمد عليها المغرب ، تم تفنيدها بعد صدور قرار محكمة العدل الدولية الذي أكد : **رغم وجود علاقات تبعية (روحية ودينية) بين بعض قبائل المنطقة و السلطان فإن جميع الأدلة المادية والقرارات المقدمة للمحكمة لا تثبت وجود أي روابط سيادة إقليمية بين أرض الصحراء الغربية من جهة و المملكة المغربية و المجموعة الموريتانية من جهة أخرى ....** .

2- قرارات المنظمات الدولية وأولها الأمم المتحدة و التي أيدت جميعها حق شعب الصحراء الغربية في تطبيق مبدأ تقرير المصير و تصنيف النزاع القائم على انه " تصفية إستعمار " .

3- شعب الصحراء الغربية في حد ذاته و صل إلى حد بعيد بشعوره القومي و حسه الوطني و أصبح لايؤمن بأي خيار بديل عن الإستقلال .

4- موريتانيا التي كانت تطالب بالإقليم و احتلت جزءا منه حسب إتفاقية مدريد الثلاثية ، إنسحبت و أبرمت إتفاقية سلام مع جبهة البوليزاريو .

5- تغيير الموقف المغربي تجاه " القضية " شيء جدير بالذكر ، لأن من يطالب بأرضه و يدعي السيادة عليها لا يتنازل عن شبر منها :

أولا : لا يقبل تقاسمها مع دولة أخرى كان يدعي بأنها تابعة له كذلك (موريتانيا) .

ثانيا : لا يترك حوالي ثلث هذا الإقليم (الجزء المحرر كما تقول جبهة البوليزاريو) (*) لمن يدعي بأنهم مجموعة ضالة .

(*) : أنظر الخريطة في الملاحق .

ثالثا : كان الملك المغربي الحسن الثاني دائما يقول « بأنه لا يمكن أن يعترف أو يتفاوض مع دولة وهمية لا يعترف بها العالم » [1] ، وهو ما فعله الكثير من المسؤولين المغاربة ، لكن في نهاية المطاف تلاشى هذا الموقف إزاء الضغوط الدولية و نجاح دبلوماسية البوايزاريو و خضع الملك المغربي للشرعية الدولية و جلس و تفاوض مع ممثلي شعب الصحراء الغربية .

6- تزايد المد القومي في العالم و تأييد المجتمع الدولي للأفراد و المجموعات المختلفة التي تطالب بحقها في تقرير المصير الشيء الذي أدى إلى إستقلال عدة مجموعات في أوربا و أسيا فكيف لايستقل شعب الصحراء الغربية الذي له مقومات أقوى من مقومات تلك المجموعات ؟

7- الزخم الإعلامي الذي يتناول نزاع الصحراء الغربية في المدة الأخيرة مما يؤدي إلى تنوير الرأي العام العالمي ، إضافة للجهود المستمرة التي تقوم بها تنسيقية التضامن مع شعب الصحراء الغربية مع جمعيات أخرى عبر العالم، وتقوم دوريا بعقد ندوات و مؤتمرات في دول مختلفة في العالم من اجل التعريف " بالقضية " و من أجل مناصرة شعب الصحراء الغربية و جبهة البوليزاريو .

8- مطالبة بعض الأطراف و الأحزاب داخل المغرب بتمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حق تقرير المصير .

9- تأثير النزاع على الاقتصاد المغربي و تدني مستوى المعيشة في أوساط الطبقات المختلفة في المغرب .

هذه العوامل كلها ربما ، تجعل الملك المغربي الجديد – الذي أبدى تعنته عند بداية الحكم – يتراجع و ينسحب خاصة إذا قامت الولايات المتحدة بالضغط عليه حينها يمكن أن يدعي بأنه يطبق الشرعية الدولية و على هذا الأساس يمكن أن يسوق لشعبه فكرة مفادها أن الهدف البعيد و المرجو هو بناء المغرب العربي الكبير الذي

---

(1) : Voir Le Monde , 24 avril 1982 .

من خلاله تستطيع كل دول هذه المنطقة أن تتطور في النواحي المختلة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و إحترام حقوق الإنسان و تستقر و تشكل كتلة قوية على كل الجبهات . ويمكن مقارنة هذه الوضعية بما حدث للولايات المتحدة بالفيتنام، إذ إنسحبت من الفيتنام بعدما تكبدت خسائر كبيرة و شكرت الإدارة الأمريكية "ضمنيا" المجتمع الدولي الذي ضغط عليها بقوة مما تسبب في إنسحابها و لربما ستقوم بنفس العمل في القريب العاجل و تنسحب من العراق . من العبارات التي سوقها النظام الأمريكي لشعبه عندما إنسحب من الفيتنام " لا يمكن أن يستمر أبناؤنا في الموت عبثا و بدون إحترام " (*) .

و على هذا الأساس فبقدر ما يعتبر الكثير بأن النزاع في الصحراء الغربية معقد بقدر ما أعتبره شخصيا بسيطا و سهل الوصول لحل خيوطه ، فالحل في نظري يكمن ببساطة في قبول جميع الأطراف والإلتزام بمبادئ الشرعية الدولية التي يمكن تجسيدها عبر تطبيق مبدأ حق تقرير المصير، و إنطلاقا من الفكرة التي تم تطبيقها على كل الأقاليم التي كانت في نفس وضعية الصحراء الغربية ، أي كانت تخضع لإستعمار مميّز، و على هذا الأساس نالت هذه الدول إستقلالها .

(*) : في هذا المجال أنظر : KARIN VON HIPPEL , Sunk in The Sahara : The Applicability of the Sunk Cost Effect to Irredentist Disputes , The Journal of North African Studies ,London , Vol 1, Nr1,Summer 1996 , pp.95-115.

الخاتمـــــة :

لم تجد حركات الاستقلال والتحرر الوطني في إفريقيا مايتماشى مع محتواها وأهدافها لمابعد استقلال دولها. رغم إستقلال معظم الدول الأفريقية وتقديمها لمقاربات وبرامج سياسية وإقتصادية من أجل إخراج شعوبها من دائرة التخلف الناتجة عن الاستعمار الطويل ، فإن معظم الدول الإفريقية واجهت مباشرة بعد استقلالها مشاكل داخلية وخلافات حدودية وتدخلات أجنبية لدرجة إعاقة أو منع أو وقف مشاريعها التنموية . جزء كبير من مواردها وثرواتها و المساعدات الاقتصادية التي وجهت لها تم إهدارها على التسلح بدلا من التنمية و البناء الاقتصادي.

يجب الاشارة إلى أن هذا التقييم يبقى نسبيا لأنه في مقابل ذلك ، هناك دول أخرى في إفريقيا بدأت تبرز فيها مظاهر الخروج من التخلف بل بعض الدول الأخرى برزت عليها معالم التنمية الاقتصادية انطلاقا من مقاربة التنمية المستدامة ، يصدق ذلك أكثر على الدول البترولية ، ودولة مثل جنوب إفريقيا التي لها بنية إقتصادية عريقة وقوية في إطار السوق الحر والليبيرالي . في الوقت الذي نجد فيه الوضع في إفريقيا كله يوحي بمساردول مستقلة في إتجاه التنمية والخروج من التخلف أو في إتجاه تنمية مستدامة ، نجد أخر مستعمرة في إفريقيا (الصحراء الغربية) لايزال شعبها لم يصل بعد إلى مستوى تمتعه بحقوق الإنسان الأساسية والعيش في مستوى إنساني ناهيك عن الاستقلال والحرية كشعب مستقل من حقه إبداء رأيه وتقرير مصيره وفقا للشرعية الدولية وتماشيا مع مسار إستقلال الدول المستعمرة في العالم . إسبانيا كدولة إستعمارية إنسحبت من الصحراء الغربية ولم تلتزم بتطبيق حق تقرير المصير كما تعهدت وتركت النزاع بين المغرب وجبهة البوليزاريو .

أدى نزاع الصحراء الغربية الذي إندلع سنة 1975 إلى توتر شديد في المنطقة وتوسع ليشمل خلافات كبيرة بين دول منطقة المغرب العربي خاصة المغرب و موريتانيا (موريتانيا إنسحبت من النزاع سنة 1979) من جهة ، وجبهة البوليزاريو مؤيدة من طرف كل من الجزائر و ليبيا (*)من جهة أخرى .

حرب الإستنزاف التي شارك فيها حوالي 100 ألف عسكري ، بدأت في المنطقة سنة 1975 بين كل من جبهة البوليزاريو من جهة و المغرب وموريتانيا(**)من جهة ثانية لم تتوقف رسميا إلا بعد أن أنهكت طرفي النزاع (المغرب و جبهة البوليزاريو) . و رغم وقف إطلاق النار رسميا سنة 1991 و تكوين لجنة أممية خاصة لمراقبة ذلك و العمل على تطـبيق الإستفتاء ، سمـيت ببعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) إلا أن إحتمال الرجوع للحرب مازال واردا نظرا لعدم إمتثال المغرب للشرعية الدولية ، لأنها منذ 1975 و هي تناور و تماطل مستغلة الظروف الدولية التي كانت دائما تساعدها على ذلك . مقابل هذا التعنت المغربي قدمت جبهة البوليزاريو عدة تنازلات في محاولة منها لإيجاد حل سلمي للمشكلة .

فبينما تطالب جبهة البوليزاريو بحق شعب الصحراء الغربية في الإستفتاء من أجل تقرير مصيره كما تنص عليه كل اللوائح الدولية ، فإن المغرب يدعي بأن الصحراء الغربية هي أرض مغربية و تحاول بسط سيطرتها و سيادتها كلية على الإقليم . لم يدخل المغرب في مفاوضات رسمية و مباشرة مع جبهة البوليزاريو إلا بضغط دولي في بداية التسعينات (***). هذه المفاوضـات التي طالما نادت إليها منظمة الوحدة الأفريقية و منظمة الأمم المتحدة ، إبتداء من سنة 1979 . نتيجة لمطالب طرفي النزاع المتضاربة و المتباينة فإن النزاع أدى إلى نتيجة صفرية

(*) : بعد إمضائها معاهدة الوحدة مع المغرب في 13 أوت 1984 أوقفت ليبيا مساعدتها لجبهة البوليزاريو .

(**) : موريتانيا عقدت معاهدة سلام مع جبهة البوليزاريو و خرجت رسميا من النزاع سنة 1979 .

(***) : قبل ذلك التاريخ المغرب كان يرفض التفاوض مباشرة مع جبهة البوليزاريو .

(Zero-sun outcome) إنطلاقا من ذلك هل يمكن أن يتغير هذا النزاع ليقودنا إلى نتيجة إيجابية للطرفين ؟ أي (Non zero-sum). لو إتفق الطرفان على مصالح مشتركة اعتقد أن النزاع سيتغير ليصبح غير صفري ، و عليه فإن نتيجة الرابح و الخاسر سيتم تعويضها بـــ (اللاغالب و اللا مغلوب)(*) التي يمكن أن ترضي الطرفين و لا تمانع على ذلك الدول المهتمة بالنزاع كالجزائر و لا حتى منظمة الأمم المتحدة التي تريد الإنتهاء من النزاع في أقرب الآجال . للإجابة عن السؤال المهم المذكور أعلاه لا بد من معرفة كيف بدأ النزاع و كيف تطور و إلى أي قدر تغيرت أهمية النزاع و قيمته ؟ .

كما تم تحليله في الدراسة ، قبل إعلان إسبانيا عن رغبتها في تنظيم إستفتاء تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية ، فإن جميع الأطراف المعنية و المهتمة خاصة (المغرب و موريتانيا و الجزائر) كانوا يؤيدون مبدأ تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية ، لذلك كانوا يعتبرون المسألة هي تصفية إستعمار لا غير .

لكن المغرب و موريتانيا غيرا مواقفهما بصفة مفاجئة ، المغرب إعتبرت تصفية إستعمار الصحراء الغربية يعني رجوعها " للدولة الأم المغرب" و ليس الإستقلال عن المغرب و هو الشيء فعلت موريتانيا ، إسبانيا من جهتها رفضت الإدعاءات المغربية و الموريتانية القائمة على أسس تاريخية و أصرت على تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية عبر إجراء إستفتاء تقرير المصير.

نتيجة لذلك ، قامت منظمة الأمم المتحدة بطلب رأي إستشاري من محكمة العدل الدولية حول الإرتبـــاطات القانونيـــة بين كل من المغرب وموريتانيا من جهة و بين الصحراء الغربية من جهة ثانية . قرار محكمة العدل رفض الإدعاءات

(*) : هذه الفكرة أصبحت تتردد عند بعض المسؤولين في المملكة المغربية على رأسهم إدريس البصري (قبل وفاته في سبتمبر 2007)

التاريخية التي تقدم بها كل من المغرب و موريتانيا . لكن الملـــك المغربي حينـها " الحسن الثاني" خرج بإستنتاج مثير للإنتباه ، " قرار محكمة العدل الدولية لا يعني إلا شيئا واحدا ، و هو تأكيد شرعية المطالب المغربية للصحراء الغربية " في نوفمبر 1975 إنطلقت المسيرة الخضراء التي أعلن عنها الملك المغربي و التي سار فيها 350.000 مغربي عابرين حدود الصحراء الغربية إلى مدينة العيون . نتيجة لذلك تراجعت إسبانيا و أبرمت الإتفاقية الثلاثية في مدريد بتاريخ 14نوفمبر 1975 مع كل من المغرب و موريتانيا و التي بموجبها تم تقسيم الصحراء الغربية ، مع إنسحاب إسبانيا من الإقليم يوم 28 فبراير 1976 .

بإمضاء معاهدة مدريد ،فان اسبانيا ،وكما فعلت في مستعمرات أخرى مثل غينيا الاستوائية ،تركت فوضى ومأزقا كبيرا في المنطقة ،لماذا ؟ ببساطة لأنها بدلا من تصفية الاستعمار في الإقليم ، عبر استفتاء حقيقي ، قامت بتسليمه إلى كل من المغرب وموريتانيا . هذا الموقف ،إضافة الى ماقامت به في مستعمرات أخرى، أثبتت مرة أخرى سمعة إسبانيا السلبية وسجلها السيئ في تعاملها مع مستعمراتها .

إسبانيا كانت مهتمة أكثر بالتوترات الداخلية ومصالحها الاقتصادية والتجارية بدلا من احترام مبادئ الأمم المتحدة المنادية بتصفية الاستعمار ،ولم تبذل أي جهد أو محاولة جدية لضمان تطبيق حق تقرير مصير شعب الصحراء الغربية . بل في واقع الأمر،سمحت إسبانيا لكل من موريتانيا والمغرب باحتلال إقليم الصحراء الغربية ،هذا العمل أدى إلى نتائج سلبية على شعب الصحراء الغربية الذي فر من الإقليم لاجئا للعيش في مخيمات داخل الأراضي الجزائرية (تندوف) .في مقابل ذلك ضمنت اسبانيا 30% من خيرات فوسفات بوكراع وحقها في الصيد داخل مياه سواحل الصحراء الغربية.

في تقرير بعثة الأمم المتحدة للصحراء الغربية في ماي/ جوان 1975 ،جاء ما يلي: أغلبية شعب الصحراء الغربية يريد الاستقلال التام .لكن الأمم المتحدة التي نجحت في ضمان تنظيم استفتاء تقرير المصير في أقاليم أخرى ،فشلت في تحقيق

ذلك عندما تعلق الأمر بالصحراء الغربية .وفي بداية الأمر كأنها اعتبرت سيطرة المغرب وموريتانيا على الإقليم "أمرا واقعا ". في ديسمبر 1975 أصدرت الأمم المتحدة قرارين متضاربين : **الأول دعا اسبانيا لمنح شعب الصحراء الغربية الحق في تقرير مصيره تحت مراقبة الأمم المتحـدة ؛ والثـاني طلـب من الإدارة الثلاثيـة (إسبابانيا والمغرب وموريتانيا) المؤقتة للإقليم القيام الشيء نفسه .**
في 1978 مرة أخرى تصدر الأمم المتحدة قرارين متناقضين:

الأول يؤكد على حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره و الثاني يدعو منظمة الوحدة الأفريقية لإيجاد حل للمشكلة و الطلب من الدول المعنية بعدم عرقلة جهود و محاولات المنظمة . نظرا لعدم اتخاذ قرار حاسم إنطلاقا من مبادئها فإن منظمة الأمم المتحدة فقدت الكثير من سمعتها و هيبتها ، و الشيء نفسه يمكن إسقاطه على محكمة العدل الدولية ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية .
وتكمن صعوبة معالجة المشكل في :

- أولا : الصعوبة التي تميز بها المشكل .
- ثانيا : التعامل مع دول وشعوب كلها إفريقية و عربية و إسلامية .

والمنظمتان الأخيرتان لم يكن لهما طرف مضاد يستطعان أخذ موقف موحد تجاهه . لهذا وانطلاقا من الإعتبارات الإيديولوجية فإن أغلبية الدول المحافظة ساندت المغرب بينما الدول التي كانت تسمى " بالتقدمية " أيدت و ساندت جبهة البوليزاريو . سواء داخل جامعة الدول العربية أو داخل منظمة الوحدة الأفريقية ، لكن في هذه الأخيرة لم تُتخذ المواقف لإعتبارات مصلحية . بالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقية فإن هذا المشكل كان فريداً من نوعه ، على إعتبار أن المنظمة إنقسمت إلى نصفين(فيما يخص الإعتراف بالجمهورية الصحراوية) . لكن بعد قمة نيروبي لسنة 1981 غير بعض أصدقاء المغرب مواقفهم واعترفوا بالجمهورية الصحراوية نظرا لتشدد الملك المغربي و عدم قبوله التفاوض مع البوليزاريو من أجل الإتفاق على إجراء الإستفتاء كما طالبت بذلك منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة لمرات عديدة .

كانت مسألة الصحراء الغربية ولازالت تعتبرها المجموعة الدولية مسألة تصفية إستعمار و لهذا يجب أن يقرر شعب الصحراء الغربية مصيره عبر إستفتاء حر، لهذا فالإدعاءات و المطالب التاريخية ، لا تستطيع أن تغير في الوضع الحالي . فمحكمة العدل الدولية في قرارها استنتجت بأنه مهما تكن الروابط التاريخية بين المغرب و إقليم الصحراء الغربية فذلك لا يمكن أن يكون مبررا لحرمان شعب الصحراء الغربية من حقه في الإستفتاء و تقرير المصير .

وهذه الإدعاءات و المطالب القائمة على إعتبارات تاريخية قام بها المغرب تجاه موريتانيا لكنها في الأخير لم تلق قبــولا في المجتــمع الدولي و فشل المغرب و إعترفت بحقيقة الحدود الموروثة عن الإستعمار واعترفت بموريتانيا كدولة ذات سيادة سنة 1969 . إذا ، بما أنها فعلت ذلك مع موريتانيا لماذا لا مع الصحراء الغريبة ؟ .

كما رأينا في الدراسة ، رغم تأثر جميع دول المنطقة بالنزاع ، فالمغرب حسب إعتقادي و كما تم إبرازه هو أكبر المتأثرين لحد الآن . فرغم التأثر الكبير لشعب الصحراء الغربية ، إلا أنه مازال يتمتع بمعنويات جيدة تحت قيادة جبهة البوليزاريو التي حققت الكثير من النجاحات على المستوييــن الدبلوماسي والعسكري. من الأهمية إذا، الإشارة إلى الآثار المؤلمة التي تعرض لها شعب الصحراء الغربية :

لقد فقد أرضه فارا و هاربا من الإبادة و سحبت منه حريته و حقوقه الأساسية و لم تكن له الفرصة لا في بناء دولته المستقلة و لا الإستفادة من خيراته و ثرواته الطبيعية . لكن كل هذا لم يؤد إلى فقدانهم هويتهم بل أكثر من ذلك فالنزاع ساعدهم في تقويتها و إنشاء أمة حقيقة إنبثقت عنها وطنية فعالة . في حقيقة الأمر ، كان شعب الإقليم تحت السيطرة الإسبانية يتكون من مجموعة قبائل ، لكنه لا يخضع لسلطة واحدة لكنهم يحملون نفس الثقافة والهوية . رغم ذلك فإنهم يشكلون في العموم تجانسا وافيا ، بالحفاظ على هويتهم و مقوماتهم المشتركة و فوق كل ذلك يعيشون حاليا نفس المصير المشترك . لا بد من التنويه كذلك ، بأن شعب الصحراء الغربية

قبل 1960 لم يؤسس لدولة عصرية بالمعنى الحديث لكلمة دولة . لكن بالتحضير الإسباني للإنسحاب من الإقليم ساعد شعب الصحراء الغربية و مكنه من تأسيس دولة من أجل الحصول على الإستقلال . بعد ذلك اصبحت الأمة في الصحراء الغربية أقوى مما كانت عليه من قبل و الدليل رفضهم القاطع لإحتلال أرضهم من طرف كل من المغرب و موريتانيا في سنة 1976 . لقد فضلوا العيش في ظروف قاسية و صـــعبة في مخيـــمات تنـــدوف ، مع الحـــفاظ على حريتـــهم و كرامتهم بدلا من الإستسلام لمن سيطروا على أرضهم و التعاون معهم .

بمطالبتها بإقليم الصحراء الغربية و إحتلاله سنة 1976 ، قدمت المملكة المغربية خدمة كبيرة لهذا الشعب الذي أصبح أكثر وعيا بهويته المستقلة و تأكد من وحدته أكثر من ذي قبل . وأظهر وعيا وطنيا و تضامنا كبيرين بشعوره بإنتمائه الأصلي و إصراره على العيش لمصير مشترك .

أصبح الكفاح من أجل تحرر شعب الصحراء الغربية الآن في مرحلة حاسمة، فهو ليس من أجل العيش فقط ، لكنه تعبير عن الوجود . الكفاح من أجل التحرير هو الذي ساعد على معرفة شعوب العالم بقضية الصحراء الغربية. قبل 1974 لم يكن الكثير من هذه الشعوب يعرف أين تقع الصحراء الغربية. لكن اليوم و رغم عدم معرفة حقيقة النزاع عند بعض هذه الشعوب فإن أغلبية دول العالم و شعوبها أصبحت تعرف هذا الإقليم و حكوماتها أصبحت مهتمه بهذا النزاع المعقد خاصة الدول الإفريقية و دول المغرب العربي و الدول الأوروبية التي لها علاقة مباشرة مع المنطقة كفرنسا وإسبانيا و ربما إيطاليا(*).

(*) : هناك تأييد شعبي و تحرك للمجتمع المدني و الحركات غير الحكومية في عدة دول في العالم من أجل مساندة شعب الصحراء الغربية في قضيته .

إن العصبية التي تدل على (القوة التقليدية و الشجاعة و التضامن) أو الوطنية بالمعنى الحديث ، ساعدت على تقوية و حدة الشعب ضد هذا العدو المشترك والتحمـــس للكفاح من اجـــل التحرير تحت قيادة جبهة البوليزاريو .

تعتبر جبهة البوليزاريو ، من أكبر حركات التحرر التي حققت نجاحات باهرة في أفريقيا . على المستوى العسكري حققت أكثر مما حققته سوابو SWAPO في ناميبيا أو فريليمو FRELIMO في الموزنبيق ، بل كانت ناجحة أكثر من الأريتيريين الذين نالوا إستقلالهم عن إثيوبيا . في 1979 أجبرت البوليزاريو موريتانيا على الإنسحاب من الصحراء الغربية و عقدت معاهدة سلام معها . بحلول 1982 أرغموا الجيش الملكي المغربي على الانزواء في ساحة لا تزيد عن سدس الإقليم محـــصنين أنفسهـــم فيما يسمى بالمـــثلث النافع . الجمهورية الصحراوية تم الإعلان عنها في 1976/02/27 من أجل ملء الفراغ القانوني و تزامنا مع تاريخ إنسحاب إسبانيا من الإقليم . حوالي ثلث الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة إعترفت بالجمهورية الصحراوية وأكثر من نصف دول المنظمة الإفريقية . و نجحت دبلوماسيا في كلا المنظمتين. منظمة الأمم المتحدة لم تعترف أبدا بدعوة الأقليات من أجل الإنفصال عن دولها الأصلية . لأن القرار (XV) 1514 و مواثيق أخرى تندد بأي محاولة تسعى إلى تقسيم الوحدة الترابية و زعزعة الوحدة الوطنية للدول الأعضاء . لهذا فالأمم المتحدة و قفت ضد كل المطالب التي قامت بها بعض الأقليات في العالم (بيافرا ، كتانـــغا ، جنوب الســـودان ، الصومالـــيون في أثيوبيا و كينيا ، كورسيكا و مجموعات اخرى من الإنفصاليين) . لكن وضعية الصحراء الغربية تختلف عن هذه الحركات الإنفصالية ، لأن إقليم الصحراء الغربية كان تحت إدارة إستعمار مميز و لا نستطيع مقارنته بما سبق ذكره من حركات . لذلك إعترفت الأمم المتحدة بشعب الصحراء الغربية و بحقه في الإستفتاء من أجل تقرير مصيره والذي لم يتجسد لحد الأن .

لكن نظرا للخصوصيات المميزة لنزاع الصحراء الغربية ، فإنني أظن بأن هذا المشكل لا يتم تسويته إلا عن طريق الإستقلال و ذلك للأسباب التالية :

1- وحدة الشعب .

2- الشعور القوي بالهوية التي ينادون بها .

3- الدعم الدولي لهذا الشعب إضافة إلى الدعم الكبير من طرف الجزائر .

4- شرعية مطلبهم القاضي بالإستفتاء من أجل حق تقرير المصير .

بالعودة إلى السؤال الجوهري الذي طرحناه ، ماهي النسبة التي تغيرت بها قيمة النزاع و أهميته ؟ . بالنسبة للمغرب الذي أراد مَلِكُها السابق الحسن الثاني في البداية أن يحسم النزاع عسكريا و رفض التفاوض مع أعضاء جبهة البوليزاريو ، نجده قد غير موقفه تدريجيا . فبعد نصائح حلفائه فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية قَبِل في البداية الإستفتاء و بعدها حدثت لقاءات سرية بين مسؤولين مغاربة ووفد عن جبهة البوليزاريو (في 4 جانفي 1989 إستقبل الملك الحسن الثاني شخصيا وفدا رسميا عن جبهة البوليزاريو) . وتطورت الأوضاع إلى أن أصبحت المفاوضات علنية تشرف عليها الأمم المتحدة لكن كل ما تم من لقاءات و مفاوضات و لجان أممية لمراقبة الإستفتاء بين سنة 1988 و 2007 لم تثمر لحد الآن .

بالنسبة لجبهة البوليزاريو ، رغم أنها مازالت تطالب بحق شعب الصحراء الغربية في الإستفتاء والاستقلال ، إلا أنه توجد بعض المؤشرات على قبولها التنازل عن بعض النقاط مثل تقسيم ثروات الصحراء . قبل وفاة مصطفى الوالي بعث برسالة لملك المغرب يعرض عليه إستفتاء حقيقيا وعادلا . و في مقابلة مع لمين بعلى قال لي : " نحن مستعدون لإقتسام ثروات الفوسفات مع المغرب ، لأن سياستنا هي بناء وحدة المغرب العربي بإستغلال كل الثروات سويا ، لكن لا تتازل عن متر واحد من أرض الصحراء الغربية " . لكن عكس ذلك بالنسبة للملك المغربي ، المشكلة أصبحت تعني هبة وشرف العرش الذي أقحم نفسه عند احتلاله الإقليم سنة

1975 ، رغم ذلك فهناك تغير ملحوظ كما رأينا في موقف السلطات المغربية التي وصلت لحد إقتراح " الحكم الذاتي الموسع " كما يسميه معظم المغاربة ، سواء في السلطة أو في المعارضة .

على أية حال ، بما أن القيم تغيرت عند الطرفين (المغرب و جبهة البوليزاريو) فإن النزاع رغم بقائه معقدا ، إلا أنه بدا أقل تفاعلا وعليه فلا يتطلب نتيجة صفرية .لكن بما أن مسألة السيادة ما تزال أهم عائق لمفاوضات التسوية ،كيف يمكن تغيير النتيجة الصفرية لتصبح نتيجة غير صفرية ؟.

أولا ، السيادة يمكن التفاوض عليها ،ثانيا ، بقبول الاستفتاء ثم التفاوض مباشرة تحت رعاية منظمة الامم المتحدة فان العرش المغربي على علم بان شعب الصحراء لا يختار إلا الاستقلال وثالثا ،بما ان حقيقية المشكلة هي تصفية استعمار وجبهة البوليزاريو ما زالت تظهر متماسكة خاصة بعد النجاحات المستمرة سواء في الميدان العسكري أو الدبلوماسي بداية من 1975 الى الآن، فإنهم سوف لن يتراجعوا أو يتنازلوا عن مطلبهم الأساسي المتمثل في حق شعب الصحراء الغربية في الإستفتاء وتقرير المصير. الملك محمد السادس ، مِثلَ أبيه الحسن الثاني ،لا يقبل بصيغة الإستقلال في الاستفتاء الذي قبله المغرب بعد أن كان يرفضه في بداية الأمر، وهو على علم بأنه حتى النجاح التام للبوليزاريو لا يعني إخذال المغاربة لو تم إيجاد أهداف بديلة . إضافة الى ذلك ،سوف يستفيد المغرب من تحقيق السلام والإستقرار السياسي والعمل لإحياء وتطوير إقتصاده المنهك. في هذا المجال، فان العرش الملكي في ورطة ،قبوله الاستفتاء ربما يكلفه الكثير ، لأن أحزاب المعارضة (*) ستستغل أي تراجع من طرف الملك لتنقلب عليه. رغم ذلك فلا يمكن التقليل من قدرة الملك محمد السادس– الذي أصبح يلقب بملك الفقراء ويقال أن له شعبية كبيرة نظرا لتنصله من سياسة القهر التي كان يمارسها أبوه وقدم الإعتذار للشعب المغربي– على إيجاد تفسير ومبرر لأي تحرك يقوم به ، وبمقدوره إقناع

(*) : كل الأحزاب المغربية ترفض فكرة الإستقلال ما عدى حزب النهج الديمقراطي الذي يؤيد إستقلال الصحراء الغربية

الرأي العام المغربي الذي يعتبر تابعا ومنقادا في مشكلة الصحراء الغربية التي تعتبر من اختصاص العرش وحده الذي يعتبره الجميع بأنه يخدم مصلحة الشعب.

لو كان الملك المغربي السابق يظن أن النزاع سيكلفه كثيرا لما إحتل الصحراء الغربية سنة 1976. لكنه لم يُقدِّر جيدا التزام الرئيس الراحل هواري بومدين وكذلك الرئيس الشاذلي بن جديد بقضية شعب الصحراء الغربية. مهما يكن عليه الوضع الآن من تغير في المواقف وتقديم بعض التنازلات من قبل طرفي النزاع فإن النزاع ما زال معقدا نظرا للمقاربات المختلفة للنزاع. فبينما ترى المغرب وبصفة تهكمية بأن النزاع ثنائي بينها وبين الجزائر، فإن هذه الأخيرة مع جبهة البوليزاريو وكل المجتمع الدولي ينظرون للمشكلة على أنها تصفية إستعمار. لكن رغم ذلك فلو كان لطرفي النزاع الإرادة لتقديم تنازلات حقيقية فمن الممكن لأي طرف نزيه التوسط بهدف التوصل إلى صيغة لحماية الوجه. وبتقديم القليل يمكن حصولهم على الكثير. لو أرادوا حل هذا النزاع المعقد يجب عليهم البحث في التعاون بدلا من التصادم والعمل لتشريف بعضهم البعض بدلا من تشويه سمعة كل منهما للآخر.

يجب على الملك المغربي أن يكون مرناً بعض الشيء في كل ما يتعلق بنزاع الصحراء الغربية لإعطاء الفرصة لجبهة البوليزاريو لتقديم تنازلات ؛ وجبهة البوليزاريو يجب عليها توفير شيئ ذي قيمة وشرفي لكي يستطيع الملك تسويقه لشعبه من أجل حماية عرشه وسمعته. صيغة " الحكم الذاتي الموسع" لو يتم التفاوض حوله ليؤدي في آخر المطاف، ولو على المدى المتوسط أو الطويل، لنيل الإستقلال عبر تنظيم إستفتاء حر ونزيه، ربما يجسد فكرة "لاغالب ولامغلوب"[(1)] التي أصبحت تتردد كثيرا عند الطبقة السياسية المغربية، وبذلك تتحول وضعية النزاع من الحالة

[(1)] : فكرة لاغالب و لا مغلوب ، اصبحت منتشرة في الأدبيات السياسية المغربية بعد إقتراح مشروع الحكم الذاتي الموسع

الجامدة التي هي عليها الآن والأمم المتحدة سوف لا تمانع بل ستكون شاكرة ومؤيدة لكي تتخلص من هذا العبء الذي أثقل كاهلها خاصة بعد التمديدات المستمرة لبعثة "المينورسو ". ولربما الملك المغربي يتنفس الصعداء لو تم اقتراح مقاربة الكنفدرالية التي تؤدي إلى إتحاد المغرب العربي الموسع ، رغم انه يصعب معرفة التنازلات التي يقدمها كل طرف وتكون مقبولة للجميع(*)، مقاربة الكنفدرالية هذه يمكن تأسيسها على عوامل إقتصادية على غرار السوق الأوربية المشتركة ، والذي يمكن أن تقبلها جبهة البوليزاريو دون التنازل عن مبدأ حق تقرير المصير والاستفتاء، لأن الإجراء الأول و الأساسي هو احترام مبدأ حق تقرير المصير وهكذا يستطيع الملك المغربي أن يسوق شيئا لشعبه بإقناعهم بأن مسألة الصحراء الغربية ليست هي الأساس لكن بناء المغرب العربي الكبير هو الأهم والذي قبل شعب الصحراء الغربية الانضمام له وهذا في نظري ما يتوق إليه الشعب المغربي وبقية شعوب المنطقة ويتمنونه منذ فترة طويلة. حيث من خلاله لا يشعر شعب الصحراء الغربية بأنه يختلف عن بقية شعوب المنطقة لأنه إختار الانضمام للإتحاد بمحض إرادته ولم يفرض عليه .

أخيرا بقدر ما يتصور البعض بان النزاع معقد فأنا اتصوره بسيطا وسهل الوصول لطريقة حله. ويمكن ذلك في قبول جميع الاطراف بالشرعية الدولية والتي تتحقق بتطبيق المبدأ الذي امتازت به كل الأقاليم التي كانت تحت استعمار مميز، ألا وهو استفتاء حق تقرير المصير .

(*) : من الصعب جدا في الوضع الحالي إقتراح أية صيغة يقبلها الجميع ، نظرا لتمسك كل طرف بموقفه .

الملاحق

1-كرونولوجيا لأهم الأحداث التي عرفتها الصحراء الغربية منذ 1884.

1884- إسبانيا بدأت في إستعمار الصحراء الغربية بعد أن تم تقسيم إفريقيا من طرف القوى الإستعمارية الأوروبية في مؤتمر برلين سنة 1884.

1898- أخذ ماء العينين السمارة قاعدة له واستمر في المقاومة ضد التواجد الإسباني الفرنسي في المنطقة.

1912- فرنسا وإسبانيا يقومان بحملة مشتركة من أجل تهدئة القبائل في الصحراء الغربية.

1957- المقاتلون الصحراويون يهاجمون القواعد الإسبانية . إسبانيا وفرنسا يردان بعملية إكوفيون مما أدى إلى تشرد الألاف من الصحراويين إلى ضواحي طرفاية.

1965- منظمة الأمم المتحدة تدعو إسبانيا للبدأ في تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية .

1969- أنشئت حركة التحرير وكان من أهدافها المطالبة بإستقلال شعب الصحراء الغربية . لكن تم القضاء عليها سنة بعد ذلك ومن حينها لم يظهر قائدها.

1973- تم تكوين جبهة البوليزاريو وقامت بأول هجوم عسكري ضد القوات العسكرية الإسبانية.

1974- المغرب وموريتانيا ، يعلنان عن طلبهما رأيا إستشاريا من محكمة العدل الدولية وهذا بعد موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على ذلك .

1975- بعثة الأمم المتحدة الخاصة للصحراء الغربية تعلن أن أغلبية شعب الصحراء الغربية يريد الإستقلال . محكمة العدل الدولية ترفض إدعاءات المغرب وموريتانيا المطالبين بسيادتهما على الصحراء الغربية . المغرب يرد بإعلان المسيرة الخضراء التي غيرت حدود الإقليم ، إسبانيا تتراجع على تعهداتها بإجراء إستفتاء تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية وتقوم بتسليم الإقليم للمغرب وموريتانيا إثر معاهدة مدريد الثلاثية .

1976 – عشرات الألاف نزحوا من الصحراء الغربية كلاجئين في مخيمات أقيمت لهم في تيندوف بالجزائر . صرح هؤلاء اللاجئون بأنه تم مهاجمتهم بالنبالم وتم القضاء على كل مواشيهم من طرف القوات العسكرية المغربية ، في نفس السنة تم إنشاء الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية .

1977– تتدخل القوات الفرنسية لمساعدة القوات الموريتانية ضد جبهة البوليزاريو. في نفس السنة قررت منظمة الوحدة الإفريقية في مؤتمرها الرابع عشر بلوبرفيل (الغابون) ، تنظيم دورة خاصة لدراسة مسألة الصحراء الغربية . لكن هذه الدورة لم تنعقد .

1978 – جبهة البوليزاريو تصعد من هجوماتها خاصة ضد موريتانيا الشيء الذي أدى إلى تخريب وتعطيل مناجم وسكة حديد نواديبو .المؤتمر الخامس عشر لمنظمة الوحدة الإفريقية ينعقد بالخرطوم (السودان) ويقرر إنشاء " لجنة حكماء " مهمتها البحث عن الطرق السلمية الكفيلة بحل النزاع في الصحراء الغربية .

1979– موريتانيا تمضي إتفاق سلام مع جبهة البوليزاريو وتنسحب من الصحراء الغربية نهائيا . وتقوم المغرب بإحتلال الجزء الذي كانت تسيطر عليه موريتانيا . وبعدها إستمرت الحرب بين المغرب وجبهة البوليزاريو بدون هوادة .

1980– المغرب يرفض طلب الجمهورية الصحراوية للعضوية في منظمة الوحدة الإفريقية وذلك خلال المؤتمر السابع عشر بفريتاون " سيراليون " أين إشتد النزاع بين المؤيدين والمعارضين .

1981– المغرب يبدأ في بناء الجدار الرملي الذي يحيط بالإقليم لتجنب هجمات البوليزاريو المتكررة والتي لم تستطع محاربتهم . والملك المغربي يحضر لأول مرة مؤتمرا إفريقيا بنيروبي " كينيا" أين يقبل بتنظيم إستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية ، حيث تحولت " لجنة الحكماء " إلى " لجنة

متابعة " تقوم بتهيئة الظروف اللازمة من أجل وقف إطلاق النار وتنظيم الإستفتاء.

1982- لجنة المتابعة تجتمع للمرة الثانية بنيروبي وتصادق على الإجراءات الواجب إتخاذها من أجل وقف إطلاق النار وإجراء الإستفتاء ، الذي ترك تاريخ تحديده للأمين العام للمنظمة .

1983- الملك الحسن الثاني يِعد أمام الدورة الثامنة والثلاثون للأمم المتحدة إلتزام بلاده بإجراء إستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية مع قبول نتيجته كيفما كانت .

1984- المغرب ينسحب رسميا من منظمة الوحدة الإفريقية(الإتحاد الإفريقي حاليا) بعد أن تم قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية.

1986- أول لقاء تفاوضي تم بين ممثلين عن جبهة البوليزاريو وممثلين عن المغرب برعاية الأمم المتحدة .

1988- المغرب وجبهة البوليزاريو يقبلان بإقتراحات من طرف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية من أجل وقف إطلاق النار ويتبع ذلك تنظيم إستفتاء تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية على أساس الإحصاءات الإسبانية لسنة 1974.

1989- قادة البوليزاريو يلتقون مع الملك الحسن الثاني .

1991- منظمة الأمم المتحدة تنشيء بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) والبدأ في وقف إطلاق النار .

1992- تم تأجيل الإستفتاء لأول مرة (ولكن سيتكرر ذلك مستقبلا) .

1993- قدم الأمين العام للأمم المتحدة ثلاث بدائل جديدة لحل النزاع 1- مواصلة المباحثات .2- التطبيق الفوري لمخطط التسوية 3- إقتراح بدائل لمخطط التسوية مع تعيين دريك جونسون ممثلا جديدا للأمين العام . وجرت مفاوضات مباشرة بين جبهة البوليزاريو والمغرب من أجل الإتفاق على مقاييس تحديد هوية الهيئة الناخبة.

1994- الأمم المتحدة تقرر إستمرار بعثة المينورسو .

1995- هذه السنة عرف الوضع في الصحراء الغربية غموضا كبيرا وإحتمالات المواجهة العسكرية كانت قائمة نظرا للطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات .

1996- بعد الإنتقادات التي وجهت للأمين العام بطرس غالي كشفت صحيفة " الغادرين " البريطانية عن تواطؤ الأمين العام مع المغرب والسماح له بإهانة بعثة المينورسو .

1997- تم تعيين جيمس بيكر ممثل خاص للأمين العام الأممي في الصحراء الغربية . المغرب والبوليزاريو يوقعان إتفاق هيوستن القاضي بتحديد الإجراءات الواجب إتخاذها من أجل إجراء الإستفتاء .

1999- عملية تحديد الهوية تستمر . الملك الحسن الثاني يتوفى . مظاهرات عديدة تنطلق في الصحراء الغربية ولكن تم قمعها من طرف القوات المغربية .

2000- قائمة مؤقتة تشمل 86 000 يتم نشرها . المغرب يمطر لجنة تحديد الهوية بـ 13 000 طلب إدعاء جديد مما أدى إلى وقوع أزمة جديدة في عملية تحديد الهوية .

2001- جيمس بيكر يقدم مشروع " إتفاق الإطار " بديلا لإستفتاء تقرير المصير، الذي يسمح فيه للمقيمين من أصل مغربي بالتصويت ، حيث يشكلون الأغلبية طبعا . المغرب يسمح لبعض الشركات الأجنبية بالتنقيب على البترول في الصحراء الغربية . يتم الإفراج عن محمد دادوش (بعد 27 سنة من الإعتقال) الذي تم إستقباله بحشود كبيرة في العيون والسمارة . في نهاية السنة كانت هناك إنتفاضات كبيرة في السمارة .

2002- الملك محمد السادس يصرح بأنه قد تم إهمال عملية الإستفتاء .

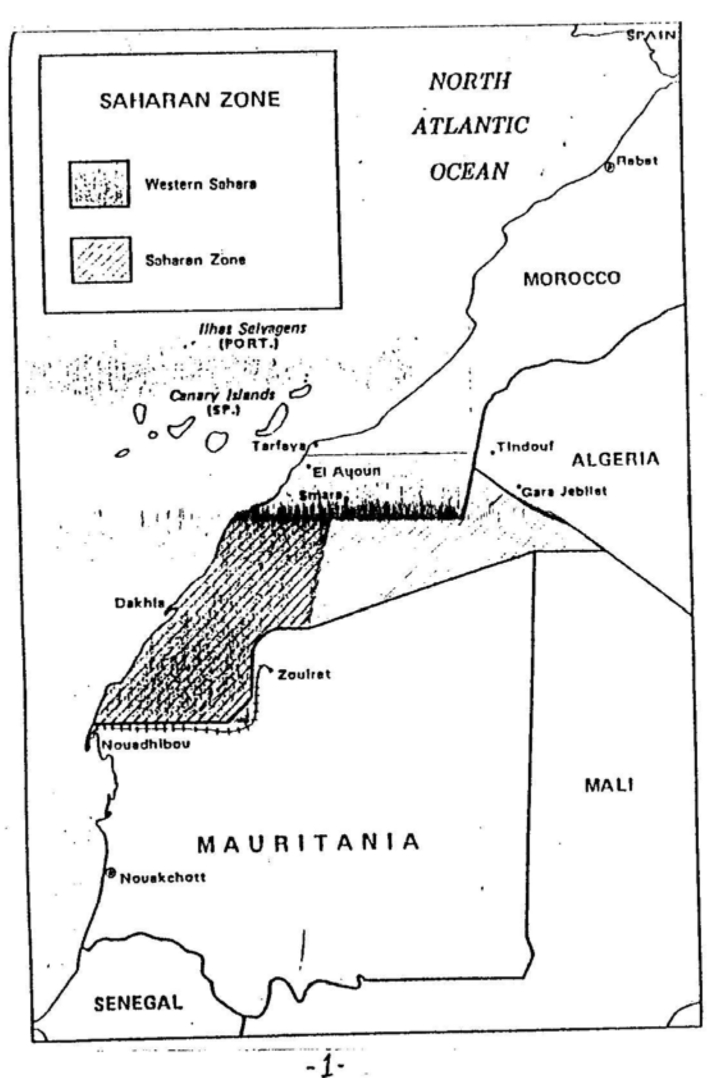
2003- جبهة ابوليزاريو تفاجيء الجميع وتقبل بإقتراحات بيكر الثانية كقاعدة لبدأ المفاوضات مع المغرب ، لكن المغرب رفضها (رغم أنها تتكلم عن الحكم الذاتي) .

2004- المغرب إستمر في رفض أي إقتراحات لمشروع الإستفتاء وتقرير المصير المتضمن في إحدى خياراته الإستقلال . في نفس السنة قامت عائلات محدودة من المخيمات وبمراقبة الأمم المتحدة بزيارة أقارب لهم في الأراضي المحتلة . جنوب إفريقيا تعترف بالجمهورية العربية الصحراوية مما أثارة حفيظة المغرب .

2005- تواصل الإعترافات بالجمهورية العربية الصحراوية من طرف كل من كينيا والأورغواي . مع إنتفاضات متواصلة إنطلقت في شهر ماي في شكل وقفات احتجاجية تندد بالإحتلال وبسياسة المغرب .

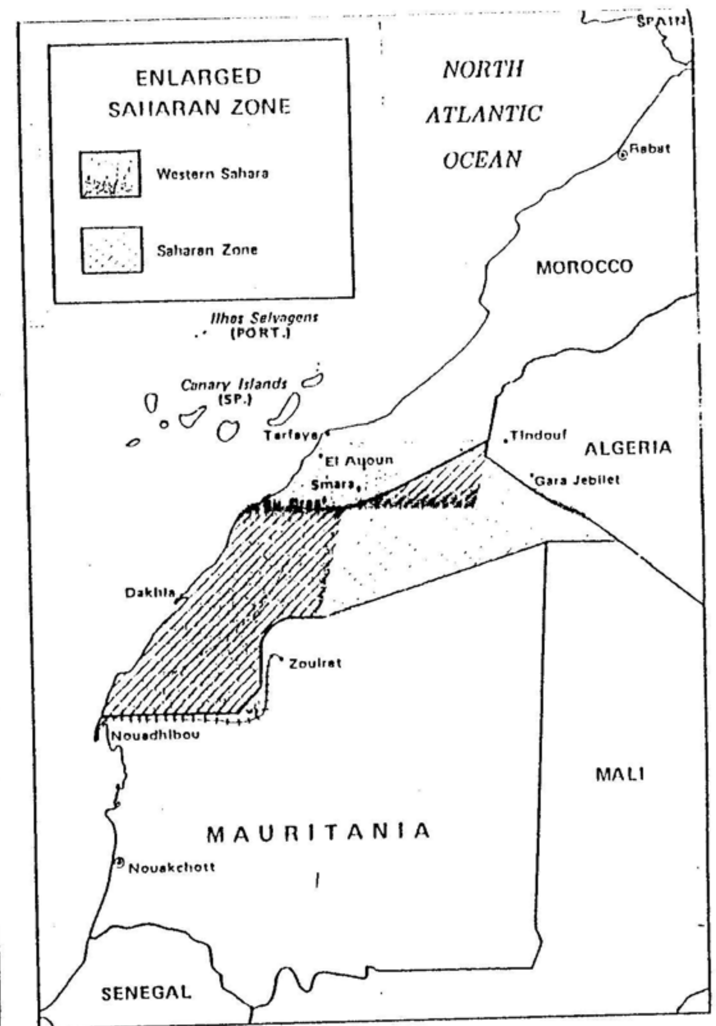
2006- إعادة تشييد الهياكل الأساسية للمدارس الإبتدائية الخاصة باللاجئين التي ألحقت بها(فيضانات 2006) أضرارا بالغة . مع إستمرار المظاهرات داخل الأراضي المحتلة للمطالبة بإحترام حقوق الإنسان وحق تقرير المصير .

2007- في قرار له يدعو مجلس الأمن طرفي النزاع للدخول في مفاوضات دون شروط مسبقة وبحسن نية من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين . بما يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره. بدأت المفاوضات وما تزال مستمرة إنطلاقا من مقترحات كل من المغرب وجبهة البوليزاريو التي تقدما بها للأمم المتحدة في شهر أبريل 2007.



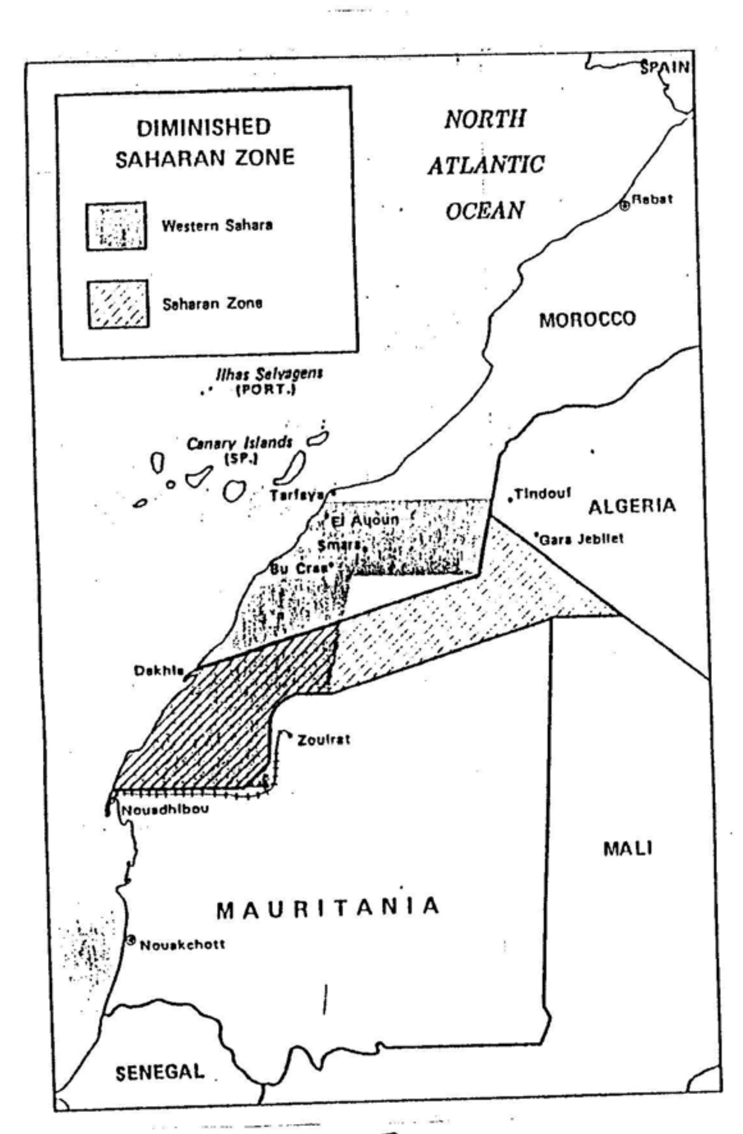
SAHARAN ZONE
Western Sahara
Saharan Zone
NORTH ATLANTIC OCEAN
SPAIN
Rabat
MOROCCO
Ilhas Selvagens (PORT.)
Canary Islands (SP.)
Tarfaya
Tindouf
ALGERIA
El Ayoun
Smara
Gara Jebilet
Dakhla
Zouirat
Nouadhibou
MALI
MAURITANIA
Nouakchott
SENEGAL

-1-



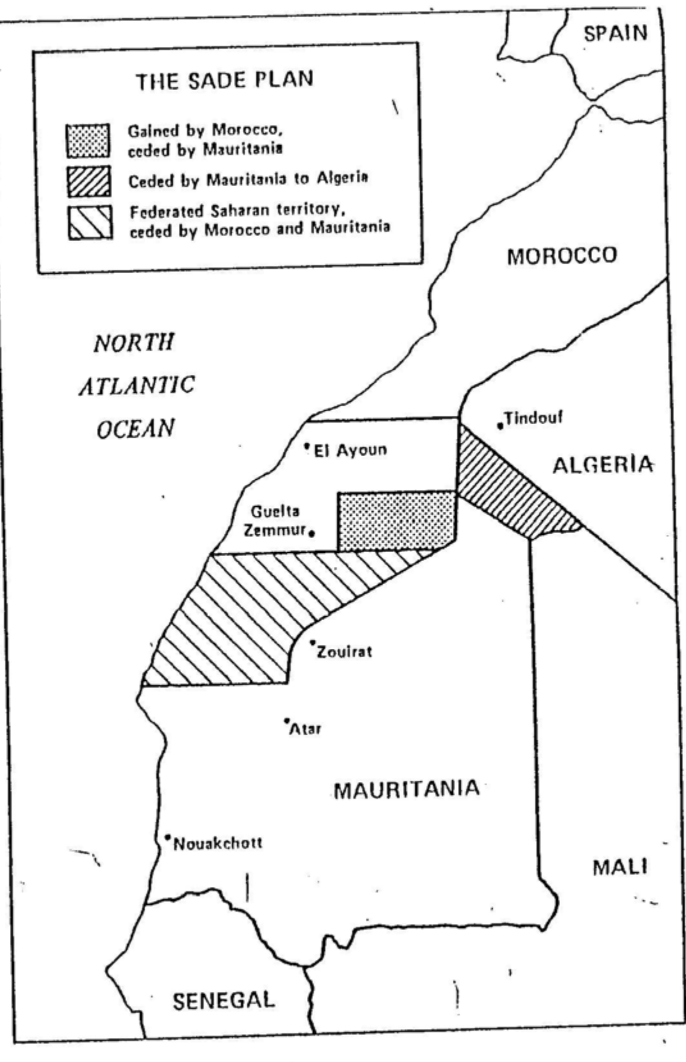
ENLARGED SAHARAN ZONE
Western Sahara
Saharan Zone
NORTH ATLANTIC OCEAN
SPAIN
Rabat
MOROCCO
Ilhas Selvagens (PORT.)
Canary Islands (SP.)
Tarfaya
Tindouf
El Ayoun
ALGERIA
Smara
Gara Jebilet
Dakhla
Zouirat
Nouadhibou
MALI
MAURITANIA
Nouakchott
SENEGAL

-2-



DIMINISHED SAHARAN ZONE
Western Sahara
Saharan Zone
NORTH ATLANTIC OCEAN
SPAIN
Rabat
MOROCCO
Ilhas Selvagens (PORT.)
Canary Islands (SP.)
Tarfaya
Tindouf
ALGERIA
El Ayoun
Smara
Bu Craa
Gara Jebilet
Dakhla
Zouirat
Nouadhibou
MALI
MAURITANIA
Nouakchott
SENEGAL

-3-



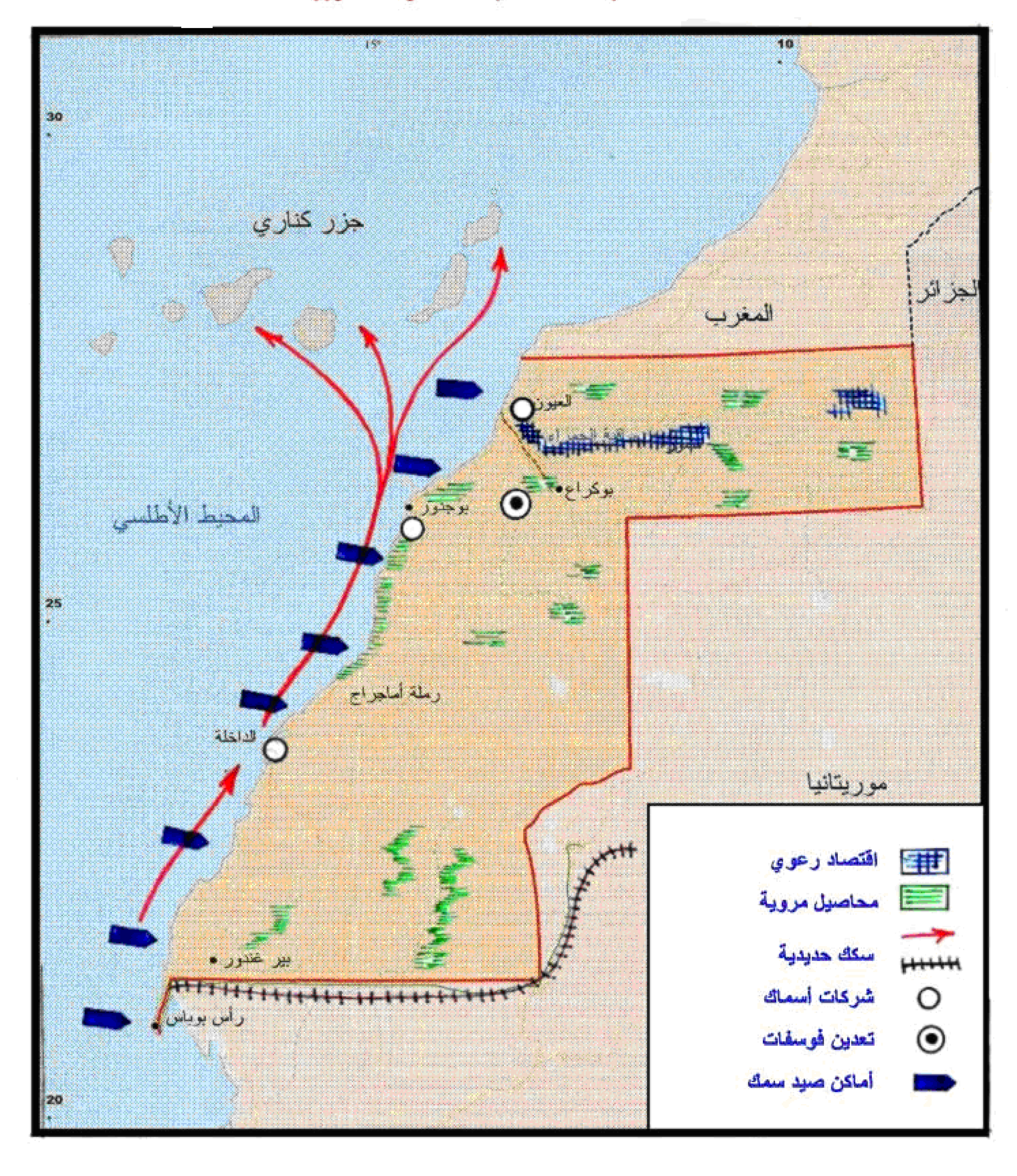
THE SADE PLAN
Gained by Morocco, ceded by Mauritania
Ceded by Mauritania to Algeria
Federated Saharan territory, ceded by Morocco and Mauritania
SPAIN
MOROCCO
NORTH ATLANTIC OCEAN
Tindouf
El Ayoun
ALGERIA
Guelta Zemmur
Zouirat
Atar
MAURITANIA
Nouakchott
MALI
SENEGAL

-4-

التقسيم الإداري والجغرافي للصحراء الغربية



الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية



الإنفاق العسكري بين سنة 1995- 2004
لكل من الجزائر و المغرب بالعملة المحلية .

البلد	الجزائر	المغرب
العملة	مليون دينار	مليون درهم
1995	58847	12957
1996	79519	12890
1997	101126	12476
1998	112248	12666
1999	121597	13921
2000	141576	14639
2001	149568	15643
2002	167000	16994
2003	170764	17722
2004	201929	20134

*- الدولار = 80 دينار جزاري و 10 دراهم مغربية .

المصدر : معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي .
الكتاب السنوي 2005 ، ص 505 .

في السنوات بين 2003-2006 إشترت الدولتين أنواع مختلفة من الأسلحة بقيمة تقريبية كالأتي : الجزائر 7.5 مليار دولار و المغرب 5.5 مليار دولار .

قـــــائمـــــة المراجـــــع

باللـــغـــة العربيـــــــة

<u>*أولا : المصادر و الوثائق و القرارات :*</u>

1-ميثاق الأمم المتحدة .

2-*أعمال الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان* ، نيويورك 1990 .

3-القبعات الزرق ، *قطاع الإعلام لدى الأمم المتحدة* ، نيويورك د،ت،ن .

4- البوليساريو – ***موجز من تاريخ الشعب الصحراوي*** – الجزائر –1978 .

5- اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة 1945 .

6-اتفاق السلام بين حكومة موريتانيا و البوليساريو 1979 .

7- بوعلام بن حمودة ، ***قضية الصحراء الغربية و القانون الدولي العام*** ، المؤسسة الجزائية للطباعة 1975 .

8- تقرير ***الأمين العام*** S/21360 الصادر في ماي 1997.

9- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ،***اللائحة الأممية*** رقم 613 /2001 /S ،منشورات الأمم المتحدة ،22 جوان 2001 .

10- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ،**اللائحة الأممية** رقم 467/ 2002 /S ، منشورات الأمم المتحدة ، 20 فيفري 2002.

11- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ،***اللائحة الأممية*** رقم 380 /2004/ S ،منشورات الأمم المتحدة ، 18 أكتوبر 2004 .

12- القرار1514 ***الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ،*** ديسمبر 1960 .

13- القرار5040 ***الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ن*** 1985 .

14- ***قرار مجلس الأمن*** رقم 690 ،1997 –(إنشاء بعثة المينورسو).

15- ***قرار مجلس الأمن*** رقم 1042 في 1996 .

16- ***قرار مجلس الأمن*** رقم 1056 ماي 1996 .

17- ***قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الاسباني إلى الغزو الملكي المغربي*** –قسم التوجيه و الإعلام –حزب جبهة التحرير الوطني د.ت.ن.

18- وزارة الإعلام ، المملكة المغربية ، ***الصحراء المغربية و المشروعية*** ، فبراير 1985

19 – عثمان عثمان إسماعيل ، ***قضية الصحراء المغربية و مصطلح البيعة*** ، وزارة الدولة المكلفة بالإعلام ، مطبعة الأنباء ، الرباط ، نوفمبر 1975 .

ثانيا : الكتـــب :

1-إسماعيل يحيى ياغي ،محمود شاكر،***تاريخ العالم الإسلامي الحديث و المعاصر*** ،الجزء الثاني،(الرياض:دار المريخ للنشر،1990).

2-بطرس غالي ،***الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية*** ،(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ،جامعة الدول العربية ،1977).

3-بن عامر تونسي،***تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية*** ،(الجزائر:المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987).

4-جلال يحيى وآخرون ،***مسالة الحدود المغربية الجزائرية و المشكلة الصحراوية*** ،القاهرة :دار المعارف،1981) .

5-جلال يحيى،***المغرب العربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى*** ،ط1،(الإسكندرية :الهيئة المصرية العامة للكتاب)،1983.

6-جلال يحيى ،***المغرب العربي الحديث والمعاصر***،الجزء الأول ،(الإسكندرية :الهيئة المصرية العامة للكتاب)،1983 .

7- جهاد عودة ،***الإطار الدولي لمشكلة الصحراء الغربية*** ،(القاهرة :منشورات الجمعية الأفريقية ،بدون دار نشر بدون سنة نشر).

8- نافعة حسن السيد ،***المجتمع الدولي و القضية الفلسطينية*** ،(معد البحوث و الدراسات العربية :دار الهلال ،1993).

9-حمدي حافظ،محمود الشرقاوي ،***المشكلات العالمية المعاصرة*** ،الطبعة الأولى،(مصر:مكتبة الأنجلو المصرية ،1958).

10- مؤنس حسين،***أطلس تاريخ العالم*** ،(القاهرة :الزهراء للإعلام العربي،1987).

11- غريب عبد العزيز،***مشكلة الصحراء الغربية*** ،(القاهرة :الجمعية الأفريقية ،1987).

13- شريط عبد الله ،***حوار إيديولوجي حول المسألة الصحراوية و القضية الفلسطينية*** ،(الجزائر :الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،1981 م).

14- الشامي علي،***الصحراء الغربية وعقدة التجزئة في الوطن العربي***،(بيروت: دار الكلمة للنشر،1980.

15- هارون علي أحمد ،*أسس الجغرافية السياسية*،(القاهرة :دار الفكر العربي،1998).
16- صدوق عمر ،*قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية* ،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986 م).
18- حافظ صلاح الدين ،*حرب البوليزاريو*، ط1 ،بيروت:دار الوحدة للطباعة والنشر، 1981 م).
19-طاهر مسعود ،*نزاع الصحراء الغربية بين المغرب و البوليزاريو* ،(سوريا:دار المختار للطباعة و التحضير الطباعي،1997 م).
20-ليلى بديع عيتاني ،*البوليزاريو قائد وثورة* ،(بيروت: دار المسيرة ،1978).
21- محمد عصمت بكر ،*الشعب الصحراوي قصة كفاح* ،ط1 ،(سوريا :دارنينوى للدراسات والنشر و التوزيع ،2004 م).
22- مصطفى كتاب، محمد بادي ، *النزاع في الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق*، ط1،(سوريا :دار المختار،1998) .
23- نبيل الملحم ، *البوليزاريو الطريق إلى المغرب العربي الكبير* ،(سوريا ،بدون دار نشر،1985).
24- يحظيه السيد حمدي ،*الصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا* ،(الجزائر: الجاحظية ،2001).
26- إبراهيم أحمد شلبي ،*أصول التنظيم الدولي*، لدار الجامعية القاهرة 1985 .
27- ألفت أغا-حسن نافعة ،*الأمم المتحدة في خمسين عاما*، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ، 1996 .
28-أوقليد باي وآخرون ،*النظام العالمي الجديد (الأمم المتحدة الشرعية الجائرة)*،الدار الجماهرية للنشر و التوزيع ،ط1 الجماهرية العظمى ،1995 .
29- الملحم نبيل ،البوليساريو ، *الطريق الى المغرب العربي الكبير* ،الطبعة الأولى دمشق .1987
30- أرنوسبير ،*رحلة في الجمهورية الصحراوية تعريب أطوان صيداوي* ،دار الفرابي بيروت ،1978.
31-السيد حمدي يحظيه ،*جبهة البوليساريو كفاح تدعمه الشرعية* ،الجاحظية ، الجزائر2000 .
33- السيد حمدي يحظيه ، *الصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفري□يا* ، الجاحظية ، الجزائر . 2001

34- بطرس بطرس غالي ،***خطة للسلام*** ،بيروت، دار النهار للنشر ،2003 .

36- بطرس بطرس غالي ،***حرب الصحراء الغربية في المغرب العربي*** ،دار الطباعة الحديثة القاهرة، 1977 .

37- بن عامر تونسي ،***تقريرالمصير و قضية الصحراء الغربية*** ،المؤسسة الجزائرية للطباعة ،الجزائر، 1987 .

38- جرانفيل كلارك ،***مشروع جديد للسلام العلمي*** ،دار المعرفة ،القاهرة 1961 .

39- حسن نافعة ،***الأمم المتحدة في نصف قرن*** ،عالم المعرفة ،الكويت 1995 .

40- حسن نافعة ،***الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة*** ، القاهرة مركز الدراسات الإستراتجية □ السياسية بالأهرام د.ت.ن.

41- طاهر مسعود ،***نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو*** ،دار المختار للطباعة ، دمشق،1998 .

42- زايد عبد الله مصباح ،***الدبلوماسية*** ،دار الجيل ،بيروت 1999 .

43- كارل سليكو ،***الوساطة في حل المنازعات الدولية*** ، القاهرة ،الدار الدولية للنشر و التوزيع 1999 .

44- ليلى خليل بديع ، ***أضواء و ملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب*** ، الطبعة الأولى ،دار المسيرة ، بيروت ،1976 .

45- ليلى خليل بديع ،***البوليساريو قائد وثورة*** ،دار المسيرة ، بيروت 1978 .

46-مصطفى الكاتب و محمد بادي ،***النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق*** ،دار المختار للطباعة ،دمشق ،1998 .

48-محمد عصمت بكر ،***الشعب الصحراوي قصة وكفاح*** ، دار البحتري للدراسات و النشر ، دمشق،2000 .

49- محمد المجذوب ،***التنظيم الدولي*** ، منشورات الحلبي المعرفية ،دمشق 2002 .

50- محمد بو سلطان ، ***مبادئ القانون الدولي العام*** ،دار العرب للنشر و التوزيع ،د،ت،ن الجزائر.

51- مفيد شهاب ،***المنظمات الدولية*** ،دار النهضة العربية ، القاهرة ،1990 .

52- غسان الجندي ، ***أركيولوجيا المعرفة في عمليات حفظ السلام*** ، دار المطبوعات والنشر ، الأردن 2000.

53- فيصل عبد الرحمان علي طه ، ***القانون الدولي و منازعات الحدود*** ،دار الأمين للنشر والتوزيع،1999 .

54- شفيق المصري ، ***النظام العالمي الجديد : ملامح ومخاطر*** ،دار العالم للملايين ،بيروت 1992 .

55- عبد العزيز محمد سرطان ، ***دور محكمة العدل الدولية في تسوية النزاعات الدولية*** ،1986 .

56- عبد المجيد العبدلي ***،قانون العلاقات الدولية*** ،دار أقواس للنشر، تونس، 1994 .

58- عبد الوهاب حقي ، ***البوليساريو جيش وشعب*** ،دار المنارة للدراسات و الترجمة ،سوريا ،1987 .

59-كوفي عنان ، ***شراكة من أجل مجتمع عالمي*** ،الامم المتحدة نيويورك ،1998 .

60-صلاح الدين حافظ ، ***حرب البوليساريو*** ، دار الوحدة للطباعة والنشر بيروت ،ط1 ،1981 .

61- منصور ابو الحسن ***،حقوق الإنسان وحق شعب*** ،الاهالي للطباعة والنشر ،دمشق ،1989 .

ثالثا : المقـــالات :

1-أحمد سيد أحمد،"مشكلة الصحراء الغربية في انتظار التنازلات "***،مجلة السياسة الدولية*** ،القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ،العدد 150 ،أكتوبر 2002 .

2- أحمد مهابة،"قضية الصحراء الغربية والمرحلة الحاسمة "***،مجلة السياسة الدولية*** ،القاهرة :مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ،العدد 105 ،جويلية 1991 .

3-احمد مهابة ،"مشكلة الصحراء وبداية مرحلة جديدة "**،مجلة السياسة الدولية** ،القاهرة :مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد109 ،جويلية 1992 .

4- أحمد مهابة ،"مشكلات الحدود في المغرب العربي ،" ***مجلة السياسة الدولية*** ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ،العدد111 ،1993.

5- أحمد مهابة ،"مشكلة سبتة ومليلة بين المغرب و اسبانيا "***،مجلة السياسة الدولية*** ،القاهرة :مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ،العدد 112 ،ابريل 1993 .

6- أحمد مهابة ،"الاستفتاء في الصحراء الغربية امتحان جديد للأمم المتحدة "***،مجلة السياسة الدولية*** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ،العدد 117 ،يوليو 1994 .

7- أحمد مهابة ،"مشكلة الصحراء الغربية والطريق المسدود "،***مجلة السياسة الدولية*** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ،العدد 126 ،أكتوبر 1996 .

8- أحمد مهابة ،"مشكلة الصحراء الغربية في غرفة الإنعاش "،***مجلة السياسة الدولية*** ،مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد 130 ، أكتوبر 1997 .

9- أحمد مهابة ،"الاستفتاء في الصحراء الغربية بين مد وجزر،***مجلة السياسة الدولية*** ،مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ،عدد 135 ،جانفي 1999 .

10أحمد مهابة ،"مشكلة الصحراء الغربية والحل الثالث "،***مجلة السياسة الدولية*** ،مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد 141 ،يوليو 2000 .

11-بوقارة حسين ،السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي-مع التركيز على النزاع في الصحراء الغربية -،***المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و الإعلامية*** ،مجلة فصلية ،العدد الثاني ،كلية العلوم السياسية و الإعلام -جامعة الجزائر -،شتاء 2002 -2003 .

12- سليمان ولد محمد سدينا ،مشكلة الصحراء الغربية الأبعاد و المستقبل ،***مجلة البيان*** ،أسبوعية امراتية ،عدد 1393 ،2004/10/13 .

13- عمر عز الرجال ،"جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية "،***مجلة السياسة الدولية*** ،مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد 111 ، يناير 1993 .

14- عز الدين شكري ،ثلاث قراءات في العلاقات الجزائرية المغربية ،***مجلة الوحدة*** ،أسبوعية جزائرية، السنة الخامسة عشرة ،عدد 498 ،12 أفريل 1991 .

15- مجدي علي عبيد ،صراع الصحراء الغربية ،***مجلة السياسة الدولية*** ،مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد 95 ،يناير 1989 .

16- مصطفى الخلفي ،قضية الصحراء ... المدخل إلى الشراكة و التبعية ،***مجلة المجتمع*** ،أسبوعية كويتية ،عدد 1412 /20 أوت 2000 .

17-سيد أحمد سيد ، مشكلة الصحراء الغربية في إنتظار التنازلات ، ***السياسة الدولية*** ، الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية ، القاهرة ، عدد 150 ، أكتوبر 2002 .

8- دياب أحمد ، المغرب و الجزائر . تداعيات الخلاف حول الصحراء ، مجلة ***السياسة الدولية*** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، العدد 159 ، جانفي 2005 .

19- بوبوش محمد ن قضية الصحراء الغربية ، وجهة نظر ، ***المستقبل العربي*** ، مركز

دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 317 ، جويلية 2005 .

20- بودراع أحمد : نزاع الصحراء الغربية : خطة بيكر الثانية و السلام الموعود ، ***المستقبل العربي***،
مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 315 ، ماي 2005 .

رابعا : المجلات و الدوريات :

01- ***التقرير الإستراتيجي العربي*** ، 2002-2003 ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة 2003 ، ص ص 370-374 .

2- ***التقرير الإستراتيجي العربي*** ، 2001 ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة 2001 ، ص ص 371-382

3-***مجلة معلومات دولية*** ،العدد 51 /1998 .

4- ***مجلة 10 ماي*** ،العدد 02 /مارس 2006 .

5- ***مجلة 20 ماي*** ، العدد 128،ماي 1997 .

6-***مجلة السياسة الدولية*** ، العدد 115 /116 -1994 .

7 -***مجلة السياسة الدولية*** ، العدد 118/117 -1994 .

8- ***مجلة السياسة الدولية***، العدد1998/194.

9-***مجلة السياسة الدولية*** ، العدد 150 /أكتوبر 2002 .

10- ***مجلة السياسة الدولية*** ، العدد 122 /أكتوبر 1995 .

11- ***مجلة التواصل*** ، العدد الثاني 1 فيفري 2005 .

12- ***الوقائع*** ،مجلة الأمم المتحدة ، العدد 3/ سبتمبر 1993 .

13- ***مجلة المستقبل الصحراوي*** ، العدد الرابع /ديسمبر 2003 .

14-***مجلة العصر*** ، 2004/10/03 .

خامسا : الصحف و الجرائد:

1-جريدة ***الشعب*** ، يومية جزائرية ،

2-جريدة ***البلاد*** ،العدد 1999 ،ليوم الخميس 15 جوان 2006 .

3-جريدة ***اليوم*** ،يومية جزائرية ، العدد 946 ،12 مارس 2002 .

4- جريدة ***الخبر*** ، يومية جزائرية ،العدد 3774 ليوم 10 مارس 2003 .

5- جريدة **الخبر** ، يومية جزائرية ، العدد 4203 ليوم 28 سبتمبر 2004 .
6- جريدة ***الخبر*** ، يومية جزائرية ، العدد 3785، 22/ 05/ 2003 .
7-جريدة ***الخبر*** ،يومية جزائرية ، العدد 3199 ،23 جوان 2001.
8- جريدة ***الخبر*** ،يومية جزائرية ،العدد 3200 ،24 جوان 2001 .
9- جريدة ***الخبر***، يومية جزائرية ، العدد 3253 ،26 أوت 2001 .
10- جريدة ***الخبر*** ،يومية جزائرية ،العدد 3346 ،12 سبتمبر 2001 .
11-جريدة ***الخبر*** ،يومية جزائرية ،عدد 4174 ،25 أوت 2004 .
12- جريدة ***الخبر الأسبوعي***، العدد 375 ،من06 الى12 مارس 2006 .
13- جريدة ***الصحراء الحرة*** ،العدد 101،السبت 22 مارس1980 .
14- جريدة ***الصحراء الحرة*** ،العدد 226 ،من 02 إلى 08 جويلية 2002 .
15- جريدة ***الصحراء الحرة*** ،العدد 424،من 18الى24 يوليو 2005 .
16- جريدة ***الصحراء الحرة*** ،العدد 426 ،من 02 إلى 08 جويلية 2005 .
17- جريدة ***الصحراء الحرة*** ،العدد 425 ،من 24 يوليو إلى 01 جويلية 2005 .
18-جريدة ***الصحراء الحرة*** ،العدد 436 ،من 11 إلى 17 مارس 2006 .
19- جريدة ***الصحراء الحرة*** ،العدد 437 من 23 مارس إلى 29 مارس 2006 .
20- جريدة ***الصحراء الحرة*** ،شهرية صحراوية ، العدد 376 ،جوان 2001 .

سادسا : الخطب والتصريحات و المقابلات :

1-خطاب رئيس الدولة الأمين العام لجبهة البوليساريو بمناسبة الذكرى الثلاثين لإعلان الجمهورية 27
فبراير 2006 وخطاب 27 فيراير 2007.
2- تصريح لأبي بشرايا سفير الجمهورية لقناة العربية يوم الاثنين 12 ديسمبر 2005 .
3- مقابلة مع محمد يسلم بيسط سفير الجمهورية الصحراوية بالجزائر يوم الاثنين 26 فبراير 2007 .
4-مقابلتين مع السيد لمين باعلي ، ممثل البوليزاريو بلندن ، بتاريخ 27 ماي 1984 و 01 أوت 1984.

5- مقابلة مع توني هودجس (Tony Hodges) ، مؤلف كتاب :
(Western Sahara the Roots of Desert War) ، بتاريخ 25 سبتمبر 1984 .
6- مقابلة مع الفريق (General Major) : لينت دياسد (Leint Diased)، ممثل المينورسو في تيفاريتي (الصحراء الغربية) ، بتاريخ 26 فبراير 2007 .

سابعا : مواقع الأنترنت :

4- إدريس الكندري ، النزاع المغربي – الجزائري حول الصحراء ... و الطريق المسدود ، www.alasr.ws ، 30 نوفمبر 2003 .
4- إدريس الكنبوري ، أزمة الصحراء الغربية و معضلة الحل الخامس ، www.alasr.ws 29 ماي 2003 ، ص 04 .
3- برزيد عمر ، نزاع الصحراء ، ازمة التسوية الأممية و التقاطب المغربي الجزائري 1 ، www.alars.ws 25 أوت 2004 .
4- بوزيد عمر ، نزاع الصحر□ء ، أزمة التسوية الأممية و التقاطب المغربي الجزائري 2 ، www.alars.ws 30 أوت 2004 .
5- بوزيد عمر ، نزاع الصحراء ، أزمة التسوية الأممية و التقاطب المغربي الجزائري 3 ، www.alars.ws ، 08 سبتمبر 2004 .
6- بوزيد عمر ، نزاع الصحراء ، أزمة التسوية الأممية و التقاطب المغربي الجزائري 4 ، www.alars.ws ، 18 سبتمبر 2004 .
7- خالد بن سلطان عبد العزيز ، مشكلة الصحراء الغربية ، www.moqatel.com ، 02 ماي 2005 .
8- فاطمة بنت عبد الوهاب ، أزمة الصحراء الغربية ، www.aljazeera.net ، 02 أوت 2003.
9- كارلوس رويث ميقال ، الطريق القانوني و السياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني ، هل هو اخر محطة ؟ www.creima.net ، 13 اكتوبر 2003 .
10- كارلوس رويث ميقال ، الصحراء الغربية : 1975-2005 : تبدل متغيرات نزاع محاصر ، نشرة معهد " إيلكانو الملكي " : رقم 40/2005 - تحليل (ترجمة مصطفى محمد الأمين) ، http://www.realinstitutoelcano.org/analisis/711.asp ، 30 مارس 2005.
11- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ن اللائحة الأممية رقم 1975/380 ، www.onu.org 18 اكتوبر 2004 .
12- محمد جميل بن منصور ، مستقبل النزاع في أفق الخيارات المطروحة ، www.aljazeera.net 02 أوت 2003 م .

13- مصطفى الخلفي ، قضية الصحراء الغربية مع الملك محمد السادس ، www.islamonline.net
، 13 أكتوبر 1999 م .
14- مصطفى الخلفي ، الصحراء الغربية بين الاستفتاء و الحكم الذاتي ، www.aljazeera.net ،
07 جويلية 2001 م .
15- دون كاتب ، التقرير العربي الاستراتيجي لسنة 2002 ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية
www.ahram.org.eg ، 25 فيفري 2005 .
16- دون كاتب ، القضية الصحراوية ، http://www.islammemo.cc ، 15 نوفمبر 2005.
17- دون كاتب ، نضال الصحراويين .. التاريخ و الأفاق ، النشرة الماركسية العالمية ،
www.marxy.com ، 13 أكتوبر 1999 م .
18- دون كاتب ، الصراع الفرانكو امريكي على منطقة المغرب العربي ،
www.hizbutahrir.org.uk ، 18 جويلية 2005 م .

19- VADE Mecum , La question du Sahara occidentale , www.mae.dz , 12/08/2005 .

20- Philippe kiché , Les phosphates du Sahara occidentale , www.sahara-occidentale.com , 20-05-2005 .

21- Anonyme , sahara occidentale , www.mae.dz , 05/11/2004 .

22- www.onu.org .

23- www.google.com

24- www.yahoo.fr

25- www.upes.org.

26- www.arabtimes.com.

27- www.islamoline.net.

المراجع باللغة الأجنبية

I. **BOOKS** :

Alf , Andrew H & Crout , Robert R , ***Historical Dictionary of Algeria*** , African Historical Dictionaries , N° 28 , London , The Scarecrown Press Ltd , 1981 .

Anthony Rhodes Tr , ***The Challenge : the Memoirs of King Hassan II*** , London , Macmillan , 1978 .

Baba , Ahmed M , ***Front Polisarion l'Ame d'un Peuple Paris*** , Edition Rupture , 1978.

Barbier , Maurice , ***Le Conflit du sahara Occidental*** , Paris , L'harmattan , 1982.

Benantar, Abdennour , ***Les Etats-Unis et Le MAGHREB ?*** , CREAD ? Alger , 2007 .

Berhanu Kun , Andemicael , ***The OAU and the UN*** , a UNITAR and Regional Study , New York , African Publishing Company , 1976.

Berhanu Kun , Andemicael , ***Peaceful settlement among African states : Roles of the UN and the OAU*** , New York , a UNITAR Study , PS N° 5 , 1972.

Boutros , Ghali B , ***les Conflits des Frontières en Afrique*** , Paris , Editions Technique et Economique , 1972 .

Brianov , Jean , Amine Abdelaziz and others , ***Histoire du Maroc*** , Paris , Librairie Nationale Casablanca , Hatier ,1977 .

Chaliand , Gerard , ***The struggle for Africa : Conflit of Great Powers*** , Paris , Contemporary African Issues , Edition du Senil , 1980-81 English Translation by Macmillan Press Ltd , 1982 .

Damis , John , ***Conflict in North-west Africa : The We□tern Sahara Dispute*** , Stanford : C.A Hoover Institue Press , 1983 .

Davison , Basil , ***Modern Africa*** , Essex : Longman Group Ltd , 1983 .

Demert , Luc , ***Situation Strateaique Mondiale 1979*** , Paris , Bibliotheque Beraer Levrault , 1980 .

Entelis , John P , ***Comparative Politics of North Africa : Algeria , Morcco and Tunisia*** , Syracuse University Press , 1980 .

Florence , ***Elliott and Summerskill*** , Michael , A Dictionary of Poloitics , Middlesex ,
Penguin Books , 1966.

Garshou , Arthur , ***Crisis in Africa : Battleground of East and West*** , Middlesex , Penguin Books Ltd , 1981.

Gaudio , Attilio, ***Les dossier du Sahara Occidental*** , Paris , Nouvelles Editions Latines, 1978.

Hodges , Tony , ***Historical Dictionary of Western Sahara*** , London , The Scarecrown Press Inc , 1982 .

Hodges , Tony , ***Western Sahara : The Roots of a Desert War*** , London , Groom Helm , 1983.

JENSEN , ERIK , Western Sahara , ***Anatomy of a Stalemate*** , Lynne Rienner Publisher , London , 2004 .

Lamb , David , ***The Africans*** , Toronto , the Podley Head , 1983 .

Lawless , Richard & Findlay , Ann , ***North Africa : Contemorary Politics and Economical Development*** , New York , groom Helm , London and Camberra St Martin's Press , 1984 .

Lazrek , Rachid , ***Le Contentieux territorial entre le maroc et l'Espagne*** , Casablanca , Dar El Kitab , 1974.

Lewis , I.M. , ***Nationalism and self-determination in the Horn of Africa*** , London , Ithaca press , 1983.

Maazouzi , Mohamed , ***Tindouf et les Frontières Merdionales du Maroc*** , Casablanca , dar El kitab , 1976 .

Maradji , Mohamed , ***La March Verte (Philosophie de Hassan II)*** , Paris , creation Med Maradji , PAC Edition , 1977.

Mercer , John , ***Spanish Sahara*** , London , Geroge Allen and Unwin Ltd , 1976 .

Meter , karl V & Wolf , Louis , ***Dirty work : the CIA in Africa*** , London , Second Press , 1980.

MOHSEN-FINAN , Khadija , ***Sahara Occidental , les enjeux d'un Conflit régional*** , CNRS Editions , Paris 1997.

Rezette , Robert , ***The Spanish Enclaves in Morroco*** , Paris : Nouvelles Editions Latines , 1976 .

Rezette , Robert , ***The Western Sahara and the Frontiers of Morroco*** , Paris : Nouvelle Edition Latines , 1975 .

de Saint Maurice , Thomas , ***Sahara Occidental 1991-1999 , L'enjeu du référendum d'autodétermination*** , Paris , l'Harmattan, 2000.

Serfaty , Abraham , ***Dans Les Prisons Du Roi*** , Messidor /Editions Sociles , Paris 1992 .

Saxena , Suresh C , ***The Liberation War in Western Sahara*** , New delhi , Vidya Publisher , 1981.

Saxena , Suresh C , ***Self-determination in Western Sahara : Last Chance for Morocco*** , New Delhi , Vidya Publishers , 1982 .

SHELLEY, Toby , ***Endgame in the Western Sahara , What Futur for Africa's Last colony ?*** , ZED Books , London , 2004 .

Slimane , Cheikh , ***Le Maghreb et l'Afrique sub-Saharienne*** , Paris , AAN 1978 (ECNRS) 1980.

Spencer , William , ***historical Dictionary of Morroco*** , London , The Scarecrown Press Inc , 1980.

Thompson , Virginia & Adloff , Richard , **The Western Sahara : Background to Conflict** , New jersey : Barnes & Moble Books , 1980.

Vedel , George et Driss Basri , ***HASSAN II Présidente La Marche Verte*** , Librairie Plon , Paris , 1990.

Zdenek Cervenka , ***The OAU and its Charter*** , London , C Hurst and Company , 1979 .

Zdenek Cervenka , ***The Unifinished Quest for Unity : Africa and the OAU*** , London , julian Friedman Publisher Ltd , 1977.

II. Articles :

1- Connel , Don , « The Birth of Eritrean Nation » , ***Horn of Africa*** an independent journal , Vol 3 , N° 1 (Jan/March 1980), pp.14-24 .
2- Damis , John , « The Western Sahara War » ***Middle East International*** , N° 225 , 18 May 1984 , pp.12-13.

3- Damis , John , « The Western Sahara Conflict : Myths and Realities » ***Middle East Journal*** , Vol 73 , N° 2 (Spring 1983) , PP.196-179.

4- Dessens , Paul , « Le Probleme de Sahara Occidental : Trois ans après le départ des Espagnols » ***Maghreb Machrek*** , N°83 (Paris) (Jan-March 1979) pp.73-86 .

5- Fairmont , Robert , « Morroco's troubled Monarch » ***Africa Report*** , Vol 23, N° 2 New York , March-April 1978 ,pp.15-21.

6- Fessehatzion , Tekie , « The Eritrean Struggle for Independence and National Liberation » ***Horn of Africa*** , April-June 1978,pp.29-34.

7- Franck , Thomas M , « The Stealing of the Sahara » ***The American journal of international Law*** 70 (1976) , pp.694-721.

8- Gendrena , Chemillier , « La Question de Sahara Occidental » ***Annuaire du Tiers Mondes*** , Vol 2 (1976) , pp.270-80.

9- Gretton , John , « The Western Sahara in the International Arena » ***The Worl Today*** , London , Vol 36(1980) , pp.343-350.

10- Gretton , John , « Turning Point in the Sahara » , ***Middle East International*** , N° 98.27 (April 1979).

11- Hodges , Tony , « Western Sahara : War Enters sixth Year » , ***Africa Research Bulletin*** , (Exeter) ,Political Series Vol 17(11) (Dec 1980) pp.5869-5875.

12- Hodges , Tony , « US Arms and the Desert War » , ***Africa Report*** , New York , (May-june 1980) , pp.42-49.

13- Hodges , Tony , « The Escalating Confrontation », ***Africa Report*** , Vol 23 , N° 2 New York (March-April 1978) pp.4-9 .

14- Hodges , Tony , « The Endless War », ***Africa Report*** , (July-August 1982) pp.4-18 .

15- Hodges , Tony , « The Maghreb : Implication of the Sahara War » ***Strategic survey 1979*** , London , The International Institue for Strategic Studies , 1980,pp.93-98.

16- Healis , Sallu , « The Principal of Self-determination still alive and well », ***Journal of international Studies*** , Vol 10(1), (Spring 1981) p.2 .

17- Kazadi , F.S.B. , « In Washington I : Carter's Sahara Foray », ***Africa Report*** , Vol 23(2) , New York , (March-April 1978), pp.44-46 .

18- Laraba , Mohamed , « Maroc-Sahara Occidental : Le Desarroi du Roi », ***Revolution Africaine*** , N° 922 , Alger , Organ Central du Parti des FLN , (23-39 Oct 1981), pp.25-27 .

19- Malen , Laurence , « République Saharaouie un Problème ? » ***Afrique Asie*** , N° 273 (26 July – 8 August 1982) , pp.32-34 .

20- Mercer , John , « The Cycle of Invasion and Unification in the Western Sahara », ***Africa Affairs*** Vol 75 (301) , London , The Royal African Society (Oct 1976).

21- Mercer , John , « Confrontation in western Sahara », ***The World Today*** , Vol 36 (6) London , Royal Instute of International Affairs (1976), pp.230-239 .

22- Meric , E , « Le Conflit Algéro-Marocain », ***Revue français des Science Politique*** , August 1965 .

23- Mortimer , Robert A « Western Sahara : The Diplomatic Perspectives » , ***Africa Report*** , Vol (2) , (March-April 1978) ,pp.10-14 .

24- Novicki , Maraaret A , « The Addis Summit : A test for African Unity » , ***Africa Report*** , (Sept-Oct 1983) , pp.52-57 .

25- Price , David L , Morrococ and the Sahara : Conflict and Development , ***Conflict Studies*** , London N° 88 (Oct 1978) .

26- Reyner , Anthony, « Morocco's International Boundaries » , ***Modern African Studies*** , Vol I , N° 3 (Sept 1963) .

27- Schissel , Howard , « Statement in the Western Sahara », ***Middle East International*** , N° 143 (13 Feb 1981) , pp.13-14 .

28- Shaw , Malcolm ; « The Western Sahara Case » ,***The british Year Book of International Law*** Vol 49 , Oxford , 1978 .

29- Solarz , Stephen J , « Arms for Morroco ? » , ***Forgein Affairs*** , Vol 58 (2) , (Winter 1979-80) , p.285 .

30- Vallec, Charles , « Le Litige du Sahara Occidental » , ***Maghreb-Machreck,*** N° 71, (Jan-Feb-March 1976) , PP.29-55 .

31- VON HIPPEL , KARIN , Sunk in The Sahara , : The Applicability of the Sunk coast effect to Irredentist Disputes , ***The Journal of North African Studies*** , Vol 1 N° 1 Summer 1996 frank CASS , LONDON , PP.95-115.

32- Weexsteen, Raoul , « L'OAU et la Question Saharienne », ***Annuaire de l'Afrique du Nord*** , Paris , Editions CNRS (1978), PP.213-237 .

33- Weiner , Jerome B , « The Green March in Historical Perspective » ***The Middlle East Journal*** , Vol 33 (1) , Washington DC (Winter 1979) , pp.20-33 .

34- Weiner , Jerome B , « Western Sahara : The Military Angle » ***Africa Confidential*** , Vol 22 ,N° 14 , London , Drydens Ltd , July 1 st 1981, pp.1-3 .

35- White , C.G. , « The Green March » , ***Army Quarterly and defence Journal*** , Devon , Tavistock , 106, (July1976),pp.351-58.

36- Younger , Sam , « Ideoloy and Pragmatism in Algeria Foreign Policy » ,***The World Today*** , Vol 34 , (March 1978) pp.107-14 .

III. Special Publications :

1. African Report « ***Special issue about the Western Sahara Conflict*** » Vol 23 (March-April 1978).

2. Front liberation National (FLN) ***tout sur la République Arabe Sahraouie Démocratique*** , Alger FLN 1978 .

3. Gretton , John , ***Western Sahara the Fight for Self-dtermination*** , London : London Anti-Slavery Society (1976).

4. INFO Sahara , ***Bulletin de l'Association des Amis de la RASD*** , Paris , N° 60 , Feb/March 1982 and N° 61 , April/May 1982.

5. Jeune Afrique , ***Morroco takes the floor*** , a special supplement produced by Jeune Afrique for the Kingdom of Morroco,1980.

6. League of Arab States , ***An exchanged letter with Mr.Faria Zahawi*** , Director Documentation and Information Center , 11 Nov 1983 .

7. Mercer, John , ***The Sahrawis of Western Sahara***, Repport N° 40, Minority Rights Group, London , Expedite Graphic , (Feb 1979).

8. Morroc , kingdom of , ***The Developement of the Moroccan Saharan Provinces of Sakia El Hamra and Oued Eddaheb*** , Imprimerie Al-Anba , June 1981.

9. Morroco , Kingdom of , ***Morroco's major efforts to devlop its Saharan province since 1975*** , The Moroccan Embassy in London (undated).

10. Morroco , Kingdom of , ***Morroco the lan and the people*** , The Morrocain Embassy in london (undated).

11. Morroco , Kingdom of , ***Morroco's position on the 19th ordinary session of the OAU summit conference as outlined by His Majesty King Hassan I I***, The Morrocan Embassy in London (undated).

12. Polisarion Front (ed) : ***Une réalité irréversible : La République Arabe Sahraouie Démocratique a san quatrième anniversaire,*** Brescia : RASD Dept Information (June 1980).

13. Polisarion Front (ed) : ***Declaration before the Liberation Committee of the OAU*** , Tripoli (May 1976) .

14. Polisarion Front (ed) : ***Statement intended to the President of the Twenty four Memeber Committee on the occassion of the Thirty First session of the UN 1976 .***

15. Polisarion Front (ed) : ***The Sahraoui Red Crescent : A People Accuses*** , (Undated)

16. Polisarion Front (ed) : ***La RASD 51eme Etat-membre de la OUA*** , April 1982.

17. Polisarion Front (ed) : ***Une Nouvelle Etape du la lutte du peuple Sahraoui Rencontre et developpement*** , Edgar Quinet , Alger, (Undated) .

18. Polisarion Front (ed) : Western Sahara News : ***Polisario representative to the the UK*** , London , May-April 1984 .

19. Price , David L , ***The Western Sahara*** , The Washington Papers , N° 63 , A Sage Policy Paper , Washington .

20. Royaume du Maroc , Le Premier Ministre, ***programme de Développement du Provinces du Sud du Royaume , 2004-2008*** . بدون تاريخ

21. Royaume du Maroc , Ministère de l'Information , ***Sahara Aspects Historique , Juridiques et Economique*** . بدون تاريخ

22. Royaume du Maroc , Ministère de l'Information , ***Une autre preuve de la Marocanité du Sahra , des documents Historiques récemment publies*** , novembre 1991 .

23. **Western Sahara and the the Struggle of the Sahrawi People to Self- determination** , Rome , Tipographica « Leberit » 1979 .
24. Assemblée Nationales , ***Colloque des juristes sur le Sahara Occidental*** , Samedi le 28 Avril 2001 , 101 , Rue de l'université , Paris ,L'Harmattan , Paris 2001 .
25. Boumahdi, BELKACEM, ***A Political History of The Western Sahara*** , Degree of Doctor of Philisophy , 1988 , University of Southampton ; England .

IV. Periodicals and Journals Consulted :

1. ***Africa Contemporary Record*** , London , Holmes and Meier Publisher Inc.
2. ***Africa Report ,*** New York , New York American Institue Inc .
3. ***Annuaire de l'Afrique du Nord ,*** Paris Editions CNRS .
4. ***Annuaire français de Droit International ,*** Paris Editions de CNRS .

5. ***Kessing's Contemporary Archives ,*** London , LongmanGroup Ltd .

6. ***Maghreb Machrek ,*** Paris , La documentation francaise , Quai Voltaire .

7. ***Middle East International ,*** London , Collingham Road .

8. ***Middle East and North Africa ,*** London , 1981-82 , Europa Publications Ltd .

9. ***Le Monde Diplomatique ,*** Paris , Publication Mensuelle .

10. ***Revolution Africaine ,*** Algiers , Organ Central du FLN Hydra .

11. ***Sahara Libre ,*** Algiers , Impreme par Revolution Africaine .

12. ***West Africa ,*** London , Publishing Company Ltd .

V. __News papers__

1. ***El Modjahid*** (in French) , Algiers.
2. ***Financial Times*** , London .
3. ***International Herald Tribune*** , London .
4. ***Le Monde*** , Paris.
5. ***Time*** , London .
6. ***The Guardian*** , London .

الـ ـفهرس

مقدمة: